

کاترین کوکری فیدروفیتش

دانیل هیمری - چان پییل



النَّمِیَّة

تجارب و إشکالیات

ترجمة: د. لورین زکری

کتاب العالم الثالث



[عصر محمد علی • الصينيون عابرو القارات • أمريكا اللاتينية • أفريقيا السوداء]

اهداءات ٢٠٠٣
أسرة أ.د/رمزي حكي
القاهرة

التنمية
تجارب وإشكاليات

التنمية تجارب وإشكاليات

❖ عصر محمد على ❖ الصينيون عابرو البحار
❖ أمريكا اللاتينية ❖ أفريقيا السوداء

الطبعة العربية الأولى

١٩٩٣

جميع الحقوق محفوظة

الناشر : دارالعالم الثالث

ت : ٣٩٢٢٨٨٠

هذه ترجمة لكتاب :

Pour une histoire du développement
(Etats, sociétés, nations)

تأليف :

CATHERINE COQUERY-VIDROVITCH

DANIEL HEMERY, JEAN PIEL (eds.)

الناشر :

Editions L'Harmattan

صدر هذا الكتاب بالتعاون مع

والبعثة الفرنسية

للأبحاث والتعاون

قسم الترجمة - القاهرة



التنمية تجارب وإشكاليات

(عصر محمد علي - الصينيون عابرو البحار
- أمريكا اللاتينية - أفريقيا السوداء)

كاترين كوكري فيدروايتش
دانيل إمري - جان بيل
(محررون)

ترجمة : د. لودين زكري

دارالعالم الثالث

كلمة الناشر

هذا كتاب عن التنمية. وهى القضية الأولى التى تشغل بلاد العالم الثالث. ومع ذلك فالكتابات عن التنمية متوفرة أكثر لكتاب من العالم الغربى. ويقدم «صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والدول الغنية» الوصفات لبلاد العالم الثالث لكى تسير التنمية فى الخط والاطار الذى يضمن سيادة النظام الاقتصادى العالمى السائد أى ضمان الحفاظ على الفوارق بين الدول الغنية والدول الفقيرة وأن تزداد الدول الغنية غنى. إن الدول الغنية بتحكمها فى صندوق النقد الدولى فإنها تحاول ابقاء الدول الفقيرة فى حالة تبعية كاملة لها.

هل يمكن أن تكون هناك تنمية حقيقية فى ظل هذه الأوضاع وهذه القيود؟ وماذا عن التنمية المستقلة التى لا تخضع لهذه التعليمات وهذه القيود؟ هل وجدت تجارب فى هذا الطريق؟ وهل يمكن لهذه التجارب أن تتكرر أو تتطور فى ظل عالم اليوم. وكيف؟

هذه القضايا يعالجها الكتاب ويناقشها مؤلفوه وكتابه فى محاولة لعرض تجارب مختلفة للتنمية، ويضعون تساؤلات عديدة حول قضية التنمية ورغم أن مؤلفى هذا الكتاب ينتمون إلى الغرب أو إلى الدول الغنية فهم يتشككون فى مفاهيم وتوصيات التنمية الصادرة من الغرب، ويحاولون البحث عن طرق أخرى فى تجارب البلدان الفقيرة وفى الأفكار والخطط التى لا تحكمها مصالح الدول الغنية والأطر والقيود التى يحددها النظام الاقتصادى العالمى السائد، الذى يفرض على البلدان الفقيرة أن تظل فقيرة متخلفة تابعة للغرب الغنى، لحماية مصالح الدول الغنية، و لضمان المزيد من تدفق الأموال لخزائن الأغنياء.

هذا الكتاب يهمنى فى مصر وفى البلاد العربية الأخرى التى تعتبر قضية التنمية شاغلها الشاغل. وتتعدد بالنسبة لهذه القضية الهامة الآراء والاجتهادات والمصالح.

المقدمة

دول - مجتمعات - تنمية

يأتى هذا الكتاب تعبيراً عن الشاغل الأكبر لقسمنا، حيثُ يتناول مركز موضوع دراستنا.. أى "العالم الثالث، أفريقيا : المجتمعات فى إطار تاريخها وبيئتها"^(١). إن أبحاثنا ليست متعلقة بتاريخ الدول التى تنتمى إلى مساحات سياسية وثقافية خارج إطار أوروبا فحسب (أفريقيا العربية وجنوب الصحراء الأفريقية الشرق الأوسط وآسيا الشرقية، و أمريكا اللاتينية، بل و أمريكا الباسيفيكي) بل تحاول أيضاً استعراض خصوصيات هذه الدول وردود فعلها المختلفة فى علاقاتها مع الأجزاء الأخرى من العالم، وخاصة مع المراكز الاستراتيجية والاقتصادية المهيمنة فى العالم المعاصر.

كان الباحثون فيما مضى - ومازالوا - يطرحون مشاكل تحديد موضوع دراستنا^(٢)، واستخدمت أقدم محاولة فى هذا الصدد، منذ عشر سنوات، أدوات التحليل التى تستخدمها العلوم الاجتماعية حتى الآن^(٣)؛ أما أحدث محاولة فهى تتم حالياً فى شكل دبلومنا للدراسات المتعمقة DEA ويتم التعبير فيها عن اتجاهات مختلفة : "معرفة العوالم الثالثة"^(٤). وينبغى أن نؤكد على أننا لسنا الوحيدين الذين يشعرون بضرورة التفكير فى هذا المجال.^(٥)

ومن المعلوم أننا أنتقلنا من "العالم الثالث" الذى لا توجد به اختلافات كبيرة، وخاصة هذا العالم الثالث الذى كنا نحلم به متضامناً - الى حد ما - منذ عشرين عاماً تقريباً، إلى "العوالم الثالثة". وقد فرضت صيغة الجمع نفسها نظراً للتفاوت المتزايد بين مستويات التنمية (امتلاك الدول للمناجم من عدمه، امتلاكها للبترول من عدمه، وبوجه عام الدول التى تتمتع بدرجة ما من التصنيع، أو الدول التى لديها قدرة ما على الاستثمار والانتاج المتميز) وبين الاختيارات الأيديولوجية والسياسية (من الليبرالية إلى الاشتراكية، مروراً بمجموعة كبيرة من الصيغ التى تتسم بالشمولية إلى حد ما، وتلك التى لديها حزباً واحداً أو نظاماً عسكرياً، حيث لا تتطابق بالضرورة الاشكال الجديدة لهذه الأحزاب وهذه النظم مع سابقتها) وبين الواقع الديموجرافى والوضع الصحى ... إلخ. وخلاصة القول، أننا اليوم أكثر إحساساً بالاختلافات بين المجتمعات عن أوجه

التلاقى بينها.

هذا لا يمنع أنه مازال هناك اختلاف فى الطبيعة بين "العوالم" وبين النظام الذى يطلق عليه العالم "الرأسمالى النامى"، حيث يضم الأخير كيانات مختلفة مثل : أوروبا الغربية بالمعنى الضيق، والولايات المتحدة، أو - حاليا - اليابان ... ويبقى علينا محاولة التعرف على عناصر هذا الاختلاف. ويبدو لنا أن تيمة التنمية تعد مدخلا حسنا، مع البدء بتوضيح المفهوم.

وكانت المبادرة التى قام بها المركز القومى للبحوث العلمية هى التى أتاحت لنا - على المستوى المادى - الفرصة لكى نبدأ هذه المهمة، وذلك عندما أنشأ "عملا موضوعيا مبرمجا" * (A.T.P Action Thématique Programmée) عنوانه: "سياسة التنمية فى العالم الثالث واستراتيجياته".

وبهذه المناسبة دارت عدة مناقشات حامية فى قسمنا، أظهرت ضرورة إعطاء صيغة آنية - خلال فترة أزمة تراكمية ^(٦) - للإشكالية والمعلومات التى يفترض أننا حصلنا عليها بخصوص التنمية :

- أزمة عمليات التنمية فى الجنوب، وهى أزمة تحدث فى عالم يتعدد فيه الاعتماد المتبادل ويصبح لا مفر منه.

- أزمة نماذج التنمية وأزمة الايديولوجيات التى تكمن وراء السياسات واستراتيجيات الدول.

- أزمة أشكال المعرفة، وهى ناجمة عن تشظى مجالات التنمية والتفاوت بين النظرية ومعطيات الواقع التى لم تحلل تحليليا جيدا حتى الآن، فلا زالت المناهج محتوية على أفكار لم تتخلص تماما من التمحور على أوروبا رغم تنوع المستويات والمساحات التى تم استيعابها.

لقد كنا نهدف إلى التفكير بعمق فيما يخص الدلالة التاريخية، ومدى تأثير عمليات التنمية وكشف حساباتها الحالية، انطلاقا من تحليل المفاهيم الجارية (العالم الثالث، التنمية، الدولة، ... الخ). والحقيقة أن التنمية هى عملية تاريخية ومشروع ايدىولوجى فى نفس الوقت. فهى وإن كانت تنبثق من علاقة حقيقية بين ماضى المجتمعات المعنية وحاضرها، إلا أنها فى نفس الوقت استراتيجية شاملة، متسقة إلى حد ما، يتم تحديدها بناء على مصالح اجتماعية محددة وإن كانت مختلفة، بل

* استخدمت كلمة موضوعى هنا وفى أماكن أخرى من الكتاب كمقابل لكلمة Thématique (الترجمة)

متعارضة، فى إطار رؤية مستقبلية ترمى إلى استمرار نفس هذه المصالح. وقد يكون الهامش كبيراً بين العملية التاريخية والرؤية الاستراتيجية، لكن التفاعل بينهما أساسى.

كان مشروعنا يرمى، إلى تحليل هذين البُعدين للتنمية فى ماتم الاتفاق على تسميته "ب العالم الثالث"، ولم يكن هناك مفر من ظهور الغموض الذى تتضمنه هذه الفكرة عندما ألقى الضوء على تنوع المواقف المختلفة، وعندما تم سبر التفاوتات الفائقة التى تحتوى عليها هذه الظاهرة.

كانت فرضيتنا فى البداية هى عدم التوافق بين التطورات الفعلية وبين اختيارات التنمية المختلفة التى تمت منذ حوالى ثلاثين عاماً فى مجتمعات العالم الثالث، وخلاصة القول أن هناك أزمة شاملة فى الأشكال المختلفة لمنطق ونماذج التنمية التى تتواجه داخل هذه المجتمعات. إن هذه الأزمة تجمع بين ثلاثة معطيات أساسية :

- الإنهاك (النسبى؟) لديناميكيات التنمية الداخلية، الصناعية، التى كانت سندا لنمو هذه الدول منذ عدة قرون، والتى مازالت تعمل حتى الآن.

ينبغى بالفعل الابتعاد عن صورة المجتمعات التى ظلت ساكنة حتى الصدمة التى ولدها اصطدامها مع أنواع الاستعمار الغربى المختلفة فى القرن التاسع عشر. فقد كانت هذه المجتمعات تسير فى خطوط تنمية خاصة بها وكانت لديها آليات قوية فى الغالب. وتواجه هذه الآليات حالياً مجموعة من العراقيل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والايكولوجية فى آن واحد. هل استنفدت التشكيلات الاجتماعية السابقة مداها التاريخى؟ هل مازال هناك مستقبل لهذه التشكيلات؟

- عراقيل ديناميكيات التنمية الخارجية، ديناميكيات النموذج التاريخى للتنمية "الغربية"، أى "اضفاء طابع العالم الثالث" على أسلوب الانتاج الرأسمالى الصناعى عند انتشاره فى المجتمعات اللاغربية منذ عدة قرون، مع اقتران ذلك بتبعية هذه المجتمعات.

إن هذه الديناميكيات التى تحمل عناصر هدم الهياكل العميقة فى هذه المجتمعات واستقطاع متزايد من رأسمالها/مواردها فى صالح الدول الصناعية، تواجه حالياً آثار المساس بالاستقرار العام ("تحويل المدن إلى مدن الصفيح"، أزمة مستمرة فى القطاعات الاقتصادية الحديثة.. إلخ) الذى تبرزه المناقشات الخاصة بالبحث عن "نظام جديد"، كما تواجه مشكلة أساسية، ألا وهى مشكلة الإدارة المحلية والكونية لهذه الآثار.

وبناء على ذلك كان ضروريا أن يتم، فى ضوء حصيلة عقود التنمية الأخيرة فى الدولة النامية، إعادة النظر - بواقعية وبأقصى قدر من الاحترام للواقع - فى التساؤل الكلاسيكى : هل يمكن عوامة النموذج الغربى بما يتضمنه من علاقات التبادل وأسلوب الاستهلاك؟ ألم يصل هذا النموذج كذلك - على عكس الإيمان الطوباوى بنمو لانهاى لهذا النموذج يعطيه شرعيته - إلى أقصى مدى له، رغم فاعليته المدهشة؟ ماهى الفرص الحقيقية لتصنيع العالم الثالث؟ هل هناك إمكانية لوجود مائة "كوريا جنوبية جديدة"؟

- إن آثار اقتران هاتين الأزمتين السابقتين أخذت حاليا حجما لم يسبق له مثيل، ومن الضرورى قياس مقدماتها وتداعياتها على المدى الطويل، عن طريق تحليل ارتدادى - مستقبلى دون الوقوع فى الاستسهال الذى يقود إلى رؤية كارثية.

إن المشكلات تطرح نفسها - أكثر من أى وقت سبق - أمام رجال ونساء العالم الثالث، حول صور البقاء الأولية : الانفجار السكانى، تدهور لا مفر منه لعلاقة الغذاء/السكان، توتر إلى أقصى الحدود فى النظام الانتاجى، أزمة مأساوية فى الطاقة، أبرزها مؤخراً مؤتمر الطاقة العالمى،... الخ.

يتضح لنا إذن أن محاولة التوصل لرؤية شاملة للموقف، فيما يتعلق بما جرت المراهنة عليه فى نهاية هذا القرن والحسابات الخاصة بذلك، أمر ضرورى من الناحية المنهجية. إن التحدى الذى تمثله هذه الإشكاليات الخاصة بالبقاء، يوحى لنا بضرورة القيام بمحاولة تقييم ينطلق من الأدبيات الوفيرة المتراكمة فى هذا المجال.

ضرورة تحليل كى ارتدادى - مستقبلى (٧)

إن حدود إمكانياتنا - أى إمكانيات قسمنا المتواضعة، من حيث الباحثين والكفاءات والمال - لم تكن كافية للخوض بمفردنا فى هذه العملية الضخمة، بالإضافة إلى أننا لم نكن الوحيدين الذين أدركوا أهميتها: إن الأطلس الجغرافى السياسى للعالم الذى قدمه مؤخراً جيرار شاليان، أو بوجه أعم، النجاح الذى أحرزته مجموعة "حالة العالم" التى نشرتها LA Découverte كل ذلك يستجيب لنفس محور الاهتمام. ومع ذلك فإن المركز القومى للبحث العلمى قدم لنا فرصة - فى الإطار نفسه - لكى نحقق، تحت إشراف دانيال امري، دراسة إمكانية عمل "أطلس تاريخى للتنمية : إحصائيات ومعطيات ارتدادية - مستقبلية عن العالم الثالث". وكان ذلك يستجيب للملاحظة الأولية التالية:

غياب معطيات تتعلق بالواقع وبالإحصائيات عن عمليات التنمية المختلفة التى عرفتھا المجتمعات الإنسانية خلال تاريخھا، وفى موضوع بحثنا مايتعلق بمجتمعات أمريكا اللاتينية، والمجتمعات الأفريقية والآسيوية والعربية - الإسلامية ومجتمعات الشرق الأوسط. كيف يمكننا، إذن، تقديم تفكير تعاقبى، فيما يتعلق بالأسس الاجتماعية والسياسية لاستراتيجيات التنمية الجارية حالياً، دون الاستعانة بمجموعة من المعلومات المتجانسة بخصوص التطور التاريخى الشامل لهذه المجتمعات؟ كيف يمكننا إعطاء أساس لمثل هذا التفكير بينما لايتوافر لدينا - بعد ثلاثين عاماً من بندونج - مجرد الحد الأدنى من الاحصائيات الخاصة بالعالم الثالث، بينما يتأكد الاتجاه إلى عوامة الدراسات الخاصة بالتنمية؟ فمن المستحيل أن تتوفر لدينا بسرعة بيانات تتسم بقدر نسبى من المصادقية، أو حتى بمجرد طابع تقريبى فيما يخص الماضى الديمجرافى أو التاريخ الغذائى بالنسبة لمجموعات إنسانية مثل الصين أوالهند. كيف يمكننا، إذن، تقدير الاستراتيجيات الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية التى اتبعتها قادة هذه الدول؟ إن الحقبة التى تغطيها الاحصائيات العالمية حقبة حديثة : فهى لا تبدأ الا فى ١٩١٦ بالنسبة لإحصائيات عصبة الأمم وفى ١٩٤٧ بالنسبة لاحصائيات الأمم المتحدة. هذا بالإضافة إلى أن هذه الاحصائيات لم يتم اجرائها من المنظور الخاص بمشاكل التنمية فى العالم الثالث، أو من وجهة نظر ترمى فعلاً إلى المقارنة. هذا إلى جانب أن هذه الاحصائيات تتجاهل معطيات هامة بالنسبة للتنمية مثل توالى تشكيلات الدول اللاأوروبية، والمساحات المختلفة التى استطاعت التحكم فيها، ومظاهر التبعية للإمبراطورية أو للاستعمار التى مرت بها هذه المساحات ... إلخ.

ومع ذلك فإن هذا لا يعنى أن المعطيات الضرورية ليست موجودة أو أن كمياتها مهمة. بالعكس، فإن توفرها النسبى يتأكد عندما تبدأ عملية استكشاف ولو للوثائق غير الأصلية. فالمعلومات متوفرة إلى حد كبير - بل إلى حد الإفراط - فى مجالات عديدة مثل التجارة والسكان وإنتاج المناجم، بالنسبة لفترات كثيرة، ويلاحظ الباحث بالتالى إن عددا لا بأس به من مجتمعات العالم الثالث الحالى دخلت عهد الاحصائيات فى القرن الثامن عشر، بل دخلت أحياناً هذا العهد قبل المجتمعات الغربية بمدة طويلة كما هو الحال بالنسبة للإمبراطورية الصينية، وإن كانت فى الواقع حالة استثنائية. وبينما يستطيع مخططو الاقتصاد فى الدول الصناعية المطابقة بين توقعاتهم وبين مجموعات من المعلومات (الخاصة باجمالى الناتج القومى والأسعار والدخل القومى ...

ألخ) يرجع تاريخها إلى فترات بعيدة تصل في كثير من الأحيان إلى القرن الثامن عشر^(٨)، فإن جميع أولئك الذين يهتمون بالمستقبل الشامل الخاص بالعالم الثالث لا يملكون الا الأسف على التناقض بين الكم الكبير نسبيا للمعلومات المتاحة بخصوص بداية تاريخ العالم الثالث Proto-histoire، وتفككها، وطابعها الجزئي. هناك كتب عديدة في تاريخ اقتصاد العالم، لكن دول العالم الثالث لا تظهر فيها إلا فيما يتعلق بعلاقتها بالمركز، أي بأوروبا. ورغم إمكانيات المعلومات الخاصة بهذه الدول، فلا يوجد في هذه المصادر مستقبل خاص بها، ليس لديها عمق تاريخي خاص بها، فهي لا تكون مجموعات تاريخية فعلية. وهذا يرجع - إلى جانب أسباب أخرى - إلى أن المعطيات المرقمة الخاصة بها، أو المعطيات الخاصة بالواقع، مبعثرة إلى حد يجعل من الصعب إجراء دراسة مقارنة. ولذلك فمن الضروري - إذا كنا نرى أن التفكير في التنمية الحالية والمستقبلية في دول العالم الثالث، ينبغي أن يكون على أساس تاريخي - القيام بعملية جمع لهذه المعطيات بحيث يتم تكوين مجموعات متجانسة تتسم بأكبر قدر ممكن من الترابط. وفي نهاية مرحلة التحريات التي قام بها قسمنا، اتضح أن هذا العمل يمكن تحقيقه، وأن هناك ما يبرره، بل أنه يبشر بالخير كذلك.

إن من الضروري إعادة التأكيد على غياب أساس تاريخي في استراتيجيات التنمية وسيناريوهات التي يجري تنفيذها أو عرضها حاليا. وهذه الاستراتيجيات والسيناريوهات يتم تحديدها بالنسبة لنمطين من الأطر المرجعية.

يتعلق النمط الأول بالمجالات الهامة التي يتم المراهنه عليها في الحاضر أو في المستقبل القريب، أي مجال النمو الديموجرافي الذي لم يتم التحكم فيه بوجه عام والذي يجري تخفيض معدله في حقبة كبيرة للغاية من الزمن، وأزمة غذائية تنذر بالخطر على مستوى مجموعات إقليمية واسعة أو على مستوى دول متعددة (شمال شرق الهند، وسط الصين وجنوب غربها، الدلتا الفيتنامية، الساحل الأفريقي، افريقيا الشرقية ..ألخ)، النكبة الإيكولوجية، وكثيرا ما تقترن هذه الأخيرة بالمجالين السابقين، ثم ندرة فرص العمل في الريف، و"حضنة سيئة" مأساوية في مناطق العالم الثالث التي اندمجت في السوق العالمي.

أما النمط الثاني فهو نموذج التصنيع و التحديث التقني والاجتماعي الذي عرفتة المجتمعات الغربية وتعيش وفقا له حاليا. فقد ظل هذا النموذج مصدر الإلهام الرئيسي لمشروعات التنمية حتى ١٩٧٨ تقريبا عندما ظهر حذر شديد - شمل المنظمات الدولية

كذلك - تجاه البرامج العالمية الواسعة، ويرز مفهوم التنمية المتمحورة على الذات.
ومع ذلك، فلا زالت التنمية - كما يتم تناولها بطريقة ضمنية - قائمة على تطبيق نموذج النمو الصناعى على المجتمعات الريفية التى تمر بأزمات فى العالم الثالث، ويتم ذلك عن طريق التكيف مع الأشكال المختلفة لبنيتها الديموجرافية ولعلاقاتها الاجتماعية، و لإمكانياتها المتاحة. ولكن لا يتم التفكير فى مستقبل هذه المجتمعات إلا باعتبارها حالة لتطبيق نموذج عالمى، مفتاحها الأساسى هو الجمع بين ثلاثة عناصر، هى : التصنيع، وتحديث المدينة والتقنية والعلمية، وتحكم الدولة فى بعض القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية.

ماذا يحدث إذا كان هذا المنطق يصطدم بحالات من عدم التوافق الجوهري، أو بحالات من الاستحالة المادية، أو بلامع مازالت قوية "لأوجه تنمية" أكثر قدما تختلف عن النموذج المهيمن حاليا؟

إن مشكلة التنمية لا يتم تناولها إلا من زاوية الحاضر، دون أن يؤخذ فى الاعتبار - فى الغالبية العظمى من الحالات - خط سير هذه المجتمعات على المدى الطويل، والديناميكية التاريخية الخاصة بها (تسلسل أشكال نموها القديمة، وتقهرها، والعراقيل التى واجهتها، وفترات القطيعة التى مرت بها ورد الفعل تجاهها ... ألخ) ودون إدماج هذه العناصر واعتبارها إطارا مرجعيا أساسيا فى التفكير التنموى. ولا يوجد فى هذا الفكر ربط - على مستوى المفاهيم - بين الديناميكيات التاريخية، التى التقت رويدا رويدا فى تخلف أو فى لا نمو الواقع الشاسع للعالم الثالث أو للعوالم الثالثة الحالية، وبين "التنمية"، هذا المنعطف التاريخى الكبير الذى يريدون إدخاله على العالم الثالث، نظرا لاقترب - أو لتوقع - تحديات نهاية القرن. لا يوجد فكر منهجى بخصوص الطريقة التى واجهت بها هذه المجتمعات فى الماضى تحديات شبيهة بتحديات اليوم، ومازق شبيهة بالمأسى الحالية، لا يوجد تفكير فى القيود التاريخية والايكولوجية التى كانت تكون أساس طريقة تنظيم هذه المجتمعات وإنتاجها الثقافى. إن السمة الأساسية للخطاب المعاصر الخاص بالتنمية هو افتقاده إلى التأويل التاريخى - ويمثل ذلك، دون شك، أحد الأسباب الرئيسية لتأثيره الضعيف على الواقع - بل وعدم اكترائه بالتاريخ (أو رفضه له). هناك دائما معطيات ناقصة فى جميع المشاريع الخاصة بمستقبل العوالم الثالثة، وهى المعطيات الخاصة بالماضى فيما يمثله من خصوصية واختلاف عن ماضى المجتمعات المصنعة، وفيما يمثله من أصالة راسخة، كما لو كانت مجتمعات العالم

الثالث مجتمعات لا تاريخ لها.

إن التنمية، باعتبارها استراتيجية وخطاب، ترتبط في الأساس برؤية مستقبلية للعالم الثالث. وكل نقد للتنمية، يمر بالضرورة، من طريق طرح التساؤلات حول العلاقات بين التاريخ والمخطوة المستقبلية.

ونلاحظ في كثير من الأحيان أن الدراسة المستقبلية - وهي "حشد للعلوم الاجتماعية، أو بالأحرى للعلم الاجتماعي، من أجل استكشاف المستقبل على المدى الطويل من أجل العمل" ^(٩) - هي "علم" يتسم بحالة شبه كاملة من انعدام التاريخ فيها. وتطبيقها على العالم الثالث أمر حديث، بدأ في الستينيات، ونبع من إدراك متزايد - في فترة اتسمت بفقدان مجتمعات العالم الثالث لاستقرارها بطريقة يصعب إصلاحها - لدخول هذه الدول في عهد من فقدان التوازن ومن التغيرات السريعة تحت ضغط قيود عديدة تزداد ثقلًا. إن هذا الإدراك للقطيعة التي لا مفر منها، هو الذي ولد التساؤل المستقبلي بخصوص تنمية العالم الثالث وأدى إلى محاولة تحديد مسبق لأنماط المواقف التي قد يواجهها هذا الأخير. واستعار التفكير في التنمية من المستقبلية - من الخطاب المتعلق باحتمالات المستقبل - مناهجها وأساليبها في التحري، بل وعقليتها : منهج السيناريوهات ^(١٠)، واختيار الأفق، والإسقاطات.. انطلاقًا من معطيات كمية حديثة، وتصور نموذج نظري ديناميكي، وبرمجة اقتصادية واجتماعية بأهداف مشفرة. وبالتالي فقد اتسم التفكير في التنمية بما يمثل أحد خصائص الدراسات المستقبلية، أي علاقتها بالعمل، وبالتالي قلة اهتمامها بالرؤية التاريخية. إن المستقبلية تمثل ثاني أسلوب في تكوين المفاهيم الخاصة بالمستقبل كما عرفها ب. ماسيه في ١٩٥٩ : "هناك أسلوبان للتوقع : أحدهما يفترض ما سيكون باعتباره امتدادًا لما كان، والآخر يستكشف المستقبل كما لو كان أرضًا مجهولة، أحدهما يرى المستقبل مجرد إسقاط للماضي، والآخر يرى أنه لا يوجد أي إسقاط للماضي كفيل بتكوين المستقبل" ^(١١).

إن وضع سيناريوهات المستقبل نادرًا ما يستند على أساس تاريخي جاد. وترجع مجموعات الإحصائيات - في معظم الأحيان - إلى بضعة عشرات من السنين السابقة، ولا تحاول السيناريوهات النظر إلى الكيفية التي كانت "تسير" وفقًا لها التطورات الإنسانية الكبرى، التي يحاولون تقدير اتجاهاتها في المستقبل. إن دراسة مستقبل العالم الثالث تتغاضى مبدئيًا عن البعد الارتدادى في صالح تناول توقعي، فهي تفضل تعديل ينظر إليه على أنه ضروري ومرغوب فيه بأي طريقة، وهي تنتج نماذج، أي أنها

تفرز تصور لاحتتمالات الواقع المرغوب فيها، أكثر مما تعمل على الواقع نفسه كحصيلة لمجموعة من التطورات التاريخية. وحتى إذا كانت مثل هذه الدراسة مثيرة، فهي تظهر فى معظم الأحيان فى صورة ادعاء متسلسل ومختزل.

لكن من البديهي أن مثل هذا التناول للأمور، وإن كان يبدو ضروريا، فهو يعرضنا - نظرا لاتغلقه على ذاته - لإشكال عديدة من خيبة الأمل، بما أنه يؤدي - بصفة خاصة - إلى تجاهل آليات التغيير الخاصة بكل مجتمع، تلك الآليات التي تستند إلى الدينامكية السابقة، كما أنه يؤدي إلى محو المواقف الانتقالية التي تكون حلقات التعديل الاجتماعي. وكان جرامشي قد فهم هذه الظاهرة فهما حسنا : "إننا، فى الواقع، نتوقع بقدر ما نعمل، بقدر ما نطبق بمجهود إرادى، بقدر ما نساهم، بطريقة ملموسة، فى خلق النتيجة "المتوقعة". فالتوقع، إذن، ليس عمل علمى للمعرفة، لكنه تعبير مجرد عن المجهود الذى نبذله، عن الطريقة العملية لخلق إرادة جماعية ... " (١٢).

وحتى إذا كان توقع المستقبل جزء من واقع المستقبل، فإن هذا الأخير ليس أبدا مجرد مستقبل للتاريخ، إذا كان المستقبل ليس تقديرا استقرائيا شاملا، أو مجرد إسقاط لعدد معين من اتجاهات الماضى، فمع ذلك لا يمكن التفكير فيه منعزلا عن معرفة هذه الاتجاهات التي تمثل علامات بالنسبة له. ولا تستطيع الدراسات المستقبلية لتنمية العالم الثالث الاستغناء عن أساس ارتدادى متين، والدليل على ذلك فشل الدراسات التي تغاضت عن ذلك. إن عمل المعرفة العلمية الذى كان يتحدث عنه جرامشي هو أحد النقاط التي يتحتم المرور بها فى كل بحث عن مخرج لأزمة استراتيجيات التنمية الحالية.

علينا أن نبرز - إلى جانب ذلك - أن المنهج التاريخى مازال حتى اليوم يفتقد إلى البعد المستقبلى. فإذا كان ما يتم تحقيقه ليس أبدا مجرد إسقاط لما سبقه، فإن التفكير فيما تم تحقيقه وفى المستقبل، موجود بطريقة ضمنية فى كل فكر تاريخى. إن ما يتم المراهنة عليه اليوم وغدا فى العالم الثالث، كما تتصوره التوقعات والنماذج المستقبلية، يسمح بتوسيع - إلى حد كبير - أفق البحث الخاصة بالماضى، ويتحدد إشكاليات العمل التاريخى الخاص بمجتمعات العالم الثالث، وفى مقابل ذلك يستفيد من اكتشافات واستنباطات التاريخ.

يتضح لنا، إذن، أن هناك عقما مزدوجا، لأن الدراسة المستقبلية للتنمية التي تطبق حاليا فى العالم الثالث ليس لها أساس تاريخى، ولأن تاريخ العالم الثالث يظل إلى حد

كبير وضعيا، يرفض البعد المستقبلى. ولذلك فإن الربط بين المنهجين، والجمع بينهما فيما يمكننا تسميته المنهج "المستقبلى - الارتدادى" (الذى يجمع بين المنهج التاريخى والمستقبلى)، يفتح طريقا يسمح بتجاوز مآزق المفاهيم الموجود حاليا فى النظريات والممارسات التنموية.

وإذا كان مثل هذا المنهج "المستقبلى - الارتدادى" يبدو لنا أمرا مرغوبا فيه، فهل هناك أساس فكرى يبرره؟ إن المخاطرة بمثل هذا السؤال يعنى الخوض فى حوار نظرى واسع النطاق حول العلاقات بين الماضى والحاضر. وسوف نكتفى هنا بأمر بديهي، دون أن ندعى الخوض مرة ثانية فى مثل هذا الحوار، فمما لا شك فيه أن الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة (الانفجار الديموجرافى والحضرنة، إفلاس التوازن الايكولوجى، التنمية الضارة .. إلخ) التى تواجهها العوالم الثلاثة المختلفة، تختلف إلى حد كبير عن الإشكاليات التى كانت تواجهها - فيما مضى - هذه المجتمعات.

إن الفرق فى مقياس كل من هذه الإشكاليات فارق جذرى، ومحاولة نقل أحدهما من حقبة زمنية إلى أخرى يترتب عليه بالضرورة خطر الوقوع فى مفارقة تاريخية. فقد كان التجديد والمستحدث، وسوف يكون، أهم - بالنسبة لهذه المجتمعات - من "التقليدى". وبالعكس، فإن امتداد اتجاهات الماضى الثقيلة، فى حاضر هذه المجتمعات، لا يمثل - دون شك - عوامل الحسم فى صيرورتها. وقد تكون حصيلة مجموع علاقاتها مع العالم أكثر تأثيرا على مستقبلها. وربما يمثل "العالم" عنصرا أكثر فاعلية بالنسبة لمستقبل العالم الثالث، مقارنة بالآثار المعاصرة للديناميكيات القديمة. فقد كانت القاعدة التى تحكم التنمية فى المجتمعات المختلفة عبارة عن : أشكال مختلفة من القطيعة، والمنعطفات التى لم تكن فى الحسبان، والصدام مع المجموعات الإنسانية الأخرى، والتصدعات المفاجئة التى لا يمكن علاجها. إن مستقبل المجتمعات الإنسانية المختلفة مكون من قدر متساو من ظروف غير متوقعة واستمرارية، من التواءات سريعة، وعمليات ارتداد وتنظيم ذاتى وتقدم مُسيطر عليه. إن ملاحظة الأمور تكفى لكى ندرك الأشكال المختلفة لخبية الأمل فى مجال الدراسات المستقبلية والحساب التوقعى. إن هذين المجالين الآخرين يخطئان فى معظم الأحيان، وحتى فيما يخص المدى القصير، لأنهما لا يمكنهما إلا أن يكونا نتيجة - رغم كل الاحتياطات - لاستنباطات قائمة على عدد بسيط من مجموعات من العوامل. وليست الصيغ الحسابية التى يلجأون إليها، كفيلة بزيادة القيمة العملية لتلك الاستنتاجات. وهكذا رأينا كيف يؤدى تفاؤل عقد

التنمية (١٩٦٠ - ١٩٧٠) إلى التشاؤم الأسود فى السبعينيات ...

ورغم هذه الحدود، فإن المنهج الارتدادى، الذى نقترحه هنا، قد يكون خصبا على مستويات مختلفة. فمن فوائده - فى المقام الأول - أنه يجعل من الممكن الجمع بين قوائم كبيرة طويلة من العوامل أو من المعطيات الاحصائية، التى غالبا ما تكون مجزأة ومبعثرة فى أدبيات التاريخ المكرس لدول العالم الثالث المختلفة. فعالة التشتت الحالية التى يشهدها هذا المجال لاتسمح باجراء المقارنات بين المساحات الثقافية فى القارات المختلفة، سواء فى العصر الحالى أو فى حقبة ما قبل التاريخ الطويلة. إن هذا التشتت يحد التفكير فى أنماط الإشكاليات التاريخية المتتالية التى واجهتها مجتمعات العالم الثالث فى الماضى، والطفرة التى استطاعت تحملها والطريقة التى تمت بها بطريقة ملموسة. ومن البديهي أن صياغة مجموعات كبيرة من المعطيات التاريخية - المشفرة بقدر الإمكان - فيما يخص، على سبيل المثال، الديموجرافيا، تطور التوازن الإيكولوجى، حشد موارد الطاقة، أشكال إنتاج الغذاء المختلفة، التجارة بين المساحات الحضارية المختلفة، كل ذلك قد يكون إضافة، ذات أهمية أولية، إلى التفكير فى التنمية، ويسمح بتجديدها. وفى المقام الثانى، فإن الدراسة الارتدادية قد تؤدى إلى رؤية جديدة لمساهمة العالم الثالث الحالى فى النضج التاريخى للرأسمال العالمى : تدفقات السلع والأيدى العاملة بين الأطراف والمركز، الإيقاعات الزمنية لهذه التبادلات، و القيمة المختلفة لها فى النظم الاجتماعية المختلفة. وهكذا، فإن من الممكن أن يتوفر لدينا عناصر محددة من أجل فهم أدق للتجاوز التدريجى لـ "النظم - العوالم" "systèmes-mondes" ولدخولها إلى مرحلة "العالم" منذ القرن الخامس عشر، حيث كون هذا الدخول - فى النهاية - بُعد التنمية من حيث المساحة والجغرافيا. وهكذا، قد نتوصل إلى فهم كيف كان تكوين العالم الثالث شرطا ضروريا لتكوين "العالم".

وفى المقام الثالث، فإن إعطاء بعد تاريخى بطريقة منهجية لما يجرى المراهنة عليه فى العالم الثالث المعاصر، أمر أساسى بالنسبة للتفكير فى التنمية برمته. لأن مثل هذا التناول يسمح بفرصة أكبر لتحديد مدى حداثة أهمية هذه الأمور التى يتم المراهنة عليها، وربما يسمح - أكثر من ذلك - بتقدير ارتباط هذه الأمور ببعضها. ولكن الميزة المنهجية الأخرى تكمن فى إبراز قيمة تكرار حدوث الاستمرار والقطيعة على مرّ العصور. إن مثل هذا المنهج يؤدى إلى الاعتراف بتعدد أشكال التنمية عبر التاريخ، وتعدد الاحتمالات، وإلى قياس أهمية ماكان ممكنا أن يحدث ولكنه لم يحدث، وإلى

إيجاد الفترات التى تغيرت فيها فجأة ، إلى حد ما ، و الديناميكيات الشاملة لمجتمعات العالم الثالث. فهو يسمح بتحليل الاختيارات المطروحة حالياً ، سواء كان ذلك بخصوص تنوعها أو حدودها. إن هذا المنهج ينبغى أن يدفع من يفكر فى مشكلة التنمية، إلى الحذر، وإلى التمرس بالإحساس بما لا نتوقعه. وأخيراً، فإن فائدة هذا المنهج لا تنحصر فى المجال الفكرى، بل تصبح عملية وفعالة بقدر ما يسمح لنا هذا المنهج بإبراز ثقل الجمود، و إلى أى مدى مازالت ديناميكيات تاريخية طويلة المدى، سارية المفعول حتى الآن، وبأى مدى من القوة مازالت تعمل حتى الآن فى صمت - إلى حد ما - وتؤثر على خط سير عمليات التنمية التى تدعى الدول والمنظمات الدولية دفعها فى العالم الثالث.

إن القيام بعمل أطلس للمعطيات التاريخية للعالم الثالث لا تنحصر أهميته - إذن - فى فائدته الإحصائية. وهو لا يهم الخبراء و الفنيين فى مجال التنمية فحسب، بل يهم جمهور أوسع من ذلك بكثير، يشمل المفكرين والباحثين والجامعيين، كما يشمل مناضلى المنظمات التى يهمها أمر التنمية، سواء فى العالم الثالث أو فى الدول الصناعية. ومن البديهي أن إنجاز مثل هذا الأطلس قد يساهم فى تجاوز القلق الحالى الذى يتسم به التفكير فى التنمية، وذلك باعطائه طابعاً نسبياً، وبإظهار ضرورة أن يتبع المفهوم الاقتصادى الضيق للتنمية الذى يتمحور فى الواقع على أوروبا، فهما ورؤية أوسع، على أساس تاريخى، للصيرورة الاجتماعية. إن جميع المجتمعات عرفت، فيما مضى، أشكال تنمية أصيلة، وكان لديها منطقتها الخاص للنمو وللاختلاف، أى خطها الخاص فى التنمية. إن خطوط التنمية هذه مازالت سارية المفعول تحت سطح سياسات الدولة. وإذا تم العمل فى هذا الأطلس من هذا المنطلق، فيجب أن يُسمح لنا بتناول هذه المعطيات فى عمقها الحقيقى، أى عمقها التاريخى. ويتحتم، إذن، أن يحتوى على أكبر قدر ممكن من لقطات الملاحظة الارتدادية فى إطار أطول حقبة زمنية ممكنة، إذا كنا نريد أن نتناول مظاهر التنمية باعتبارها تطورات داخلية فى مجتمعات العالم الثالث.

وبما أن مثل هذه الأداة التاريخية الإحصائية لم تتوفر لنا بعد، فإن التفكير فى مدى إمكانية القيام بها، والقيام - بالطبع - كذلك بمجموعة من التحريات الدقيقة بخصوص طبيعة المصادر وبداية تحقيق ذلك فيما يخص مساحات جغرافية وثقافية محددة تحديداً جيداً^(١٣)، كل ذلك سوف يساعدنا على تحديد أهداف الفكر النظرى الذى نقوم به بطريقة موازية. وقد أخذ هذا الفكر النظرى اتجاهين متميزين، لا يمكن الفصل بينهما^(١٤)، يمكن تحديدهما فيما يلى :

دور الدولة وتسييرها لعمليات التنمية (١٥)

كانت معظم مجتمعات أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية مجتمعات تقوم الدولة فيها بدور ضعيف، أو مجتمعات "دون دولة". فالدولة التنموية الحديثة ظاهرة معاصرة نسبيا، وغالبا ما يكون موقع هذه الدولة خارج الهياكل الاجتماعية، أى عند ملتقى نظام عالمي للدول - القوميات ومجتمع داخلي قادر على تقديم مساهمات أو أشكال من المقاومة تجاه نموذج التنمية التي أصبحت - إلى حد ما - عالمية.

انطلاقا من هذه الاهتمامات تمحورت أبحاثنا حول أربعة موضوعات :

العلاقة بين سياسات التنمية وبنية الدولة فى الدول النامية

يكمن العنصر الأول فى تحليل الحصار التدريجى للمجتمعات اللاغربية (غالبا فى مرحلة ما قبل الاستعمار) بمنطق التنمية. وأمام هذا المنطق، الذى لا ينفصل عن التوسع الغربى، واجهت مجتمعات انقارات الثلاث مشكلة بقائها التاريخى، وذلك بعد فشل محاولات الانحسار، والمقاومة أو التوفيق. كيف تم فرض قيود "تحديثها" (وهى الصيغة الأولى التى كانت تستخدم فيما مضى لما نسميه اليوم "التنمية") باعتبارها الاختيار الذى لا مفر منه؟ ماهى المبررات الأيديولوجية المحلية التى قدمت لذلك : الحداثة، التقدم، القوة... الخ؟

أما العنصر الثانى، فهو المعنى التاريخى لنموذج الدولة - القومية وللأيديولوجيات القومية التى تجاهلنا - حتى الآن - مفهومها الخاص لمضمون التنمية. ولذلك كان من المفيد تحليل "تطعيم" مفهوم الدولة - القومية وفقا للنموذج الغربى. لقد جرى تصوير الدولة الحديثة باعتبارها عنصرا اضطراريا فى "التقدم" الحديث، كما أنها تُعتبر معيدة لهيكلية المؤسسات الاجتماعية. وهكذا تم استخلاص - فى كل مكان تقريبا - مفهوم قومية الدولة الذى أصبح الإطار المرجعى لجميع الايديولوجيات الاجتماعية المهيمنة فى العالم الثالث، بما فى ذلك الماركسية والشيوعية.

كيف يمكننا تفسير الدور الكبير الذى قام به المثقفون "من أنصار الحداثة" - وهم الذين صنعوا واستفادوا من هذا المشروع، والذين حملوا الايديولوجيات "التنموية"، وقيمها وسياساتها، والذين قرروا استراتيجيات التنمية، والذين قاموا بالدور الأساسى فيها، أى فى بناء الدولة - القومية هذا؟ كيف كُون جزء من هؤلاء المثقفين - المندمجين بطريقة عضوية فى جهاز الدولة - البيروقراطية بسلوكياتها، ومصالحها الاجتماعية الخاصة بها (الحزب - الدولة، الجيش - الدولة، الاسرة الحاكمة - الدولة)؟

كيف تفرض هذه البيروقراطية أسلوبا فى علاقاتها مع ما قد يكون "مجتمعا مدنيا" فى طريقه إلى التكوين (مشاكل البقرطة Bureaucratization والتسلط العسكرى... الخ)؟

إن الدراسة المقارنة هى التى تسمح بفهم الكيفية التى تمت بها هذه "الصيغة الجديدة" لنموذج الدولة، عن طريق القوميات، وظلالها، بما فى ذلك دور الجيش باعتباره "قطب من أقطاب الحداثة" (فى مجال التكنولوجيا، والثقافة، ... الخ).

الأسس الاجتماعية الخارجية والداخلية للتنمية

التي تقوم بها الدولة والمجموعات المهيمنة

عندما تندمج التنمية التى تقوم بها الدولة، فى الدول النامية، فى نظام أقليمى (اقتصادى و/ أو عسكرى) تابع فى استراتيجياته الداخلية والخارجية لمراكز القرار الدولية (الدول الكبرى، المؤسسات الدولية، البنوك أو الشركات متعددة الجنسية)، تكون تابعة - إلى حد كبير - لعناصر اجتماعية خارجية، سواء فيما يخص مواردها السياسية أو المالية (الاقتراض، المعدات، التسليح) أو فيما يخص مواردها الإنسانية (تكوين كوادرها فى الجامعات الأجنبية، مستشارى التعاون التقنى والعسكرى، مكاتب الدراسات ... الخ). فى ظروف كهذه، ماهى المجموعات الاجتماعية الدولية التى تستطيع فرض السياسات على الدولة النامية أو التأثير عليها أو حظرها ؟

إلى أى مدى يميل تدخل الدولة فى القطاع الاقتصادى إلى خلق "مجتمع مدنى" أو "شعب - قومى" داخل المجتمعات نفسها؟ هل تكفى بتكوين مجتمعا بحيث يصبح لديها "احتياطى اجتماعى" يتسنى لها اللجوء إليه بقدر احتياجات تنمية الدولة؟

كان من المؤلف - فعلا - فى دولة ما قبل الاستعمار، أن تكون رؤية الدولة للمجتمع قائمة على أنه بمثابة "احتياطى" .. كمصدر للضرائب، والتبرع الإجبارى، وللبد العاملة لأعمالها الكبرى، وللجنود لجيوشها. لقد استخدمت الدولة القمعية الاستعمارية هذا الموقف وشوهرته. هل تغيرت الأمور بطريقة عميقة فى الدولة التنموية الجديدة، لصالح صعود اجتماعى انتقائى للنخب المحلية الجديدة (التي خرجت إلى حد ما من النخب القديمة) فى جهاز الدولة، وما هو تأثير ذلك بالتالى على باقى مجموعاتهم المحلية (الأقارب، القرية، العرق، المنطقة ... الخ) أو المهنية ؟

إذا كان هذا الصعود الاجتماعى يتم داخل الدولة، هل يؤدى ذلك إلى استعمار

داخلي لجهاز الدولة تقوم به مجموعات محلية لديها استراتيجيات مستقلة، أو إلى توظيف أفضل لهذه المجموعات تقوم به مركزية الدولة؟ وعلى أية حال، ماهى التأويلات الجديدة التى تضطر المجموعات التى يقال عنها أنها "تقليدية"، لإضافتها على هياكلها وأهدافها نظرا لهذه التطورات؟

إن هذه التساؤلات تجعلنا نصل إلى مدخل تاريخى لأصل انتقاء المجموعات المهيمنة والطريقة التى تمت بها، أى تحويل المجموعات القديمة إلى طبقات جديدة وهياكل جديدة تكونت مع حركات التحرير، وكذلك الفئات العديدة وعدد كبير ممن يحتلون مناصب تفاوضية - مرتبطة باختيارات التنمية - بين المجتمع القومى والسلطات الأجنبية.

أساليب تولى الدولة للمسئولية التنموية للمجتمعات

من المهم، فى الدول النامية التى حصلت على استقلالها القومى عن طريق الكفاح من أجل التحرر، القيام بتحليل الخطاب التنموى والأساطير الخاصة به، التى تستخدمها المنظمات القومية فى حشد الجماهير، وتحليل هياكل المنظمات التى كثيراً ما تجسد الدولة، مقدما، فى مرحلة ما بعد الفوز بالاستقلال. ويعتبر الهيكل الإقليمى للدولة الفيتنامية فيما بين ١٩٣٥ و ١٩٥٩ مثلاً جيداً فى هذا المضمار.

وفى الدولة النامية التى مُنحت الاستقلال - ولم تحصل عليه عن طريق الكفاح - فقد كان تكوين هذه الهياكل أو هذه الخطابات من صنع الطبقات النائية و الدول الاستعمارية القديمة أو الجديدة (وهذه الحالة منتشرة إلى حد كبير فى دول أفريقيا السوداء).

ماهى، اليوم، قنوات الاتصال بين الدولة والمجتمع المدنى؟

ابتداء من رئيس القرية إلى المدرسة، إلى النقابة والحزب، يتعدد الوسطاء الذين تقوم الدولة بالتنمية عن طريقهم بـ :

- محاولة تولى مسئولية المجتمع المدنى وزيادة التحكم فيه.

- تحويل مراكز القرار الاجتماعى القديمة فى صالحها عن طريق ربطها بإدارة الشرطة.

- نشر خطابات وصور ورموز تحمل دلالة السلطة والحداثة التنموية، ومن هنا كانت أهمية المسائل اللغوية ووسائل الاتصال فى ممارسات الحشد.

ماهى، فى النهاية، الدلالة الحقيقية لتجارب التجميعية، فى هذه اللعبة بين الدولة

والمجتمع؟ هل هي وسيلة للتعجيل بنقل الصلاحيات إلى الدولة؟ هل تمثل هذه التجارب - على عكس ذلك - استجابة لطلب تدخل الدولة من طرف التجمعات الاجتماعية القاعدية؟

أزمة تنمية النظام العالمى للدولة - القومية ومحاولات تحديد طرق تنمية أصيلة.

اصطدم النظام العالمى للدول - القوميات - الذى تم تعميمه منذ الستينات - فى ١٩٨٣ بتناقضات يصعب تجاوزها مثل : تضاعف الدويلات Micro-Etats، وتفتت مجتمعات الدول القومية إلى عدة أعراق أو أديان يصعب التوفيق بينها، الأمر الذى يمنعنا من الاعتقاد بأن الدولة - القومية هي الحل - فى جميع الظروف - لحق الشعوب فى تقرير مصيرها.

لقد اتضح أن نموذج التنمية الذى تبنته الدول (حتى فى أكثر الدول القابلة للاستمرار سياسياً) غير قادر - على المدى القصير والمتوسط - على إدماج المجتمع الموزع على المساحة القومية برمتها، سواء كان ذلك يرجع إلى عراقيل خارجية (انظر : الاهتمامات الخاصة بنظام اقتصادى عالمى جديد) أو إلى أشكال من الضعف البنائى الداخلى.

لذلك بدأت محاولات تحديد طرق أصيلة للتنمية فى الدول النامية سواء بمبادرة قادة الدول ("الاشتراكيات" التى أصبحت رسمية، إفريقية كانت أم اسلامية أم بوذية، وطرق للتنمية "لا رأسمالية، لا اشتراكية"، والادعاء الماوى بتجنب قواعد التنمية الغربية التى لا مفر منها ... الخ) أو بمبادرة من منظمات دولية تجمع بين الدول (محاولات الإدماج الإقليمية فى القارات الثلاث) أو بمبادرات خاصة (مثل منظمة "أراضى الإنسان" Terres des Hommes).

لقد طرحت جميع هذه المبادرات، بدرجة من الوضوح قد تزيد أو تقل، المسألة الحالية لـ "التنمية الداخلية المتمحورة على الذات"، مع الإشارة بحدة - عندما تواجه نموذج تنمية لا يقيمونه، فى الغالب، وإنما يفرض عليهم - إلى مسألة الأشكال المستقلة للحشد الاجتماعى فى صالح التنمية أو ضدها.

الديناميكيات المستقلة لمجتمعات العالم الثالث فى عملية التنمية (١٦)

إن مثل هذا المشروع يتضمن دراسة متعمقة لردود فعل هذه المجتمعات تجاه أشكال تدخل الدولة من ناحية، وللتنمية من ناحية أخرى (للقائمين بها ولأيديولوجياتها). وبما

أن الدولة كانت فى معظم الدول النامية، كما هو الحال بالنسبة لتنمية النمط "الغرى"، ظاهرة حدثت مؤخراً، وضعيفة أمام أشكال المقاومة فى المجتمعات التى لديها قدرة عالية على إعادة إنتاج ذاتها بطريقة مستقلة - على الأقل حتى وقت قريب - فإن دراسة استقلال المجال الاجتماعى (أو الاجتماعى - الثقافى) أمام نموذج الدولة التنموية الذى يبدو أنه فى طريقه إلى أن يصبح عالمياً، يعد أمراً مشروعاً. ويستدعى مثل هذا المجهود - لكى يتم تكوين صحيح للمفهوم - إعادة بناء النظرية انطلاقاً من تحليلات لحالات ملموسة، بدلاً من استنباط نظرية خاصة بهذه الظواهر تنطلق من تجميع نقدي للنظريات السالفة بخصوص هذا الموضوع.

وبناء على ذلك انبثقت مجالات البحث التالية :

القرى والهياكل الجماعية فى مواجهة الدولة والتنمية

إن هذا الموضوع يعتبر موضوعاً أساسياً بما أنه كان يخص - على الأقل حتى ١٩٦٠ تقريباً - أكثر من ٨٠٪ من سكان العالم الثالث. وترمى دراسة هذا الموضوع إلى معرفة كيف يقوم الريفيون المنظمون فى مؤسساتهم المعتادة (العائلة، العصبية، القرى، القبائل ... الخ) بتقبل، أو برفض وتحويل التدخلات الخارجية التى تمارسها - تجاه مجموعتهم - الدولة والأسواق والكنائس .. الخ.

لم يعد، الريفيون يتميزون فقط - أو حتى، أحياناً، فى معظم خصائصهم - بالتقنيات الريفية، البالية، التابعة للهياكل الاجتماعية المعتادة فى فترة ما قبل الرأسمالية، فقد أصبحت هناك اختلافات كبيرة وهيراركية تميز الطبقات الاجتماعية التى تشمل من العامل الزراعى إلى المزارع (منذ بداية القرن التاسع عشر، على الأقل، فى غرب أفريقيا، على سبيل المثال). إن آلية هذا الاختلاف تزداد سرعتها حالياً، ويرجع ذلك إلى سبب رئيسى، وهو أن الاختلافات الاجتماعية الريفية والهجرة إلى المدينة لم تأت بعد "ثورة زراعية" داخلية (كما كان الحال فى أوروبا الغربية فى القرن الثامن عشر والتاسع عشر)، ولم تكن نتيجة لها، بل أتت، على عكس ذلك، قبلها، حيث لازالو فى أفريقيا، على سبيل المثال، ينتظرون "الثورة الخضراء".

إن التفكيك الحالى لأواصر الريف يستدعى على الأقل طرح التساؤل الأساسى لتالى - مع الاستناد إلى تحليلات ملموسة - عما إذا كان من المعقول تأسيس نظام سياسى واجتماعى جديد، على مستوى القرية، يقوم على علاقات اجتماعية ذات إطار مرجعى مألوف. وإذا كانت الإجابة بالنفى، كيف يمكننا "محو الماضى تماماً" من أجل

بناء مجتمع جديد تماما فى كل مكوناته، دون المخاطرة بأن يهاجم الغالبية العظمى من الفلاحين هذا البناء، لأنهم يشعرون أنه تم الاعتداء على أكثر هياكلهم جوهرية، أى البناء العقلى والأيدىولوجى؟

الطبقات الشعبية، والعاملون،

والحركات الاجتماعية فى مواجهة الدولة والتنمية

إذا كانت الفئات الاجتماعية السابقة، التى كانت موجودة قبل انتشار أسلوب الإنتاج الرأسمالى، لا يمكنها إلا التصدى للتدخل الاقتصادى والسياسى الذى يفرض عليها، والنابع فى الوقت نفسه من الخارج و الذى تم بعد ظهور هذه الطبقات، فإن الطبقات التى تتناولها هذه الفقرة (الطبقات الشعبية والعمال و الحركات الاجتماعية) تتكون، على عكس ذلك، من مجموعات اجتماعية استمدت بقاها، منذ نشأتها، فى معظم الأحيان، من انتشار أسلوب الإنتاج الرأسمالى.

هناك كذلك تاريخ طويل لدور العاملين بأجر "الميرتلين" (Prolétariés) حيث يظهر عدم إمكانية الفصل بين ازدهار حركة هجرة الأيدى العاملة وظواهر الاستعمار والحضنة. ومن أجل فهم الأهمية - أو السلبية - الحالية التى تتسم بها المنظمات النقابية الكبرى، فإنه لا يمكننا تجاهل الحركات التى نشأت، منذ قرن على الأقل، فى المناجم وفى مواقع العمل (السكك الحديدية، والموانئ... الخ) أو بين صغار الموظفين الإداريين الذين كونوا، خلال مدة طويلة، فى بعض الأحيان، القطاع المهيمن على العاملين الذين يتقاضون أجراً، (وقد يسمح لنا ذلك بتجاوز فكرة "الارستقراطية العمالية"، وهى فكرة غير واضحة وغير دقيقة فى أحيان كثيرة) بينما مثلت إضرابات عامة حاسمة، علامات فى التاريخ السياسى الحديث - الاستعمارى أو ما بعد الاستعمارى - فى عدد كبير من هذه الدول.

هناك كذلك تاريخ طويل لتكوين "شبه بروليتاريا" المدينة، هذا القطاع الذى يطلق عليه "غير الرسمى"، و "الهامشى" أو "الموازى"، وهذا التاريخ لا ينفصل عن نشأة الهجرة الريفية بحثاً عن العمل. إن حصر التحليل فى إجراء مقابلة بين القطاعين : "الحديث" و "التقليدى"، لا يكفى إلى حد كبير بالطبع. ويبقى علينا إجراء تحليل دقيق لعملية تكوين الجماهير المدنية، ومراحلها التدريجية، وخطوات ارتباطها بالرأسمالية المهيمنة ("الاستعمارية"، ثم رأسمالية "ما بعد الاستعمار" والرأسمالية المعاصرة). وبناء

على ذلك، علينا أن نطرح، ضمن تساؤلاتنا، مسألة معرفة ما إذا كانت الأنشطة المنتجة غير الرسمية تعتبر علامة "صحية" إيجابية، تدل على الخيال القادر على خلق مجتمع المستقبل، أو تدل، على عكس ذلك، على ظاهرة "تقهقر"، لا تطرح حلاً بديلاً سوى في مظهرها.

إن استمرار أشكال التضامن الكبيرة المعتادة ("العرقية"، الثقافية، الدينية، اللغوية...) هي بمثابة مجموعة من العراقيل أمام ظهور "هوية طبقية"؛ وإذا أخذنا في الاعتبار درجة تعقيد المستويات الاجتماعية والاقتصادية، داخل القطاع الذي يُطلق عليه "غير الرسمي" (ابتداءً من المنتج الصغير "المفرط في الاستغلال" بنفس القدر - على الأقل - المفرط من الاستغلال الذي يواجهه هو نفسه، إلى "البروليتاريا التحتية" - بمعنى الكلمة - المكونة من شباب الريف العاطلين، والهامشين، والمتسربين من التعليم أو حتى الجانحين ... وهم جميعاً يعملون إلى حد ما وفقاً لظروف الصدفة) فهل من الممكن تصور مثل هذه "الهوية الطبقية"؟ ينبغي أن يسمح تاريخ محاولة جعل هذا القطاع تابعا للاقتصاد المهيمن، بإلقاء الضوء على تناقضات هذا الوضع.

ألا يمر الوعي السياسى، فى مثل هذه الظروف (أنظر : أفريقيا الجنوبية على سبيل المثال) بضرورة الربط بين الاحتياجات الشعبية وقيام القيادة الايديولوجية والسياسية للحركة بتكوين المفاهيم الخاصة بها (أى قيادة تميز بين الشعبوية والثورة)، حيث يبدو أن قوتين اجتماعيتين - غير متكافئتين فى القوة - كفيلتان بالقيام بدورهما فى هذه القيادة : " الطبقة العاملة " - بمعنى الكلمة - من ناحية (كلما كان العامل "مستوعباً" فى النظام الرأسمالى المهيمن، كلما كان - فى الواقع - مندمجاً، فى الوقت نفسه، فى وسطه الأسمى الرفي) والانتلجنسيا التى فى مرحلة التكوين من ناحية أخرى؟

وفى النهاية، فإن زيادة عدد أجراء الزراعة و الصناعة والقطاع الثالث، تختلف وفقاً لسياسات التنمية ونقل المصنع الناجمة عن إعادة التوزيع الاقتصادى الدولى، وكل ذلك يطرح مشاكل العمل والعلاقات الاجتماعية المرتبطة بالعمل باعتبارها أحد العناصر الأساسية الحاسمة فى مجتمعات العالم الثالث.

ولذلك فمن الضرورى القيام بتحليل :

- ممارسات حشد قوة العمل، وظروف الاتصال مع العالم التقنى ونماذج الاستهلاك "الحديثة"، والفجوات التى تنشأ - بناء على ذلك - مع الأطر المرجعية الثقافية. يتعلق الأمر باستخلاص السمات الأصلية فى عملية الاغتراب/ التشقيف العمالية،

وسلوكيات التكيف، والأشكال العديدة للمقاومة والصراعات الخفية، وأشكال الكفاح مثل الإضراب.

- عوامل التجانس والتفكك فى عالم العمل، وفقا للانتماءات العرقية واختلاف الأجور. فينبغى الاهتمام بوجه خاص - على سبيل المثال - بدراسة العمل النسائى فى العالم الأفريقى، و الإسلامى وغيره (قوة إعادة إنتاج و/أو قوة إنتاج).
- تأكيد الهوية العمالية - أو حتى الشعبية - و حدودها فى علاقاتها مع الأيديولوجيات الشعبوية والماركسية، الهياكل (النقابات، الأحزاب) التى تضمن تمثيل المجموعة، ومدى تبنى الدولة لها، أو اتجاهها نحو الاستقلال، أوجه الالتقاء والاختلاف بين الحركة العمالية والحركات الاجتماعية الأخرى.

مبادرات التنمية التى تتم داخل أو خارج الدولة :

رجال الأعمال والطبقات الوسطى ما وراء القومية

هناك كذلك تاريخ طويل للدور البارز الذى تقوم به المجموعات الاجتماعية المهيمنة، وتاريخ تكون هذه المجموعات (البيروقراطية التى نبعت من الجهاز الإدارى الاستعمارى، و أوساط رجال الأعمال التى أفرزها "اقتصاد القطع"، والمثقفون الذين ورثتهم هذه الدول من المدارس الغربية، و "الفلاحون الموسرون" الذين أفرزهم الاقتصاد المزرعى ... الخ) وتاريخ أسلوب تأثيرها وبقائها فى السلطة.

لقد تم، بالفعل، منذ مدة طويلة، حضنة "النخب" و "تثقيفها"، وهذه النخب أسيرة دائما لتيارين لهما قوات دفع متناقضة ومتكاملة فى نفس الوقت : ثنائى المقاومة / التعاون.

إن الأمر يتعلق حقا بتاريخ تكوين الطبقات المتوسطة، أى تاريخ مجموعات اجتماعية ذات أصل مختلف تتطلع إلى أوضاع وحقوق البرجوازية على الطريقة الأوروبية، أى أن هدفها لم يكن - منذ مدة طويلة - رفض الغرب، ولكن استيعاب علومه، وأن يعترف الغرب بأنها على نفس قدم المساواة معه، لتساهم - بناء على ذلك - فى ممارسة السلطة. ولذلك كانت طبيعة الطبقة المتوسطة، منذ أمد طويل، إصلاحية إلى حد كبير.

عندما واجهت بعض المجموعات الاجتماعية المحلية التى تحتل مراكز قيادية (الإقطاعيون "المستنبيرون" والبرجوازية الكمبرادورية، وأصحاب الرتب العليا فى الدولة)، التوسع الامبريالى خلال القرن التاسع عشر، لم تنتظر تدخل الدولة أو

مساعدتها لكي تنطلق فى مجال الأعمال، ولتتولى - بعد ذلك - مواجهة تحدى التنمية بنفسها، معتمدة فى ذلك على ثروتها وزبائناتها. ان آل "سونج" فى الصين وآل "تاتا" فى الهند، و "أنصار تفوق الصناعة فى النشاط الاقتصادى" الأوائل فى أمريكا اللاتينية، أولئك جميعهم نماذج من هذا الجزء "المحلى" من البرجوازية الكبيرة الليبرالية المغامرة، معروفة فى القرنين التاسع عشر والعشرين.

وفى الوقت الذى تفرض فيه الصورة الديناميكية (والمثيرة للقلق؟) "للدول الصناعية الجديدة" نفسها (هونج كونج، تايوان، سنغافورة، كوريا الجنوبية، ... الخ)، يبدو أن التفكير فى الامكانيات المسبقة لهذا النمط التنموى، تفكير له أساسه، فهذا النمط كان يقوم به القطاع الخاص فى البداية، ولكنه يتحتم عليه - آجلاً أم عاجلاً - طرح مسألة تدخل الدولة فى مجرى توسعه، سواء كان ذلك من أجل التغلب على أوجه المقاومة الداخلية، أو من أجل مواجهة المصاعب الخارجية. فنواجه هنا، بطريقة مختلفة، مشكلة القومية فى علاقتها برجال الأعمال وبالنظام الذى يرى تفوق الصناعة فى النشاط الاقتصادى.

أما الطبقات المتوسطة الجديدة خارج إطار الدولة فى الدول النامية (وهى مكونة أساساً من الطبقات التى تعمل محلياً فى إطار التنفيذ الوطنى للشركات الأجنبية متعددة الجنسية و / أو شركات التصدير والاستيراد، والبرجوازيات الاقتصادية التى تنمو فى علاقة مركبة مع الدولة ووفقاً للمقاولات الصناعية من الباطن، ووفقاً لنمو قطاعات الإنتاج والتوزيع الذى لا تتدخل فيه الدولة أو عن طريق التطفل على القطاع العام) فيمكننا التساؤل بخصوص نماذجها فى السلوك الثقافى والسياسى فى الدولة - القومية التى يتحتم عليها، فيما بعد، التطور فى إطارها.

هل تستطيع هذه الطبقات، التى تحبذ الحداثة، والتى تحمل التنمية أيديولوجياً واجتماعياً، وإن كانت تحملها خارج - إن لم يكن ضد - الدولة القومية، أن تكون "قومية"؟ أم هى مرتبطة بالضرورة بالاختيارات التنموية للمؤسسات الدولية التى تقوم بتمثيلها (الليبرالية الرجانية الجديدة، وسياسة صندوق النقد الدولى ... الخ)؟

أشكال رفض التنمية

لقد رفض عدد كبير من المجموعات الاجتماعية، نموذج التنمية ذو الأصل الغربى، رفضاً تاماً : براهمات هنود، رهبان من التبت، "أقطاعيو" الساحل الأفريقى، "القادة

العسكريون" المحافظون فى أمريكا اللاتينية ... الخ. وقد استطاعوا - فى بعض الحالات - جرّ الدولة فى اتجاه هذا الرفض الواعى. واضطروا - فى حالات أخرى - إلى معارضة تدخلات الدولة التنموية (على سبيل المثال، لم تتم حتى الآن دراسة الأصل الكهنوتى والشعبى لرفض الدولة التنموية فى إيران).

ويبدو أن "جبهة رفض" جديدة مناهضة للتنمية ظهرت فى العالم الثالث - منذ بضع سنوات - نظراً لحدود وتناقضات نموذج معين للتنمية، التى تزداد وضوحاً. إن علينا معرفة دوافعها ... بل ينبغى كذلك معرفة مستقبلها المرتقب.

محاولات البحث عن بدائل لتحدى التنمية

من الواضح أن نماذج التنمية التى يتم قبولها عامة، نماذج فعالة، ولكنها محدودة وخطيرة بالنسبة للمجتمعات التى تستقبلها. وليس هناك شك فى أن هذه النماذج إذا كانت تثير ردود فعل بهذه الدرجة من العنف، فإن ذلك يرجع إلى أن التنمية هى عنف موجه إلى الأشكال التقليدية للتنظيم الاجتماعى فى الدول النامية، وهى، إذن، عنف موجه إلى "الشخصية الأساسية" للأفراد وللمجموعات التى تكونها.

إن مشكلة البدائل كانت - نظراً لهذا الموقف - هى محور المناقشات والمبارزات الأيديولوجية المتعلقة بتنمية وتحديث المجتمعات. وابتداءً من القرن التاسع عشر، حاول الشعبويون الروس، والقوميون فى الشرق الأقصى، والتيارات المرتبطة بالنهضة الإسلامية، مواجهة تحدى التنمية. وتمثل المحاولات التى تمت من أجل تحديد الطرق الأصلية فى الدول الجديدة، أو ضدها، خلال الثلاثين سنة الماضية، رصيماً من الأفكار والتجارب يتسم - إلى حد كبير - بالشراء، سواء فيما يخص فشلها أو فيما يخص أوجه نجاحها الجزئى.

إن علينا أن نحصر هذه التجارب وإجراء دراسة نقدية لها مع الاهتمام بظواهر الطوائف، بالعودة الحالية إلى الثقافات، والأشكال المختلفة للـ "أصولية"، حيث لا تعبر الصيغ المختزلة، مثل الإسلام السياسى أو "التشدد"، عن واقع هذه الاتجاهات.

نحن هنا بصدد مجال واسع ومركب حيث تفرض مشاكل العالم الثالث الحادة نفسها، وحيث يتقرر مستقبلها. كيف يمكننا تفسير تهالك أيديولوجيات التنمية التى تقوم بها الدولة و نماذجها، وتناقضات الحلول البديلة التى تعود - كما لو كانت مضطرة - إلى الدولة وإلى النموذج التنموى الذى يحبذ تفوق الصناعة فى النشاط الاقتصادى، وإلا بدت مهددة بالانهيار؟.

محاولة البقاء على هامش التنمية : "العالم الرابع"

يؤدى نموذج التنمية المهيمن - على هوامشه المتزايدة - إلى ظهور مستأصلين أو "مُتَلَفِينَ"، اقتلعهم من اندماجهم الاجتماعى العادى، دون التوصل إلى إدماجهم فى الهياكل الخاصة به، أى هياكل الدولة أو سوق العمالة. وهناك قائمة طويلة من الفئات الاجتماعية التى يزداد عددها والتى لم تُدع لمناقشة التنمية، والتى - إلى أن يتحقق ذلك - ليس لديها موارد أخرى إلا أن تبتدع استراتيجيات للبقاء، وهى استراتيجيات مؤقتة، لم تقم العلوم الاجتماعية بإحصاء جيد لها. وتضم هذه الفئات : "الصبية" فى بوجوتا، شعوب القوارب الأسويين، ومعدمو كلكتا، ولاجئو أفريقيا أو آسيا، والعاطلون، والجانحون، وال Cabatios البرازيليون، و"الريفيون" دون هياكل ريفية .. الخ.

وعندما يصل هذا "العالم الرابع" إلى أقصى حدود إعادة الإنتاج الاقتصادى (الإجرام، البغاء، العمل المؤقت، العمل "الأسود" *) والجسمانى (نمو نسبة الوفيات، ونسبة العقم، ونسبة انتشار المرض) فهو يضع التفاؤلات التنموية موضع التساؤل، ويخلق مشاكل عديدة للدول الشابة فى العالم الثالث التى تحبذ الحداثة (مشاكل إحصائية، وبوليسية وطبية). ولذلك، فمن الضرورى إجراء إحصاء لهذه الفئات، واستراتيجياتها اليومية للبقاء، وردود فعلها السياسية أو ثقافتها الذاتية، بل ينبغى كذلك حصر أهميتها العددية النسبية، ودلالة ذلك فيما يخص حدود التنمية التى تتم ممارستها.

من الممكن، كذلك، أن نطرح الأسئلة بخصوص حدود إمكانيات إعادة إنتاج نموذج الدولة التنموية، مثلاً، فى تلك الدول، فى العالم الثالث، التى تعجز الدولة المركزية فيها عن تولى مسئولية إدارة بعض المناطق أو بعض الخدمات الأساسية (مثل الطرق والسكك الحديدية) فيضطر ممثلوها المحليون (محافظون، ولاة ...) إلى ارتجال اقتصاد إقليمى غير شرعى (تبادل التهريب المباشر بين المقاطعات والخارج مثلاً) من أجل المحافظة محلياً على الحد الأدنى من بناء الدولة الاقتصادى التحتى.

إن عناصر برنامجنا متكاملة ولا يمكن فصلها الواحد عن الآخر - كما أوضحنا - فهى بقدر ما تطرح التساؤلات، فيما يخص تجربة التنمية فى مواجهة العالم الثالث، بقدر ما تفعل الشيء نفسه فيما يخص النظام العالمى الحالى.

* المقصود به تشغيل الأفراد غير المصرح لهم بالعمل، الأمر الذى يعتبر خرقاً للقوانين العمل السائدة. (المترجمة).

النتائج الأولى

سوف يلاحظ القارئ أننا لم نتناول في هذا الكتاب، سوى جزء من هذا البرنامج الطموح، فلم نتناول - في الوقت الحالي - خاصة جزءاً أساسياً يتعلق بالطبقات الشعبية، وخصوصاً تحليل أشكال التفكك الريفية، برغم أنه موضوع أساسي. (١٧) وفي مقابل ذلك، قمنا بطرح التساؤلات الخاصة بما يطلق عليه "غير رسمي" لأنه يتضح لنا - أكثر فأكثر - أن هذه التسمية غير مناسبة، ونقوم بالتفكير في هذا الموضوع - منذ عامين - في إطار ندوة تعقد مرتين في الشهر. (١٨) إن تخفيض حجم برنامجنا الأصلي يرجع جزئياً إلى المركز القومي للأبحاث العلمية، فقد قررنا في المرحلة الأولى - بناء على تعليماته وعلى الاعتمادات التي كانت أقل حجماً مما كنا نتوقعه - أن نحصر جهدنا في العلاقات بين مقتضيات التنمية وتكون الدولة والطبقات المهيمنة المرتبطة بسلطة هذه الدولة. فأصبح هدفنا المباشر - الذي يعكسه هذا الكتاب - هو دراسة تكوين المجموعات المهيمنة في مجتمعات العالم الثالث، وهو يرتبط في نفس الوقت، ارتباطاً وثيقاً بمحاورة هذه المجتمعات بمنشئ التنمية، ولا يفصل عن بناء الدولة - القومية، من ناحية، ودراسة المناقشات الايديولوجية الخاصة بالتحديث والتقدم، ونماذج التنمية وطرقها، والدولة القومية، وبدائل النموذج الغربي، من ناحية أخرى.

نحن نقدم، إذن، في هذا الكتاب، النتائج الأولى لتفكيرنا الجماعي. لقد تبلورت مناقشاتنا تدريجياً خلال عامين متتاليين من الندوات التي يُطلق عليها "دراسة نظرية مشتركة" في إطار دبلوم الدراسات المتعمقة، حيث كنا نفعل كل ما بوسعنا لكي تلتقى مجموعتنا صباح الأربعاء - مرة كل أسبوعين - ليدور الحوار حول موضوع بحث مشترك، أياً كان تخصص الباحثين (وكان معظمهم من التخصصات التالية : تاريخ، جغرافيا، العلم السياسي للعلاقات الاجتماعية، ولكن كان هناك كذلك تخصص الانتروبولوجيا، والديموجرافيا، والاقتصاد...) والمساحات الثقافية التي يفضلها من يحضرون رسائل الدكتوراة.

وكان موضوع البحث خلال هذين العامين هو موضوع "العجل الموضوعي المبرمج"، و كان كل باحث يعرض - وفقاً لمنظوره المفضل - طريقة طرحه للمسألة. وكانت هذه الاجتماعات القائمة على العمل النظري تتعاقب مع أعمال أخرى ملموسة، وهي أكثر صعوبة ولكنها ضرورية، وكانت هذه الأخيرة تتناول تعريف أطلس المعطيات التاريخية الذي سبق أن تحدثت عنه، والذي وفر لنا العناصر التقنية اللازمة لتغذية التفكير

إن نشر كتابنا هذا، لا يعنى أننا كنا نتفق دائما. لقد عبر كل باحث بحرية عن أفكاره التى كانت موضع المناقشة، ولم يراعى الملاحظات والاعتراضات إلا فى إطار ما يتمشى مع معتقداته الخاصة. ولذلك، لا ينبغى أن يبحث القارئ، فى هذا الكتاب عن "الحقيقة"، ولكن عن مجموعة من الاتجاهات البحثية، وهى بمثابة اقتراحات لمزيد من التحقق فيما بعد.

وكانت المرحلة الأولى عبارة عن تساؤل بخصوص مفهوم التنمية، وكلمة التنمية -التي استخدمتها المؤسسات الدولية^(١٩) غداة الحرب العالمية الثانية - تحتوى على دلالة "غربية" : إذا كانت اليابان - التى كنا نتحدث عنها قبل ذلك بقليل - هى اليوم أحد أكبر الدول المتقدمة - إن لم تصبح قريبا، أكبر دولة متقدمة - ألا يرجع ذلك، تحديداً لأن ثورة ميجي كانت عبارة عن تبنى متسلط من الداخل (بناء على إرادة الامبراطور)، لقوانين أوروبا الغربية، فى المجال الاقتصادى، على الأقل ابتداء من نهاية القرن التاسع عشر؟ إن سر نجاح هذه العملية يرجع إلى الإدماج الداخلى لمقتضيات الرأسمالية، فى وسط اجتماعى مستعد لتقبلها، مع احترام الآليات الخاصة بهذا الوسط، ولذلك كانت عملية الاستيعاب، عن طريق تكييف متمحور على الذات، فعالة للغاية.

لقد تعمدنا أن تكون الدراسة الأولى المقدمة فى هذا الكتاب، هى دراسة سرج لاتوش التى ترمى إلى الكشف عن الجذور الغربية القديمة لهذا المفهوم الذى ينبع من فكرة التطور، وهى فكرة عزيزة على فلاسفة قرن التنوير، وإن كانت عدة قرون من الفكر الفلسفى قبل القرن الثامن عشر، - تمتد إلى مفكرى العصور القديمة فى البحر المتوسط^(٢٠) - بمثابة المرحلة التجريبية لهذا المفهوم. وسوف نلاحظ - بفضل البحث الدقيق الذى قدمه كل من دانيال إمري وچان لوى مرجولان - أن مسألة التنمية، بمعناها الضيق، أى بمعنى النمو الاقتصادى فى مجتمع شبه تابع، كانت موضع النقاش لمدة طويلة قبل الحرب العالمية الثانية. وقد كشف الشعبويون الروس فى هذا المجال، عن طرق جديدة فى أواخر القرن التاسع عشر. ويجد منظرو الاقتصاد حاليا - لاقتقادهم الحد الأدنى من الثقافة التاريخية - صعوبة شديدة فى التوصل إلى ما سبق أن عبر عنه مفكرون يقظون، بقدر أكبر من الوضوح - لأن الظروف كانت أكثر غموضا - منذ ما يقرب من قرن.

كيف استقبلت المجتمعات الأخرى هذا الفكر الغربى النموذجى المدرج منذ مدة طويلة فى تاريخ هذا الجزء من العالم، وماذا فعلت به عندما فرض عليها فى شكله "التنموى"، أى فى شكل إرادة قرض "وصفة" من الخارج من أجل "اللاحاق بالغرب".؟

وكانت المشكلة الثانية التى طرحناها، هى المشكلة التالية : هل كان يوجد فى المجتمعات اللاغربية، وهى بالتالى لا تنموية، فكرة شبيهة إلى حد ما بفكرة التقدم؟ هل يمكننا التحدث عن شكل محلى للتنمية - وهو بالتالى مختلف - فى المجتمعات الهندية الأمريكية أو الأفريقية فى فترة ما قبل الاستعمار، التى لم تمسها بعد - ولو بطريقة غير مباشرة - التأثيرات الآتية من الغرب؟ وماهى هذه الأشكال المحلية؟ إلى من كانت موجهة؟ ماذا كان هدفها؟ لقد تحدث عن ذلك جان بييل - فى إطار ندوتنا - فيما يخص الهندى الأمريكى فى دول الانديز، وإن لم يتناول الموضوع فى كتابنا هذا بالطريقة التى تناوله بها فى الندوة، حيث كان يشير إلى الأراضى الواسعة التى تم استصلاحها بإيعاز من الامبراطوريات دون أن يمر المجتمع بمرحلة الاستثمارات الإنتاجية التى تؤدى إلى إعادة إنتاج موسع للرأسمال، هذا لم يمنع وجود مراحل ازدهار أو - على عكس ذلك - مراحل انكماش ولو لإنتاج القوت، وكانت هذه المراحل تتفق مع مستويات مختلفة من "التنمية": هل كانت الديموجرافيا هى وجدها السبب فى ذلك، فى إطار يعرقله - فى النهاية - ما يطلق عليه هذه العبارة القاسية، ولكنها صحيحة، "إعطاء الحد الأقصى لتقنيات العصر الحجرى الأخير" (فيما يخص رواندا، هذه الدولة الأفريقية الصغيرة والمكتظة بالسكان، والتى مازالت شبه ريفية تماما)؟ وتتناول كاترين كوكرى - فيدروفيش أفكارا شبيهة بهذه، فهى تحاول تحليل الأسباب الداخلية والخارجية فى نفس الوقت، لـ "إعاقة" أفريقيا، وهى ترى أن هذه الأسباب أكثر ارتباطاً - إلى حد كبير - بالازدهار الموازى لمجتمعات البحر المتوسط الغربية، لأن الضغط الذى تمارسه هذه المجتمعات كان - فى الغالب - أقدم بكثير مما نعتقده عامة.

إن معاناة المجتمعات "الأخرى" من التأثير الغربى بدأت فى فترة أسبق بكثير من الفترة التى نتصورها عادة. ولذلك كانت النقطة التالية فى تحرياتنا هى محاولة الكشف عن أشكال معاصرة المجتمعات التابعة، بالتنمية الغربية. وترى كاترين كوكرى فيدروفيش أن بوادر هذه العملية قد بدأت مع رومنة Romanisation مصر. ومن المؤكد - دون الرجوع إلى أصل الأمور بالضرورة - أن الشرق الأوسط والأقصى عانى من الضغط "التنموى" منذ فجر العصر الحديث. و يثبت تحليل چاك كولون مدى تأثير النخب

والأوساط القيادية فى مصر، بهذا التيار. إن تجربة محمد على والمجهود الضخم الذى بذله لإدخال التحديث بطريقة أصيلة فى بلده، كل ذلك كان له صدى شبيه - إلى حد كبير - بعهد الميجى.. والفرق بين هاتين التجريبتين هو أن الغرب لم يكن يريد مواصلة تجربة محمد على، لأن مصر كانت بهذه الطريقة ستفلس منه، ولذلك قامت المجتمعات المهيمنة فى الرأسمالية الصناعية الصاعدة بتحطيم تغريب مصر ويقدم لنا جان لوى مارجولان حالة سنغافورة، ذلك المثال المحير لـ "تنمية ناجحة"، والتى يصعب تصنيفها. وقد وضع أمامنا ذلك الطابع التوسعى - إن لم نقل الاستعماري - للسياسة التنموية كأمر مسلم به، وأن الغرب المسيطر - والحريص على الاحتفاظ بأسلحة سيطرته - هو نفسه الذى قد يقوم بمكافحة قدرة المجتمعات اللاغربية على استيعاب التأثيرات التى تتلقاها، وعلى تكييفها لصالحها.

ومن هنا كان اصطدام تكوين الدولة الحديثة - أى الدولة "المتقدمة" - فى الدول المتخلفة منذ البداية، بهذه العقبة. لقد أدركت النخب "الحديثة" التى احتكت بالمفاهيم الغربية السائدة وثقافتها، أن سلاح التنمية - أداة الدولة - هو عنصر أساسى، وأدركت هذه النخب - فى وقت مبكر جداً - أهمية تطويع هذه الأداة لكى يصبح جهاز الدولة بين أيديهم، فيصبح تحولهم إلى برجوازية اقتصادية وسياسية، شرطاً ضرورياً لكى يمارسوا السلطة. ولكن جان بييل يبين كيف كانت هذه العملية فاسدة فى أساسها - بناء على مثال الجمهوريات الشابة فى جنوب أمريكا فى القرن التاسع عشر - نظراً للتحكم الحقيقى الذى يمارسه الغرب على السلطة.

إن الفنين الغربيين فى مجال التنمية يرفضون أن يأخذوا فى الاعتبار أوجه الاختلاف. هذه هى النتيجة التى يتوصل إليها كل من ناصر بكدمان - الذى يحلل آليات "اقتصاد التنمية" - ومونيك شميلييه - جاندر - التى تظهر أوجه التضليل الكامنة فى "قانون التنمية" - لأن هذا القانون ليس، فى النهاية، سوى التعبير عن إرادة الرأسمال الغربى والحقائق الخاصة بسيطرته. وقد تكون الدراسة "الانتروبولوجية" للتنموين الغربيين - التى قام بها جان فرانسوا باريه - تكملة لوجهة النظر هذه، فهو يشرح لنا إلى أى مدى لا يكف هؤلاء التنمويون عن إسقاط رؤيتهم الخاصة للعالم ونماذج مفاهيمهم عن عالم مختلف، يظل غريباً عليهم.

إن هذا الكتاب هو قبل كل شيء - كما يبرز ذلك النص الأخير الذى قدمه رونيه جاليسو وسيد تامبا - تساؤل حول تاريخ مفهوم التنمية وكوارثها فى تاريخ المجتمعات

التي تعرضت للتنمية. ويرمى كاتب هذا البحث إلى دفعنا إلى التفكير فى ما يجب أن تكون عليه التنمية الملائمة، أى التنمية التى تبتكرها المجتمعات بدلا من تلقيها.

ولسنا فى حاجة إلى الإشارة إلى أن الأمر لا يتعلق هنا إلا بدراسة أولية. لقد اتضح لنا، بالفعل، أنه من الضرورى تكملة معلوماتنا - لكى يمكننا تعميق التحليل فيما يخص ماضى وحاضر التنمية فى المجتمعات اللاغربية - فى مجال نجهل فيه أشياء كثيرة، أى معرفة الطريقة التى استقبلت بها هذه المجتمعات الرسالة وفسرتها، وما هى دلالة مفهوم التنمية نفسه، فى هذه العوالم المختلفة؟ هل كان هذا المفهوم موجودا بها؟ وماهى أشكاله؟ وفى أى إطار كان موجوداً؟ كيف فهم العرب والصينيون، والقيتناميون، والهنود، والأفارقة ومنظرو جنوب أمريكا موضوع التنمية، وكيف قاموا بترجمته، ونقله؟ كيف يمكننا تفسير الحقائق الداخلية فى كل ثقافة دون الاكتفاء بترديد ما قاله عنها المتخصصون الغربيون؟ ويبدو لنا أن الطريقة الوحيدة هى إحصاء النصوص المتعلقة بالتنمية التى كتبت فى المجتمعات المعنية، وفهم هذه النصوص (وهذا يعنى كذلك ترجمتها). وقد بدأ هذا العمل، وأسفر عن عدد كبير من الأبحاث التى يتضمنها هذا الكتاب. فقد وجدنا - بوجه خاص - عددا من النصوص التى رأينا أنها أساسية وقمنا بترجمتها، وكانت هذه النصوص فى الأدب المدون باللغة العربية أو فى عدة لغات آسيوية، أو حتى بعض نصوص المفكرين ورجال السياسة الناطقين باللغة الانجليزية أو الفرنسية فى أفريقيا أو فى أى جزء آخر من العالم. إن هذا العمل - الذى يتحقق على المدى الطويل - متواصل، وسوف نقدم فيما بعد نتائج الأوليّة.

وتؤكد هذه النتائج ما سبق أن توقعناه، أى أن الفكر الخاص بالتنمية، بعيد كل البعد عن أن يكون حكراً على الغرب المعاصر. فهذا الفكر قديم ومتنوع. وهو مازال مجهولاً إلى حد كبير، لأن معتقدات العالم المتقدم الغربى التنموية قامت بتشويهه وكتبته. فعلى اليوم - وعلى آخرين - محاولة إعادة إعطاء هذا الفكر، حالياً، بعداً عالمياً حقيقياً.

هوامش المقدمة

(١) وحدة من وحدات جامعة باريس الثامنة، تابعة للمركز القومي للبحوث العلمية C.N.R.S.

(٢) أدى انضمام دبلوم الدراسات المتعمقة -- والذي كان اسمه فيما مضى "معرفة العالم الثالث" -- إلى قسمنا، إلى إثارة الجدل. وقد تغير اسمه إلى "معرفة العوالم الثالثة" حيث أن صيغة الجمع لها دلالتها. ومن بين المصادر الخاصة بالأبحاث السابقة التي قام بها قسمنا في هذا المجال أنظر :
"Connaissance du Tiers - Monde. Approche pluridisciplinaire, Paris, 10/18, 1978; ou bien encore : "Décolonisation et nouvelles dépendances. Modèles et contre - modèles idéologiques et culturels", présenté par Catherine Coquery - Vidrovitch et Alain Forest, Presses Universitaires de Lille, 1986.

(3) Connaissance du Tiers - Monde, op. cit

(4) "Histoire et pratiques du développement", séminaire pluridisciplinaire animé par Jean Piel avec la collaboration de Michel Beaud, Edmond Jouve, Serge Latouche, Gilles Sautter, Immanuel Wallerstein..., et séminaire "théorique Commun" sur "Rétro - Prospective des tiers - mondes, 1930 - 2030" (1988 - 1989)

(٥) ونذكر على سبيل المثال ذلك المؤلف الذي تعاون من أجل إنجازه عدد كبير من أعضاء مجموعتنا :
Le dossier "L'anti - tiers - mondisme sans rivages" dressé par Politique aujourd'hui, no 9, 1985, p 34-101.

ومن بين المراجع المنشورة في الخارج :

History and Underdevelopment. Essays on Underdevelopment and European Expansion in Asia and Africa, L. Blussé, H. L. Wesseling et G.D. Winus (eds), Leyde et M. S.H, 1980, 160P.

(٦) استمدت أجزاء عديدة من هذا الكتاب إلهامها من الملاحظات والأفكار التي نوتها كل من دانيال أمري وكلود ليونزو جان بييل، بمناسبة هذه المناقشات. والتحليل الذي ورد هنا بخصوص تحدى الازمات، يعود الفضل فيه إلى كلود ليونزو.

(٧) إن هذا الجزء الفرعي عبارة عن مقتطفات من مقدمة دانيال أمري لدراسة امكانية عمل "أطلس تاريخي للتنمية"، وهو التقرير الذي قدمه قسمنا إلى المركز القومي للأبحاث العلمية في ١٩٨٤، في إطار "العمل الموضوعي المبرمج" الذي يحمل اسم : "الدول واستراتيجيات التنمية في العالم الثالث".

(٨) نذكر على سبيل المثال الدراسات التي قام بها كل من :

Paul Bairoch et. J.C. Toutain, ainsi que J.M Jeanneney et E. Barbier.

(9) Philippe Barret, "Marxisme et Prospective", in : "Théories et méthodes de la prospective", Futuribles, no hors série, 1977

(10) P. A. Julien, P. Lamonde, D. Latouche, "La méthode des scénarios", Travaux et recherches de prospectives, La Documentation française, n o 59, 1975.

(11) P. Massé, "Prévision et Prospective", Prospective, novembre 1959.

(12) R. Hanson, Trade in Transition, Exports from the Third world (1840- 1900), New-York, 1980.

(١٣) وخاصة فيما يتعلق بالمصادر المكتوبة باللغة السلافية، والمصادر والمعطيات الكمية والخرائط المتعلقة بتاريخ إيران، وماليزيا، وسنغافورة، والمصادر والاقتراحات الخاصة بدول المغرب، وأعمال التاريخ الكمي الخاصة بالأمبراطورية الفرنسية.

(١٤) النص التالي مقتطف من مشروع البحث الأولي الذي قام بالدور الأساسي في تحريره كل من دانيال امري وچان بييل.

(١٥) يرجع الفضل في تحرير نص هذا الجزء، إلى دانيال امري.

(١٦) النص التالي يدور حول مساهمة چان بييل في المشروع الأولي (وخاصة فيما يتعلق بالعالم المريض وبور الطبقات المتوسطة)

(١٧) من الممكن الرجوع في هذا الصدد إلى النتائج الأولية التي توصلنا إليها في البحث الذي أجريناه في هذا المجال في :

"Sociétés paysannes du Tiers - Monde, Presses Universitaires de Lille, 1980, 282p.

(١٨) وهي الندوة التي يطلق عليها "الندوة النظرية المشتركة" والتي تعقد في إطار دبلوم الدراسات المتعمقة. وما زالت هذه الندوة تجمع بين باحثي القسم وباحثين من بين هيئة التدريس (١٩٨٦-١٩٨٧-١٩٨٨-١٩٨٩).

(١٩) فيما يخص المفهوم وتبنيه، انظر :

Yves Lacoste, Unité et diversité du Tiers - Monde, Paris, Maspero, 1980, Première Partie.

(٢٠) أنظر كتاب سرج لاتوش الذي نشر منذ ذلك الوقت :

"Faut - il refuser Le développement?" Presses Universitaires de France, 1986.

الباب الأول

حول تاريخ مفهوم التنمية

الفصل الأول

مساهمة فى تاريخ مفهوم التنمية

سرج لاتوش

جامعة ليل (٢)

ومعهد دراسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

جامعة باريس

(من الخطأ الفادح أن نعتقد بأن المفاهيم الاقتصادية جاءت لتلبى احتياجات مادية، وأن المصطلحات التى تعبر عن هذه المفاهيم لا تحتوى إلا على معنى مادي. فكل ما يتعلق بالمفاهيم الاقتصادية مرتبط بتصوير أوسع بكثير مما يمس مجموع العلاقات الانسانية أو العلاقات مع الآلهة).

إميل بنتنست

مفردات لغة المؤسسات الهندو أوروبية

باريس، ابيسيون دى مينوى، ١٩٦٩

الجزء الأول : ص ٢٠٢.

فى حديث عن كلمة "الحضارة" يقول لوسيان فيثر ان كتابة تاريخ كلمة ليس مضيعة للوقت، وكلمة "حضارة" ليست ببعيدة عن مفهوم التنمية الذى نتناوله ^(١). ومع ذلك فلا مفر - الى حد ما - من الحيرة أمام مشروع تأريخ لمفهوم التنمية، ويرجع ذلك إلى ثلاثة أسباب :

- ان المؤرخين - برغم كل شىء - لم يهتموا كثيراً بتأريخ المفاهيم.
- كان تأريخ المفاهيم محل اهتمام، خاصة من قبل المتخصصين فى علم اللغة والابستمولوجيين (المتخصصين فى الدراسات النقدية فى مبادئ العلوم وأصولها المنطقية).

- إن مفهوم التنمية يبدو - للوهلة الأولى - كمفهوم بلا تاريخ، ويصل اقتناع المؤرخين بوجود "الأشياء" إلى درجة أنهم لا يعيرون اهتماماً كبيراً للكلمات، ويدفعهم منهجهم هذا إلى البحث عن الآثار "المادية"، إلى حد يبدو معه الواقع منحصرأ تماماً فى هذه الآثار. ويعتبر موقف "فرنان بروديل" من المواقف النموذجية فى هذا المجال. ففى ثلاثيته العملاقة : "الحضارة المادية والرأسمالية"، لم يكرس سوى ست صفحات لتأريخ الكلمات الجوهرية : "رأسمال، رأسمالى، رأسمالية"، تكريماً للوسيان فيثر وهنرى بر. وبرغم ذلك فهو لا يتعظ بموقف هذين العالمين، إذ يجعل من الرأسمالية شيئاً "قديماً قدم العالم". فظهور تصور معين، إذن، ليس حدثاً هاماً بالنسبة للمؤرخ الذى يريد أن يظل ملتصقاً "بالوقائع" التى يعتقد أنه يلمسها.

أما المتخصصون فى علم اللغة وبعض الابستمولوجيين فقد كانوا يميلون - على عكس ذلك - إلى حصر أى واقع فى مجرد التعبير اللغوى عنه. وبذل "إميل بنقنست" و "جورج ماتوريه" - كل بطريقته - جهداً كبيراً فى مجال فك علامات الحقب التاريخية، وذلك عن طريق فقه اللغة بالنسبة للأول، وعن طريق المجالات الدلالية بالنسبة للثانى، كذلك فإن تأريخ مجموعة التصورات وتركيبها يعطى إيضاحات عن الحياة "المادية". إن كتاب "مفردات لغة المؤسسات الهندو أوروبية" لإميل بنقنست وكتاب "مفردات اللغة والمجتمع فى عهد لويس فيليب" لجورج ماتوريه، عملان تاريخيان حقاً ^(٢). وينطبق نفس الشىء على أبحاث "ميشيل فوكو" الرئيسية ("تأريخ الجنون فى المرحلة الكلاسيكية"، "نشأة العيادة، دراسة نشأة النظرة الطبية" "الكلمات والأشياء") وهو ينطبق بالطبع على الدراسة القيمة التى قام بها "جورج كالمجيلم" : "تكوين مفهوم رد الفعل اللا إرادى فى القرنين السادس عشر و الثامن عشر" ^(٣).

ويؤكد هذان الكاتبان على أهمية تكوين المفاهيم. إن الترابط الهيكلي لمجموعة التصورات في فترة معينة يكون بالفعل "ملاحمها".

إن مصطلح "Développement" (تنمية) مصطلح حديث نسبياً فيما يتعلق بمعناه البيولوجي، وحديث جداً فيما يتعلق بمعناه الاقتصادي (أي بمعنى التنمية الاقتصادية). ولم تصبح "التنمية" مفهوماً سرياً في الخمسينيات من هذا القرن.

ومع ذلك، فمن المؤكد أن هناك إمكانية لدراسة نشأة تصور كل من "التنمية" والقيم المرتبطة بها على حد سواء. فالأولى تسمح بتحديد الجذور العتيقة لمفهوم رئيسي في العصر الحديث، أما الثانية فهي تكشف عن الوظيفة الأسطورية التي ستقوم بها التنمية والقالب الأيديولوجي الذي سترتديه.

ما قبل تاريخ المعنى : أصول مفهوم التنمية

لكي نفهم تكوين تصور "التنمية الاقتصادية" يجب أن نغوص في الماضي، وذلك من خلال ثلاث مراحل هامة : مرحلة البروز والانتصار المعاصر للمفهوم، مرحلة اختبار تصور "التنمية" في تربة التنوير الخصبية، مرحلة الجذور الأصلية للخيال "التنموي" في الميتافيزيقا الأرسطية.

البروز والانتصار المعاصر :

إذا كان من السهل ملاحظة انتصار مفهوم التنمية الاقتصادية عن طريق عدد الأعمال المنشورة التي تشير إليه وعن طريق المساحة التي يحتلها في النظرية الاقتصادية الراهنة، فمن المفيد أن نفتح القواميس لكي نعرف المعنى المعتاد لهذه الكلمة وأصلها.

إن قاموس روبير الصغير Le petit Robert يحصى خمسة معاني لكلمة "Développement" (التنمية) :

- (١) عملية إعطاء الشيء مساحته الكلية مثل : بسط القماش.
- (٢) عملية النمو (الكائن حي) : نمو جنين، وعلى وجه التعميم النمو الفكري، والنمو الانساني. دول وأقاليم نامية : وهي الدول والأقاليم التي لم يصل مستواها الاقتصادي إلى مستوى أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية الخ (وهي صيغة من صيغ التلطيف التي يلتجأ إليها لتحل محل التخلف).

(٣) تطور من حيث الانتشار أو من حيث النوع : مثل نمو التجارة

(٤) تقديم مفصل لموضوع.

(٥) (اصطلاح امريكى بمعنى الضبط).

والى جانب ذلك يُرجع هذا القاموس ظهور كلمة "Développement" (تنمية)، بمعناها الأول، الى القرن الخامس عشر وانتشار استخدامها إلى القرن السابع عشر والثامن عشر.

ولا نقودنا القواميس، التى تعرض معنى الكلمات بناء على اشتقاقها، إلى أبعد من ذلك، إذ يتم ربط كلمة "Développement" بمجموعة كلمات من أصل واحد تدور حول فعل "Envelopper" (غلف). وأصل هذا الفعل فى اللغة الفرنسية القديمة يعود إلى فعل "Voloper". ويوجد فى القرن الثانى عشر أمثلة معروفة من هذا الفعل الأخير. ويبدو أن أصله غامض. يعود إلى حصيلة الجمع بين كلمة "Volvere" اللاتينية الكلاسيكية (بمعنى أدار) وكلمة من الكلمات الشعبية القديمة فى القرن العاشر "faluppa" (وهى جوال القمح). وتضيف چاكلين بيكوش احتمال أن يكون اشتقاق كلمة "Floppee" (الضربات المتواترة) - والمجموعة الكبيرة من الكلمات المشتقة من هذا الأصل - قد جاء من كلمة "Faluppa"، وبذلك تصبح التنمية مرتبطة بالاحتياال! (٤)

إن ظهور كلمة "التنمية" فى المحيط الاقتصادى حديث للغاية. وحتى إذا كان قاموس جان روموف Jean Romoeuf (١٩٥٦) للعلوم الاقتصادية يذكر هذه الكلمة، فهو لا يفرد لها باباً خاصاً! هذا بالإضافة إلى أنه لم تصدر قواميس اقتصادية فيما بين ١٨٩٣ (وهو تاريخ صدور قاموس ليون سى Léon Say الذى لا توجد به بالطبع كلمة "التنمية") و ١٩٥٦. ومن هنا كان علينا أن نتنظر حتى ١٩٦٨ وصدر القواميس الأكثر حداثة لكى نشهد ظهور هذا المصطلح. ومع ذلك فإننا نجد فى قاموس جان روموف فى باب "Croissance" (النمو) هذه الملحوظة التى حررها جان فوراستيه، التى تشير الاتدهاش : "إن كلمة "Croissance" قليلة الاستخدام فى العلوم الاقتصادية [...] ولا يبدو أنها من الممكن أن تصبح من الكلمات الجوهرية التى تستطيع أن تقضى على الكلمات المتقاربة معها فى المعنى مثل : "Augmentation" (زيادة)، "Expansion" (انتشار)، "Progression" (تقدم)، "Progrès" (تطور)، أو "Développement" (تنمية). ولا نستطيع أن نحدد - بمستوى معلوماتنا الحالى - التاريخ الذى دخلت فيه هذه الكلمة فى أدبيات الاقتصاد. فدخولها تم دون إثارة للضجة، وتحولها إلى مفهوم تم هو

أيضاً دون أن نشعر به ويظهر الطابع التدريجي - للمرور من الفكرة المجازية الوصفية إلى مرحلة المفهوم - في ضرورة إضافة الصفة "اقتصادية" إلى كلمة "التنمية" حتى الستينيات من هذا القرن. ويبدو لنا أن المرات الأولى التي استخدمت فيها هذه الكلمة لا تتجاوز بداية القرن، وأن دخولها إلى مرحلة المفهوم، الذي يكشف عن تعارضه مع: "Non - Développement" "ألا تنمية" ^١ ولم يكن يعبر حتى ذلك الوقت عن تعارضه مع "Croissance" (النمو)، تم فيما بين الحربين العالميتين في أدبيات خبراء عصبة الأمم.

وقد أحصت السيدة شميلييه جاندر ثلاثة استخدامات لكلمة "Développement" (التنمية) وردت في الأربع عشرة نقطة في البرنامج الأسلمي الذي طرحه الرئيس ويلسون في ٨ يناير ١٩٢٨، وخمسة استخدامات لنفس هذه الكلمة في ميثاق عصبة الأمم الصادر في ٢٨ يونيو ١٩١٩. ^(٥)

وتشير المادة ٢٢ من هذا الميثاق، والمتعلقة بالشعوب والأراضي تحت الوصاية اهتماماً خاصاً، إذ يتحدث الميثاق عن "الشعوب غير القادرة حتى الآن على قيادة نفسها في الظروف الشديدة الصعوبة التي يمر بها العالم الحديث" فيقول "إن رفاهية وتنمية هذه الشعوب تشكل رسالة مقدسة للحضارة". ثم يضيف النص "إن أفضل منهج لتحقيق هذا المبدأ هو أن نعهد بوصاية هذه الشعوب إلى (الدول المتقدمة) "Nations Développées". أما عن طابع الانتداب فيجب أن يختلف طبقاً لدرجة تنمية الشعب المعنى".

وكما نرى، فإن فكرة التنمية لا تزال قريبة للغاية من فكرة الحضارة. فالأمر يتعلق بالمجال الاجتماعي والثقافي أكثر من مجرد انحصاره في المجال الاقتصادي.

وتشهد المطبوعات، التي نشرتها عصبة الأمم بعد ذلك، تقدماً حيث يتسم الإيمان بالتطور والمفهوم "التطوري" للمجتمعات بطابع اقتصادي أكثر وضوحاً.

وفي مذكره ١٩٣٨ عن المسائل الاقتصادية والمالية، تبدو استقلالية مفهوم التنمية الاقتصادية أكثر وضوحاً. فعنوان النقطة الخامسة: "التنمية الاقتصادية للجماعات البدائية". ونقرأ في هذه النقطة: "إن التطور العلمي الذي تحقق منذ نهاية الحرب قد غير تماماً من ملامح اقتصاد المراكز التي مازالت في حالة عدم تنمية في العالم، ويخلق مسئولية جديدة بالنسبة لمن يحق لهم إدارتها، ومن بين تلك المسئوليات تطبيق السياسات التي ترمي إلى معالجة فقر سكان هذه المناطق الشديد".

ويشير النص بعد ذلك عدة مرات إلى "البلاد الاستوائية وغير النامية" وإلى

"المناطق التى لم تتم فيها التنمية بعد". ويقابل بين المجاعة والبؤس الموجودان فى هذه المناطق وبين التطور الجارى أو المرتقب. "يميل عدد سكان أفريقيا إلى الزيادة وهذا يثبت - إلى حد ما - أن التطور فى طريقه إلى التحقق فى هذه القارة". "من المتوقع إنجاز تطور ملموس خلال ربع القرن القادم". "إمكانات التطور فى هذه المنطقة تبدو أكبر". "تم تحقيق بعض التطور خلال القرن الحالى [...] ومن المحتمل تحقيق تطور أكثر وضوحاً فى المستقبل". إن أيديولوجية التنمية المعاصرة بكاملها موجودة بالفعل فى هذا النص وخاصة فى السطور التالية : "لم تصل وسائل النقل والتوزيع بعد إلى درجة تتقدم من التنمية. واستخدام الصابون غير معروف بشكل عام. وليس هناك نظافة فى تحضير الغذاء. وهم يجهلون ضرورة النظافة الشخصية، وعندما لا يجهلونهم تعجز الإمكانات المادية عن تحقيقها. إن إزالة المخلفات والفضلات الآدمية شئ مجهول تقريباً، الأسرة والمناضد والكراسى والملاعق أشياء ليس من المألوف استخدامها، وأوانى الطعام تنحصر فى بعض قشور الثمار والأوانى الفخارية، وتجهل المرأة جهلاً شديداً ما يتعلق بالعناية بالأطفال. هذا بالإضافة إلى عادات غير صحية تفرضها عليهم إغترافات. وتوجد تقاليد تتعارض مع التطور.^(٦) لم تصل التنمية بعد إلى درجة المفهوم ولكن الأسطورة الاقتصادية التى تفسح لها المجال واضحة فى هذه السطور !

وفى العالم الصغير الذى يكونه خبراء منظمة الأمم المتحدة الدوليين، والذى استعاد علاقاته - فيما بعد الحرب العالمية الثانية - مع عالم خبراء عصبة الأمم، تتبلور "نظرية التنمية" بمظاهرها "كاستراتيجية اقتصادية" وتحليلها لطابع "التخلف". ويُنظر إلى رسالة ترومان عن حالة الاتحاد (فى ٢٠ يناير ١٩٤٩) باعتبارها برنامج "لنمو المناطق المتخلفة". ولكننا سوف نرجىء الحديث عن الرواج الشديد لهذا المفهوم إلى الجزء الثانى من هذا البحث.

لقد شهدت جميع اللغات الغربية فى نفس الفترة - أى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية - رواجاً كبيراً لهذه الكلمة. فالاستخدام الاجتماعى، وفيما بعد الاقتصادى للكلمة لا يرجع إلى التصوير (كما كتب طالب - ذو خيال خصب - من العالم الثالث ليس له دراية كبيرة بالتاريخ) ولكنه يرجع إلى علم الأحياء كما يوحى بذلك قاموس روبر. ووفقاً لقاموس أكسفورد الانجليزى Oxford English Dictionary فإن كلمة (التنمية) "Development" بمعنى "نمو البذرة بالنسبة للنبات، والجنين بالنسبة للحيوان" قد لا ترجع إلا إلى عام ١٨٧١. ويربط القاموس الألمانى : "Grosse Duden" كلمة

"Entwicklung" (التنمية) "بنظرية النشوء والارتقاء" ويرى أنها، بهذا المعنى، لفظ مستعار من اللغة الانجليزية.

وحتى إذا كان التعارض بين "النمو" و"التنمية"، والذي يبرز خصوصية المفهوم (فى إطار حالة عدم تحديده الدلالى...)، والذي لم يتضح بالكمال حتى الوقت الذى ظهرت فيه مؤلفات فرنسوا بيرو وسمير أمين، فإن علينا أن نذكر أن التعارض كان قائماً، بل وكان أساسياً، فى نظرية داروين. وجورج كانبجليم، عندما يعلق على داروين، يقول : "عندما يميز على وجه التحديد بين النمو والتنمية، فإن داروين يقابل بين البالغ والجنين من منظورى الحجم والبنية. إن أى كائن حى يستطيع أن يواصل النمو مع التوقف عن التنمية. فهو فى هذه الحالة سيكون شبيهاً بالبالغ من حيث الوزن والحجم ولكنه - فى حالة التنمية - سيظل ثابتاً عند مرحلة ما من مراحل طفولته" (٧) إن ربط مفهوم التنمية بتضاد ملائم مع مفهوم النمو يبدو كما لو كان نقلاً مجازياً لمفهوم تطورى من علم الأحياء إلى البنية الاقتصادية والاجتماعية. وسيظل تصور التنمية والتخلف متأثراً دائماً بهذا الأصل.

القربة الملائمة : مرحلة التنوير

إذا كان مفهوم التنمية قد تبع من المذهب التطورى، فإن عصر التنوير ليس مصدره لمجرد أن داروين استمد إلهامه من مبدأ توماس روبرت مالتوس الخاص بالسكان (١٧٩٨)، لكى يبنى نظريته الخاصة بتنافس الأجناس. فالمذهب التطورى نفسه لديه - بالفعل - إلى حد كبير سمات مشتركة مع أفكار التنوير. ويظل لامارك - الذى ظهر كتابه : "فلسفة علم الحيوان" فى ١٨٠٩ - رجل من رجال القرن الثامن عشر. وحتى عند بوفون Buffon، كانت الطبيعة عبارة عن تاريخ. وقد قام بتحرير كتابه "التاريخ الطبيعى" - وعنوان كتابه التالى أكثر دلالة : "مراحل الطبيعة" - خلال أربعينيات القرن الثامن عشر.

لا يمكننا الفصل - بوجه خاص - بين تصور "التنمية" وفكرة التطور، إذ أن الأول يعتبر امتداداً للثانى وتحقيقاً له. إن ايدىولوجية التطور تسلطت تسلطاً تاماً على القرن الثامن عشر. ولجّد التطور فى كل مكان، فى ذهن الإنسان، فى العلوم، فى الفنون. ويرصد مؤلفو الموسوعة هذا العراكم الذى يؤدى إلى تحسن الحضارة بلا نهاية وإلى سعادة الإنسانىة الأبدية. وهناك، بكل تأكيد، المتشائمون. فدراسة مالتوس تتجه فى

تيار مضاد. ولكننا مع ذلك نجد فيه بصمات الفكر التطوري السائد في هذه الفترة، كما يشير إلى ذلك العنوان الفرعي لكتابه : "نظرة على الآثار الماضية والحاضرة المتعلقة بسعادة الإنسانية". ويجيب على تصريحات وليام جنودوين William Godwin الطوباوية بخصوص سير الإنسانية نحو مستقبل ساطع، تلك التصريحات التي وردت في كتابه الذي صدر في ١٧٩٣ : "استقصاء حول العدالة الإنسانية". إن التطور سائد، سواء كان ذلك شيئاً مقبولا أم مصدراً للحزن. وعندما قدم جان چاك روسو كتابه الشهير "خطاب حول الآداب والفنون" في ١٧٥٠، كان يجيب - بطريقة يعتر بها "المفارقة" - عن السؤال الدال الذي طرحته أكاديمية ديجون "عما إذا كان تطور العلوم قد ساهم في إفساد الأخلاق أم في تطهيرها".

ويرى البعض أن فكرة التطور ظهرت في نص لفونتنيل كتب في ١٦٨٨. إذ أن هذا الأخير يعود إلى المقارنة القديمة بين الفرد والإنسانية، ويصرخ قائلاً : "اننى مضطر للاعتراف بأن هذا الإنسان لن يشيخ أبداً [...] أى ، إذا تركنا [المستوى] المجازى، فإن الإنسان لن يتدهور حاله أبداً، وأن وجهات النظر السليمة التى تعبر عنها جميع العقول الحسنة التى سوف تتوالى، سوف تُضاف الواحدة إلى الأخرى دائماً". (٨) وهكذا تم التخلي عن مفهوم التاريخ الدورى القديم، بما يتضمنه من انحطاط ضرورى، ومراحل من الفساد والتدهور. وقد ذهب كوندورسيه Condorcet إلى أبعد من ذلك، عندما وصل به التفاؤل إلى استنتاج أبدية الفرد من مسلمة سرمدية الإنسانية :

"وكان ليبينتز قبل ذلك قد "أله" التطور : لإضافة شيء إلى الجمال العالمى للأعمال الالهية، وكمالها، علينا الاعتراف بنوع ما من التطور المستمر، الذى لا نهاية له إطلاقاً للعالم كله، بحيث يسير دائماً نحو حضارة أكبر. وهكذا، فإن جزءاً كبيراً من أرضنا مزروع حالياً، وسوف يكون الحال كذلك أكثر فأكثر...". إن خطة العنمية الإلهية هذه تخضع لحساب اقتصادى : "هناك توفيق واحد ضمن التوفيقات اللامتناهية الممكنة و [ضمن] الاحتمالات الممكنة، يؤدى إلى وجود أكبر قدر من الجوهر، وإلى أكبر أثر لأقل قدر من الإتفاق" (٩).

ومن المؤكد أن "رسم لوحة تاريخية لتطورات العقل الإنسانى"، الذى كتبه كوندورسيه في ١٧٩٣، كان بمثابة الكتاب المقدس بالنسبة لايديولوجية التطور. فقد صرح هذا الكاتب، منذ ١٧٧٧، في الخطاب الذى القاه عند استقباله في الأكاديمية الفرنسية : "سوف يتقدم العقل الإنسانى دائماً، دون أن يجد حدوداً خاصة به، أو

كان كوندورسيه يؤمن، مثل معظم الفلاسفة (حتى عشية شنقه)، بتحسين الأخلاق عن طريق تطورات العقل، ولم يكن لديه شك في الانتصار النهائي للتنوير على الظلام. "هذا هو هدف كتابي، وسوف تكون نتيجته الإثبات، عن طريق الاستدلال والوقائع، أن الطبيعة لم تضع أى حدود لتحسين القدرات الإنسانية؛ إن قابلية الإنسان للكمال هي، حقا، لا نهائية، وأن درجات تطور هذه القابلية هي - من الآن فصاعدا - مستقلة عن أى قوة تريد إيقافها، وليس لها حدود أخرى سوى عمر الكرة الأرضية التي القتنا الطبيعة عليها" (١١). لقد أصبح التطور قوة تسيّر ذاتها. إن هذه "الديناميكية الذاتية" تسبق مثيلتها التي أدخلها فيما بعد علماء الاقتصاد في آلياتهم.

ويصل به الأمر - تكملة لرأى فونتنيل - إلى تصور إلغاء الموت الفردى بفضل تطورات الرفاهية والطب "من المرجح أنه لن يكون هناك من يشك [...] في أن القضاء - أخيراً - على أنشط سببين في التدهور، وهما البؤس والشراء الفاحش، سوف يترتب عليهما حتما إطالة مدة الحياة المشتركة للبشر [...] وسوف نصل قريبا إلى زمن لن يكون الموت فيه سوى نتيجة إما لحوادث خارقة أو لفناء القوى الحيوية الذي سوف يزداد ببطء، وأخيراً لن يكون هناك حداً معيناً للفترة نفسها التي بين الولادة وهذا الفناء" (١٢). وكان لفلسفة التطور، التي سادت في عصر التنوير، أن تعرف فيما بعد امتدادات رائعة ومذهلة. فواصل هيجل هذا الطريق في الاتجاه النظري، بينما جعل كل من سان سيمون وأوجست كونت، من عبادة التطور، أساساً للعلوم الاجتماعية الناشئة. فلم يعد التطور مجرد وسيلة تلجأ إليها الإنسانية من أجل إنجاز الحضارة، بل أصبح هدفاً في حد ذاته. وكان ماركس وريثاً جديراً لهذين الاتجاهين.

ومن الواضح، أن منظومة حضارة التنمية الحالية تكمن في هذا النمو للحضارة. فالتطور هو المحرك المشترك. إننا نجد في أيديولوجية التنوير جميع الجزئيات التي تكون أسطورة التنمية الكبيرة: العلم، التقنية، الإيمان بتراكم المعلومات وتحسين الفنون.

يبقى أن الأمور استدعت قرناً على الأقل لكي "يتجسد"، في الاقتصاد، الإيمان بالتطور، وليجد فيه أكثر قواعده معاناة. ولم يتم - بالقدر الكافي - ملاحظة هذا الصبر الطويل الذي يتسم به عمل الزمن قبل الوصول إلى هذا الانقراض الحاسم، وهي ظاهرة جديرة بالتحليل.

إن السبب الحقيقي لهذا "التفاوت" يكمن - في رأينا - في أن الاقتصاد تم بناؤه

نظرياً على نموذج تزامنى فى أساسه. والتصور السائد هو تصور قائم على رسم بيانى للتداول (وهو فى ذلك يقلد الدورة الدموية) وعلى نموذج جاذبية (يستمد إلهامه من جاذبية الأرض) أو على نموذج لآلة الكتروستاتية، ونجد ذلك التطور ابتداءً من لائحة الفيزيوقراطيين وحتى نظرية فلراس Walras الخاصة بالتوازن العام. إن محور دراسة القوانين الاقتصادية يقوم على دراسة الآليات داخل نظام ما. وعندما يتم إدخال الزمن، فهو زمن آلى، قابل للارتداد، وليس زمناً تاريخياً، كما هو الحال فى ميكانيكية نيوتن العقلانية. إن الديناميكا عند ريكاردو Ricardo، و چون ستيوارت ميل ليست سيراً تدريجياً لا حدود له، ولكنها تحقيق حالة ساكنة مُدرجة فى الحالة الأولية. ورغم أن تخيل التطور - وبالتالى النمو والتنمية - كان موجوداً قبل بناء مجال الاقتصاد نفسه، ورغم أن الواقع المادى الذى يتم الرجوع إليه كان يُنظر إليه، منذ البداية، على أن "له ديناميكيتَه الذاتية"^(١٣)، فإن التطور والنمو والتنمية لا يمكنها الانتشار فى الواقع المادى. وظل التطور إلى حد كبير مفهومًا يخلق فى الأفق - دون قاعدته المادية - حتى إثارة الإثراء الرأسمالى لفضيحة التخلف باعتبارها مشكلة عملية ثم مشكلة نظرية.

ومن المؤكد، أنه يمكننا العثور، خلال هذا القرن الطويل من "التفارت"، على آثار وسيطة، وعلى نوع من "الحلقة المفقودة" بين الإيمان بالتقدم الذى يتسم به عصر التنوير، و الإيمان بنمو إجمالى الناتج القومى. وتمثل المدرسة التاريخية الألمانية، وامتداداتها، "الحلقة المفقودة". وتعتبر الماركسية - إلى حد ما - إحدى هذه الامتدادات. ونجد عند المفكرين الألمان من أنصار المدرسة التاريخية - وقد سبقهم فى ذلك فيخته وفريدريك ليست - هذه الفكرة الأساسية، وهى فكرة التطور الاقتصادى الذى يمر بعدة مراحل. لقد حاول برونو فون هيلد براند Bruno Von Hildebrand - الذى أسس مع ويلهلم روشر Wilhelm Roscher هذه المدرسة - أن يصيغ قوانين التنمية منذ ١٨٤٨ فى كتابه "الاقتصاد القومى فى الحاضر والمستقبل". وكان عنوان كتابه، الذى نشر فى ١٨٧٦، ذو دلالة: "مراحل التنمية الاقتصادية". أننا نجد هنا براعم ما سوف يكون، فيما بعد، كتاب أيديولوجية التنمية المقدس، ونظرية روستو Rostow الخاصة بمراحل التنمية الاقتصادية ونظرية "الإقلاع" Take off.

ويظهر المذهب التطورى الاقتصادى عند ماركس، فى نظرية أساليب الإنتاج التى تتوالى بطريقة دقيقة - إلى حد ما - عبر التاريخ. "إن الدولة الأكثر نمواً فى المجال

الصناعى ، لا تكف عن الكشف للدول التى تتبعها فى المجال الصناعى، عن صورة مستقبلها الخاص بها" (١٤). وليست هذه التنمية - بكل تأكيد - هى تنميتنا، فإن وراء التراكم، الذى لا حدود له، لرأس المال، هناك أشباح الإفقار والهرتلة. ومع ذلك، فإن الخطاب الماركسى ساهم - وخصوصا فى امتداده الخاص بالاستعمار - فى نشر وتعميم صورة مجازية تطورية فى تناول المجال الاجتماعى والاقتصادى. إن المقابلة : مجتمع متقدم /avancée /مجتمع متخلف ariérée (أو متأخر retardée) تجسد مقدما مقابلتنا : مجتمع متقدم /développée /مجتمع متخلف sous-éveloppée. إن التخلف هو الشكل الماركسى لداروينية اجتماعية كشفت عن عنصريتها فى الخطاب الاستعماري المعاصر : جنس أعلى / جنس أدنى. وكان من الممكن الكشف عن هذا البعد التصوري للتنمية فى المنهج التطوري فى عبارته الشهيرة : "إن تشريح الإنسان هو مفتاح تشريح القرد".

المحذور الأصلية للمفهوم : الميتافيزيقا الغربية

كان من الممكن أن نهمل الأصل النهائى للتصور وأن نتمسك بالواقع وحده، إذا كنا مقتنعين بأن التنمية لا تنحصر فى الايديولوجيا. لكن، لأن هذا المفهوم ليس عالميا، ولا معنى له - أحيانا - خارج إطار الغرب، فمن المهم أن نرى فى أى شئ يدرج ضمن ما أطلق عليه الفيلسوف هيدجر :. "الميتافيزيقا" الغربية. ومن أجل التوصل إلى ذلك يمكننا اللجوء إلى منهجين متماثلين ومتكاملين : إظهار غربية المفهوم، وإبراز غيابه - على عكس ذلك - فى حضارات أخرى.

- غربية المفهوم

يمكننا إيجاد مصادر مفهوم التنمية فى بُعدين من تكوين الغرب نفسه : البعد اليونانى والبعد اليهودى.

قد يكون ضمن ميراث اليونان : العقل، الحساب، ومفهوم معين للإنسان سيد الطبيعة. وقد حاول هابرماس أن يرى فى أوليس تجسيدا مسبقا للمقاول، فهو مغامر، ماهر فى التخطيط، وله طابع فاوستى. ويجد التحكم فى الطبيعة وتقييم الإنسان المنتج، باعتباره الإنسان الصانع، أصله فى علاقة الطبيعة بالميتافيزيقا. وأظهر هيدجر بطريقة جيدة أن الثانية تنبع من الأولى عند أرسطو. إن التفكير فى الطبيعة عند هذا

الفيلسوف الأخير، ينطلق من التقنية، وفقا للعبارة المرفقة التي استخدمها رينار شورمان Reiner Schurman: "إن التجربة الجوهرية التي تؤكد الميتافيزيقا هي الصنع".^(١٥) وإلى جانب ذلك، فإن معرفة الأشياء - في رأى أرسطو - وفقا للطبيعة (Phusis)، كانت تعنى معرفة مراحل "نموها" العديدة. إن مصطلح (Phusis) مشتق - كما هو الحال بالنسبة لمصطلح (Natura) اللاتينى - من الفعل الذى يعنى الولادة (Phuo).^(١٦)

يقول أرسطو: "إن طبيعة الشيء هي نهايته، ما يكون عليه الشيء عندما ينتهى نموه، هذا هو ما نطلق عليه طبيعة الشيء، طبيعة إنسان، طبيعة حصان، طبيعة بيت، على سبيل المثال".^(١٧) إن اعتبار الرؤية التطورية ابتعاد عن المصادر هو - أذن - أقل صحة من اعتبارها نهضة وعودة إلى الأصول. ومع ذلك فإن "عقل المهندس" "Le logos architecton" الذى كتبه أرسطو^(١٨) يختلف عن رؤيتنا التنموية.

ويشير بارى إلى أن "اليونانيين، رغم خصوبة تأملهم الخاص بحياة الإنسان، لم يتوصلوا إلى اكتشاف فكرة تبدو لنا بسيطة جداً، وبديهية إلى حد كبير، مثل فكرة التطور".^(١٩) إن هذا البعد الرئيسى للحدث، والذى رأينا نشأته فى عصر التنوير، يرجع فى الغالب إلى الرصيد اليهودى. فإذا تقبلنا تحليلات مرسيا إلياد Mircea Eliade مثلاً، سوف نجد أن المفهوم التراكمى للزمن كان موجوداً لأول مرة فى دين الاقتداء، ولم يعد دورياً أو ساكناً. فالتطور يفترض سيراً نحو الأمام، دون رجوع أو ندم. لقد انتشرت حصيلة الجمع بين هاتين الثقافتين خلال عصر المسيحية، مع ظهور مذهب الفردية الحديث (كما عند دومون Dumont) وتقييم العمل، وتدريس - علمنة الزمن، ابتداءً من كلفين إلى بنيامين فرانكلين (كما عند ماكس ووبر).

- غياب المفهوم فى الحضارات اللا غربية

كان مفهوم التنمية غائباً فى حضارات عديدة (وربما جميعها) قبل اتصالها بالغرب. ويرى لوى دومون فى كتابه "سلم القيم الإنسانية" Homo Hierarchicus أن القيم القريبة من التنمية الاقتصادية فى هند البراهمات، هي من نوع الـ "Artha"، أى مجال الأنشطة الدنيا. إن السلوكيات التى تستدعيها التنمية تتعارض - إلى حد كبير - مع الواجب Dharma.

إننا لا نجد - فى مجتمعات إفريقية عديدة - لكلمة "تنمية" نفسها، ما يعادلها فى اللغة المحلية. ويشير جيلبرت رست Gilbert Rist "أن [مجموعة] البوبى Bubi فى غينيا الاستوائية تستخدم مصطلحاً يعنى فى نفس الوقت "النمو" و "الموت"، ويشتق

الروانديون "التنمية" من فعل يعنى "السير" و "التنقل"، دون أن يكون هناك أى اتجاه خاص تتضمنه هذه الفكرة. إن هذا النقص ليس غريباً، فهو يشير فقط إلى أن هذه المجتمعات لا تعتبر أن إعادة انتاجها Reproduction مرتبط بتراكم مستمر للمعارف و للثروات، التى يُفترض أنها تجعل المستقبل أفضل من الماضى^(٢٠). ويعبر اندرزيك زجكوسكى Andrzej Zajackowski عن رأى شبيه بذلك فيما يخص مجموعة الكيكويو Kikuyu، بالإضافة إلى أنه يشير إلى أن "إدراك الزمن يتميز فى أفريقيا السوداء، باتجاه واضح نحو الماضى".^(٢١) إن المستقبل بالنسبة لعدد كبير من الافريقيين هو الخلف ولا نراه، بينما الماضى - الذى يجب أن يقودنا - منبسط أمامنا فى وضوح تام. إن هذا التصور - الذى لا تنقصه الوجهة - لا يسهل تناول فكرة مثل فكرة "التطور".

علينا أن نضيف إلى ذلك، غياب الاعتقاد فى إمكانية التحكم فى الطبيعة، فى المجتمعات الأرواحية (Animistes). فإذا كان الشعبان Python هو جدى كما ترى قبائل "الأشانتى"، إن لم يكن التمساح - كما ترى مجموعة الباكونجو Bakongo - فكيف يمكن صنع الأحزمة والمحافظ من جلدها؟ وإذا كانت الغابة مقدسة، كيف يكون ممكناً استغلالها؟ فلا زالت التنمية تصطدم يومياً بمثل هذه العراقيل.

فلم يكن من الممكن استصلاح بركة انترو (وهو المكان الذى يقيم فيه طوطم التمساح) فى جنوب توجو، إلا بعد نقل جزء من السكان. إن فكرة التنمية تفقد معناها تماماً، خارج الأساطير التى تؤسس التطلع إلى التحكم فى الطبيعة، كما تصبح الممارسات التى ترتبط بها مستحيلة تماماً لأنها محظورة ولا يمكن التفكير فيها.

دراسة نشأة القيمة : تكوين التعارض الايديولوجى بين التنمية والتخلف
إن المصير الرائع الذى صادفه هذا المفهوم، الذى يشير إلى ممارسة يبدو عليها "القابلية لتصبح غوذجية" وأن أدواتها التقنية ميسورة، يجعل هذا "التشظى" للخيال أمراً جديراً بالدراسة. وفى نفس الوقت فإن الطريقة التى تعمل بها كل من هاتين المقابلتين : التنمية / التخلف و عملية إضافة القيمة / تخفيض القيمة، أصبحت صارخة إلى حد يلقى ضوءاً كبيراً على الانتماء الايديولوجى لدلالة مفهوم التنمية.

تشظى التغيرات الخاصة بالتنمية

أصبحت التنمية فى عهد قريب شيئاً بديهيًا وإشكاليًا فى نفس الوقت. فمشهد الاستهلاك الجماهيرى فى الدول الصناعية الغربية الرئيسية، منذ ١٩٤٥، يحتوى على شىء رائع ومثير. فقد ابتدع عصر الصناعة، وهو عصر حديث بالنسبة لتاريخ الإنسانية، نمو الإنتاج بقلب أوضاع مناهج العمل وتقنيات الإنتاج. وقد غير هذا الكم من السلع - الذى لم يسبق له مثيل - أساليب الحياة، وغير بوجه خاص - فيما بعد الحرب العالمية الثانية - مستويات الاستهلاك لشعوب بأكملها. وعن طريق المفارقة، ظهر لنا - ابتداء من ذلك الوقت - أن باقى العالم "متخلف". فبرز مفهوم التخلف، فى الوقت المناسب، فى كواليس الأمم المتحدة، حوالى عام ١٩٤٨. وهو يعكس هذا الخليط من القلق والاهتمام الذى شعرت به الدول "الغنية" أمام صعود الدول الشابة، منذ ذلك الوقت الذى أصبحت الدول المستعمرة (بفتح الميم) لها الحق فى التعبير على الساحة الدولية. إن التنمية هى المرادف - فى التصور المشترك - لمستوى معيشة مرتفع والوصول إلى الرفاهية للجميع. فهى تعنى بوضوح - بالنسبة للجماهير الجائعة فى العالم الثالث - استهلاكًا شبيهاً باستهلاك "المواطن الأمريكى المتوسط"، وتعنى بالنسبة لحكومات الدول المستذكة، الدخول فى نادى الدول الكبرى ("الحصول على القبلة الذرية"...)

ويقع الذين أصبحوا "متسكعين" هذا الكوكب، فى الفخ، بطريقة طبيعية، فيصبح هدفهم هو هذا النمط الاجتماعى الذى نجم عن بنية التنمية التقنية فى المركز. ويتم تعريف "الرفاهية" على أنها "الحصول على السلع". وأصبح المعيار الوحيد الجاد لدرجة التنمية هو نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى، ويكُون هذا المعيار، المضمون الواقعى / العقلانى لهذا المفهوم. ويرفض الماركسى أ. اما نوبل، بلهجته التهكمية المألوفة، المقابلة بين النمو والتنمية. فيقول أنه لا يوجد تنمية بدون نمو، وأنه لا وجود لأنواع مختلفة من النمو. إن التنمية - فى رأيه - ليست سوى طريقة أخرى، أكثر غموضًا، لتناول النمو. وعندما فشل هذا النمط من التنمية الصرفة، تشظى المفهوم. وبما أن الضحايا غير قادرين على التنديد بإسقاطها عليهم وخبذعتهم بها، فإنهم يصابون بالذعر عند ارتطامهم بعدم مرونة هذا الفخ، وهم يحاولون الخروج منه عن طريق الهروب اليائس على مستوى الخيال. وبدلاً من التنديد بمفهوم التنمية، يتم تفرغه تماماً من مضمونه، فيفقد تماماً دقته، ويصبح سراباً بالنسبة لجميع التطلعات. وأصبح هذا

المفهوم - على المستوى الدلالى - يحمل عكس معناه، حيث يتم إعادة إدخال المجال الاجتماعى والإنسانى اللذين استمد منهما أصله فى الأسطورة. وقد فتحت مقابلة هذا المفهوم مع مفهوم النمو - وسبق أن تعرضنا لأساسها - الباب أمام هذا المصير العجيب. إن انطلاق النمو من أرضية اقتصادية صرفة، أدى إلى فراغ فى المعنى استدعى إضافة صفات خاصة تستجيب لشحنات الرغبات المكبوتة.

وقد بدأت الكنيسة بفتح هذا الطريق، عندما قال البابا فى "Populorum Progressio": "إن التنمية لا تنحصر فى النمو الاقتصادى فقط. ولكى تكون التنمية أصيلة، ينبغى أن تكون كاملة، أى ينبغى الارتقاء بأى إنسان وبإنسان ككل" (٢٢) إن هذه العبارة الجميلة التى استعارها البابا من "خبيره البارز"، الأب الفاضل لبريه، ترددت فيما بعد بأشكال متعددة. وهكذا، بعد أن تكاثرت الاستراتيجيات التكنوقراطية للتنمية الاقتصادية فى الستينيات، رأينا فى السبعينيات تضخم وصفات التنمية الإنسانية.

ويقول ادجار مونتيل، ممثل اليونسكو، أن "التنمية، لم يعد من الممكن تصورها كما لو كانت مجرد تسابق للحاق بالأمم الأكثر حظا على المستوى الاقتصادى، وهو مفهوم ساد حتى وقت قريب، بل أصبحنا نتصورها باعتبارها تحقيقا للطاقات الكامنة فى المجتمعات النامية، بالإضافة إلى المطالبة، بالحاج، بتوزيع أكثر عدلا للثروات على المستوى القومى والدولى. وبالفعل، فإن هذه التنمية الكاملة سوف تؤدى - عن طريق هذا النشاط المزدوج - إلى الحق فى التعبير عن قيم الحضارة النابعة من التاريخ ومن المواقف الاجتماعية الخاصة بالمجتمعات البازغة. ومن الآن فصاعدا، أصبحت بعض أشكال الأصالة تُعتبر عوامل تنمية، دون إنكار للمظاهر الخصبية النابعة من مساحات ثقافية أخرى". (٢٣)

منذ ذلك الحين، بدأت تظهر المقابلة بين التنمية الصرفة، التى تُدان باعتبارها "تنمية ضارة"، وبين التنمية المتضامنة، والمتمحورة على الذات، والداخلية، والجماعية، والكاملة، والأصيلة، والمستقلة والشعبية، والتنمية الأيكولوجية، والتنمية التكنولوجية، وأخيرا، التنمية الاشتراكية. وهكذا لحق فراغ الصفة بفراغ الاسم، ليكون كذلك أكثر تمشيا مع التطلعات العاجزة. و يدل عجز هؤلاء الضحايا عن إعطاء مسميات أخرى لتطلعاتهم غير تلك التى خلقها الغرب، على افتقارهم للقدرة الخطابية، بطريقة مثيرة للقلق. إن الضرر الذى يصيب العالم الثالث من جراء التنمية، أصبح جذريا بحيث أن الذين يعانون منها، لا يجدون حتى الكلمات التى تعبر عن معاناتهم هذه.

قيمة المقابلة : متقدم / متخلف

لن يكون تاريخ مفهوم التنمية كاملا، إذا لم نقم - إلى جانب محاولتنا للتوصل إلى كيفية تكون إيديولوجية التطور - بالتذكير بأن مصطلح "التنمية" بعيد كل البعد عن أن يكون مصطلحا محايدا، فهو يقوم بوظيفة قيمية هامة. وتظهر هذه الوظيفة في مقابلة متقدم / متخلف. وهناك تاريخ طويل لهذه المقابلة ووظيفتها، اللتان تسبقان بمدة طويلة ظهور المصطلحات نفسها التي تكونها. وحتى إذا كان مفهوم التخلف سابق لمفهوم التنمية، فإن المقابلة كانت موجودة - كما رأينا - منذ نشأة مفهوم التنمية، مثل المقابلة مع عبارات أخرى : "لا تنمية" "متخلف" "متأخر". ومن وجهة النظر هذه، فمن الممكن أن يتغير شكل مفهوم التخلف، ليصبح "نامى" أو "فى حالة نمو" دون تعديل فى ملائمة المقابلة الدلالية.

إن المقابلة بين متقدم / متخلف تسبق بمدة طويلة تكون مصطلح "نامى" نفسه، فهي تتبع سلسلة من المقابلات الرمزية المتتالية فى تصوير المسيطرين / المسيطر عليهم : متحضر / متوحش، مسيحي / وثني. وعلينا أن نرجع فى النهاية إلى المقابلة العتيقة : مواطن / بربرى. ويمكننا استخدام كل مقابلة من هذه المقابلات للإشارة إلى الأخرى مجازيا. ومع ذلك فإن التقليل العريق من شأن الأجنبى - الذى كان سائدا منذ زمن بعيد - اتخذ بعدا جديدا. إن جميع مجتمعات ما قبل العهد الحديث، كانت تحاول ضمان المحافظة على ذاتها دائما وأبدا، عن طريق القضاء على كل مصدر من مصادر التغيير.

وعندما ابتدع الغرب التطور والاقتصاد - ويُعتبر هذا الأخير المجال المفضل لتحقيق التطور - قلب أشكال السيطرة. فتغريب العالم ليس مجرد نتيجة لاستعمار اقتصادى وسياسى تقوم به الدول الصناعية، وغزو للأذهان وإغراء من الصعب مقاومته. ومن هنا أصبحت التنمية ورغبة عالمية. فالمقابلة بين المتقدم / المتخلف أصبحت تقوم بوظيفتها حتى فى أذهان ضحايا عملية التخفيض الدلالى لشأنهم والإفراط فى تقييم الآخر.

إن الانتصار الدلالى الذى أحرزته التنمية هو ذلك التماثل بين العلاقات الاجتماعية و العلاقات المادية من خلال المجال الاقتصادى. فعندما انحصر علماء الاقتصاد فى تحليل المظاهر المادية للتنمية ومؤشر لنصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى، وما يقترن به (تراكم رأس المال والتصنيع، العمر المرتقب للإنسان، نوعية السكن ومعدل التعليم

... الخ) فقد قدموا التنمية باعتبارها النتيجة الطبيعية لسير حسن لاقتصاد "طبيعي" متحرر من القيود العتيقة. ومن الجدير بالملاحظة أن التقليل من شأن المجتمعات الأجنبية سبق بمدة طويلة إفقارها الحقيقي، وساهم في تحقيق هذا الإفقار. ومنذ تحليلات علماء الاقتصاد الكلاسيكيين الانجليز الأوائل، - على عكس كل البديهيات - ومجتمعات ما قبل الرأسمالية توصف بأنها مجتمعات بائسة تتضور جوعاً. فكان آدم سميث يقول: "ربما كان الفرق بين أثاث أمير أوروبي و فلاح كادح و رصين، غير كبير بالمقارنة مع الفرق بين أثاث هذا الأخير و أثاث ملك من ملوك أفريقيا يحكم عشرة آلاف متوحش عار، وهو سيد مطلق يتحكم في حرياتهم وحياتهم" (٢٤) ونجد نفس هذه العلاقات عند توماس مون، وچان لوك و برنارد دى ماندفيل، وبالطبع عند ريكاردو. فيقول لوك: "إن ملكاً يملك أراض شاسعة ومنتجة يسكن هناك [في أمريكا] بطريقة أسوأ من الأجير اليومي في إنجلترا، ويرتدى ملابس أسوأ من ملابس" (٢٥).

إن تمجيد بؤس العامل الانجليزي والغربي، يعكس أحادية عالم علماء الاقتصاد، حيث أن المعيار الوحيد هو نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي، وهم - بهذه الطريقة - يقومون، بوجه خاص، بإضفاء أساس "علمي" على التقييم الهائل للإنسان الأبيض. فـ "قيمة" الأجير اليومي في إنجلترا أكبر من قيمة أي ملك أسود أو هندي.....

لقد اتجهت هذه الرؤية، "التي تحبذ إبراز بؤس" اللا غربيين أو بؤس اللا ناميين، إلى التغلب على الرؤية الرومانسية للبربري الطيب - كتلك التي سادت عند ديدرو - خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر. ومن الجدير بالذكر أنه تم ابتداء البؤس في ذلك الحين من أجل تبرير مشروع الحضارة ثم مشروع "التنمية"، وذلك لإبراز تصور التطور في المقابل. ونفس هذا التطور - الذي كان تطور الإرساليات والعسكريين والتجار قبل أن يكون تطور الخبراء الفنيين ومساعدتهم - هو الذي أوجد بالفعل بؤسا معنوياً، وأخيراً بؤسا مادياً لا خلاف عليه. إن رؤساء الدول الحاليين في العالم الثالث، عندما يستخدمون - في المجتمع التقليدي - نفس خطاب عصر التنوير "الذي يحبذ إبراز البؤس"، فإن خطابهم يقوم على أساس وقائع أكيدة، ولكنهم يكشفون عن وقوعهم بالكامل في فخ أسطورة التنمية.

قد يكون من المفيد التعمق في عدد كبير من نقاط هذا العرض السريع لتاريخ مفهوم التنمية. فمن الأفضل - من الناحية الدلالية - توسيع الدراسة لتشمل دولا غربية أخرى (أسبانيا وإيطاليا بوجه خاص) ساهمت في تكوين المفهوم. وقد تلقى

مضاعفة دراسة العلامات الاتنولوجية ودراسة مناطق الاتصال (مثل روسيا والإسلام بوجه خاص) ضوءاً مفيداً للغاية. وأخيراً فإن علينا توسيع أفق التفكير الفلسفى، وذلك عن طريق التعميق اللازم له.

وقد تُطرح تساؤلات حول هذه النقطة من بحثنا أو تلك، أو قد يتضح خطأ بعض التفاصيل التى قدمناها، ومع ذلك، فإننا نعتقد أن الخطوط العريضة لهذا البناء كانت قوية بالقدر الكافى لكى لا تهتز. ويرمى هذا البناء إلى تعضيد الأطروحة التى ترى أن تاريخ التنمية هو قبل كل شىء تاريخ مفهوم، أى تاريخ ظهور كلمة، وتكوين عقيدة، وظهور ما يطلق عليه كستورياديس "دلالة تصور اجتماعى". الأمر يتعلق - بعبارة أخرى - بتاريخ ايدولوجية، بأسطورة وخدعة. ويبدو لنا أن تلك الأطروحة، التى كرسنا لها دراسات أخرى، لا تستدعى أن يقوم بحث لاحق بمراجعتها.

إن هذه "الهلوسة" التى تتسلط على ذهن الإنسان المعاصر، هلوسة التنمية، لم تكن ممكنة دون بناء عالم خيالى. إن هذا المشهد الكامل يؤدى إلى فقدان الصلة مع العالم "الحقيقى". وأساطير العلم و التقنية، والميتافزيقا المادية، وحصر المجال الاجتماعى فى المعيار الكمى، وتركيز الاهتمام على الرموز، كل ذلك يُعتبر من سمات هذا المشهد الكبير. وترى أنا أرندت أن بناء هذا العالم الخيالى يمثل أحد علامات الشمولية، بل يمثل عنصراً أساسياً فى العرض الأدبى للشمولية فى رواية جورج اورويل "١٩٨٤". وقد لا يكون كافياً أن نصف مثل هذا العالم "المسحور" الذى نعيش فيه - عالم الأرقام والمعطيات الحمقاء - بالشمولية، ولكن هذه الشمولية تمثل، فى هذا العالم، عنصراً مثيراً للقلق.

إن دراسة مفهوم التنمية تساهم إلى حد كبير فى محاولة فك شفرات العالم المعاصر.

هوامش الفصل الأول

- (1) Lucien Febvre : "Civilisation : évolution d'un mot et d'un groupe d'idées;" in : Pour une histoire à part entière ? Paris, SEVPEN, 1962, P 481.
- (2) Georges Matoré : "Le vocabulaire de la société sous Louis - Philippe", Droz, 1951.
- (3) Georges Canguilhem : "La formation du concept de réflexe aux XVIe et XVe siècles, P.U.F., 1955.
- (4) Jacqueline Picoche : "Nouveau dictionnaire étymologique du français", Hachette / Tchou, 1971, Voir aussi Bloch et Von Wartbrug: "Dictionnaire étymologique de la langue française, P.U.F, 1975' et Dauzat et Mitterrand : "Nouveau Dictionnaire étymologique et historique", Larousse, 1971.

(٥) انظر في هذا الكتاب

Monique Chemillier - Gendreau : "Le discours juridique sur le développement et sa fonction idéologique."

- (6) S.D.N., Questions économiques et financières, II B 1938, 1 4, Mémoire préparé par M.N.F. Hall.
- (7) Georges Canguilhem : "Etudes d'histoire et de philosophie des sciences", vrin, 1970, P. 115.
- (8) Fontenelle, cité par Gilbert Rist in : "Processus culturels et développement", IV Conférence de L'E.A.D.I., Madrid, 1984, P 4.
- (9) Leibnitz cité par Michel Serres : "Le système leibnizien;" P.U.F., 1980.
- (10) Condorcet : "Oeuvres" Ed. Dirot, 1948, P 190-191.
- (11) Condorcet : "Esquisse ..." Ed. Vrin, 1970, P.3.

(١٢) نفسه، ص ٢٣٦، ٢٣٧

(١٣) انظر كتابي :

"Faut-il refuser le développement ?", P.U.F, 1986.

وخاصة الفصل الأول منه.

- (14) Marx, Préface du "Capital".

- (15) Reiner Schurman; "Le principe d'anarchie", Seuil, 1982, P.96.
- (16) Gilbert Rist : Op. Cit., P. 4.
- (17) Aristote : "Politique", 1252 b 32-34.
- (18) Ibid, 1260a' 19-20.
- (19) J.B. Barry : "The idea of Progress", London, Macmillan, 1922, P. 192.
- (20) Gilbert Rist, Op. Cit., P.6.
- (21) Andrzej Zajaczkowski : "Dimension culturelle du développement", Publication du centre d'Etudes sur les pays hors-européens, Académie polonaise des Sciences, Varsovie 1982, P. 40.
- (22) Populorum progressio s 14, 1967.
- (23) E. Montiel, U.N.E.S.C.O.
- (24) Adam Smith : "Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations", Ed. Costes, Paris, 1950, P. 21.
- (25) John locke : "Deuxième traité du gouvernement civil, S 41.

الفصل الثانى

رؤى لتنمية المجتمعات غير الصناعية :
إشكاليات ونماذج منذ "رأس المال"
وحتى الحرب العالمية الثانية

دانيال امرى

(جامعة باريس السابعة)

جان لوى مرجولان

(قسم العالم الثالث، أفريقيا)

"عندما نعيد تشكيل مؤسساتنا الخاصة،
قد يكون من الأفضل أن تتبع الصين مثال
روسيا، أما عندما نشرع فى الإصلاح، فقد
يكون من الأفضل تبني نهج بطرس"

(المنكرة السابعة من مذكرات الحكيم المصلح
كانج يوى إلى الامبراطور جانكسو)
فبراير ١٨٩٨.

يهدف هذا النص إلى المساهمة في إعطاء بعد تاريخي للفكر الخاص بالأشكال المتعددة لظاهرة التنمية. ويفترض ذلك إجراء عدد معين من الاختيارات، سواء على المستوى السياسي أو المنهجي، وهذا يعنى الأخذ في الاعتبار أن المضمون الذي يُضفى بوجه عام على فكرة التنمية ليس مسلماً به. كما يعنى عدم الاكتفاء بالمضمون الذي نجده حالياً في المناقشات التي تتناول التنمية ومستقبل الدول النامية. في أى شيء نفكر عندما نذكر التنمية؟

تعتبر الإجابة التالية - وهي في الواقع ذات شقين - أحد الإجابات التي اعتادت على طرحها الأدبيات الضخمة التي تناولت هذه المسألة (وهذه الإجابة لا تفتقد إلى الأهمية، بل العكس صحيح ...). والتي انتشرت على وجه خاص فيما بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٦٨. وترى هذه الإجابة أن التنمية هي في آن واحد :

أولاً : عملية تاريخية شاملة، تجمع في وقت واحد بين نمو كمي دائم للنتاج - حتى إذا كانت هناك مراحل من بقاء إيقاع النمو أو من الأزمات الدورية تتخلل هذا النمو الكمي - ومتوالية هندسية لدخل الفرد، وتحديث مستمر للعلاقات والعادات الاجتماعية وللمنظومات الفكرية وللهيكل السياسية، وتصنيع الانتاج والتبادل.

ثانياً : سياسة ومشروع اختياري من أجل إقامة هذه العملية في مجتمعات العالم الثالث.

بسيطاً، إذن، على معنى التنمية مفهوم اقتصادي، وإلى حد ما مفهوم ثقافي، وهو معنى ايجابي لأن التنمية تبدو كما لو كانت الصيغة الحديثة لفكرة التطور، وهو كذلك معنى سكوني لأن مضمون التنمية يظل ثابتاً في جوهره ولا يتغير حتى إذا كان الأمر يتعلق بحركة وعملية، إذ أن مضمون التنمية يطابق النموذج الذي قدمه التاريخ الأوروبي منذ الثورة الصناعية : منطق غربي ورأسمالي.

لا يمكننا نفي أن هذا التعريف يشير إلى واقع وإلى مشروع تغيير أوضاع العالم الثالث في الوقت الحالي، فقد أصبح هذا المشروع أهم إطار مرجعي ترجع إليه جميع دول العالم الثالث. ولكن هذا التعريف يتغاضى عن الحركات التاريخية الفعلية الخاصة بمجتمعات العالم الثالث وعن مجموعة من التساؤلات ذات الأهمية الخاصة، هذا بالإضافة إلى أن هذا التعريف يبتز مجموعة من الأبعاد الأساسية في ظواهر التنمية الجارية. ونذكر من التساؤلات الهامة التي يتجاهلها هذا التعريف : هل عرفت هذه المجتمعات في الماضي ديناميكيات تنمية خاصة بها ؟ ما هي هذه الديناميكيات ؟ هل

ما زالت هذه الديناميكيات قائمة حتى اليوم ؟ لماذا وكيف استغلها منطق التنمية الرأسمالية التي ظهرت في أوروبا ؟ ما هو المضمون التاريخي والاجتماعي لأشكال التنمية هذه ؟ هل كان الأمر يتعلق بأشكال تنمية ذات اتجاه رأسمالي أم لا ؟ ينبغي إذن توسيع إطار التفكير في هذه المسألة، والالتزام من أجل ذلك بعدة مقتضيات، أي رفض حدود التعريف السابق للتنمية، وإدراج - بطريقة ينبغي تحديدها - بُعد الدولة ضمن إطار يتناوله تفكيرنا في هذا المجال : قيام ٩٤ دولة فيما بين ١٩٤٥ و ١٩٨٢، وتدخل ١٣٥ دولة نامية في القطاع الاقتصادي باعتباره التعبير الأول عن "التنمية" في العالم الثالث؛ وإجراء قراءة تاريخية فعلية، ترجع إلى أبعد فترة ممكنة في الماضي، قراءة ظواهر التنمية في مجتمعات العالم الثالث، ومواقف الاتصال والمواجهة، التي تنشأ عندما يحدث الاتصال بين مجتمعات ذات منطق تنموي مختلف. ويفترض ذلك قراءة مواقف المواجهة التاريخية بين المجتمعات من منظور حديث، أي - بطريقة ما - قراءتها في ضوء إشكالية التنمية الحالية في العالم الثالث، وفي المقابل وضع قراءتنا لظواهر التنمية الحالية في سياقها التاريخي، (قراءتها في ضوء الرؤى و الإشكاليات في مرحلة ما قبل التنمية، وعلى سبيل المثال رؤية وإشكاليات التنمية في المجتمعات الأوروبية خلال القرنين أو الثلاثة قرون الماضية).

وسنحاول القيام، خلال هذا البحث، بمثل هذه القراءة، مع محاولة إظهار كيف تم تعريف عدد معين من إشكاليات ونماذج التنمية - في أوروبا، بوجه خاص، منذ أواخر الستينات من القرن الماضي - التي أصبحت الأطر المرجعية التاريخية، بطريقة ضمنية إلى حد ما، بالنسبة للمجتمعات والقوميات ودول العالم الثالث ابتداء من نفس الحقبة. وافترضنا هو أن أوروبا كانت، خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، مختبرا لنماذج التنمية بالنسبة للمجتمعات التي كانت تابعة لها.

إن محاولتنا هذه لوضع قراءتنا للتنمية في سياقها التاريخي لا يمكنها تجاوز حدود القيمة الدلالية، حيث أننا اكتفينا بمجرد زيارة، وبالمرور بطريقة عابرة على مجال تاريخ الأفكار وتاريخ سياسات الدول. ولذلك السبب كان لا مفر من وجود "فجوات" في هذا النص.

ما قبل ١٩١٤ : إشكالية التقدم والتخلف

كيف كان يجرى تناول - فيما بين ١٨٦٠ والحرب العالمية الأولى، والرجوع إلى ما قبل ١٨٦٠ قد يكون مشيرا للغاية في إطار تفكيرنا في هذا الموضوع - صيرورة المجتمعات غير الصناعية وتنميتها ؟ لقد كان ذلك قائما بطريقة أساسية بالقياس إلى التخلف والتقدم.

عولة النموذج الرأسمالي الأوروبي :

خلال القرن التاسع عشر، تظهر الرأسمالية، في الرؤية الغربية باعتبارها الطريق الوحيد للتنمية، طريق التطور الوحيد والرؤية الوحيدة للمستقبل. حاضر أوروبا هو مستقبل آسيا... وما ينبغي ملاحظته هو وجود نموذج تنمية مسيطر، اعتبارا من ذلك الوقت. وهو النموذج الانجليزي، نموذج الرأسمالية القائمة على التنافس، وانطلاقا من هذا النموذج نشأت نماذج فرعية في هذه القارة تميزت بطابعها الخاص، مثل النموذج الفرعي الفرنسي والنموذج الفرعي الألماني، وكانت جميع هذه النماذج الفرعية تتميز في عدة مراحل بنشاط الدولة الذي يرمى إلى التصنيع. ولكن، كان النموذج الجذاب هو الطريق الذي شقته إنجلترا في مجال الثورة الصناعية. ولمدة طويلة ظلت إنجلترا هي نموذج التصنيع والتحديث بالنسبة للنخبة في آسيا وفي العالم العربي الإسلامي، وأمريكا اللاتينية، ولا يجب أن ننسى أن الأمر ظل كذلك بالنسبة لدول أوروبا "اللا نامية".

على هذا المستوى ينبغي إجراء البحث. هل كان يوجد في ذلك الحين أيديولوجية تنمية واحدة موجهة للدول "اللا نامية".. أم عدة أيديولوجيات؟ وفي هذا الصدد : ماهو وضع السان سيمونيين وعلماء الاقتصاد خلال القرن التاسع عشر؟ إن التنمية هي كذلك القوة - التي تعتبر بنفس القدر معيارا لا ينفصل للتنمية الصناعية وانعكاسا لها - أي تكوين دول قومية حديثة كبيرة، ونموذج معين للدولة، وفكر قومي بالمعنى الواسع لهذا المصطلح. هل كان هذا الفكر القومي - الذي كان ثريا إلى حد كبير في أوروبا في القرن التاسع عشر - يرى أن هناك ارتباطا بين إقامة الدولة القومية والتنمية الاقتصادية والصناعية والتحديث ؟ ماهو الارتباط بين إعادة هيكلة العالم - في شكل دول قومية - التي بدأت تنطلق من أوروبا ابتداء من القرن التاسع عشر، وبين نمو النموذج الصناعي الغربي ؟ إلى أي مدى لا يصبح تبني هذا النموذج المزدوج للحدثة

(الدولة - القومية، والتصنيع) معيار البقاء بالنسبة للمجتمعات غير الأوروبية (أم أنه لا يُنظر إليها كذلك) ؟

تحدد هذه الأسئلة الثلاث مجال الأبحاث التي يتعين علينا إجراؤها، خاصة فيما يتعلق بالمفكرين الأوروبيين الذين تناولوا التنمية القومية والذين كثيراً ما لجأ إليهم القراء غير الأوروبيين، لأنهم ألهموا أجيال عديدة من المثقفين في القارات الثلاث، وهؤلاء المفكرون الأوروبيون هم : الوضعتيون و أوجست كونت؛ ومنظرو الداروينية الاجتماعية (هربرت سبنسر ١٨٢٠-١٩٠٣) وهيجل وفلاسفة التاريخ الألمان (بما في ذلك الفلاسفة الذين يعتبرون من أنصار الجامعة الجرمانية) والليبراليون الانجليز مثل جوزيف بنتام (١٧٤٨-١٨٣٢)، المنظر لتوافق الدولة مع السوق، وجون ستيوارت ميل (١٨٠٦-١٨٧٣) وهو في نفس الوقت فيلسوف و الرئيس الأعلى لشركة الهند عند ١٨٥٦ حتى ١٨٥٨؛ ودوركايم (مبادئ علم الاجتماع، ١٨٧٧-١٨٩٦).

النموذج البريطاني أو عولة النظام الرأسمالي الليبرالي
هذا النموذج معروف الى حد كبير. فقد صاغه آدم سميث ود. ريكاردو، وأطلق عليه فيما بعد اسم "الليبرالية الكلاسيكية"، وتمتع هذا النموذج بتضافر عدة عناصر تمثل قوة دافعة هائلة، وهو تضافر نظرية متحماسكة وعالمية يتيسر نشرها، ومثال أول ثورة صناعية ناجحة، وتزامن ذلك - في نفس الوقت تقريبا - مع تكوين إمبراطورية استعمارية ضخمة. هذا، بينما كان على القارة الأوروبية، التي هيمن عليها الحلف المقدس فيما بعد ١٨١٥، أن تنتظر حتى ١٨٣٠ - ١٨٥٠ لكي تنتصر فيها المبادئ الليبرالية، عندما أنشأ ستانفورد راقلس في الطرف الآخر من العالم، في سنغافورة، منذ ١٨١٩، حصنا من حصون التبادل الحر، وسرعان ما لقيت هذه التجربة نجاحا كبيرا ونموا باهرا.

ومع ذلك فلم يكن من البديهي مسبقا أن النموذج البريطاني الليبرالي هو البناء الأوروبي الوحيد القابل لنشره في العالم بطريقة كاملة ودائمة. وبالفعل فقد كانت النماذج البديلة متوفرة في أوروبا منذ القرن التاسع عشر! فأولا، لم تنمو الرأسمالية في أنحاء أوروبا بنفس الطريقة، وهكذا لعبت الدولة في فرنسا وفي ألمانيا دوراً على قدر كبير من الأهمية باعتبارها "وصية" على الرأسمالية الخاصة. ألم يؤثر هذا النموذج الفرنسي الألماني على يابان "ميجي" وبعض دول أمريكا اللاتينية أكثر من النموذج الانجليزي ؟ ومع ذلك فإن هذا "النموذج" كان موجودا بطريقة ضمنية وتجريبية، لكنه لم

يمكن من منافسة النموذج البريطاني بطريقة جديدة، نظرا لظهوره في فترة لاحقة ولوجود قدر أكبر من التناقضات بداخله ولضعف صياغته النظرية.

وحتى في بريطانيا العظمى ظهرت في نفس الوقت مع الليبرالية، أيديولوجيات تنموية أخرى ذات بناء صلب. ويتعلق الأمر هنا، على وجه الخصوص، بمذهب المنفعة (بنتام وميل)، وكان نقدهما المنهجي والفلسفي لليبرالية مصدرا للراديكالية الانجلو ساكسونية والحركة العمالية. وكما يرى ر. هندن (من المكتب القابلي للمستعمرات) فإن مذهب المنفعة يمثل "أساس الفكر الاشتراكي الخاص بالمستعمرات". فقد كان هذا المذهب مؤثرا إلى حد كبير على كوادر المستعمرات البريطانية (كما كان حال السان سيمونيين بالنسبة لنظرائهم الفرنسيين في الجزائر) وهو الذي أوحى بالإصلاح الكبير لقانون أوضاع الأرض في الهند (وكان الموقف في بريطانيا يمثل نموذجا لذلك) وكان من المفروض أن يفتح ذلك الطريق أمام تأهيل الهنود للحكم الذاتي. وكان "النفعيون" يتوافقون - من الناحية السياسية - مع جهاز تنفيذي قوى غير تابع لبرلمان تسيطر عليه المصالح التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالمجال التجاري.

لقد مارست الاشتراكية "الطوباوية" كذلك بعض التأثير على المستعمرات، عن طريق بعض الموظفين الاستعماريين. وكانت أفضل الصياغات تعبيراً عن ذلك هي "خطة للهند" التي كتبها ر. أوين (١٨٥٨)، فقد اتخذ منظورا كان - في ذلك الحين - ثوريا إلى حد كبير، أي تصور استقلال الهند في مستقبل قريب، وحيد "تنظيم عقلاني ومتناسك" يسمح للهنود بالوصول إلى مستوى معيشة لائق، وإلى العمالة الكاملة، بل وإلى ... التمتع بأوقات الفراغ. ويظل مصدر إلهامه صناعي في الأساس.

وأخيرا سوف تقدم الداروينية الاجتماعية - التي تشرح السيطرة، التي لا مفر منها، للشعوب "المتطورة" على الشعوب "الضعيفة" - السياسات القومية الأولى من أجل "الدفاع عن الجنس" في الدول المستعمرة (بفتح الميم) أو النصف مستعمرة (بفتح الميم)، ومن البديهي أن تدعيم الإمكانيات الكامنة اقتصاديا، كان يشكل جزءا من هذه السياسات.

تطور الاشتراكية الأوروبية على أوروبا، وتناقضاتها

رغم وجود بعض الأوهام والتناقضات، لم تحاول الاشتراكية الماركسية، قبل الحرب العالمية الأولى والثورة الروسية، تقديم نموذج تنمية مضاد، وأدى ذلك إلى اعتبارها

ليبرالية منشتمتر و تفوق الصناعة فى النشاط الاقتصادى هما النموذج العالمى الوحيد الذى ثبت وجوده تاريخيا.

فكر ماركس

هو فكر مركب وثرى للغاية، ويحتوى على الاتجاه المسيطر السالف الذكر، لكننا نجد فيه - بطريقة غير متواصلة وقليلة التماسك - عناصر إعادة النظر التى طرحت فيما بعد ١٩١٧.

ابتداءً من "البيان الشيوعى" هنا ماركس نفسه بقيام البرجوازية - عن طريق التصنيع - "بانقاذ جزء كبير من الإنسانية من غباء الحياة الريفية". وسوف يحدد ما يعنيه بعد فترة قصيرة بالتحليل الذى قدمه عن "نقط الانتاج الآسيوى"، وإذا كان هذا الفكر يتمتع بقدر كاف من الثقافة يسمح له بالاعتراف بأصالة الحضارات اللا أوربية وقيمتها (وخاصة فى الهند والصين) فإن إدانته لها تعتبر جزءاً أساسياً فى فكره، ولا سبيل للنقاش فى هذا المضمار. فهو يقول - على سبيل المثال - فى مقالته الصادرة فى يونيو ١٨٥٣ تحت عنوان "السيطرة البريطانية فى الهند" : أيا كانت درجة الاكتئاب التى نصاب بها عندما ننظر إلى تفكك هذا الكم المهول من الهيئات الماهرة والأبوية وغير الضارة، واختلال نظامها وبقائتها فى محيط من الشقاء، وأيا كان اكتئابنا عندما نرى أعضاء هذه الهيئات يفقدون أشكال حضارتهم القديمة، ومصادر معيشتهم المتوارثة، فلا يجب أن ننسى أن هذه الجماعات الريفية الرومانسية - أيا كانت درجة عدم ضررها الظاهرة - كانت تمثل دائماً قاعدة قوية للاستبداد الشرقى، وأبقت العقل الإنسانى فى أضيق حدود، وجعلت منه لعبة عاجزة أمام الخرافات، وأخضعته لقوانين التقاليد، وحرمته من جميع أشكال عظمة التاريخ وطاقته". وبعد ذلك ببضعة أسابيع، حددت مقالة أخرى ما يقصده : "إن المجتمع الهندى ليس له تاريخ على الإطلاق، أو على الأقل ليس له تاريخ معروف. إن ما يقال عنه أنه تاريخه، ليس سوى تاريخ الغزاة المتتاليين الذى أسسوا امبراطورياتهم على أساس سلبية هذا المجتمع الذى لا يمتلك القدرة على المقاومة والتغيير" وما لا شك فيه أن هذه النصوص لا يُستشهد بها كثيراً فى العالم الثالث ! فمعنى هذه النصوص واضح، أى أن التقاليد الآسيوية ليست سوى عائق أمام التطور نحو الاشتراكية.

وفى المقابل فإن دور الرأسمالية إيجابى فى جوهره (وهو هنا، دور بريطانيا

العظمى، ولكن بطريقة دياليكتيكية ...) وهكذا نجد فى مقالة أخرى صدرت فى ١٨٥٣ : "إن المجلترا أمامها مهمتين تقوم بهما فى الهند، الأولى ترمى إلى الهدم، والثانية ترمى إلى إعادة البناء، أى إفناء المجتمع الآسيوى القديم ووضع الأسس المادية للمجتمع الغربى فى آسيا". وليس هناك وضوح أكثر من ذلك ! علينا ان نعتبر أن الرأسمالية - وهى مرحلة لا مفر منها - بمثابة خير نسبي. : "أيا كانت الجرائم التى ارتكبتها المجلترا [فى الهند]، فقد كانت أداة التاريخ اللا واعية التى مهدت الطريق أمام الثورة" (مقالة ١٨٥٣) وبالتالى نجد "ليبرالية" وفقا لنموذج شبه مانشستري، يتم التعبير عنها على النحو التالى : "لقد خلقت مرحلة البرجوازية فى التاريخ الأساس المادى للعالم الجديد، فمن ناحية خلقت التبادلات العالمية القائمة على الاعتماد الإنسانى المتبادل، وخلقت وسائل هذه التبادلات، ومن ناحية أخرى قامت بتنمية القوى المنتجة عند الانسان وحولت الإنتاج المادى إلى سيطرة علمية على القوى الطبيعية" (مقالة "النتائج المستقبلية للسيطرة البريطانية على الهند" ١٨٥٣) أما المجلز، فقد قال فى يناير ١٨٤٨ : "غزو الجزائر حدث هام وسعيد بالنسبة لتقدم الحضارة".

وبطريقة ملموسة، يرى مؤسس الماركسية أن "المكتسبات الايجابية" الأساسية لوجود بريطانيا فى الهند هى : جيش تم تكوينه على الطريقة الأوروبية وهو "شرط ضرورى لتحرير الهندى" (ماركس)، وصحافة حرة؛ وشريحة جديدة من الموظفين تم إعدادهم على الطريقة البريطانية و "متشبعون بالعلم الأوروبى" (ماركس) : وتكوين فئة من الفلاحين الملاك عن طريق تزويد الملكية الجماعية / ملكية الدولة.

ومع ذلك، نلاحظ خلال العقدين الأخيرين من حياة ماركس والمجلز، بوادر اتجاه نحو مزيد من المرونة وتبنى موقف يتسم بقدر أكبر بكثير من النقد. فقد قاما - فى أول الأمر - باكتشاف أن المجال الاقتصادى لا ينفصل عن المجال السياسى : إن نسبة المساوىء التى تصيب البروليتاريا عندما تساهم (سواء كان بمفردها أو فى شكل جمعية) فى سيطرة ذات طابع استعمارى، أكبر من مزايا تعجيل التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى المستعمرة. وحالة أيرلندا هى أكبر مثال على ذلك (لن تكون هناك ثورة بريطانية دون أن يتم تحرير أيرلندا مسبقاً)؛ وقد كتب ماركس كذلك فى ١٨٨٢ : "أما فيما يتعلق بالمراحل الاجتماعية والسياسية التى سوف يتحتم على هذه الدول [المستعمرات] تجاوزها لكى تصل كذلك إلى تنظيم اشتراكى، فأعتقد إننا لا يمكننا اليوم الا تقديم افتراضات لا جدوى لها إلى حد كبير. وهناك شىء واحد أكيد، وهو أن

البروليتاريا المنتصرة لن تستطيع فرض أية فائدة على أية أمة أجنبية، دون القيام - في نفس الوقت - بتعطيم انتصارها الخاص". وفي سياق مواصلة هذه الخواطر، يلاحظ ماركس أنه مثلما يسرت "الثورة الارستقراطية" في ١٧٨٨-١٧٨٧ الطريق أمام الثورة الفرنسية، فقد تمثل ثورة المستعمرات نقطة انطلاق للثورة "الحقيقية" (التي مازالت ثورة الدولة الصناعية).

ونشاهد أخيراً، محاولة رد الاعتبار لإمكانات تطور هياكل ما قبل الرأسمالية، وفي الغالب سوف يركز الشعبويون الروس على هذا الجانب، والحال كذلك بالنسبة للثوريين "في مستعمرات" القرن العشرين. فقد ورد في مقالة كتبها ماركس في ١٨٨٢ ما يلي : "إن شكل ملكية الأرض القروي، الموجود حالياً في روسيا، كفيل بتمثيل نقطة انطلاق لثورة شيوعية" ولكن هذه الصياغة الجريئة تقترب بتحفظين لهما وزنهما : "من أجل إنقاذ القرية الروسية، ينبغي أن تكون هناك ثورة روسية" هذا بالإضافة إلى أنه من الضروري أن "تصبح [هذه الثورة] بمثابة إشارة للثورة العمالية في الغرب، بحيث تكمل الثورتان بعضهما" (ماركس ١٨٨١-١٨٨٢). لقد تغيرت طبيعة خروج الرأسمالية بأقل مما تغيرت طريقة خروجها. فالاستراتيجية لم تتغير، التكتيك وحده هو الذي تغير.

هناك مظهر من المظاهر التي تتسم بقسط أكبر من الهامشية ولكنه يتمتع بقدر كبير من الخصوصية، وهو يتعلق بالفكرة التالية : التحديث لا يمكن إلا أن يكون ظاهرة شاملة. فهو لن يتم "بصورة تدريجية" أو "في القطاعات". وكثيراً ما نجد هذه الفكرة التي عبر عنها المجلز - بصورة جيدة - في مقالة كتبها في عام ١٨٥٧ عن هزيمة الفرس أمام البريطانيين. فرغم أن الجيش الفارسي كان قد تم تدريبه على الطريقة الأوروبية و كان لديه معدات أوروبية، فالأمر لم يكن يتعلق - في رأي المجلز - سوى "بنظام أوروبي لتنظيم عسكري [...] تم تعطيم البربرية الآسيوية به". خلق جيش حديث فعلاً "قد يستدعى مدة طويلة ويصطدم - حتماً - بمعارضة الجهل، والتسرع، والأفكار المسبقة الشرقية، وقد يصطدم كذلك بتقلبات الزمن وتعثر الخطوة في الممالك الآسيوية".

اشتراكية الدولة

إن هذا التيار غير ماركسي، وله مع ذلك أهمية كبيرة في تاريخ الاشتراكية الأوروبية وخير ممثل له هو فردينان لاسال، وبمكتنا اعتباره بمثابة ثاني اتجاه يستند إليه الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني (وكان ذلك يتم بطريقة حذرة في بداية الأمر، ثم

تزايد استناد الحزب إلى هذا الاتجاه حتى مؤتمر ١٩٥٩ في باد جودسبرج) وعن طريق هذا الحزب، أصبحت الأهمية الثانية كلها تستند إلى هذا الاتجاه. إن أنصار ف. لاسال معتدلون على المستوى السياسى، ويبحثون عن تغيير فوري للنظام الاقتصادى والاجتماعى القائم دون ثورة.

ويقول لاسال فى مراسلته مع بسمارك فى ١٨٦٣، أنه يرجو أن تكون هناك "ديكتاتورية اجتماعية" تشجع - على وجه الخصوص - وجود الجمعيات التعاونية العمالية (وهى حصون الاشتراكية سواء كان ذلك فى ألمانيا أو فى المملكة المتحدة). وبالفعل فإن الصراع الطبقي لا جدوى له، بما أن "قانون الثقلز" * يمنع أى زيادة فى الأجر الفعلى فى النظام الليبرالى. إن تدخل الدولة فى الاقتصاد هو إذن الوسيلة الوحيدة التى تسمح بتحسين وضع العاملين، وقد تضمن برنامج جوته للحزب الاشتراكى الديمقراطى (١٨٧٥) هذه النظرية (التي انتقدها ماركس انتقاداً شديداً). وسوف يبدو - بعد وفاة لاسال - أن بسمارك يتجه مرة أخرى نفس هذا الاتجاه، عندما فرض على أرباب العمل - فيما بين ١٨٨٣ و ١٨٨٩ - قوانيناً لحماية العمال .. وقام أنصار لاسال و "الاشتراكيون الجامعيون" بتأييد هذه الاجراءات، بينما عارضها أغلبية العمال الاشتراكيين الديمقراطيين، نظراً لانتشار قوانين مناهضة للاشتراكية تسببت، فى نفس الوقت، فى ضرر كبير.

لا يمكننا الكشف عن مشروع اقتصادى، بمعنى الكلمة، عند أنصار اشتراكية الدولة. فهم لا يؤمنون بتاتا بالتنمية الاقتصادية، ويريدون - على وجه الخصوص - التوصل إلى "توزيع الكعكة" بطريقة أفضل، وضمان مكان "عادل" للعاملين. وحيث أنهم لا يطرحون مسألة الاستيلاء على السلطة، فهم لا يبحثون عن تحالف خارج الطبقة العمالية. ومع ذلك، فإن الرسالة التى تركها فكرهم رسالة جوهرية : يستطيع نشاط الدولة تغيير الاقتصاد والمجتمع بطريقة جوهرية.

تناقضات الأهمية الثانية

منذ ١٨٨٩ (تاريخ انعقاد المؤتمر الأول) وحتى ١٩١٤، ظل التيار السائد هو فكر ماركس، فى المرحلة الأولى من حياته عندما كان ليبرالياً ويؤيد تفوق الصناعة فى

* نظرية اقتصادية ترى أن أجر العامل لا يمكن أن يتجاوز الحد الحيوى الأدنى (المترجمه).

النشاط الاقتصادي، ولا نجد عددا كبيرا من الآثار التي تعكس التساؤلات التي ساورت "الآباء المؤسسين" في مرحلة عمرهم المتقدمة. ويُبرز تفاقم الشقة، بين برنامج الحد الأدنى وبرنامج الحد الأقصى، الاتجاه التالي : لا تردد - في الوقت الراهن - في الإبقاء على نوع من التطرف الرأسمالي؛ ويُنظر إلى الليبرالية وإلى الاستعمار على أنهما ضروريات حتمية. ومن هنا نجمت هذه المفارقة الظاهرة : صدور الاقتراحات الملموسة لتنظيم المجال الاقتصادي، عن التيار المعتدل الذي يُطلق عليه تيار المراجعين، وهو موال بنفس القدر لاتجاه لاسال والاشتراكية الطوباوية، واتجاه الماركسية. والشيء الوحيد الذي يهم هذا التيار هو برنامج الحد الأدنى، الذي ينبغى أن يرمى إلى إصلاحات عميقة وليس إلى مجرد تحسين فوري لمصير العمال ولقدرتهم على النضال (كما هو الحال بالنسبة لأغلبية الاشتراكيين). وهكذا، اقترح المراجع قولمار على الحزب الاشتراكي الديمقراطي أن يتبنى برنامجا ريفيا من أجل الدفاع عن طبقة الفلاحين الصغيرة والمتوسطة، عن طريق خفض نسبة الفائدة على القروض وبقية ثروات القرى وتأميم الرهونات. فكان ردكاوتسكى (الذي يحظى بالأغلبية) على هذا الكلام في "المسألة الزراعية" (١٨٩٩)، هو أن طبقة الفلاحين سوف تضطر حتما إلى التحول إلى طبقة بروليتارية، وسوف يتم ذلك بسرعة، فلنا في حاجة إذن إلى برنامج زراعى. ولكن الثنائى الذى يمثل بيبل وكاوتسكى أدى إلى رفض مجموعة الاشتراكيين الديمقراطية البرلمانية للميزانيات التى تقترحها الحكومة وإجراءاتها الاقتصادية. ومع ذلك، نلاحظ بين السطور أن إغراء اشتراكية الدولة مازال قائما. فنجد، على وجه الخصوص، المساكن الشعبية الأولى التى تم بنائها فى عهد غليوم الثانى والتى كانت تجتذب بعض الاشتراكيين.

بالنسبة للمؤسسات الرسمية للأحزاب التى اشتركت فى الأهمية الثانية، لم يكن التفكير فى الاستعمار وتنمية المستعمرات أكثر ثراء من التفكير المتعلق بالاقتصاد. ومع ذلك يمكننا الكشف عن بعض الخيوط الرئيسية. ونلاحظ، أولا، النزعة الانسانية : فمذكرة مؤتمر رومبي Romilly (١٨٩٥) التى قدمها حزب العمال الفرنسى تعترض على "الفساد والقضاء على الشعوب البدائية". ويذهب مؤتمر شتوتجارت (١٩٠٧) إلى أبعد من ذلك، إذ أنه ينادى بإجراء "إصلاحات من أجل تحسين مصير السكان الأصليين، مع مراعاة الحفاظ على حقوقهم، والحيلولة دون أى استغلال أو استعباد، والعمل على [...] تربية هذه الشعوب من أجل الاستقلال". إذ أن هناك الحاج واضح

على هذه الثلاثية : المدارس، الصحة، المرافق العامة.

إن التصنيع والرأسمالية يُنظر إليهما على أنهما مراحل مؤلمة ولكن هناك اضطراب للمرور بهما. وهكذا يقترح كاوتسكى فى شتوتجارت إرسال آلات وأدوات عمل إلى أفريقيا. ويؤكد العمالى ماكدونالد على أنه بتحتم على الهند المرور بنفس المراحل التى مرت بها إنجلترا، ويعلن أنه يناهض - بالتالى - أيا من أشكال الحماية الجمركية لاقتصاد الهند. حتى روزا لوكسمبورج تقدم مذكرة تؤيد "الباب المفتوح" (حرية التجارة) فى الصين.

وتتناول أوجه النقاش الواقعية الوحيدة، آثار الاستعمار على المستعمر (بكسر الميم). وقد ناقشت الأهمية فى ١٩٠٧ إمكانية "استعمار اشتراكى" يحقق التحرير. وبطريقة دالة: فإن أنصار الفكرة هم مراجعون وكتلة النواب عن الدول المستعمرة (بكسر الميم) (ألمانيا، فرنسا، بريطانيا)، ووقف ضدهم التحالف المنتصر، تحالف أنصار كاوتسكى (وكانوا فى هذه الفترة منعزلين فى حزبهم) واليسار، ومثلى الدول الصغيرة وروسيا. ويدور التساؤل باستمرار حول النتائج الاقتصادية للاستعمار على الدولة الأم، ويؤكد برنشتين : "فى حالة عدم وجود المستعمرات كانت حالتنا - على المستوى الاقتصادى - ستكون شبيهة بحالة الصين"؛ بينما يرى كاوتسكى أن الاستعمار لا يمكن أن يؤدي إلا إلى "تأزم أوضاع الشعوب"، سواء كانت مستعمرة أم مستعمرة. ولكن هناك تساؤل أحدث من ذلك، وأكثر دلالة فيما يخص بداية إعادة ترتيب الدول فى إطار الاقتصاد العالمى، إذ أن بعض العماليين البريطانيين يعبرون عن مخاوفهم أمام المنافسة التى تمثلها الصناعة الهندية الجديدة. وأخيراً، يمكننا الإشارة إلى أن العالم الاشتراكى يستأنف - دون جديد يذكر - على نطاق واسع الحوار الساخن الذى كان يدور منذ قرن فيما بين الليبراليين وداخل الأحزاب البرجوازية، بخصوص مزايا ومساوىء الاستعمار.

أول "ثورة ضد رأس المال" (جرامشى) : الشعبية الروسية

فيما بين ١٨٦٠-١٨٩٠، ظهر فى روسيا تناول جديد لمستقبل المجتمعات الريفية والاصناعية، فى مجتمع لا صناعى، "نامى" يواجه الدول الغربية المتطورة (حرب القرم)، حيث وجد المثقفون الروس - أى الانتلجنتسيا - أنفسهم على اتصال مع النقد الماركسى للرأسمالية، وكان هذا التناول الجديد لمستقبل المجتمعات الريفية والا لصناعية يتنبأ باشكاليات التنمية الحالية. وبالفعل فقد عارضت الاشتراكية الشعبية،

تلك الحركة الفكرية الهائلة، الغنية والمتنوعة، هذه الثنائية : رأسمالية / تخلف. ووصل حجم القطيعة - فيما يخص الإشكالية - التي ترتبت على ذلك، إلى حد أنها انعكست على الماركسية نفسها. (أنظر أوجه الشك والتساؤلات التي كان يطرحها ماركس حوالى عام ١٨٨٠) حيث ظهرت ماركسية جديدة فيما بين ١٨٩٠ و ١٩١٧، وهى الماركسية البلشفية. إن الشعبية معروفة عامة عن طريق قراءة لينين لها، تلك القراءة التى تقلل من شأنها والتي تقدمها باعتبارها اشتراكية طوباوية وسابقة للماركسية. ولكن قراءة تاريخية جادة سوف تؤدي إلى إبراز حداثة الإشكالية الشعبية، إذ أننا سوف نجد فيما بعد، بوجه عام، الخيوط الأساسية لهذه النظرية - بمساعدة الاتجاه الشيوعى - فى التيارات الأيديولوجية التى تفرزها المجتمعات الموجودة فى العالم الثالث حالياً.

إن الشعبية هى، بصورة أساسية، نظرية ترفض حتمية التنمية الرأسمالية بالنسبة للمجتمعات الريفية "المتخلفة"، وهى تؤكد بقوة على إمكانية التاريخية لتنمية رأسمالية لهذه المجتمعات، وإمكانية تطورها - بطريقة خاصة بها - نحو الاشتراكية، كما تؤكد إمكانية وجود مستقبل لهذه المجتمعات الريفية "المتخلفة" يختلف عن مستقبل المجتمعات التى نمت، أى إمكانية وجود طريق تنمية أصيل. ويمكننا القول أن الشعبية هى اتجاه أيديولوجى أفرزته روسيا، وعرف تحولات عديدة فى العالم الثالث. ما الذى يؤكد الشعبويون الروس أمام الذين يرون أن التنمية الرأسمالية هى المخرج الوحيد أمام التخلف الروسى (بيزاريف : ١٨٤٠-١٨٦٨، وبعد ذلك بليخانوف، و "الماركسيون الشرعيون"، وستروف) ؟ هناك خمسة نصوص أساسية تحتوى على جوهر الإجابة الشعبية، نصوص "المجادلة حول التقدم" : خطابات لافروف التاريخية (١٨٦٩)، "ما هو التقدم ؟" (ميخايلوفسكى ١٨٦٩) "ما هو دور الحزب ؟" (بيترتكتشيف فى ١٨٧٠)، ونصوص الحوار الخاص بفرض الرأسمالية فى المجتمعات المتخلفة : مصير الرأسمالية. (فورونكسوف ١٨٨٢)، وسمات اقتصادنا الاجتماعى بعد تحرير الفلاحين (نيكولاى أون دانيلسون ١٨٩٣)، والكاتب الأخير هو الذى قام بالترجمة، التى نشرت فى ١٨٧٣، لكتاب "رأس المال" إلى اللغة الروسية.

يتكون هيكل فكر الاشتراكيين الشعبويين من أربعة موضوعات كبيرة، وعلينا هنا التأكيد على أن الإطار المرجعى لهذا الفكر هو الماركسية. فالشعبويون ماركسيون، ورؤيتهم الخاصة بالرأسمالية الغربية هى رؤية كتاب "رأس المال" الذى يجتهدون فى قراءته وترجمته ونشره. ولكنهم كذلك أول من يستخدم الماركسية لتطبيقها على

إشكالية دولة نامية.

المقولة الشعبية الأولى : وهي تتعلق بتعدد طرق التنمية التاريخية. فهذه الطرق لا تتطابق في كل مكان، والتاريخ ليس له اتجاه واحد، فهو يتطور وفقا لدورات إقليمية، دورات ركود وتقدم. إذ أنه لا يوجد في حركته إيقاع خطي.

ويترتب على ذلك أن البلدان المتأخرة تستطيع، ليس تعويض تأخرها فحسب، بل تستطيع كذلك - بسبب تأخرها - أن تسبق الدول المتقدمة. هذه هي نظرية "الطريق التاريخي المختصر"، نظرية ميزة التخلف (انظر نص هرزن (١٨١٢-١٨٧٠) الشهير) : "لا يوجد شيء في روسيا [...] يحمل علاقة الروتين والركود والسعي نحو الغاية بتكليف الوسائل حسب القصد، هذه المظاهر التي نجدها في الأمم التي أرست أشكال من الحياة - عبر جهد طويل - تتوافق إلى حد ما مع أفكارها.

ولا تنسوا أن روسيا لم تعرف - إلى جانب ذلك - ثلاث كوارث تسببت في تأخير تنمية الغرب، وهي الكاثوليكية، والقانون الروماني، وسيطرة البرجوازية. وذلك يبسط إلى حد كبير المشكلة. علينا أن نتحد معكم في الثورة القادمة. [ولكن] لن نكون في حاجة في اجتياز المستنقعات التي قمتم بتجاوزها، لن نكون في حاجة إلى استنفاد قواتنا في غسق أشكالكم الساسية [...] ليس هناك أي مبرر يجعلنا نكرر ملحمة تحرركم، لقد كان طريقكم نحو هذا التحرر مزدحما بهذا القدر من آثار الماضي، لقد استطعتم بالكاد القيام بأصفر الخطى إلى الأمام. إن آلامكم ومعاناتكم تمثل بالنسبة لنا درسا، فالتاريخ غير عادل إلى حد كبير. إن الذين يصلون متأخرا يأخذون مكانا مرموقا على مائدة الخبرة بدلا من العظام المتأكلة.

إن تنمية الإنسانية كلها ليست سوى التعبير عن نكران الجميل هذا في تسلسل الأحداث" (*).

بناء على ذلك استنتج الكسندر اوليانوف (الأخ الأكبر للنين) أن من الممكن تعويض التخلف المادي عن طريق الإفراط في التنمية الايديولوجية، وأن مراحل التنمية التاريخية متداخلة. أما ماركس، فقد أكد في نص كتبه في عام ١٨٧٧ (وتم نشر في ١٨٨٨) يرد فيه على مقالة كتبها ميخالوفسكي ("Karl Marx devant Le tribunal de M. Zhulovski") أن "رأس المال" ينطبق

* ورد هذا الاستشهاد في Gershenkron : Economic Backwardness in Historical Perspective.

على أوروبا فقط، وليس به ما يمكن اعتباره "جواز سفر" عالمي لنظرية تاريخية - فلسفية عامة". هل كان ماركس شعبويا ؟

المقولة الشعبوية الثانية : رفض الرأسمالية، وما يجعلها شرعية. رفض "رأس المال، والاقتصاد السياسى العقلانى، والليبرالية الاقتصادية، واعتبار البرجوازية أن الصناعة هي الغاية الرئيسية التي يتوق إليها الإنسان. وتستند هذه النظرية الثانية على "رأس المال". فيُظهر فليروفسكى (فى "موقف الطبقة العاملة فى روسيا"، ١٨٦٩) أن الرأسمالية ردة تاريخية - أى نقيض مرحلة عليا - عن طريق إبرازه لقبح الإفقار الضخم، ولتعميم البؤس. إن الشعبويين يقدمون نقداً اجتماعياً شديداً، وأعباء "للثمن" الذي يدفعه الإنسان من أجل "التقدم" (انظر ذلك النص المشهور الذي كتبه لفروف "ثمن التقدم") ووجهوا نقدهم، بصفة خاصة، للثمن الذي يدفعه من أجل ذلك مجتمع مازال "لا نامياً".

ويقدمون من أجل تعضيد هذه النظرية، نقداً انتروبولوجياً للتقدم. ويتناول ميخالوفسكى موضوع "مساوىء التقدم" على وجه الخصوص، والتشيؤ، تشيؤ العلاقات الاجتماعية، وإفقار الفرد، وطمس ثقافته. وهو يشرح ذلك قائلاً بأن الفردية لا تتوافق مع تصنيع الحياة الاجتماعية ومع الرأسمالية، لأنهما يفككان الإنسان "الشامل"، وينشآن إنساناً "تحوّل مركزه"، ويعلمان اغتراب الجماهير. إن نقيض هذا النموذج هو الفردية، غير المتخصصة، التي تقود إلى الحياة الاجتماعية، متعددة الجوانب، مثل تلك التي نجدها فى الكوميونات الريفية، وهذا النمط من التنظيم الاجتماعى أرقى من النمط الذى نجده فى المجتمعات الصناعية. هنا نجد منظومة الإنسان الجديد و "التدعيم الذاتى". فالشعبوية بمثابة رومانسية انتروبولوجية.

ونجد كذلك، فى هذا السياق، نقداً لمحتمية تبعية المجتمعات الريفية اقتصادياً وسياسياً - إلا فى حالة اتجاه هذه الأخيرة نحو طريق آخر - للدول الصناعية. وذلك هو موضوع الاغتراب القومى، "وبرتلة" (Prolétarisation) الأمم. ويرى الشعبويون أن التحدى فى هذا الصدد تحدى شامل، أى إما الاختفاء من الوجود أو "اللاحاق بالغرب وتجاوزه" (ويحدد فلروفسكى صراحة أن هذه الرسالة هي رسالة روسيا). وبناء على ذلك تظهر ضرورة قفز المرحلة الرأسمالية، لأن هذه المرحلة لا يمكن إلا أن يكون لها آثارا جماعية فى المجتمعات اللا غربية تتسم بقدر اكبر من المساواة عما نراه فى أحياء لندن الفقيرة. لا يوجد أمام المجتمعات الريفية اختيار، لا يوجد أمامها سوى الاختفاء من

الوجود (الانتحار الاجتماعي) أو اختراع طريق، ونموذج لا رأسمالي، نموذج مضاد للتنمية.

ما هو البديل ؟ (المقولة الشعبوية الثالثة) البديل هو المرور المباشر إلى الاشتراكية عن طريق تجديد الحضارة الريفية، وخاصة الكوميونات الريفية وطوائف الحرف. الحل البديل إذن هو نموذج مضاد للتنمية، ونموذجه الأمثل هو الكوميونة الريفية التي نجد بها معالم مجتمع المستقبل الشيوعي.

إن جميع الشعبويين مقتنعون بقدرة الكوميونات الريفية التاريخية، ومنظومة القيم التي تحافظ عليها. وذلك لأن هذه الكوميونات مازالت تحتفظ بحيويتها، ولأن الفلاحين لم يصابوا بالتفكك ولم يتحولوا إلى بروليتاريا، ولأنها شكل اجتماعي أرقى (يرى ميخالوفسكي أن الكوميونات "نمط" أعلى).

تندرج وجهة نظر تشرنيشفسكي (١٨٢٨-١٨٨٩)، ما العمل ؟ الذي نشر عام (١٨٦٣) في إطار هذا المنطق، وإن كانت أكثر تركيبا. فهو مقتنع بأنه لا يمكن تحاشي التصنيع والتحديث الثقافي، وأن الرأسمالية تمثل فعلا طريق التقدم التكنولوجي. ولكن ينبغي جعل الصناعة متوافقة مع الكوميونات الريفية، مع الثقافة الريفية. ينبغي أن تصبح الكوميونة الريفية الشكل الاجتماعي لتنمية تكنولوجية حديثة. ويستدعي ذلك قيام الدولة بتحديث وحماية الإنتاج الصغير. (أنظر فكرة التنمية الحالية "المتحركة على ذاتها"...) عبر كرويتكين عن نفس وجهة النظر هذه. كما عبر عنها ماركس فيما بعد، في الخطاب الذي كتبه يوم ٨ مارس ١٨٨١ (والذي نشر في ١٩٢٤) إلى زاسوليتش : "إن الكوميونة هي المحرك الأساسي للتجديد الاجتماعي في روسيا". فالمرور بالطريق الأوروبي ليس ضرورة تاريخية اطلاقا.

وبما أن الاشتراكية ينظر إليها باعتبارها نموا تاريخيا، فينبغي إقامتها، سواء تم ذلك عن طريق الثورة السياسية أو عن طريق الإصلاح - فهذا لا يهم كثيرا - قبل تغلب الرأسمالية الصناعية والمالية. إن الهياكل الجماعية القائمة هي قالب الشيوعية. وسوف تكون الاشتراكية بمثابة الوقاية من الرأسمالية، إذ كان الشعار الذي يكتب في مقدمة الجريدة التي يصدرها تكتشيف (وكان اسمها Nabat) هو : "اليوم، أو بعد دهر، أو ربما لن يحدث أبدا". ويقول ميخالوفسكي "إن مسألة العمل في أوروبا مسألة ثورية لأن حلها يرمى إلى إعادة وسائل الانتاج إلى المنتجين، أي انتزاع ملكيتها من ملاكها الحاليين. أما مسألة العمل في روسيا فهي مسألة محافظة، لأن حلها يرمى إلى مجرد

احتفاظ المنتجين بوسائل الإنتاج، أى حماية ملاكها الحاليين من انتزاع الملكية.

المقولة الشعبوية الرابعة : قيام الدولة بالتصنيع. شهدت هذه المقولة، التى سبق أن قدمها لثروث، ازدهارا كبيرا بعد فشل الثورة، أى بعد فشل الأنشطة الثورية التى قامت بها الانتلجنسيا فيما بين ١٨٧٨ و ١٨٨١. فقد توصل عدد من الشعبويين إلى اعتبار إنشاء صناعة كبرى هو أمر ضرورى. وكان ذلك موضع تفكير "الشعبويين الشرعيين"، وخاصة فورنستوف و دانيالسون. فهم يتناولون فكرتين أساسيتين تحتويان قسما لا بأس به من المبالغة، ولكنهما جديدتان وسابقتان لأوانهما. فهم يتناولون أولا فكرة فشل الرأسمالية التاريخى وفشل البرجوازية الليبرالية فى روسيا، ويوجه أعم فشلها فى البلدان المتأخرة. ومن المؤكد ان الرأسمالية تعرف نوعا من النمو، ولكنه لا يمكنه أن يصبح مهيمنا فى هذه المجتمعات نظرا للمنافسة الضخمة من طرف الصناعة الغربية، وغياب سوق داخلى يتمتع بقدر كاف من الهياكل والنمو، وغياب الأسواق الخارجية، نظراً لسبق تحكم الغرب فيها (ويمثل ذلك خطأ كبيراً فى الرؤية، لأن الرأسمالية الروسية عرفت نموا كبيرا خلال حكم الكسندر الثالث).

وتمثل الرأسمالية فى البلدان المتخلفة، هذه الدول التى "دخلت" التاريخ "لاحقا"، عملية مُجهَّضة، وصورة كاريكاتورية للرأسمالية، "وابنا غير شرعى للتاريخ"، وبالتالي ليس بإمكانها تحقيق الانتصار. والدليل على ذلك هو كارثة الزراعة الروسية، ومجاعة ١٨٩١ الكبرى. ويقول فورنستوف فى هذا الصدد : "كلما كان الدخول فى عملية التصنيع فى تاريخ لاحق، كلما كان من الصعب تحقيقها تحقيقا حسنا وفقا للنهج الرأسمالى". فليس من الممكن إذن تحقيق تنمية رأسمالية، تنمية عن طريق الرأسمالية الكلاسيكية القائمة على المنافسة.

والبديل الوحيد هو قيام الدولة بالتصنيع، وهى الصيغة الجديدة للطريق اللا - رأسمالى (الذى سبق أن درسه بدقه الجيل الشعبوى الأول) وبالتالى اللجوء إلى التخطيط الاشتراكى المركزى، الى تأميم الصناعات الكبرى والائتمان، والعودة إلى تنظيم تعاونيات الحرفيين وإلى التحديث الفنى للانتاج الحرفى الصغير وللكوميونات الريفية، واللجوء إلى احتكار التجارة الخارجية. ويستعرض الشعبويون شروط حدوث جميع تقنيات التصنيع، حيث ينبغى أن تصبح الأشكال القديمة الاجتماعية و السياسية (كوميونه، طوائف الحرف، الدولة) أشكالا جديدة لإعطاء طابع اشتراكى للانتاج والتبادل. ويرى فورنستوف أن الاشتراكية هى "الانتاج الشعبى الذى أضفى عليه طابع

اشتراكى"، هي قيام الدولة باضفاء الطابع الاشتراكي، هي تطعيم تصنيع الدولة بالكوميونة المجددة. إن الدولة هي السبيل الوحيد الذي يسمح لدولة لا صناعية تجنب قيام الدول الرأسمالية المتطورة باستغلالها، والذي يسمح لها بمنافسة الغرب والوصول بسرعة إلى الاشتراكية. فالدولة هي الركيزة الأساسية في الطريق اللا رأسمالي.

إن هذا بمثابة اكتشاف للنموذج الستاليني للتنمية (قبل حبوته بخمسين سنة) ولدور الدولة التنموي. (انظر وعى فورنستوف التنبؤى الذي يعلق آمالا كبيرة على رسالة الاشتراكية الروسية : "إن أملنا هو أن تصبح روسيا مثالا يحتذى العمال الغربيون في إطار المجهودات التي يبذلونها من أجل إعادة تنظيم نظامهم الاجتماعي، إن أملنا هو أن تكون رسالة روسيا هي إعادة تنظيم النظام الاجتماعي، وأن تهدف رسالة روسيا إلى تحقيق المساواة والأخوة، برغم أنه لم يُسمح لها بالكفاح في سبيل الحرية.")

وهكذا، فإن الشعبوية الروسية (ويمكننا تقريبا القول الماركسية الشعبوية) هي أول محاولة لطرح خصوصية مشكلة تنمية المجتمعات الريفية. وهذا لا يعنى أنها توصلت إلى الحلول (فهى لم تتناول سوى الخطوط العريضة) ولكنها قامت بطرح الأسئلة الحقيقية، وتوجيه هذه الأسئلة إلى الماركسية بقدر من القوة كفيل بتغيير هذه الأخيرة ... ويتفجيرها ... ومن جهة النظر هذه، فنحن مازالنا - اليوم - فى مرحلة "شعبوية"، ولكن - فى هذه المرة - على مستوى العالم. وإلى جانب أن الشعبوية تطرح بقوة مشكلة وظيفة المثقف الحديث التاريخية فى المجتمعات الريفية، فهى تدرك الإشكالية التاريخية التى تعيشها هذه المجتمعات التى تواجه تحديات الرأسمالية الغربية العديدة. وفى مواجهة الاشتراكية الأوروبية - التى تفتقد إلى التبصر وإن كانت واثقة من نفسها - يؤكد الشعبويون أن طرق التنمية التاريخية متعددة، والأمر كذلك بالنسبة لطرق التطور. وهم يدركون بطريقة دقيقة أن ثمن نمو العلاقات الرأسمالية فى المجتمعات الريفية غير الأوروبية، ثمننا لا يمكن قبوله، لأن مقياس المأساة لم يعد نفس المقياس الذى كان سائدا فى إنجلترا، خلال الحقبة ما بين القرن السابع عشر والتاسع عشر، ولذلك فلا يمكن أن يكون للرأسمالية إلا آثار اجتماعية ذات أبعاد كارثية. إن الشعبوية تحاول رسم طرق لإمكانية أخرى، لحل تاريخى بديل، أى المرور إلى الاشتراكية عن طريق تجديد الحضارة الريفية وعن طريق الدفاع عن هياكلها الجماعية. وهى تعتقد أن من الممكن التوفيق بين هذا الحل البديل ونشاط الدولة، وتدرك بوضوح وظيفة الدولة فى التصنيع والتخطيط.

ولذلك، تفجرت الماركسية الروسية بدءاً من فترة تكونها، فيما بين ١٨٨٠ و ١٩٠٥، وظهرت "الماركسية الشعبوية"، كما أسماها لينين، والبلاشفة وعناصر مختلفة من الاشتراكية - الديمقراطية الروسية. فالماركسية نمت في روسيا في إطار الإشكالية التي طرحها الشعبويون.

والعناصر الجديدة التي جلبها الشعبويون لماركسية لينين والبولشفيين هي :

- أخذ قوة الثوريين الريفيين في الاعتبار، ورفض معاملة الريفيين باعتبارهم جماهير رجعية "يدينها التاريخ على أية حال".

- الاقتناع بأن الليبرالية ليس أمامها إلا الفشل وبأن الدول التي تسير نحو التنمية الصناعية تمثل نقاط ضعف في الرأسمالية.

- الاهتمام بمسألة المرور المباشر إلى الاشتراكية، أي أن "القفزة التاريخية" هي طريق تنمية لا يمكن استبعاد إمكانيته بالنسبة لمجموعة الدول اللا صناعية، ويعكس هذا الاقتناع العنوان الذي اختاره لين للمقالة التي كتبها عن الصين في مايو ١٩١٣ : "أوروبا المتخلفة وآسيا المتقدمة".

نظرة النخب خارج أوروبا

كيف تم استيعاب هذه الإشكالية العامة (تقدم / تأخر) في آسيا وأفريقيا السوداء أو البيضاء، وأمريكا اللاتينية؟ ان التحقيق في هذا الأمر لم يبدأ إلا في التو. وحتى في حالة اليابان - وهو مثل فريد، أو ما يقرب من ذلك، لتنمية ملموسة أصيلة، وهي التجربة الرئيسية في فترة ما قبل حرب ١٩١٤ - فإن الفكر الذي ساند ميجي لم يبرز على الاطلاق، مع أن الحوار حول موضوع التنمية كان ثريا للغاية حتى فترة ما قبل ١٩١٤، في بلاد كانت أبعد و "أكثر تخلفاً" من روسيا. ويمكننا اعتبار دول مثل الصين والهند بمثابة عناصر تيار شعبي دولي، وكانت صدمة الاستعمار الغربي في هاتين الدولتين صدمة تتسم بالعنف على وجه الخصوص، وكان رد الفعل القومي مبكراً بطريقة تسترعى الانتباه.

بينما كان صن يات صن في المنفى، أخذ ينادي بقيام الصين بقفز المرحلة الرأسمالية، وبأن تكون الصين "أول دولة اشتراكية في العالم"، وذلك عن طريق إصلاح حاسم للملكية الأراضي والمباني. وكان لهذه المشاريع، التي لم تكن متوافقة - كما رأينا - مع المذهب الاشتراكي السائد في هذه الفترة، صدى كبير في الغرب. وإذا كان لينين (الذي كان

فى هذه الفترة قريبا للغاية - من الناحية الايديولوجية - من كاوتسكى) يندد بهذا "الحلم الرجعى للغاية" الذى يساور "اشتراكى رجعى من البرجوازية الصغيرة"، فإن "الحرب الاجتماعية" (وهى لسان حال أقصى يسار القسم الفرنسى من الأئمية العمالية SFIO، بقيادة جوستاف ارفيه) كانت تمجد فى ١٩٠٨، الاشتراكية الصينية التى تقوم "اساسا على القطاع الزراعى [والتى] تفكر فى التحضير - عن طريق تأمين أرض لم تستول عليها المؤسسات الكبرى - لإدخال الحضارة الحديثة، من أجل الذهاب لما هو أبعد من ذلك".

وفى الهند، هناك كم هائل من الأفكار والمشروعات وما يشجع على ذلك نوعية البيئة المركبة التى تنشأ فيها أساسا هذه الأفكار وهذه المشروعات، فهى تنشأ عند الانجلو هنديين (وهم حصيلة تهجين ثقافى على وجه الخصوص) الذين يدركون أنهم ورثوا حضارتين كبيرتين، وهذا مثال جذاب لحصيلة ناجحة. والأمر يتعلق هنا سواء بالهنود الذين تلقوا تعليمهم فى المملكة المتحدة، أو بالبريطانيين الذين ارتبطوا بالهند عن طريق تواجدهم بها لمدة طويلة.

وفى ١٩٠٥ أيد حزب المؤتمر (الذى تأسس فى ١٨٨٥، ويعتبر أقرب إلى نموذج الحركات الليبرالية الأوروبية)، الذى أصبح واقعا تحت تأثير تيلاك الراديكالى، تنمية الصناعات المحلية. وفيما بين ١٩١٠ و ١٩٢٠ قام كل من أنى بيزانت Annie Besant (وهى المجليزية الأصل، ولكن تعتبر حاليا أحد الوجوه الرئيسية فى تحرير المرأة الهندية) وغاندى (وهو بطريقته أكبر انجلو هندى) بتطوير النظام الزراعى الجماعى القائم على قدر كبير من اللامركزية، وشبه اعتماد الريف على ذاته اقتصاديا وأمام هذه المسائل الملموسة، اضطر اليسار البريطانى إلى التخلّى جزئيا عن الهدوء الدوجماتى النظرى للأئمية الاشتراكية. فيؤيد حزب العمل المستقل - وهو أقصى يسار العماليين - البنشايات (وهى الجمعيات الزراعية فى الهند). ويقوم القابى سيدنى ويب - وهو على الطرف الآخر من اليسار - بنفس التحليلات تقريبا، ويعتبر البنشايات بمثابة الأخ التوأم لنظام "المير" الروسى، ويرى أنه حليف طبيعى للحركة العمالية الغربية. ويميل لاتسبورى المعتدل - وهو أقل ماركسية - إلى تشجيع تكوين "حضارة غير اقتصادية". بينما يؤيد العمالى كير هاردى، إلى حد كبير، تصنيع الهند، ولكنه عندما لا حظ قوة قطاع الدولة (التي تتحكم فى السكة الحديد، والمناجم وقنوات الري، والأعمال الكبيرة، والأرض) وجد ان الهند تستطيع ان تقفز مرحلة الرأسمالية. هل هذا شكل جديد لاشتراكية الدولة

أم شكل ينبنىء بالمذهب الذى ينادى بالتخطيط والذى ساد خلال الثلاثينات؟ على أية حال، فإن معظم العماليين يرون أن الأمبراطورية هي "ميدان" واسع "للتجديد الاجتماعى" لأن الرأسمالية لم تستقر بها بعد استقرارا قويا. وحتى إذا كانت المشاريع لا تتجاوز، عامة، مستوى رأسمالية الدولة (التي يطلق عليها اسم الاشتراكية ...) فمما لا شك فيه أن أشكال الحوار فى المجلتر ليس لها مثيل فى أوروبا، وغالبا ما يرجع ذلك إلى أن عددا كبيرا من قادة اليسار الانجليزى عاشوا فى الهند.

ظهور تنمويات الدولة : "١٩٢٩" ثلاث للتنمية

ابتداء من الحرب العالمية الأولى، وخاصة فى نقطة التحول التى تمثلها بداية الثلاثينات، بدأت مشكلة تنمية المجتمعات اللا صناعية تطرح نفسها بطريقة جديدة نظرا لظهور استراتيجيات الدولة فى أركان مختلفة من العالم المتقدم وفى العالم المتخلف، وتبنى نماذج تنمية من قبل الدولة. هذا إلى جانب أن "مصطلح التنمية" اجتاح فى تلك الفترة، الأدبيات الاقتصادية والتقارير الرسمية التى تتناول المستعمرات وشبه المستعمرات.

اقتصاد الحرب :

كان الجميع يتوقعون حربا قصيرة. ومنذ نهاية خريف ١٩١٤، أى بعد بضعة شهور من الحرب، كان موقف جميع الدول المتحاربة مأسويا، وكان ذلك يرجع إلى نقص المواد الأولية، وغلق المصانع، أو خفض إنتاجها نظرا لنقص اليد العاملة الماهرة، هذا بالإضافة إلى البطالة، وإلى العجز فى الميزانية والعجز التجارى. فظهرت رأسمالية الدولة - بصفة تجريبية - من أجل تنظيم اقتصاد الحرب، الذى كان فى حالة ارتجال مستمرة، تتعارض باستمرار مع قوانين الليبرالية، خاصة فيما يخص تحكمها فى الإنتاج والتبادل.

فى فرنسا : نظم البيروتوما، وزير الدولة للصناعات الحربية (وهى أول مرة يشترك فيها الفرع الفرنسى للأمية العمالية فى الحكومة) الصناعات المتعلقة بذلك فى صورة قطاعات، وأقام تعاون وثيق بين الدولة، وكبار أرباب العمل و النقابات. وكانت طلبيات الدولة - نظرا لأهمية حجمها وانتظامها - قد أدت إلى اعتياد بعض المؤسسات على الإنتاج الضخم وعلى التخطيط التجريبى. وبما أن السلطات كانت

تشجع إلى حد كبير، تطوير التكنولوجيا، فكان التطور في هذا المجال سريعا للغاية. وكان يتم تحديد - بطريقة مركزية - الإمدادات في مجال المواد الأولية، وفق معايير الكيف، والكميات التي ينبغي إنتاجها (عن طريق براءات الاختراع)، وكانت النتائج مرضية للغاية، خاصة بالنسبة لأرباب العمل ...

في بريطانيا العظمى : قامت الدولة كذلك بتوزيع المواد الأولية، وتنظيم الصناعات الحربية، وبالتحكم في التجارة الخارجية والنقل البحري.

في ألمانيا : شاهدنا تجارب ذهبت إلى أبعد من ذلك. فبالإضافة إلى الإجراءات التي سبق لنا ذكرها في الفترتين السابقتين، تم تقنين نصيب الفرد في معظم المنتجات بطريقة صارمة وفعالة إلى حد كبير، وصودرت المواد الأولية والمجوهرات والحديد.. الخ ... وتكونت هيئات ثلاثية (أرباب العمل / الدولة / الجيش) في المؤسسات الكبرى وعلى مستوى الفروع الصناعية. وأخيراً، اقيمت لجان تحكم رباعية (النقابات / أرباب العمل / الجيش / الدولة) في جميع المؤسسات التي يزيد عدد الأجراء فيها عن عشرين أجيروا. وبالتالي، أصبح للنقابات دوراً رسمياً، وإن أضفى كذلك طابع عسكري على الاقتصاد ككل.

وسمح مجموع هذه الإجراءات بتنمية ضخمة للإنتاج في خدمة مجهود حرب، لم يسبق له مثيل. ونبع من ذلك هذه الفكرة البسيطة، أي فكرة أن ماتم النجاح فيه من أجل الحرب، لماذا لا نطبقه من أجل التنمية الاقتصادية. وبالطبع كان يغري طلائع الرأسماليين (سيثرويين، "فورد الفرنسية") مواصلة الحصول - أثناء فترة السلام - عن الفوائد الهائلة التي كانوا يحققونها فيما بين ١٩١٤-١٩١٨: أما فيما يتعلق بخصوم الليبرالية، فكانوا يأملون - باستخدام نفس تقنيات الإنتاج، مع توزيع الأرباح بطريقة متساوية - في أن يعم الثراء السريع على الجميع. ورغم أن اقتصاد الحرب لم يستمر - في أهم جوانبه - خلال مرحلة استتباب السلام، إلا أنه سيمثل فيما بعد تشجيعاً هائلاً لجميع خصوم النظام المانشستري.

النموذج السوفيتي

إن التجربة السوفيتية (فيما بين ١٩١٨ و ١٩٣٤) هي التي أوجدت، من الناحية التاريخية، الديناميكية "الحقيقية" لتنمية لا رأسمالية، تنمية "اشتراكية" لمجتمع قروي، وهي التي استكشفت - في ظروف دولة تم تصنيعها جزئياً - وسائل "الطريق المختصر"

ومنطقه المحتفى، الذى يؤدى إلى قيام الدولة بإعلان نفسها دولة "اشتراكية" أو دولة فى اتجاه شكل تاريخى جديد للرأسمالية ...

إن ما برز بعد بضعة عقود، هو نموذج جديد تماما، "قفزة" هائلة "إلى الأمام" تتجاوز الرأسمالية القائمة على التنافس، وجميع أشكال الرأسمالية المعروفة (بما فى ذلك رأسمالية الدولة) وهذا النموذج هو شكل لم يسبق له مثيل، شكل جديد للتصنيع الضخم، هو "قيام الدولة بالتنمية" وقيامها بالتخطيط له، قيام الدولة بتنمية الاقتصاد برمته والحياة الاجتماعية كلها.

كيف تم هذا البروز؟ لم يتم كما كان متوقعا أو كما كانوا يتمنون. لم يكن "اختيارا" بين عدة طرق ممكنة نحو الاشتراكية. كانت ديناميكية النموذج هى الهروب نحو الامام تحت ضغط لا يمكن مقاومته، وهو ضغط منطلق من استحالة أية إمكانية أخرى. إن هذه الاستحالة كانت فى أساسها استحالة الطريق الاشتراكى الذى كان يحلم به الشعبويون، أى استحالة نوع من رأسمالية الدولة يمتزج بالكوميونة الريفية ويتوافق معه. ولكن هذا الطريق لا يستقيم مع ثورة تجرى فى مجتمع ريفى فى طريقة نحو التصنيع. ليس هناك اختيار ... على الأقل إذا كانت هناك رغبة فى الاحتفاظ بالسلطة. لقد أدت هزيمتان متتاليتان لرأسمالية الدولة فى روسيا إلى قيام النموذج الستالينى، حيث تجرى البروفة، ثم تعرض المسرحية.

جاء الفشل الأول لرأسمالية الدولة فى أوائل ١٩١٨. وكانت محاولة إقامة رأسمالية الدولة قد تمت فى إطار اتجاه "موضوعات نيسان (ابريل)" التى طرحها لينين فى اكتوبر ١٩١٧، ويظهر ذلك فى القرارات التى تم تبنيها فى هذه الفترة : تأميم الأرض (ولا ينطبق ذلك على المزارع؛ هيمنة المزارع العائلية) والبنوك، والسكة الحديدية، والنقل البحرى، تحكم العمال فى المؤسسات، تحويل ضمنى للمؤسسات الخاصة إلى كارتيلات فى صورة نقابات صناعية، مواصلة احتكار تجارة الحبوب (وكانت حكومة فبراير ١٩١٧ المؤقتة هى التى أدخلت هذا النظام الأخير). ما معنى هذا وما هو الهدف من ورائه؟ إنه القيام بتحويل العلاقات الاجتماعية بطريقة تدريجية وحذرة ... وباء ذلك بفشل تام بعد ببضعة أشهر، خصوصا عندما بدأت الحرب الأهلية فى ١٩١٨ ... كان كل من السوق والرأسمالية يرفضان الدولة الجديدة. لكن هناك حل بديل، وهو شيوعية الحرب. وبناء على ذلك تم ارجحال قيام الدولة بالتحكم إلى أقصى الحدود فى انتاج التبادلات ... الخ، من أجل البقاء سياسيا، حيث أن المشكلة الكبرى التى تطرح نفسها

على الثورة هو "الاحتفاظ بالسلطة" كما قال لينين فى أكتوبر ١٩١٧. إن شيوعية الحرب هى سياسة اقتصادية قائمة على تخصيص العمل والموارد بطريقة استبدادية ومباشرة، أى إلغاء السوق واحتكار التجارة الخارجية والداخلية احتكاراً كاملاً، وإلغاء التجارة الخاصة (نوفمبر ١٩١٨) وفرض استقطاعات إجبارية، والمصادرة، ... الخ؛ وتأميم شامل للصناعة الكبرى (٢٨ يونيو ١٩١٨)؛ وإعطاء طابع مركزى لإدارة الصناعة بحيث تقوم بها الإدارات المركزية للأقسام؛ وقيود عامة، هى : العمل الإجبارى، وإعطاء طابع عسكرى لمجموعة من الأنشطة.

هل كانت "شيوعية الحرب" هى منظومة النموذج الستالينى؟ لقد كانت "شيوعية الحرب" أكثر من مجرد ارتجال، فهى تمثل إقامة رسم تخطيطى للاستراتيجية التنموية المستقبلية. والدليل على ذلك هو أن الإشارة إلى المفهوم الشعبوى القديم الخاص "بالطريق المختصر التاريخى"، قد بدأت منذ عام ١٩٢٠، وسوف يؤدى ذلك إلى التفكير فى أن "شيوعية الحرب" هى "شيوعية" على أية حال... وهكذا فإن مرسوم ١٩٢٠ يلغى العملة فى الصناعة المؤتممة ويؤسس "القيمة - العمل" التى ظلت حبراً على الورق، إذ ان إغراء الطوباوية بدأ مبكراً. وإذا نظرنا إلى الأمور، من مسافة ما، سنجد أن هذا هو بداية قيام المثل الأعلى للنموذج التنموى السوفيتى وعناصره الأساسية الأربعة.

إن ما تراهن عليه التنمية هو الدولة. لأن العنصر الرئيسى هو ضمان بقائها، وقوتها؛ وتتحكم "الضرورة السياسية" فى الاستراتيجية الاقتصادية، والتنمية الإجبارية هى شرط بقاء الدولة الثورية. وهكذا تم اختيار مخاطرة الانحسار الاقتصادى من أجل إرضاء مطالب الفلاحين بطريقة جذرية فى ١٩١٧، عن طريق تحرير "المير" (وهى الجماعة الريفية). فالمرحلة الأولى فى "التنمية" السوفيتية هى تحالف العمال والفلاحين. إن النمو هو إقامة دولة على فتات مجتمع مدنى ليبرالى ديمقراطى، ويفترض ذلك قيام حرب فلاحية ذات منطوق مناهض للتنمية...

إن العنصر الثانى فى هذا النموذج، الذى يتم تكوينه، هو أن الحل - عند مواجهة الفوضى الاقتصادية و الخراب - يكمن فى اللجوء الى القهر. ويتم اكتشاف إمكانية سير الاقتصاد، بصفة مستمرة، فى حالة الطوارئ، دون سيطرة آليات السوق. فالمجال الاقتصادى مرن؛ إذ أن منهج الأولويات يسمح بالكسب، كما هو الحال أثناء الحرب الأهلية. وابتداءً من ذلك الوقت، أصبح هناك تماثلاً بين فكرة القهر وفكرة التنمية

اللا رأسمالية، وفكرة التنمية الاشتراكية.

أما العنصر الثالث فى هذا النموذج فهو التماثل بين المركزية والتخطيط. إذ أن أول مؤتمر تناول الخطة (المؤتمر الثامن، مارس ١٩١٩) جمع، فى نفس الصيغة، فكرتى الدولة والخطة : "ترمى أحد المهام الأساسية إلى توحيد مجموع أنشطة البلد الاقتصادية فى إطار خطة الدولة الوحيدة، وإعطاء أكبر قدر ممكن من المركزية للإنتاج".

وأخيرا، وعلى خلفية القحط المطلق، يأتى منح التكنولوجيا رسالة المخلص. فالخلاص عن طريق التكنولوجيا، هو الهدف الذى فرض نفسه على المخططين السوفيت - باعتبارهم الخط الرئيسى للمستقبل - فى الإطار الكارثى الذى ساد العشرينات. والتخلف والبؤس يدعمان الطوباوية التكنولوجية. وكان ينبغى أن يكون هناك - بعد أكتوبر السياسى - "أكتوبر اقتصادى". ويرى جلب كرزيزانوفسكى (١٨٧٢-١٩٥٩) [وهو صاحب خطة جولرو فى ١٩٢٠ و أول رئيس للجوسبلان (فيما بين ١٩٢١-١٩٢٣)] وهو متأثر إلى حد كبير بالعالم الاقتصادى الألمانى كارل بالود (دولة المستقبل. الإنتاج الاشتراكى الديمقراطى والاستهلاك فى دولة اشتراكية، ١٨٩٨، الطبعة الروسية فى ١٩٢١)] أن البروليتاريا سوف تجلب نظام تقنى جديد. وكان يتوقع اندماج البروليتاريا بطريقة وثيقة مع الشروط الأولية لطاقة التقدم التقنى الهائل فى القرن العشرين، واستخدامها للآفاق الكبيرة التى سوف تتيحها التقنيات الجديدة للطاقة فى العالم، وبهذه الطريقة سوف تستطيع الوفاء برسالتها... وهكذا جاء قيام الكهرباء بدور المخلص، وهو توقع "بالثورة العلمية والتقنية" الحالية، وهذه الإشارة سمة مشتركة للبيروقراطيات الشيوعية، كما ظهر تمجيد أسطورة قيام الثورة السياسية "بتحرير القوى المنتجة".

كانت شيوعية الحرب، إذن، بعيدة كل البعد عن أن تكون مجرد ارتجال، فقد كانت بمثابة تنفيذ ملموس لاستراتيجية اقتصاد الدولة، وكانت النظرية الشعبوية القديمة - التى اتخذت طابعا بلشفيا - الخاصة "بالطريق المختصر التاريخى" تعطىها طابعا شرعيا بطريقة ضمنية. وفى النهاية، ظهر فيما بين ١٩١٨ و ١٩٢١ المثل الأعلى للنموذج التنموى السوفيتى، الذى يرمى هيكله إلى التصنيع على المدى الطويل. وأدت لجنة جولرو - التى أنشئت فى ديسمبر ١٩٢٠ - إلى تبني المؤتمر الثامن، فى ٢١ ديسمبر ١٩٢٠، لخطة جولرو، التى تحدد مجموعة من الأهداف التى ينبغى تحقيقها فى مدة تتراوح بين ١٠ أو ١٥ سنة. وكانت هذه الخطة تحمل فى طياتها ما هو أوسع بكثير

من خطة إدخال كهرباء،، فهي تقترح سيناريو مستقبلي حقيقى للتنمية السوقية.
لقد أدى الفشل الثانى، الذى واجهته رأسمالية الدولة، عند انتهاء النيب
(N.E.P. السياسة الاقتصادية الجديدة) فى ١٩٢٧، إلى العودة إلى فرضية النمو الذى
كانت شيوعية الحرب تقدمها، ورؤية المستقبل التى كانت تتضمنها، وإلى توسيعها.
فمثلت النيب تجربة ثانية لرأسمالية الدولة، أى تجربة تعايش قطاع صناعى تتولاه
الدولة تماما - ولكن ادارة مؤسساته لا مركزية - مع مزارع عائلية صغيرة، ونتاج
حرفى صغير، والرجوع إلى التجارة الخاصة والسوق الحر فيما يخص الانتاج الصناعى
لسلع الاستهلاك. ومثل ذلك، على وجه الخصوص، بعثا للكوميونات الريفية
ولمؤسساتها، هذه الكوميونات والمؤسسات التى نجت بأعجوبة بفضل الثورة. وكما أشار
موشى ليفين، فإن الفلاحين عادوا - فى إطار الكوميونات الريفية - إلى العلاقات
المتساوية القديمة. فأكثر من ٩٥٪ من الأراضى كان - حوالى عام ١٩٢٧ - يتمتع بها
الأشخاص بطريقة "جماعية"، مع توزيع دورى يتم كل ٩ سنوات. إن ما سيطر على
النظام الزراعى الجديد الذى نبع من تأميم الأرض، هو المزارع الفردية الصغيرة للغاية،
وقيام أجهزة الجماعة الريفية بإدارة القرية، ونجم عن ذلك هبوط الانتاج الزراعى وتقهر
التسويق (يستهلك الفلاح ٨٠٪ من إنتاجه)، واضطرار الدولة لشراء الحبوب لتزويد
المدن بها، واستحالة تراكم رأس المال الضرورى للتصنيع ولتحديث الزراعة. وفى الواقع
كان بيد الفلاح إمكانية خنق نظام الحكم.

ولكن اتضح أن التعايش الدائم مع الإنتاج القروى الصغير هو أمر مستحيل بالنسبة
للسلطة الاجتماعية الجديدة. فاختيار طريق رأسمالية الدولة - أى طريق "خطوات
السلحفاة" - فى مجتمع ريفى، يجعل الريفيين "أسياد الموقف عن طريق الخمول"، أسياد
مصدر السلطة وإيقاع التنمية الصناعية. وفى روسيا - فى فترة ما بين ١٩٢١-١٩٢٧
- كان نمو صناعة الدولة ضعيفا، وخاصة فيما يخص إنتاجيته، نظرا لضيق قاعدة
استثمارها. فليست هناك إمكانية للتخطيط إلا فى حدود تقديرية، هذا ما قامت به
الخطط السنوية العامة التى نشرها الجوسبلان فى ١٩٢٥-١٩٢٦ تحت عنوان "أرقام
التحكم"، أو مخطط المشروع للخطة الصناعية فى ١٩٢٣، أو الخطة الزراعية فى
١٩٢٥ التى صاغها البروفيسور نيكولاى كوندراييف (الذى اخترع الدورات...)،
وكذلك المخططون الشعبويون الجدد الذين يؤيدون سياسة أسعار مجزية بالقدر الكافى
للفلاحين والحفاظ على علاقات بيع غير قهرية بين صناعة الدولة والاقتصاد الريفى،

والدليل على ذلك هو رفض خطة كوندرا تيف، لأنها اعتبرت ملائمة لعودة الرأسمالية... وأصبحت استحالة التعايش بين الدولة، التى تعطى الأولوية للنشاط الصناعى، والفلاحين الذين يعيشون فى إطار النظام الجماعى، واضحة مع "أزمة المقصات" (*) فى ١٩٢٣، والانهيار الدورى لقيام الدولة بجمع الحبوب، وخاصة فى شتاء ١٩٢٨. ولكن ليس هناك حلا بديلا يأتى من الخارج. فروسيا السوفيتية ليس لديها قاعدة استعمارية تسمح لها بالتراكم، وليس لديها كذلك فترة سماح أو مهلة لالتقاط الأنفاس. الموقف إذن هو حالة تعثر اقتصادى، بالإضافة إلى إمكانية كامنة لسلطة سياسية مزدوجة تميل إلى الاستتباب. وكان لتهديد "السلطة المزدوجة المعكوسة"، التى تمت قبل ذلك مع كرونشتاد و الاضطرابات الريفية فى ١٩٢١، تلك الاضطرابات التى استؤنفت فى ١٩٢٨، أن تظهر من جديد فى نهاية النيب. وكانت مثل هذه الظروف كفيلة بالقضاء على احتكار البيروقراطية الجديدة للسلطة السياسية، وعلى المشروع التاريخى الذى ترمى إليه، لأن الدولة الثورية لا تتوصل إلى ضمان السيادة لنفسها على المجتمع الريفى. وفى هذا الإطار، أصبح التصنيع مجالا ملحا من الناحية السياسية. فظهرت مرة ثانية، بالتالى، "المشكلة الملغونة" (ستالين) - مشكلة الفلاحين - والإشكالية التى كان المفكرون الشعبويون قد قاموا بتحديدوها. إن العامل الذى يعرقل التنمية هو القرية الروسية. ومن هنا كان الحوار الذى دار فى ١٩٢٥. ففى رأى بريو براجنسكى واليسار التروتسكى، ليست هناك إمكانية لتصنيع لا رأسمالى دون "تراكم اشتراكى بدائى".. ليست هناك إمكانية لتنمية قطاع الدولة "دون استبعاد الآخرين" (أى قيام قطاع الدولة باستبعاد القطاعات الأخرى)، و "دون أن تتراكم بين يدى الدولة الثروات المادية التى تأتى من الخارج، من مصادر لا يمتلكها قطاع اقتصاد الدولة"، أى الثروات الآتية من الاقتصاد الريفى. إن التنمية "الاشتراكية" تستوجب استغلال تشكيلات ما قبل الرأسمالية والتشكيلات الرأسمالية، وفى المقام الأول استغلال الإنتاج الريفى الصغير، من أجل تمويل التصنيع. "التبادل اللامتكافىء بين المدنية والريف". ويقول بريو براجنسكى إن الريف هو "مستعمرة الصناعة". أما النظرية العكسية لذلك فهى نظرية بوخارين، وهى قريبة إلى حد كبير من نظرية الشعبويين الكلاسيكيين (اقتصاد المرحلة الانتقالية). ورغم إدانة آراء بريو براجنسكى رسميا، فقد تم تنفيذها، ولكن من البيديهى أن يتم ذلك وفقا لمناهج تختلف عن المناهج التى كان يحبذها. فالدولة، بدلا من أن

* يطلق هذا الاسم على الأزمة النابعة من الفجوة المتزايدة بين سعر السلع المصنعة وسعر المنتجات الزراعية (المترجمة).

تقوم بالتصنيع الشعبوى لصالح الجماعة الريفية والريف، شنت نضالا لا يعرف الرحمة ضد هذا الريف.

ونجم عن ذلك الحوار وعن القيود التاريخية التى يقوم عليها، التعريف النهائى لما سوف يكون الاستراتيجية الحقيقية للطريق المختصر، أى إعطاء الأولوية للتنمية فى الاتحاد السوفيتى. وفى ١٩٢٧-١٩٢٨، أصبح المثل الأعلى لشيوعية الحرب (الذى ساد فيما بين ١٩١٨ و ١٩٢١) فجأة نموذجا ورؤية عقلانية للأمور يتم الإعلان عنها صراحة.

إن النموذج السوفيتى الذى أصبح - إلى حد كبير - فيما بعد إطارا مرجعيا تاريخيا لجميع^(١) استراتيجيات تنمية العالم الثالث، ولجميع تجارب التخطيط، يربط بين ثلاثة عناصر لا يمكن فصلها الواحد عن الآخر.. فهناك، أولا، استراتيجية النمو الصناعى المعجل، ويُنظر إلى هذا النمو باعتباره هدفا فى حد ذاته، ووسيلة لاعطاء الكتلة الاجتماعية التى يمثلها الحزب، السيادة المطلقة على المجتمع. وهى استراتيجية الإيقاع الجبرى، التصنيع المعجل، التى تتوافق مع مقتضيات تدعيم السلطة الداخلية التى يمارسها الحزب ويبروقراطية ما بعد الثورة، وتدعيم تصاعد قوة الدولة على الساحة الدولية. وقد قرر المؤتمر الخامس عشر تبنى هذه الاستراتيجية (فى عام ١٩٢٧). فأصبحت "أرقام التحكم" إجبارية فى شهر اغسطس عام ١٩٢٧. وفى عام ١٩٢٨ تم اختيار الصيغة المثلى لمشروع الخطة الخمسية - أى ٦٤ مليار روبل من الاستثمارات بدلا من ١٦.٥ مليار روبل التى سبق أن خصصها، بقدر أكبر من التعقل، المشروع الثانى الذى حرره الجوسبلان فى ١٩٢٧ - وأعطيت الأولوية كذلك للصناعة الثقيلة التى أصبحت تستحوذ على ٧٨٪ من الاستثمارات، مقابل النسبة التى تتراوح بين ٦٥٪ و ٦٩٪ التى كان يقترحها مشروع ١٩٢٧. وتم تبنى هذه الاهداف - أى أهداف الخطة الأولى (١٩٢٩-١٩٣٣) - بصورة نهائية فى ابريل - مايو ١٩٢٩. وهكذا بالغوا فى تقدير إمكانيات التراكم، رغم التحذيرات التى عبر عنها معظم رجال الاقتصاد فى الجوسبلان. وكان العامل الذى يزيد من خطورة الموقف هو أن هذا التراكم لا يمكن إلا أن يكون متمحورا على ذاته، نظرا لغياب تدفق رأس المال الخارجى.

ونجم عن ذلك قيام الدولة بتولى الاقتصاد الريفى وفوائضه، التى يصبح التصنيع بدونها عرضة للإجهاض. وتم تبنى القرار الخاص بذلك فى نهاية أكتوبر ١٩٢٩، وتم

(١) جميع التشديدات الواردة بالمقال وبالملاحق من وضع المؤلفين.

تنفيذه فوراً. وهكذا بدأت عملية تخطيط ٢٥ مليون مزرعة ريفية، والقضاء بطريقة جذرية على استقرار الاقتصاد الريفي والمجتمع الريفي؛ فبدأت محاربة الكومبيونات الريفية، وكان ستالين يكذب، عن طريق هذه المحاربة، أقوال ماركس، ودانيلسن. فقد حسم التاريخ الموقف. ليست هناك إمكانية توافق تاريخي بين التصنيع والكومبيونة الريفية. وعندما كان ستالين ينادي "بضمان تفوق مطلق للقطاع الاشتراكي في الاقتصاد القومي على القطاع الرأسمالي" - وكان القطاع الاشتراكي في ١٩٢٨ لا يتحكم إلا في ٢٪ من الانتاج الزراعي - فإن ذلك كان يعنى في الواقع "تطبيق النظم الجماعية" على القرى وعلى الانتاج الريفي، أى قيام الدولة بتوليها، وتحويل كل الفلاحين مرة واحدة إلى بروليتاريا، كما يعنى تمويل صناعة الدولة - وهى قاعدة الهيمنة الاجتماعية الجديدة - عن طريق تراكم رأس المال الذى يتم بالاستقطاع الضخم للفائض الزراعي. هذا هو معنى أحداث عام ١٩٢٩ فى الاتحاد السوفيتي، وقد افتتحها ستالين يوم ٧ نوفمبر بخطابه الهام الذى أعلن فيه عن انضمام فلاحى بعض القرى إلى الكولخوزات. ونص مرسوم ٢٣ ديسمبر على أن تصبح مساحة الكولخوزات ضعف ما كان منصوصا عليه فى البداية، وفى مارس ١٩٣٠ تم إدماج ٥٨٪ من العائلات الريفية فى إطار الجمعيات التعاونية، وكان الإضراب العام فى مجال الزراعة وتربية المواشى، وتخطيط المعدات، وذبح المواشى، ثمنا لهذا الإدماج. وكان الفلاحون يرددون خلال مدة الأربع سنوات، التى استمر خلالها هذا القهر : "فلنذهب إلى الكولخوز عراة مثل الصقور..".

وابتداء من ذلك الوقت فإن جهاز الحزب أصبح يتولى مباشرة التخطيط الإداري والإجباري، فتناول هذا التخطيط لا الاقتصاد برمته فحسب، بل تناول كذلك، وبنفس القدر، مستقبل العلاقات الاجتماعية مثل المجال الثقافي. وتشير التجربة السوفيتية - بصورة جلية - إلى أن التنمية هى عبارة عن مجتمع جديد يقوم - بطريقة شاملة - على أنقاض المجتمع الريفي وحضارته. فالاتحاد السوفيتي هو الذى اخترع تقنيات ومفاهيم التخطيط، واخترع بوجه خاص منهج التوازنات (منهج يقوم على علاقات رقمية بين الأقسام المختلفة). وتعتبر هذه الدولة - فى هذا الشأن كما هو الحال فى مجالات أخرى عديدة - بمثابة مختبر للقرن العشرين.

سوف تمثل التجربة السوفيتية - بطريقة ما - بالنسبة للعالم الثالث، الإطار المرجعي الأساسي لجميع سياسات التنمية فى المستقبل، لأنها تقدم نموذجاً ناجحاً للطريق المختصر (الانتاج الصناعي فى ١٩١٣ : ١٠٠، وفى ١٩٣٥ : ٢١٤) رغم (أو بفضل)

ضغط الاستهلاك الصارم (١٩١٣ : ١٠٠ ، ١٩٣٤ : ٨ ، ١١٣) وهبوط الانتاج الزراعى، على الأقل حتى عام ١٩٤٠. فهذه التجربة ترسم مجال الاحتمالات : رأسمالية الدولة، الطريق البطيء، أو رأس المال الاشتراكى، الطريق القصير. وهى النموذج الوحيد لتنمية سريعة، لتصنيع معجل ولبناء الدولة الحديثة فى وسط تاريخى قروى، النموذج الوحيد الذى يعمل، وهى تمثل الحل البديل الجذرى للطريق الرأسمالى الكلاسيكى. فقد تم الخوض فى طرق التنمية - التى كان الشعبويون قد أبرزوا إشكالياتها - ولكن عن طريق السير فى طرق كان الشعبويون يرفضونها، أى أنه لمرة أخرى، فإن التاريخ الذى يقوم الإنسان بالمجازه ليس هو نفس التاريخ الذى كان يعد له.

النموذج الفاشى

من الصعب أن نتصور اليوم الجاذبية التى كانت تتمتع بها الأنظمة الفاشية فى ايطاليا والمانيا، خارج أوروبا خلال الثلاثينات، متجاوزة فى ذلك - إلى حد كبير - حدود اليمين السياسى المتطرف (وسوف نقدم بعض الأمثلة لذلك فيما بعد). وبالنسبة لعدد كبير من الأشخاص، وليس بالنسبة لأكثرهم سوءاً وأكثرهم إلتواءً فحسب، فإن هذا النموذج كان يمثل حلاً لأزمة، سواء على المستوى الاقتصادى أو على المستوى السياسى (فقدان الثقة بوجه عام فى النظام الديمقراطى ذو النمط البرلمانى)، وكان من اليسير أن تبدو هذه الأزمة كما لو كان لا حل لها دون تغيير جذرى "للنظام القديم". ألم تكن ألمانيا، منذ ١٩٣٦ - ١٩٣٧، الوحيدة بين جميع الدول الصناعية (مع روسيا) التى أنهت مشكلة البطالة والتى تجاوزت مستوى إنتاجها فى عام ١٩٢٩؟ كذلك لا يمكننا إهمال النجاح - الذى كان أقل إبهاراً ولكنه كان مقنعاً، إلى حد كبير، بالنسبة لبعض الناس - الذى كان يحظى به نظام موسولينى. إن "الأشقاء الكبار" فى روما أو فى برلين، وذكريات اقتصاد الحرب، وإنجازات روسيا الستالينية، كل ذلك كان يمثل أسباباً قوية بالنسبة للذين لا يؤمنون (أو لم يؤمنوا بعد) بالاشتراكية البروليتارية، والذين فقدوا الأمل فى الرأسمالية الليبرالية، لكى ينضموا إلى نظام الدولة المتسلطة والقومية التى تتدخل مباشرة فى النظام الاقتصادى، أى الفاشية (التي كانت لا تزال تخفى إلى حد ما طاقاتها الكامنة فيما يتعلق بالشمولية المطلقة والعنف الخارق). إن ذلك يفسر لجوء الاهتمامات التنموية والتحديثية، عند قادة لا أوروبيون مثل مصطفى كمال فى تركيا وخوان بيرون فى الأرجنتين، وجيتوليو فرجاس فى البرازيل، وشانج كاي

شيك فى الصين (لا نذكر هنا سوى أهم الأسماء) إلى العلاج القوى - بطريقة مؤقتة وجزئية - الذى يأتى من طرف العواصم الفاشية. ولا يمكننا كذلك إهمال أن الثلاثينات كانت بالنسبة لعدد كبير من القادة السابقين (أو حتى الحاضرين) للعالم الثالث، مرحلة الدراسات وتكوين الأفكار، وإنهم كثيرا ماكانوا يذهبون إلى أوروبا فى هذه الفترة. ما هى إذن سمات أنظمة هتلر وموسوليني التى كان يمكنها جذب هذا العدد الكبير من القادة (أو قادة المستقبل) فى العالم الثالث، الذى سوف ينشأ؟

أولا، لأن الفاشية تبدو كما لو كانت حلا مقتصدا (رغم ما يتضمنه ذلك من مفارقة). فـ "الثورة السمراء" (كما يطلق عليها شونباوم Schoenbaum) تقلب الأحوال فى ألمانيا، ولكن دون المساس - تقريبا - بهيكلها الأساسية الاقتصادية، أو الاجتماعية، ودون طرح التساؤلات حول علاقات الملكية. وبما أنها ثورة تتعلق "بالهيكل الأعلى"، فهى ترمى إلى بث منطق جديد للسلوك فى المجتمع، وإجراء تعديل أساسى فى العلاقة بين المجال الاقتصادى والمجال السياسى. وبينما يميل المجال الأول فى الرأسمالية الليبرالية إلى أن يفرض نفسه على المجال الثانى، فإن المجال السياسى يسترجع تماما، فى ظل الفاشية، مقاليد السيادة. إن ما يتم تغييره هو علاقات القوة وليس علاقات الملكية. إن الاقتصاد يمكنه أن يعمل فى حرية وأن يحقق الفائدة (إذ إن الترف وصل إلى حد أن النازيين ألغوا تأمين بعض المؤسسات التى قام ثيمار بتأمينها) طالما يوافق على أن يكون أداة لطموحات نظام الحكم السياسية أساسا.

وهكذا فإن الذين يقومون بإدارة المؤسسات الكبيرة، تُثبَّت سلطتهم، بل حتى تدعم، بينما كثيرا ما تُنزع ملكية أولئك الذين يمتلكون أسهما ويديرون الاستثمارات، ممن يعرقلونهم. وإذا كان يتم منح بعض الامتيازات (وهى محدودة) للعاملين، فإن ذلك يرمى إلى ألا يشعر أحد بأنه مستبعد من الجماعة الاجتماعية (Volksgemeinschaft). إن أجهزة الحزب الضخمة، وأجهزة جبهة العمل والشركات المساهمة، تسمح لعدد لا بأس به من البروليتاريين بالصعود السريع فى الهيراركية الاجتماعية. كما أدت التعبئة التى تفرض على الجميع، وتنظيم المجتمع تنظيمًا عسكريًا، إلى خلق "إشترابية الشكنات"، حيث تختفى إلى حد ما المساواة الحادة فى المجال الرمزى؛ إن أوجه عدم المساواة القديمة لازالت - جوهريا - قائمة، إن لم تكن قد تدعمت. ويكمن فى هذه النقطة الفارق الكبير مع النموذج السوفيتى الذى لا ترمى الثورة الايديولوجية فيه إلى إخفاء محافظة فعلية، ولكن ترمى إلى تعضيد ثورة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية. ويمكننا بالتالى

فهم ما جذب قادة العالم الثالث، أى أنه إذا كانت "ثورة مجال التصورات" تستطيع أن تتوصل إلى تنمية اقتصادية وإلى تصاعد القوة، بنفس مستوى ما حدث فى الاتحاد السوفيتى (حيث كانت العملية أكثر صعوبة، والثمن الذى دفعته هذه الأخيرة من أجل ذلك، كان أكبر) دون فرض إعادة النظر فى المواقف المكتسبة؛ فلماذا لا يتم اختيار - بطريقة براجماتية - "الحل الأسمر"؟ يمكننا أن نضيف إلى ذلك أن الوسط الاجتماعى للقادة من غير الاوروبيين (الحاليين والمستقبلين) كان يدفعهم إلى عدم القطيعة مع البرجوازية، هذا إلى جانب ميلهم إلى احتلال موقع يتميز بالهيبة، والمجذابهم نحو الكلمة؛ واحتقارهم للعمل المناضل الصبور والمجهول، وعلى مستوى آخر، احتقارهم للاقتصاد. فنتيجة لكل ذلك لم يكن أمامهم إلا أن يفضلوا - فى عديد من الأحوال - روما أو برلين بدلا من موسكو.

بناء على الاختيارات السياسية التى سبق لنا عرضها، هناك بعض سمات أخرى فى العلاج الفاشى تجذب قادة العالم الثالث. فالدولة لا تؤم الاقتصاد ولكنها تديره وتتحكم فيه تماما. وهى تمنح نفسها حق القيتو على جميع الاستثمارات، وعلى عكس ذلك فهى تشجع بصرامة تنمية معجلة لبعض القطاعات (خاصة الصناعة الثقيلة والتسليح)، وهذا هو معنى "خطة الأربع سنوات" التى طرحها جورنج فى ١٩٣٦. إذ أن القطاع العام والقطاع الخاص ينتجان فى إطار نفس كارتيلات الأقسام المنتشرة فى الاقتصاد كله، والخاضعة لسياسة الدولة، ولكن مع بقاء هذين القطاعين متميزين.

وتدعم الدولة وظيفتها كمستثمر (وما يسمح بذلك هو زيادة كبيرة فى الاستقطاع الضريبى، وهذا الاجراء فى حد ذاته يسوى بين الأشخاص) خاصة عن طريق الدخول فى أعمال كبيرة (القنوات، الاوتوستراد، الآثار، المطارات،... الخ) التى ترمى فى نفس الوقت إلى تدعيم (وإبراز) العظمة القومية، وإلى القضاء على البطالة؛ حيث ينبغى مكافحة هذه الأخيرة من أجل ضمان إجماع قومى وليس من أجل التخفيف من وطأة بؤس العاطلين، وعلى وجه الخصوص، فإن مكافحة البطالة ضرورية لأنه من المخزى ألا يستطيع الجميع تكريس مجهوداتهم لتدعيم قوة الوطن. إن هذا الشعور الأخير وصل إلى درجة من القوة جعلهم يتخيلون إمكان الغاء ميكنة الصناعة حتى يمكن استيعاب عدد أكبر من الأيدي العاملة.

أما فيما يتعلق بالعلاقات مع الخارج، فيحكمها مبدأ الإكتفاء الذاتى إلى أقصى الحدود، ويتعلق الأمر بتبادل أقل قدر ممكن، وفى أسوأ الظروف يتم هذا التبادل

باتفاقيات مقايضة (وهي إذن اتفاقيات دون استدانة)، وتتم هذه التبادلات دائما تحت رقابة الدولة. وفي المقابل، يتم تشجيع صناعة بدائل للسلع المستوردة (حتى لو كانت رديئة وبأسعار مرتفعة)، ويُرد الاعتبار إلى الزراعة، من أجل التوصل إلى ما قد نطلق عليه اليوم اسم الاكتفاء الذاتي الغذائي. وحتى إذا كانت النتائج ضعيفة، وإذا كانت القيود أكبر من المساعدات بالنسبة للمزارعين، فإن ألمانيا النازية تقدم أحد الأمثلة الأولى لخطة إرادية للتنمية الزراعية. ألا يوجد هنا أحد أصول مفهوم التنمية المتمحورة على الذات، هذا المفهوم الذي أصبح آخر صيغة حاليا؟

لقد فرض الاهتمام بالفاعلية وحدة كاملة على الجماعة القومية، فأصبح مستبعدا أن تكون هناك صراعات سياسية أو اجتماعية، لأنها ستكون في هذه الحالة خيانة حقيقية لحساب الأجنبي المعادي. وبناء على ذلك تم حل الأحزاب، والنقابات، وقامت ديكتاتورية مطلقة، وإن كانت شعبية وتحظى بالإجماع. هذا بالإضافة إلى إقامة مؤسسات حرفية نقابية تخول سلطات اقتصادية واجتماعية وسياسية، وتلوب في هذه المؤسسات - لمجرد خدمة عظمة الدولة - منظمات أرباب الأعمال والمنظمات العمالية. ربما نجد في ذلك تفسيراً لحظر الإضرابات في القطاع العام في أندونيسيا في ظل حكم سوكارنو، في الوقت الذي يتمتع فيه القطاع الخاص - الذي كان في كثير من الأحيان بين أيدي الصينيين أو الأجانب - بقسط من الحرية أكبر بكثير.

ومن المؤكد أن أوجه اختلال التوازن المتزايدة التي نبعت من الإدارة الفاشية للاقتصاد، ومن التناقض الصارخ المتزايد بين الاختيارات السياسية والسير الطبيعي للاقتصاد ظلّ رأسمالي، لم يكن من الممكن الحد منها - خلال فترة معينة - إلا عن طريق الهروب نحو الأمام في حروب توسعية، قبل الوصول إلى الكارثة النهائية. وقد أدى ذلك إلى هبوط عدد كبير من المتحمسين العابرين، ودفع - على الأقل - إلى الجمع بين النموذج الفاشي ونماذج أخرى. لكن المفاهيم الأساسية في ترسانة الأنظمة الشعبية تم استيرادها، في الغالب، من دول وسط أوروبا خلال الثلاثينات.

الصياغة الصعبة لتنمية اشتراكية ديمقراطية

عندما كان نجم الفاشية متألقا، وعندما كان بناء الاتحاد السوفيتي في عهد ستالين، مزدهرا، بدا الأمر كما لو أن الاشتراكية الديمقراطية تتضام، بل بدا أن هذا النظام الأخير على وشك الاختفاء. ورغم ذلك، فقد كانت الاشتراكية الديمقراطية هي

التي ساهمت بالجزء الأساسى من نموذج التنمية الذى قدمه الغرب لباقى العالم فيما بعد ١٩٤٥، وإن فعلت ذلك بصوت خافت، وبطريقة تدريجية للغاية، وبرجماتية للغاية، بعد المرور بعدد من الأخطاء.

- اشتراكية البلديات كمصدر من المصادر

يمكننا اعتبار هذا الشكل من الاقتصاد الاجتماعى المنظم والموجه، والذى يشرف عليه ممثلون يتم اختيارهم بناء على انتخاب عام، بمثابة امتداد لاشتراكية الدولة، وقد انتقد هذا الشكل بشدة، فى بريطانيا العظمى قبل ١٩١٤، من قبل العمال الذين يمثلون "طائفة الاشتراكية" (Guild Socialism). وهو يتسم بقدر أكبر من التلقائية ويتمسك، قبل كل شيء، بالرقابة التى يقوم بها العمال لأنهم يعتبرون هذه الرقابة وسيلة لنضالهم. وكان الإصلاحيون والمثقفون و "المحالون على المعاش فى النشاط النقابى" يفضلون اشتراكية البلديات.

بدأ هذا النوع الأخير من الاشتراكية قبل الحرب العالمية الأولى، ولكنه "تفجر" بعد ١٩١٨، فقد انتشر انتشارا واسعا فى المدن والمناطق التى يديرها الاشتراكيون (أكثر من ثلث المدن الألمانية ومن بينها برلين، والمدن البروسية، وفى لندن فى الثلاثينات، ... الخ) فى أوروبا الغربية ووسط أوروبا. إن "قينا الحمراء" هى أكثر مدينة تقدمية فى أوروبا خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، حيث كانت الضرائب الكبيرة التى تفرض على مظاهر الترف (مثل المنازل والسيارات، والاصطبلات) تسمح لها ببناء ٦٠ ألف مسكن شعبى بدورات مياة فردية وتطوير جاد لمجالى الصحة والتربية الشعبية.

وفى جميع البلديات الاشتراكية، تخضع المرافق العامة للبلدية، ويتم الترويج لبرامج من أجل بناء المساكن الشعبية لتطوير المدن، وبناء مسارح شعبية ... الخ. وهكذا تم اكتساب خبرة على مستوى الادارة المحلية. وحيث أنه تم تحقيق انجازات ناجحة وهامة فى هذا المجال الأخير، فقد أصبح من الممكن مقارنتها بالانجاء المحافظ وواجه الفشل التى تتسم بها حكومات اليسار المركزية فى الغالبية العظمى من الحالات و - فى معظم الأحيان - خلال نفس الفترة.

- صدمة الأزمة

تسببت "السنوات السوداء"، التي تلت ١٩٢٩، في قيام الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية - التي راхنت منذ بداية القرن على "إنهاك" بطنىء للرأسمالية فى إطار سلمى ورقاهية متزايدة - بطرح تساؤلات بطريقة مؤثرة. ويبدو أن ثلاث ملاحظات فرضت نفسها على صفوفها. إقلاص الرأسمالية الليبرالية : "إن تطور الرأسمالية، بعد أن كان تدريجيا، دخل مرحلة تقهقرية" (هنرى دى مان، سبتمبر ١٩٣٤).

إقلاص التمييز بين برنامج الحد الأدنى وبرنامج الحد الأقصى (الذى عمر عنه ليون بلوم فى ١٩٣٦ فى شكل الثنائى : "ممارسة السلطة، والاستيلاء على السلطة"). وسرعان ما توجت تجربة الجبهة الشعبية بالفشل نظرا لعدم استطاعتها الاختيار بين سياسات متناقضة، وقبل ذلك بعدة سنوات كان العمالى مكدونالد، عندما كان فى السلطة فيما بين ١٩٢٩ و ١٩٣١، قد انغلق، عندما واجه بداية الأزمة داخل سياسة "حد أدنى" مفرطة فى الليبرالية، بينما جذب الليبراليون أنفسهم - الذين أصبحوا من أنصار الكينزية - المزيد من الإجراءات المناهضة للبطالة، ووضع مصانع الفحم تحت رقابة الدولة. وبدأ يتضح، شيئا فشيئا، أن الاختيار الحقيقى هو بين انعدام العمل التام أو النشاط الجذرى. فلم يعد ممكنا القيام بالإصلاح على الطريقة القديمة. وأخيرا، اتضح أن روسيا والدول الفاشية تشق طريقها بصورة أفضل، فى المجال الاقتصادى، عن الدول الليبرالية والديمقراطية. فترتب على ذلك ظهور أزمة عميقة فى الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية التى أصبحت فيما بعد ١٩٣٠ تميل إلى التشرذم.

فى بريطانيا العظمى، انقسمت الحركة العمالية، بعد تجربة مكدونالد، إلى ثلاثة اتجاهات. فترك كل من اليمين وماكدونالد نفسه الحزب، و قاموا بتكوين "اتحاد قومى" مع المحافظين. أما المركز الذى يسيطر على الجهاز العمالى، فقد أظهر - حتى ١٩٣٤ - عجزه عن صياغة برنامج، و "تناسى" مبادئ ١٩١٨ (مجموعة من التأميمات الموسعة، التخطيط). و تجمع اليسار حول برنامج ١٩١٨ بعد توسيعه، مع إضافة شبه اكتفاء ذاتى واتفاقيات مقايضة مع الدول الأخرى من أجل إنقاذ الجنيه. ومع ذلك فإن نفس هذا اليسار كان خليطا من عناصر مختلفة، وإذا كان موسى وزير العمل فى عهد ماكدونالد، قد أنشأ "حزبا جديدا" ذو ميول ماركسية، وتقرّب بسرعة من موسولينى من أجل إنشاء اتحاد بريطانى للفاشينيين؛ فإن ستفورد كريس واتلى وبيثن كونوا رابطة

اشتراكية تتجه بأنظارها نحو الاتحاد السوفيتي قبل العودة أخيرا نحو "البيت القديم" أثناء الحرب، وكان ذلك علامة تعبر ببلاغة عن الفوضى الكبرى السائدة في هذا المجال.

وفي ألمانيا، تبنى الاتحاد النقابي "DGB" خطة "تارناو" في ١٩٣١، وكان ذلك الموقف متأثرا بكيتر، الذي يحدد القيام بأعمال كبيرة على حساب عجز الميزانية. وهذه الخطة رفضها الحزب الاشتراكي الديمقراطي الأكثر محافظة.

وفي بلجيكا، نجد أن أهم منظر أوروبي لأزمة الاشتراكية الديمقراطية، هو الاشتراكي البلجيكي هنري دي مان (من قدامى أنصار يسار الحزب الاشتراكي الديمقراطي) وقد نشره قبل ذلك، في ١٩٢٧ كتاب "ما بعد الماركسية" الذي حقق نجاحا ياهرا. ويلاحظ في هذا الكتاب تطور اجتماعي مضاد لتوقعات ماركس، فهو يرى أن عمال المصانع لن يكونوا أبدا غالبة أنصار الماركسية، إذ أن انقسامهم إلى مؤهلين/ غير مؤهلين، يزداد أهمية، ويزداد عدد أفراد "الطبقة الوسطى" التي لا تتقارب مع البروليتاريا. والمعادية، في نفس الوقت للرأسمالية، فكان هناك خطر كبير من أن تنضم أعدادا غفيرة من هذه الطبقات إلى الفاشية...

وفي ١٩٣٣، قدم فكر هنري دي مان الخطة التي تبناها الحزب العمالي البلجيكي، وابتداء من ذلك الوقت أصبحت هذه الخطة هي البرنامج الكامل لهذا الحزب (وهو برنامج يلغى التمييز بين برنامج الحد الأقصى وبرنامج الحد الأدنى). وأصبح الشعار الجديد لحزب العمال البلجيكي : "لا بديل عن الخطة، كل الخطة". وكانت الخطة تنطلق من أربعة أسس نظرية رئيسية :

- لقد مررنا من "اقتصاد رأسمالي قائم على المنافسة إلى اقتصاد رأسمالي يقوم على الاحتكار"، أي أن ما أصبح مهيمنا من الآن فصاعدا هو رأسمال مالي، احتكاري وقومي.

- لقد "حلت المنافسة بين الاقتصاديات القومية، محل المنافسة بين المقاولين"؛ أي أنه نظرا لأزمة السوق العالمي، أصبح السوق الداخلي يلعب دورا حاسما، ولذلك يتحتم توسيع هذا السوق الأخير، وهكذا أضيفت قيمة جديدة تشمل الإطار القومي برمته.

- إن تصاعد التوترات وازدياد الفقر يجعلان الإصلاح مستحيلا : "إن الإصلاحات المتفرقة أصبح من المستحيل تحقيقها، إلا في حالة إجراء إصلاحات هيكلية جذرية بالقدر الكافي لكي تؤثر على مجرى التطور".

- ينبغي أن تشمل الحركة الاشتراكية "الطبقات التي يطلق عليها اسم الطبقات المتوسطة [...] مع تقبل رغبتها في مقاومة البرتلة"; ينبغي تحقيق اتحاد قوى، لا من أجل مناهضة "الرأسمالية برمتها" ولكن من أجل مناهضة "العدو المشترك للطبقات العاملة المبرتلة واللامبرتلة، أي (مناهضة) الرأسمالية الاحتكارية، والرأسمالية المالية في المقام الأول".

وينبغي، بالتالي، أن تقوم سياسة إرادية محل الانتهازية المألوفة للاشتراكية الديمقراطية، من أجل "امتصاص البطالة والتغلب على الأزمة".
والمقترح بطريقة ملموسة هو :

- نظام اقتصادي مختلط، يقوم بتأميم جزئي للائتمان والصناعات الأساسية أو الاحتكارية، ويزع ملكية كبار ملاك الأراضي، أما المصانع الخاصة المتبقية فقد يكون من الممكن تأمين بقائها.

- اقتصاد موجه ("إضفاء صبغة اقتصادية على المبادرة الحرة") حيث أن المشكلة الأساسية تكمن بصورة "أقل في انتقال الملكية عنه في انتقال السلطة" (ونجد نفس هذه المقولة - كما نتذكر - في الأنظمة الفاشية).

- أن تحل "دولة اقتصادية جديدة" محل "الدولة السياسية القديمة"، على أن يكون هناك تنظيم نقابي للفروع الاقتصادية، وأن تُنشأ هيئات إدارية في وزارة المالية، والصناعة، والنقل تتمتع بسلطات واسعة للغاية، وأن يتم تعيين مجلس اقتصادي يملك حق المبادرة على نطاق كبير وحق الرقابة، وذلك عن طريق خفض سلطات البرلمان والاقتراع العام : "سوف تكون ممارسة حق الإدارة قائمة على قيام [الجهاز] التنفيذي بتفويض السلطات، وعلى تمثيل مصالح النقابات" ونجد في هذا بشائر دولة متسلطة، ليست فاشية بالضبط، ولكن لا تتمتع فيها الديمقراطية إلا بتأثير ضعيف.

- وأخيراً، اتخاذ إجراءات اجتماعية هامة متأثرة بفكر كينز (توسيع السوق الداخلية) وتخفيض الإيجارات والضرائب على الأراضي، ونظام كامل من الضمانات الاجتماعية.

ويمثل هنري دي مان وحزب العمال البلجيكي، النموذج الأصلي المحتذى وأكثر الأشكال تقدماً في صياغتها للمذهب الذي ينادى بالتخطيط، والذي انتشر في كل مكان في أوروبا وفي فرنسا بوجه خاص.

ويمثل أنصار المذهب الذي ينادى بالتخطيط في فرنسا وسطا غربيا يضم خليطا من

عناصر مختلفة. إذ نجد فيه، أولاً، قادة إصلاحيين (وغالبا ما يكونوا نقابيين فوضويين سابقين، يناهضون دائما الأحزاب والسياسة، ولكنهم لم يعودوا يناهضون الدولة) من الاتحاد العام للعاملين (الذي كان قد تبنى منذ ١٩٢٠ شعار "التأمينات الصناعية")؛ ثم نجد فيه أيضا "مثقفي اليسار" وعددا كبيرا من الطلبة الاشتراكيين الذين يتجمعون حول مجلة "الثورة البناءة" Révolution Constructive (ونجد من بين محرري هذه المجلة كلود ليفي شتراوس وجورج لوفران). وهي المجلة التي كان يصدرها جورج قالوا، المؤسس السابق لأول مجوعة فاشية فرنسية (Le Faisceau) في ١٩٢٥، والذي عاد بعد ذلك إلى الشعبة الفرنسية للأنمية العمالية؛ وأخيراً، التيار اليميني من هذا الحزب .. أي "المجدد" ("Les Nés") الذي يجمع بين بعض المعتدلين مثل رينوديل و "راديكاليين متسلطين مناهضين للماركسية" (على طريقة هنري دي مان) مثل مركيه Marquet وديا Déat .

تبنى الاتحاد العام للعاملين في ١٩٣٤ خطة إعادة بناء اقتصادي قريبة للغاية من خطة حزب العمال البلجيكي وقدم نفسه باعتباره قوميا، يرغب في الحفاظ على المصالح العامة "لجميع ضحايا الأزمة"، ومناهضا "لامتيازات الاقطاعيات الرأسمالية". ومن الغريب أن هذا الاتحاد النقابي تخلص عن وجهة نظر البروليتاريا لكي "يبرز ما هو مشترك - من الآن فصاعدا - بين مصالح الغالبية العظمى من جماهير الأمة وفكرها"، وكان هذا الاتحاد يجعل من نفسه - بهذه الطريقة - بديلا للأحزاب. ومع أن خطة هذا الاتحاد راديكالية (ينبغي أن تتجاوز "حدود الرأسمالية المتدهورة") فهي مناهضة للماركسية و لا تنظر للأمور من وجهة نظر صراع الطبقات، لأنها تنادي بإمكانية وضرورة "القيام بصورة عاجلة، بإصلاحات كفيلة بوقف انتشار التدهور الاقتصادي"، متجاوزة عمدا مرحلة الاستيلاء على السلطة. إن هذه الخطة اقتصادية، فهي تقترح إعادة تنظيم الائتمان والصناعة في شكل اتحادات احتكارية توضع تحت سلطة مجلس أعلى وصناعات مؤتممة (مكونة من ممثلي المنتجين، والمستهلكين والجماعة)، وتقترح الخطة أخيراً تأمين الصناعات الهامة؛ والأمر يتعلق - مثلما هو الحال بالنسبة لحزب العمال البلجيكي - بتأمين السلطة والقدرة على الرقابة أكثر مما يتعلق بالملكية ... إلى حد أن تحويل هذه الأخيرة لم يعد يعتبر أمرا ضروريا للغاية : تعتبر "المؤسسة مؤتممة، عندما تصبح غير مستغلة إلا في صالح احتياجات الجماعة". إن هذه الخطة سياسية كذلك، فهي تدين الديمقراطية التقليدية باعتبارها "نظام فردي وليبرالي" وتحبذ مراجعة

دستورية : " إن النظام البرلماني لم يعد - في شكله الحالي - يتوافق مع مقتضيات الحياة المعاصرة". ولذلك فهي ترى منح سلطات موسعة (دراسات، أبحاث، رقابة) لجمعية اقتصادية يمثل بها العمال وأرباب العمل و "القوى الحية" (المستهلكون و "الجماعة المهنية") وقد توازن هذه الجمعية البرلمان، الذي يتم الاحتفاظ به مع ذلك.

انضم الحزب الاجتماعي الفرنسي (وهو مكون من "الجدد" السابقين، الذين طردوا من الشعبة الفرنسية للأمية العمالية في ١٩٣٣، عندما نادوا بشعارهم "النظام، السلطة، الأمة") في بداية الأمر إلى خطة الاتحاد العام النقابي. ولكنه طرح، في أوائل ١٩٣٦، خطة خاصة به وهي "الخطة الفرنسية" التي تسير في نفس اتجاه الخطة سالفة الذكر (مثل تحليلات هنري دي مان) ولكنها تزيد من حدة الانحراف - الذي سبق لنا الإشارة إليه - الخاص بتدخل الحكومة القومية بطريقة مباشرة ومتسلطة في القطاع الاقتصادي. وهكذا نجد أن هذا الحزب يتحدث عن توسيع "جبهة مناهضة للرأسمالية" (وليست اشتراكية) لتشمل الطبقات المتوسطة (الموظفين والفلاحين) دون إعطاء دور أكثر تميزا للطبقة العمالية. ويرى هذا الحزب إمكانية وجود دولة فوق الطبقات الاجتماعية، وقد يوازي تدعيم هذه الدولة تدعيم الأمة، ويدعون - في هذا الصدد - أن ذلك يندرج في إطار تقليد جوريسى^(*). ويشجع هذا الحزب تعميم نظام الكارتلات، وقيام دولة قوية بإدارتها. أما الكلمة الجوهرية فهي الانضباط، حيث تستطيع أفضل العناصر في جميع الطبقات التصالح حولها، وقد يتم ذلك عن طريق موافقة أرباب العمل على رقابة صارمة على الأسعار، وخضوع العمال "للمقتضيات التقنية" و "لآليات الإنتاج الكبير".

كانت نهاية عدد كبير من "أنصار المذهب الذي ينادى بالتخطيط"، نهاية سيئة للغاية. فهنري دي مان، الذي ظل يتسلق المناصب حتى وصل إلى قمة حزب العمال البلجيكي، يعلن في عام ١٩٣٧ أن هذا الحزب الأخير ليس حزبا طبقيًا ولكنه حزب شعبي، وقام في ١٩٤٠ بحل هذا الحزب عندما وصلت القوات الألمانية التي أصبح، فيما بعد، يتعاون معها باخلاص. أما ديبا وماركيه، فسرعان ما انفصلا عن اليمين الاشتراكي "الحقيقي"، وقاما أثناء الحرب بتأسيس حزبا شديد الولاء للنازية : "التجمع القومي الشعبي" (R.N.P.). وأخيرا، أصبح رونييه بلان René Belin، وهو الرجل الثاني في الاتحاد العام للعاملين، وزيرا للعمل في حكومة فيشي. وسبق أن أشرنا إلى

* نسبة إلى جان جوريس Jean Jaurès (الترجمة).

ومع ذلك، فمن الحماقة أن تدعى أن الاعتراف نحو الفاشية يمثل أكثر من كونه أحد الاحتمالات الكامنة فى إطار المذهب الذى ينادى بالتخطيط، وذلك لأن معظم الطلبة الاشتراكيين ظلوا فى الشعبة الفرنسية للأمية العمالية. وهناك عدة نقاط هامة فى خطة الاتحاد العام للعاملين ضمن إنجازات الجبهة الشعبية (إصلاح الأثمان، بدايات التشاور الاجتماعى) وقد تأثر البرنامج العمالى البريطانى الجديد لعام ١٩٣٤ بالمذهب الذى ينادى بالتخطيط (التخلى عن التدرج، لأن "الرأسمالية أفست"؛ وإقامة مجتمع "يسمح فيه التملك الجماعى لوسائل الانتاج الأساسية، بإجراء تخطيط واع لموارد الأمة بطريقة تؤدى إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية العامة"، اقتصاد مختلط، ولكنه مع ذلك موجه برمته، تنمية المساكن الشعبية والأشغال العامة) حيث كان يشبه إلى حد كبير برنامج "حكومة" أتلى "الكبرى" فى ١٩٤٥. لقد خسرت الاشتراكية الديمقراطية كثيراً خلال الثلاثينات، فانجذبت نحو الستالينية والفاشية زعزعتها إلى حد كبير. ولكنها - إلى جانب ذلك - تجددت بعمق، فالانصهار النظرى الذى كان يضطرم بداخلها كان ضروريا لصياغة "النموذج الاشتراكى الديمقراطى" الذى انتصر بعد ١٩٤٥.

- التجارب الراديكالية الأولى لإصلاح الاشتراكية الديمقراطية
ابتداء من الثلاثينات، أوضحت بعض الدول - وإن كانت دول هامشية نسبيا، ولم تكن موضع دراسة إلا فى حدود ضيقة فى ذلك الحين - ماهو الطريق الجديد للاشتراكية الديمقراطية من أجل الخروج من الأزمة والتوصل إلى مرحلة أعلى من التنمية الاقتصادية. كان عليهم - من أجل التوصل إلى ذلك - ليس إدماج، ولو بطريقة جزئية، فكر وإنجازات أنصار مذهب التخطيط - وهو أول فكر اقتصادى أصيل أتى به الاشتراكيون الديمقراطيون - فحسب، وإنما كان عليهم كذلك التغلب على قوة الفاشية الجذابة، فقامت التجارب الاشتراكية الديمقراطية الجديدة بتعديل الاقتصاد والمجتمع دون المساس بالهيكل السياسية. فتم استبعاد المنطق "البسيط" الذى كان يريد أن يقرن تجاوز الليبرالية الاقتصادية بتجاوز الديمقراطية. وبعد أن كان النظام البرلمانى - الذى تمت مهاجمته بشدة حتى فى صفوف الاشتراكيين - يُنظر إليه على أنه إطار مفروض و مقبول، نظرا لعدم وجود ما هو أفضل منه، أصبح إطارا مفضلا للإنجازات الاجتماعية الجديدة.

وكانت السويد هي التي بدأت هذا الطريق. فقد استولى الاشتراكيون على السلطة ابتداء من عام ١٩٣٢ (ولن يتركوا زمام السلطة إلا بعد أربعين عاما)، وكان رئيس الوزراء هانسون يريد إقامة سياسته على "تحالف جديد" بين الفلاحين والعمال - على أساس زيادة قدرة العمال الشرائية - وعلى رؤية لمجتمع خال من "التعارض المفرط بين الاغنياء والفقراء، حيث يحل التعاون بين الطبقات محل الصراع". هل هناك مراجعة أهدأ من ذلك... وكان وزير المالية ويجفورس Wigforss من أتباع كينز، فقام بزيادة الاستثمارات العامة بطريقة مكثفة، ونظم تنمية الإنتاج عن طريق تنمية الائتمان، وقرر ضريبة على الدخل، متصاعدة للغاية. وقام رجل الاقتصاد الشهير جونار ميردال (الذي حصل على جائزة نوبل) بإدخال سياسة معونات اجتماعية، وبإنشاء مساكن رخيصة، ثم إعدادها بأحدث الطرق.

وابتداء من عام ١٩٣٣ قام الاشتراكيون الديمقراطيون في النرويج، الذين انتصروا كذلك في الانتخابات، باحتذاء مثل السويد. وأتى دور العمال النيوزلنديين فيما بين ١٩٣٥ و ١٩٤٩، فقاموا ببناء أحد دول الرفاهة الأولى الجديدة بهذا الاسم، فكانت الضرائب الضخمة تؤل خدمات اجتماعية ممتازة وبرامج كبيرة من المساكن الشعبية، وبدأت المساواة الاجتماعية تصبح واقعا بعد أن كانت مجرد عقيدة.

وكان ينبغي الانتظار حتى عام ١٩٤٥، حتى تظهر بين الدول الكبرى حكومة أتلى، لنشهد أول تجربة إدارة إصلاحية اشتراكية ديمقراطية. وكانت النتائج مذهلة عندما عاد المحافظون إلى السلطة في عام ١٩٥١، فقد قامت حكومة أتلى بتخطيط جزئي (هيئة التخطيط الاقتصادي) في عام ١٩٤٧، انطلاقا من لجان الحرب للمراقبة والتوزيع) وبالتحكم في التجارة الخارجية وإصدار رأس المال، وكان هناك مائة لجنة متخصصة لإرشاد الحكومة في جميع المجالات الاقتصادية، وتأمينات موسعة (خاصة في مجال مناجم الفحم والحديد وصناعة الحديد) وأخيراً - وربما كان ذلك أهم ما في الأمر - سياسة منهجية لإصلاح الاقتصاد عن طريق المساكن الشعبية والخدمات الاجتماعية (وكان العنصر الجوهرى في هذه الأخيرة هو العلاج المجانى).

إن تكون نموذج اشتراكى ديمقراطى لاحق، مرتبط بالانتصار شبه الكامل الذى أحزره ورثة المراجعة البرنشتنية. فقد تغلبوا على العقبة التى كانت تمثلها الدوجماتية العاجزة، التى تتسم بها الاتجاهات التى تحمل اسما ماركسيا (لقد هربت العناصر الراديكالية الأصلية، بعد ١٩١٧ نحو الأحزاب الشيوعية)، أى أن رفضهم لمشروع ذى طابع

إصلاحى واضح جعلهم ينغلقون على الاختيار الكتيب بين رفض السلطة (باسم "برنامج الحد الأقصى") ومجرد إدارة الشئون بطريقة "تتطابق" مع البرجوازية (باسم "برنامج الحد الأدنى")، ويمثل موقف جى موليه مثلاً جيداً فى هذا الصدد، حتى لو كان قد أتى لاحقاً.

ومع ذلك فإن المراجعين الأوائل كانوا عاجزين إلى حد كبير عن تقديم برنامج إصلاحى بديل متماسك. وإذا كانت الأوضاع قد اختلفت ابتداءً من ١٩٣٠، فذلك يرجع إلى وجود بدائل ملموسة لليبرالية، أى الفاشية والستالينية. ويرجع كذلك إلى أن "سحر السوق" لم يعد له مفعول. فحتى الرأسماليون أنفسهم أخذوا يبحثون عن طرق جديدة، ونشأ ما سوف يطلق عليه اسم "الفوردية" Fordisme، خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، وكان الحزب الليبرالى البريطانى، وهو أكثر التعبيرات عن البرجوازية الكبيرة أمانة، أول حزب يتحول إلى فكر كينز، أى أن "طريقة الضبط" الجديدة التى وصفها أجليتا Aglietta بدأت تنتشر فى "الجو". ويكمن انتصار الاشتراكيين الديمقراطيين الكبير فى أنهم استطاعوا، أكثر من غيرهم، التعبير عن ذلك. ومن البديهي أن الستالينية، التى تلتفى الرأسمال الخاص، كانت خارج اللعبة، ولكن التضخم الزائد للدولة فى الفاشية، وتخططاتها، وميلها للمغامرة، وعجزها عن أن ترى فى الاقتصاد شيئاً آخر سوى "فيلق" يتسم بشيء من الخصوصية، لم يكن كل ذلك - عند التفكير - مناسباً. ومع ذلك، كان ينبغي أن تقوم حرب عالمية لكى يتحقق الاقتناع بذلك بصورة نهائية.

- الاندماج التدريجى للنماذج الاشتراكية - الديمقراطية والليبرالية.
ان العودة خلال الحرب العالمية الثانية - بطريقة أكثر توسعاً وأكثر وعياً وأقل تجريبية - إلى اقتصاد الحرب الذى كان مطبقاً خلال الحرب العالمية الأولى؛ والأكثر من ذلك - ربما - هو ملاحظة أن هذه الإجراءات لا تسمح فقط بكسب حرب مرعبة، وإنما تسمح كذلك بالخروج فعلاً من حالة الكساد الاقتصادى الذى كان سائداً منذ ١٩٢٩، كل ذلك أدى إلى تطور تدريجى، ولكنه أساسى، لليبراليين. وكان مذهب كينز - وهو محافظ، ومن أنصار الرأسمالية مثلهم - جاهزاً لتعديل مذهب آدم سميث. ويبدو أن التحول قد تم بطريقة شبه كاملة خلال الستينيات، عندما قال ريتشارد نيكسون، هذا الرجل المناهض للغاية للمباركسية والذى أصبح رئيساً للولايات المتحدة : "من الآن

فصاعداً، نحن جميعاً من أنصار مذهب كينز". وفي نفس الوقت تقريباً، عبر هارولد ويلسن، رئيس الوزراء العمالي في بريطانيا العظمى، عن نفس هذه الفكرة تقريباً.

ويمكننا إبراز مجموعة كبيرة من العلامات الأخرى التي تعكس تلاقى هذين المذهبين. ألم يعلن موريسون، منظر حكومة أتلي : "إن الكفاح من أجل الاشتراكية هو الكفاح من أجل الإنتاج"؟ وكان القائد العمالي الجديد جيتسكل ميل، أثناء الخمسينات، إلى التخلي عن مطالب التأميم والاقتصاد الموجه القديمة، في صالح "الثورة التكنولوجية". وانتشار دولة الرفاهية وتعليم الجماهير. وكثيراً ما نجد أن الحكومات اليمينية هي التي قامت أصلاً بالإجراءات الاجتماعية الكبرى أو بتدعيم تدخل الدول في الاقتصاد.

ومن البديهي أن مجموعة عمليات إعادة التصنيف المعجلة (بينما كانت الاشتراكية في ١٩٤٥ تحتفظ بمظهر راديكالي لا تتقبله البرجوازية كثيراً في هذه الفترة) كانت مرتبطة بالحرب الباردة، هذا الشكل الجديد الذي اتخذته العالم ابتداءً من ١٩٤٧، فجمع بين الاشتراكيين والليبراليين موقفاً مشتركاً مناهضاً للشيوعية، ولم يجدوا صعوبة في الاتفاق على بعض المبادئ الأساسية الأخرى : احترام الديمقراطية والحريات الفردية، التمسك باقتصاد مختلط، والبحث عن نوع من العدالة الاجتماعية.

وترتب على ذلك نوع من "البرنامج المشترك" للتنمية الاقتصادية، يحتوي على بعض عناصر التخطيط (بصورة استشارية ومحدودة ودون أن يكون ملزماً) وتحقيق "رفاهية" ينحصر دورها في مثل أعلى إنساني يرمى إلى حماية المجتمع وانسجامه، ويسمح، إلى جانب ذلك، بتنمية الاستهلاك الجماهيري، ويحتوي هذا "البرنامج المشترك" على سياسة تعيد توزيع الضريبة، وعلى اقتناع بضرورة تفوق الصناعة في النشاط الاقتصادي، إذ أن "المشاريع الكبرى" و "التكنولوجيات الكبرى" كفيلة بضمان تنمية متواصلة، فالرأسمالية قابلة للاستمرار، ومن الأفضل إعطاء حجم أكبر للكعكة بدلاً من المراهنة على تقسيمها فقط !

نحن إذن بعيدون عن مشاريع الإصلاح الراديكالي، والهيكلية، التي كانت سائدة في الثلاثينات، عندما كان التشاؤم مهيمناً. والآن، حيث عاد القلق، وحيث ظهر، مرة أخرى، عدم التوافق بين التقدم الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، فهل سيعود التصديق الكبير بين الاشتراكيين (حتى لو كانوا مراجعين) والليبراليين ؟.

بعض عناصر "تطبيق" النماذج التنموية في "العالم الثالث"

سنقتصر هنا - أكثر مما سبق - على تقديم بعض العلامات التي اختيرت بطريقة تعسفية. فعملية تطعيم العالم الثالث بنماذج التنمية التي تم صياغتها في الغرب، عملية مركبة للغاية فعلا، إذ أن العناصر التي استعارتها هذه الدول تختلف من دولة لأخرى، ومن فترة لأخرى، بالإضافة إلى أن عدداً كبيراً من عمليات التطعيم هذه تتسم بشكل انتقائي. وسوف نكتفى - عن طريق بعض الأمثلة التي سوف نقدمها - بإبراز أهمية هذه الاستعارات وأصالة عمليات البناء التي ترتبت عليها عندما قامت هذه المجتمعات وهذه الثقافات المحلية بتجميعها والتفاعل معها. وسوف نبرز كذلك ما يطرحه هذا التطعيم من مسائل لم يتم حلها.

محطات توصيل هذا الفكر

يتعلق الأمر أولاً بتمييز الطرق التي تم عن طريقها "التطعيم". ويتعين علينا أن ندرج أولاً - ضمن المسئولية عن تلك العملية - المنظمات الدولية، وهي بوجه عام تابعة للأمم المتحدة (ولكن ليس الحال كذلك دائماً) وظلت خلال مدة طويلة، يسيطر عليها من الناحية الأيديولوجية، النموذج الاشتراكي الديمقراطي أو الليبرالي (وقى كثير من الأحيان مازال الأمر كذلك مثلما هو الحال في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي... الخ). وينبغي كذلك أن نأخذ في الاعتبار الأهمية السياسية (سواء كان لها كياناً شرعياً أو تفرض نفسها كأمر واقع)، إذ أن العلاقات بين الأحزاب الشيوعية معروفة إلى حد كبير، ولكن نشاط الأهمية الاشتراكية هو كذلك نشاط كبير، سواء كان بطريقة مباشرة أو عن طريق إحدى مكوناته (مثلما هو الحال بالنسبة للحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي يحرك مؤسسة فريدريك ابرت Friedrich Ebert الكبيرة).

لقد لعبت الأهمية النقابية (التي كثيراً ما كانت مرتبطة بالأهمية السابقة) كذلك دوراً كبيراً، ألم يتم بفضلها إعداد القادة النقابيين في العالم الثالث؟ كذلك ينبغي أن نذكر الجماعات الأوروبية الكبرى أو جامعات أمريكا الشمالية، وبعض الجمعيات الثقافية، والكنائس (البروتستانتية والكاثوليكية)... الخ. وتاريخ هذا المجال لم يتم تناوله بما يكفي.

بعض أمثلة التنمية في العالم الثالث

سوف نكتفى - في نهاية هذا البحث - بإشارة سريعة إلى ثلاثة أمثلة.

- في الهند

إن النقاش في الهند ثرى للغاية دائما، و نجد فيها المنظومات الأساسية التي تناقش حاليا في العالم الثالث، وفي غيره من المناطق. وحتى الخمسينات، كان كل شيء يدور حول "النموذج الغاندى". ويبدو هذا الأخير - في بعض جوانبه - كما لو كان نموذجا مناهضا للتنمية. فالمهاتما غاندى لا يريد إحداث انقلاب في الحياة الريفية عن طريق تعميم استخدام الميكنة والتصنيع، وهو يناهض المدن "القبيلة والمتطفلة". وتوصل - في فترة ما - إلى أن يتبنى "المؤتمر" برنامجا اقتصادى، أى غزل القطن على دولاب المغزل التقليدى، والعودة إلى بناء نوع من الاكتفاء الذاتى الريفى وذلك عن طريق إقامة ورش صغيرة فى كل مكان. ولكن بالاضافة إلى أن غاندى لا يهمل الاقتصاد (لأن اتخاذ مثل هذا الموقف يُعتبر، بالفعل موقفا باليا) وأفكاره لا تمتنع من الارتباط بطريقة وثيقة مع آل بيرلا Les Birla فإنه يمكننا الكشف عن أصول مختلفة لفكرة غربية عى الهند إلى حد كبير. إن جيابركاش نريان Jayaprakash Narayan (الذى كان ماركسيا فى ذلك الحين) يرى أن فكرة غاندى عبارة عن "تحليل اقتصادى خجول، ونوايا طيبة وغلبة للنزعة الأخلاقية بطريقة غير فعالة". ويرى أن فكره قريب من أيديولوجية "آباء الكنيسة وفلاسفتها فى ظل النظام الأوروبى القديم فى فجر الثورة الصناعية". ويرى الاشتراكى اشوكا مهتا Ashoka Mehta (وهو ليس ماركسيا) أن فكر غاندى عبارة عن "رد فعل رومانسى ضد الرأسمالية". وقد يمكننا كذلك العثور على بعض الآثار للمذاهب الفاشية والمذاهب التى تنادى بتفوق الصناعة فى المجال الاقتصادى، والتى كانت سائدة خلال فترة ما بين الحربين العالميتين. ونجد ذلك عندما اقترح غاندى منح حق التصويت فى المؤتمر "للعاملين الحقيقيين"، أى الفزكاكين التقليديين، وعندما اتخذ موقفا يناهض نزاع الملكية ويؤيد تحول كبار ملاك الأراضى، وكان الهدف من ذلك أن يصبحوا "مديرين" لمزارعيهم وأن يستخدموا أراضيهـم "بطريقة أساسية من أجل رفاهية أولئك"، وهو من أنصار "التعاون والتنسيق بين رأس المال والعمل، بين المالك والمزارع"، أى ينبغى أن يتوقف الصراع الطبقي.

إن الانتقادات التى وجهت إلى الفكر الغاندى انتقادات عنيفة للغاية. إذ يرى روى Roy الذى كان قائدا للحزب الشيوعى الهندى، ثم أصبح "شيوعيا منشقا"، أن غاندى

يمثل "تشخيصاً لروح الثورة البدائية، العمياء والتلقائية، عند الجماهير الهندية" ويرى :
"بما أنه يقوم بإعادة إحياء [المجال] الدينى والثقافى، فهو مضطر أن يكون رجعياً على
المستوى الاجتماعى، حتى إذا كان يبدو ثورياً فى المجال السياسى". وبما أن روى من
أنصار الغرب المتحمسين، فهو يرفض باحتقار "التقاليد الريفية وضيق [افقها]" ويرى أن
"موروث" الهند "الروحى" ليس إلا "استعباداً سياسياً لمدة تقرب من ألف عام، وت خلف
الاقتصاد، وجمود فكرى وتدهور ثقافى". ويستنتج أن بلده "فى انتظار كمال باشا
الخاص به"، الذى ينبغى أن يكون برنامجاً على الوجه التالى : "قص الضفائر
والكعكة، وإعدام ذوى الشوارب، وفرض العمل الإجبارى على المرأة، ومنع المواكب و
"الأشياء الأخرى الشبيهة بذلك". إنها، باختصار ، عملية تحديث عنيفة!

لقد أعلن يسار "المؤتمر" الذى التقى مع "حزب المؤتمر الاشتراكى" (C.S.P) ابتداءً
من ١٩٣١، أنه يؤيد نموذج تنمية قريب إلى حد كبير من نموذج الاتحاد السوفيتى (أثر
الحزب الشيوعى الهندى إلى حد كبير على هذا النموذج) أى أن المناهج "المناهضة
للريف" التى استخدمها البلاشفة فى تركستان تبدو ليسار المؤتمر إيجابية للغاية. وحزب
المؤتمر الاشتراكى يريد الحضنة والتصنيع (حتى فى الريف، هناك اتجاه لإقامة نوع من
المدن الزراعية به)، وتخطيط مركزى، وإضفاء طابع اشتراكى بالتدريج على وسائل
الانتاج، والتوزيع والتبادل، وكذلك أراضى الفلاحين.

كان حزب المؤتمر الاشتراكى يتمتع بتأييد - تم التعبير عنه بطريقة شبه أكيدة -
نهرو الذى ظل فى الكونجرس، والذى أعلن فى ١٩٣٦، أن الاشتراكية سوف تكون
"نهاية الملكية الخاصة، إلا فى حدود ضيقة للغاية، و [سوف يقوم] مثل أعلى من
الخدمة التعاونية ليحل محل نظام الاستفادة الحالى"! وكان يرى فى الاتحاد السوفيتى
"رمز الأمل". فكان النموذج إذن هو النموذج السوفيتى. ولكنه عندما أصبح رئيساً
للوزراء، ظهر فى صورة أكثر اعتدالاً إلى حد كبير. وهو وإن كان يؤكد رسمياً فى
١٩٥٥-١٩٦٥ أن الهند اختارت الاشتراكية، وإذا كان ١٧ فرعاً من فروع الصناعة قد
دخل ضمن إطار القطاع العام، فإن الخطة الخمسية الثانية أعلنت أنها ترمى إلى
"مجتمع يتميز بالتماسك، وبعدم وجود طبقات، وبفرص متساوية للجميع، وبإمكانية
حياة سعيدة لكل إنسان". أليس ذلك هو نموذج الاشتراكية الديمقراطية بعينه ؟ وفى نفس
هذه الفترة أعلن نرايان، السكرتير السابق لحزب المؤتمر الاشتراكى، أنه ابن روحى
لغاندى...

- الصين

يتميز "عقد نانكين" (من ١٩٢٧ إلى ١٩٣٧)، وهو مرحلة من مراحل سلطنة الكومينتانج تتسم باستقرار نسبي، بانتقائية أيديولوجية غريبة، فهو يستعير من الليبرالية، والفاشية، والمسيحية، ومن التقاليد الكونفوشيوسية بالطبع. وكان شنغ كاي شيك يرى نفسه مصلح القيم الكونفوشيوسية التقليدية، أي مصلح النظام القائم والقيم الاجتماعية والأخلاقية. إن شعار حركة الحياة الجديدة التي تكونت في عام ١٩٣٤، لكي تمثل سدا أيديولوجيا في مواجهة الشيوعية، هو التقاليد (Li)، العدالة (Yi)، الأمانة (Lian) الشرف واحترام الذات (Chi). لقد كان تأثير ألمانيا النازية واضحا - وخاصة، إذا أخذنا التواريخ في الاعتبار - وكذلك تأثير إيطاليا الفاشية وتركيا الكمالية (وهو نموذج تحديث متسلط)، فأعلن شانج كاي شيك أنه "الرئيس الأعلى" وانتقد الديمقراطية، وحبذ الثلاثي: "الأمة - الجيش - الانتاج". وازداد الطابع العسكري للنظام، وأصبحت كوادره تجتمع في إطار "القمصان الزرق"، فالعمل يُنظر إليه على أنه سر نجاح الصين القديمة، كما هو الحال بالنسبة لألمانيا وإيطاليا.

ولكن، ربما كان النموذج الليبرالي - الذي قامت الطائفة البروتستانتية في الولايات المتحدة بتعديله وتنقيحه في اتجاه تسلطي ومتزمت - هو النموذج الأساسي الذي أثر على الصين في ذلك الحين. فقد قدمت كل من حركة الشبيبة الكاثوليكية في أمريكا والمؤتمر المسيحي القومي للنظام عددا من قادة الصف الأول. ومن السهل الكشف عن مراحل هذا الاتجاه: استقبلت الصين القومية - ابن الغرب المدلل خلال الثلاثينات - عددا كبيرا من الخبراء، والفنيين، والهيئات الاقتصادية، والجامعية، والطلابية، التي يقوم الخارج بتمويلها، بأموال أمريكية على وجه الخصوص. وقام بول لانجفان Paul Langevin بمناقشة إصلاح المدارس في إطار "بعثة تعاون فكري". وقاد فنيون زراعيون بروتستانت - اجتمعوا في إطار "لجنة دولية من أجل الكفاح ضد المجاعة - حركة إعادة بناء الريف". وأقيمت في شنغهاي وحدة تابعة لمكتب العمل الدولي، وحاول مكتب الشؤون الاجتماعية القيام بدور الحكم - في نزاعات عديدة خاصة بالعمل - مع مراقبة صارمة للنقابات. وأيدت الكنائس البروتستانتية تكوين التعاونيات الصناعية. وأخيرا قام الغرب (فرنسا، إيطاليا، بريطانيا العظمى، وألمانيا - على وجه الخصوص - التي أرسلت عددا كبيرا من أفضل جنرالاتها) بتقديم مساعدة ضخمة للجيش، وتنظيمه. وقامت حكومة شانج كاي شيك - الذي كان فيما قبل مسارا

فى البورصة، والمرتبط بعائلات السونج والكونج، صاحبة المصالح المصرفية الكبيرة - بإمداد الصين بالسكك الحديدية، والطرق وبتيسير تحسين التقنيات الزراعية، والهيدروليكية، وتنمية نظام الائتمان الرافى، وبتشجيع "حركة تربية الجماهير" التى تنشر محو الأمية ومبادئ الصحة (ال "ست و تسعون قاعدة"). ويرى ج.ك.فيربانك أن حكومة نانكين هى "أحدث [حكومة] عرفتها الصين".

- فى سنغافورة

كان أول نموذج أثر على الشباب المثقف، الذى أسس فى ١٩٥٤ "حزب حركة الشعب"، هو النموذج العمالى (كانوا يدرسون فى بريطانيا العظمى فى عهد حكومة اتلى) مع تعديل بسيط تحت تأثير نهرو فى الهند وفكر جورج بادموور فى أفريقيا السوداء. وعندما وصل هذا الحزب إلى السلطة فى ١٩٥٩، قام بتنفيذ برنامج موسع للإسكان الشعبى، وبإدخال مذهب إرادية الدولة فى جميع مجالات الاقتصاد، وبدا أنه يشجع التشاور الاجتماعى.

وينادى نفس هؤلاء القادة، اليوم، بمبادئ آدم سميث ("وهى النظرية الوحيدة الملائمة لتنمية العالم الثالث")، وأصبح المجال مفتوحا أمام الشركات متعددة الجنسية، ولا تكف التحولات الاجتماعية عن التقلص، وكان ذلك بمثابة التقاء عجيب و "غير عنيف" بين النموذجين العمالى والليبرالى (التربية، والسكن، والصحة، والمرافق العامة، كل ذلك يظل ميسرا لأن تدخل الدولة فى الاقتصاد مازال كبيرا). حقا، اننا نجد فى كل من هذين النموذجين قيم التحديث والتنمية المعجلة، والتصنيع.

الملاحق

افكار لافروف. أول سبتمبر ١٨٧٥
(لاستطيع الرأسمالية أن تجلب لتلك الدول
التي دخلت التاريخ لاحقاً، إلا الخراب والردة العامة)

"إن [المرحلة] التي نمر بها حالياً ليست مجرد تحول لاقتصادنا من [مرحلة] ما قبل الاستقلال (من العبودية) إلى اقتصاد برجوازي، فذلك، في حد ذاته، قد لا يكون سيئاً للغاية. ولكننا نمر، مع مجموع دول العالم المتحضر، [بمرحلة] انتقال نحو أعلى شكل من أشكال الاقتصاد البرجوازي، أي أقبح شكل من أشكاله. وهي المرحلة التي يصبح فيها الرأسماليون رجال مال أقوياء؛ والتي يصبح فيها ملوك البورصة، أسياد الحياة الاقتصادية في الأمم، المرحلة التي تنمو فيها البرجوازية لتصبح أرستقراطية مالية. إن هذا الانتقال هو مصدر لتطورات مفاجئة بالنسبة لحياة الجماهير الاقتصادية، وهذا هو السبب الحقيقي لظهور الاشتراكية في أوروبا الغربية. ولكن بالنسبة لنا، فإن الأمر أسوأ بكثير مما عليه الحال في أي أمة أوروبية. لقد نما الاقتصاد البرجوازي في الغرب بطريقة تدريجية مرحلة تلو الأخرى، وبطريقة موازية لعملية الاختراعات والاكتشافات. وكانت تنمية الاقتصاد البرجوازي مفيدة - إلى حد ما - بالنسبة لمجموع الشعب. ولم يتضح إلا فيما بعد، أن الاقتصاد البرجوازي كان في صميم جوهره مناهضاً للجماهير. وكان ينبغي أن يمر الاقتصاد بعدة مراحل قبل الوصول إلى المرحلة الحالية التي ظهر خلالها بجلاء [تلك الحقيقة] القاسية .. أي التناقض بين مصالح العمل ورأس المال واستحالة المصالحة بينهما.

وفيما يخصنا، تحرر الفلاحون - وبالتالي، أصبح الاقتصاد البرجوازي ممكناً - بينما كان الاقتصاد البرجوازي قد وصل في الغرب إلى شكله النهائي. ونظراً لقانون المنافسة الثابت في الاقتصاد البرجوازي، فإن اقتصاد أي فرد أو أي أمة، عندما يجد نفسه منساقاً في دائرة الاقتصاد الرأسمالي، فإنه يتختم عليه تحمل عبء أرقى شكل من أشكال هذا الاقتصاد، أي أكثر الأشكال تطوراً. وهكذا، فقد مررنا، بدون أي مرحلة انتقالية، من اقتصاد العبودية إلى اقتصاد ملوك البورصة، والاحتكارات، ورجال

الأعمال ... الخ. ومن السهل أن نفهم أن هذا النظام، دون المرور بمرحلة انتقالية، أصبح يتعارض مع مصالح مجموع الشعب؛ وأنه مجحف بالنسبة لملاك الأراضي عندنا، ولبرجوازيتنا الصغيرة، ولجماهيرنا الشعبية. إن عددا صغيرا جداً من النصابين والمهرين هو وحده الذى تتراكم لديه ثروة فاحشة على حساب الإفقار العام والمخرباب".

وجهة نظر انجلز

"هناك شيء مؤكد : إذا كانت روسيا فى احتياج - بعد حرب القرم - إلى صناعة كبيرة، فلم يكن باستطاعتها الحصول على ذلك إلا عن طريق شكل واحد، هو الشكل البرجوازى. ووفقا لهذا الشكل، كانت مضطرة لتحمل كل ما يترتب على الصناعة الرأسمالية الكبرى فى جميع البلاد الأخرى ... ويقدر ما يتعلق الأمر بتحطيم الصناعة المنزلية وفروع الزراعة المفيدة لها، يبدو لى أن المسألة الحقيقية بالنسبة لكم، كانت كالتالى : كان على روسيا أن تختار بين [أحد الحالتين] : قيام مصانعها بتحطيم صناعتها المنزلية، أو قيام هجوم السلع الانجليزية بنفس هذه المهمة. لقد كان الروس يتولون هذه المهمة من خلال نظام حماية "الاقتصاد"، وفى غياب الحماية كان الانجليز هم الذين سيتولونها ...". ("فلتتحقق المصائر". خطاب الى دانيلسون ١٥ مارس ١٨٩٢، مراسلات ماركس وانجلز ١٨٤٦-١٨٩٥، ص ٤٩٩-٥٠٠).

فورونتسوف. حول تنمية روسيا

"إن خصوصية صناعتنا الكبرى التاريخية تكمن فى أن عليها أن تنمو فى وقت وصلت فيه الدول الأخرى إلى مستوى مرتفع من التنمية. ويترتب على ذلك نتيجتين :

أولا : تستطيع صناعتنا استخدام جميع الأشكال التى خلقها الغرب، وبالتالى يمكنها النمو بسرعة كبيرة، دون المرور بسرعة السلحفاة على جميع المراحل المتتالية.

ثانيا : يتحتم عليها الخوض فى منافسة مع الدول الأكثر ثراء من حيث التجارب، والأكثر تصنيعا، فالمنافسة مع مثل هؤلاء كفيلة بخنق الشرارات الضعيفة الصادرة عن رأسمالنا الذى نشأ للتو.. "إن الدول التى وصلت لاحقا إلى حلبة التاريخ تتمتع بميزة كبيرة بالمقارنة بمن سبقوها، وهذه الميزة تكمن فى أن الخبرة التاريخية التى تراكمت لدى الدول الأخرى تسمح لها بتكوين صورة دقيقة نسبيا عن مستقبلها المباشر، وبمحاولة الوصول إلى ما وصل إليه الآخرون، وذلك ليس على غير هدى ولكن بوعى، لا بالتخبط فى الظلام، ولكن بمعرفة ما ينبغى تفاديه على الطريق. إن روسيا تنتمى كذلك

إلى هذه البلدان التي تتمتع بهذه الميزة".

(مصير الرأسمالية في روسيا" ١٨٨٢ ، نص قام كتاييف بإعادة نشره

N.K.Kataev, Narodnicheskaya ekonomicheskaya Literatura)

موسكو، ١٩٥٨ ، ص ٨٣-٩٨).

الباب الثانى

مجتمعات لا غربية تبحث عن التطور

الفصل الأول

التنمية والمجتمعات الافريقية : المعوقات

**كاترين كوكري - فيدروفييتش
قسم "العالم الثالث ، افريقيا"
المركز القومي للبحوث العلمية
جامعة باريس السابعة**

فيما يخص المجتمعات الأفريقية، هناك سؤالان يطرحان نفسيهما، ويرتبطان ببعضهما، إلى حد ما : ١- هل يمكننا الحديث عن أشكال تنمية سابقة للاستعمار، قبل أشكال العدوى الغربية (التي امتدت من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الاستعمارية)؟ إلى أي مدى تحقق ذلك؟ وما هي أشكال هذه التنمية؟

٢- كيف يمكننا تفسير "عدم التقبل" الظاهري الذي أبدته هذه المجتمعات تجاه التنمية، عندما أصبح التأثير الغربي حاسما؟

هل هناك تنمية ما قبل المرحلة التنموية؟ أدوات التحليل :

اعتبر اخصائيو المجال الأفريقي - في زمن قريب، أي في أوائل الستينات - أن مهمتهم الأولى هي "رد الاعتبار" لتاريخ أفريقيا؛ لا لأن تاريخ أفريقيا لم يكتب أبدا فحسب، بل كذلك لأن هيئة علمية منغلقة انغلاقا شديدا على ذاتها (أي على ماضي المجتمعات الغربية)، كانت ترفض تقبل فكرة إمكانية كتابة تاريخ أفريقيا نظرا لنقص المصادر المناسبة (وخاصة المصادر المكتوبة). و تلك حجة واهية، والأحرى أن علماء التاريخ كانوا يتذرعون بمثل هذه الحجة من أجل التستر على مسألة جوهرية، إذ كانت الكتابة مرتبطة، بالنسبة لعلماء التاريخ الغربيين - ومازال الأمر كذلك أحيانا - بفكرة الحضارة والتي يعتبرونها - بطريقة ضمنية - وحيدة، يُرجع أصلها إلى منطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط، أي أنه في حالة عدم وجود كتابة، فلا تاريخ هنالك، ولا حضارة ... إتنا نجد هذا العيب الغربي في مواضع عديدة، نجده مثلا في تاريخ المدن، فجوردن شايلد^(١) يرى أن وجود الكتابة والحساب هما شرط لوجود مدينة، ويرجع ذلك على وجه الدقة، لأنه يرى أن هناك تماثلا بين هذين العنصرين وبين فكرة الثقافة والحضارة، أي لاحضارة بدون مدينة ولا مدينة بدون كتابة. وخلاصة القول، يمكننا التوصل إلى الاستنتاج التالي، دون أن نرهق أنفسنا كثيرا في البحث : لا توجد مدينة أو حضارة في المجتمعات الأفريقية القديمة التي تقع خارج المؤثرات الغربية أو الأوربية.

ومنذ ما يزيد على الجيل وعلماء تاريخ أفريقيا (وهو تاريخ جدير بهذا الاسم، لم تبدأ كتابته إلا قبل مرحلة القضاء على الاستعمار بقليل)^(٢) يجتهدون من أجل إثبات - ومعهم كل الحق - عدد معين من البديهيات، من بينها التأكيد على وجود ثقافة - أو بالأحرى ثقافات - شفوية، وإن المجتمعات الأفريقية كان لها تاريخ مثل المجتمعات الأخرى، وأن هنة المتخصص في كتابة التاريخ - أبا كان مجال عمله من حيث المكان

والزمان - لا يظهرها إلا كفاءته في استغلال جميع المصادر المتاحة، أيا كانت نوعيتها (مكتوبة، شفوية، لغوية، أو تتعلق بعلم الآثار أو النبات أو المناخ ... الخ) سواء كانت من قبيل العلوم الاجتماعية أو متعلقة بالمجال العلمي البحت. وكما تعلمون، فإن مارك بلوش Marc Bloch لم يقل - في زمانه - بغير ذلك، حتى وإن استدعى الأمر أن تمر حقبة طويلة من الزمن قبل أن يستمع إليه زملاؤه (١٣).

وليس هدفنا هنا العودة مرة أخرى إلى هذا الموضوع الذي استوعبته المجتمعات العلمية - إن لم يكن موضع تكرار من طرفها - حتى لو لم تصل هذه المعرفة دائما إلى الجماهير الواسعة من المثقفين. إن هدفنا - على العكس - هو إبراز تجاوزات، بل تحريفات، هذا الاتجاه.

إن المتخصصين في الثقافات الأفريقية لم يتمكنوا، في كل الأوقات، من تجنب الوقوع في فخ الديماجوجية، عندما يناضلون من أجل إثبات صحة وجهة نظرهم الخاصة بضرورة دراسة ماضى أفريقيا (وهذا أمر بديهي حاليا بالنسبة لعالم التاريخ). وبما أن تاريخ هذه القارة قد أهمل أو تعرض للاحتقار، فقد حاول البعض إثبات أن الأمر يتعلق بحضارات لا ينقصها شيء، حضارات مثل الحضارات الأخرى، جديرة بالاحترام مثلها، وهذا صحيح تماما. فكان هناك حرص - في محاولة للإقناع - على إثبات أن الإنجازات الأفريقية لا تقل عظمة عن أي حضارة أخرى فيما يتعلق بالمجال السياسي، والاقتصادي والثقافي والأيدولوجي، لكن هذه النقطة الأخيرة ليست أكيدة بالضرورة.

كان هناك - بكل تأكيد - في أفريقيا، مثل غيرها من القارات، فترات ذروة. إن مجموعة حوائط المعابد في زمبابوي، والرؤوس الرائعة المصنوعة من البرونز في بتين (في القرن الثاني عشر) ورحلة الحج التي كان يقوم بها "كان كان موسى" Kan Kan Musa امبراطور مالي، إلى مكة عن طريق القاهرة في القرن الرابع عشر، كلها مظاهر تشهد على فترات الذروة هذه.

ولكن، علينا الاعتراف بأننا لا نجد في تاريخ جنوب الصحراء الأفريقية مثلاً، ماضى امبريالي عريق مثلما هو الحال في الصين، أو مغالاة هندسية مثل تلك التي أنجزتها السلطة الدينية في ظل الامبراطوريات الهندية الأمريكية، أو ربط دقيق بين الاقتصاد والسياسة والعلوم والفنون مثلما كان الحال في العالم اليوناني، أو استمرارية سياسية حاسمة مثل تلك التي شهدتها أوروبا الغربية منذ نهاية القرون الوسطى، ومثل هذا القول ليس من قبيل تقييم الحضارة الأفريقية، ولكنه مجرد تقرير للأمر الواقع.

ويبدو لنا - نظرا لمستوى تطورنا الحالي فى مجال معرفة ماضى هذه القارة، ورغم ما تتضمنه هذه المعرفة من أوجه القصور - أن احتمال إثبات عكسها فى المستقبل، احتمال ضعيف. ومن المؤكد إن أفريقيا عرفت منذ فجر التاريخ، ظهور حضارة كانت حاسمة بالنسبة لتاريخ العالم، وهى حضارة مصر القديمة. وقد أثرت هذه الأخيرة بنفس القدر - ولكن بطريقة مختلفة - على العالم الأسود وعالم البحر المتوسط، وسوف نرى فيما بعد، بصورة أدق، كيف ساهم احتضان الشعوب البيضاء، التى تحيط بالبحر المتوسط، للتراث المصرى، فى تهميش باقى القارة السوداء.

وهناك سؤال أولى يجب طرحه بخصوص هذا التهميش الذى تكرر خلال تاريخ جنوب الصحراء الأفريقية : ما هو سبب هذا التكرار ؟

"التأخر الأفريقى" : مسألة حقيقة ما قبل الاستعمار

إذا كان هذا التفاوت قديما، فهو لم يكن أول الأشياء حدوثا. وفى ظل الاكتشافات الحالية الخاصة بمرحلة ما قبل التاريخ، يبدو من المسلم به أن الإنسان المفكر ظهر، أول ما ظهر، فى شرق أفريقيا، بسبب الظروف الجيومورفولوجية والمناخية القديمة التى عزلت شرق أفريقيا، أثناء وبعد الأخدود الأفريقى العظيم - وهو عبارة عن تصدع جيولوجى عميق، يمر من منطقة ما بين النهرين وحتى جنوب أفريقيا ويجسده تتابع البحيرات الكبيرة - وقد سمح كل ذلك بتوفير الظروف الملائمة لظهور الجنس البشرى فى شرق أفريقيا^(٤).

ورغم هذه المعطيات الأولية، فمن الواضح أن أفريقيا السوداء، كانت منذ البداية تعاني من تأخر، والأمر يتعلق هنا بمحاولة الكشف عن أسبابه. هناك بالفعل مجموعتان من العوامل المحتملة التى أدت لتأخرها إلى ذلك التفاوت، أحدها داخلى، والآخر خارجى.

وقد يكون المناخ عنصرا هاما من هذه العناصر. وقد ظهر أول تفاوت هام عند نهاية عصر ما قبل التاريخ تقريبا، أى من المرجح أن يكون إنتشار الزراعة فى جنوب الصحراء ووادى النيل، أى باتجاه اثيوبيا وإلى غرب أفريقيا، قد تم بعد ذلك بكثير، خلال الألف الثالثة قبل الميلاد تقريبا. فالعقبة الأولى كانت، فى نفس الوقت، على المستويين : المناخى والزراعى، أى أن الأمر يتعلق بتكييف الحبوب والنباتات المحلية وحيدة الفلقة (أنواع من الذرة البيضاء) التى تزرع فى الصيف (مع تخصيص موسم الشتاء، وما

قبله لتجهيز الأرض) مع المبادرات التي انبثقت حتى ذلك الحين تكيفا مع أمطار وزراعة الشتاء (قمح مناخ البحر المتوسط وجنوبه).

إن هذا العنصر حقيقى، ولكن ربما أمكن تجاوز مثل هذا التفاوت طالما تم تكييف الأنواع الجديدة، وطالما أن استخراج الحديد لم يكن معروفا فى مصر القديمة، بينما تتوفر الدلائل على وجوده فى إفريقيا فى منطقة جنوب الصحراء، منذ بداية عصرنا، سواء كان ذلك فى شرق أفريقيا أو فى غربها، وكان استخراج هذا المعدن عاملا مساعدا فى انتشار الزراعة. ولكن يبدو لنا أن "عصر الحديد"، الذى اقترن بزراعة فعالة، حتى ولو كانت بدائية (ظلت الأداة الوحيدة هى المعزقة)، انتشر فى هذه المناطق، ليس بطريقة بطيئة للغاية فحسب - من المرجح أن بعض مناطق وسط إفريقيا لم تدخل هذا العصر إلا فى حوالى القرن العاشر - بل أن المجتمعات الريفية، فى بداية العصر الاستعماري، كانت تبدو كما لو كانت مازالت فى هذه المرحلة؛ ومن المعروف أنه رغم "عولة" الاقتصاديات الإفريقية، فمازالت مجتمعات ريفية عديدة تنفر حتى اليوم من تجاوز حدود التقنيات الموجودة بها والتي لم تتطور كثيرا.

هذا لا يتنى - فى سياق إجابتنا على السؤال الأول - أن "التنمية" لم تتم. ولكن أليست هناك خطورة من اللعب بالكلمات؟ فمن المؤكد، أن الإنتاجيات الزراعية تمكنت من التحسن بفضل التقاء ثلاثة عوامل :

- أوجب تزايد تعداد الشعوب (انتشار قبائل البانتو) المزيد من الإنتاج، حيث أن تقنيات الصيد وجنع الثمار لم تعد كافية لمواجهة التحدى الديموجرافى.

- وبناء على ذلك انطلقت الزراعة القائمة على استصلاح مكثف للأراضى، ومن المرجح أنه ترتب عليها آثار هائلة. إن شابة الجابون، على سبيل المثال، وهى شابة ذات أهمية ثانوية، تكشف عن هذه الدولة التى تتسم حاليا بكثافة سكانية منخفضة للغاية، عرفت تقنيات الوقيد^(*) و الفترات الطويلة لإراحة الأرض، وكانت فاعلية هذه التقنيات هائلة بالنسبة لمساحات واسعة، رغم أن الكثافة السكانية فى هذه المنطقة لم تكن أبدا شديدة.

- من المؤكد أن تبنى محاصيل جديدة، ذات أصل هندي أو مالى (مثل الموز فى أواخر القرن العاشر) أو محاصيل أمريكية (مثل الذرة و المنيهوت manioc ابتداء من القرن الخامس عشر) كان له تأثيرا حاسما، انعكس بدوره على المجال الديموجرافى، إذ يرى

* أى حرق الأشجار للزراعة فى مراعها - المترجمة.

جان فانسينا Vansina أن انتشار الزراعة كان موازيا، في أفريقيا الوسطى، مع نمو ديموجرافى، يفسر تكوين هذه الامبراطوريات وبلوغها الذروة فى الداخل.

ولكن يبدو أن الأمور قد توقفت عند ذلك الحد. فقد كانت المعيشة قائمة - منذ ذلك الوقت - على الزراعة (الذرة البيضاء، ذرة السفانا، والنيهوت، موز الغابات) سواء اقترنت بتربية المواشى أم لا (إن تربية المواشى هذه لا تتم إلا فى المناطق الساحلية الأكثر جفافا، أي التى تقل فيها الأمطار السنوية عن ٤٠٠مم). وما كان يعرقل التجارة - التى كانت تتم فى نطاق مسافات بعيدة للغاية، مثل تلك التى تتم بين مناطق مختلفة بالنسبة للملح والحديد، وبين قارات مختلفة بالنسبة للذهب والعبيد - قيام الارستقراطيات المستفيدة باكتناز هذه الثروات والتباهى بها، ولم تتحقق قفزة داخلية نحو اقتصاد إنتاجى استثمارى، رغم توفر شروط عديدة مثل الشراء - القائم على الذهب السودانى أو ذهب زمبابوى - والعديد، عن طريق التكاثف الديموجرافى الملفت للنظر الذى حدث فى بعض المناطق (مثل المنطقة التى تقع بين البحيرات، وساحل غرب أفريقيا : نيجيريا وتوجو). فظلت الأمور عند هذه المرحلة التى عبر عنها جان بيبيل بهذا التعبير القاسى، والذي يتسم مع ذلك بالدقة : مرحلة "استنفاد الحد الأقصى لتقنيات العصر الحجري الحديث".

وبواسطة هذه "التنمية" الداخلية (الديموجرافية والزراعية) نشأت دول - أو تشكيلات سياسية مركزية - وقامت بتشجيع هذه التنمية، بل أنها قامت بدفعها وصنعت من هذه التنمية أداة سلطتها. ولكن لم تجد هذه الدول والتشكيلات القوى والدوافع الضرورية من أجل تجاوز النظام المحيط بها، والقائم أساسا على تضاعف السواعد لزيادة الانتاج، فى ظل نظام إنتاجى ظلت إنتاجية الفرد فيه ثابتة .. نظام معوق، حيث لا استثمارات هنالك تدخل تجديدا على المجالين التكنولوجى والاجتماعى، الكفيلين بتوليد تنمية إنتاجية قائمة على أسس أخرى.

كل ذلك يسمح لنا بتفسير طابع دول ما قبل الاستعمار، فهي عابرة من حيث الزمن، حيث لم يستمر أبداً منها أكثر من ثلاثة قرون كحد أقصى (زمبابوى : من القرن الحادى عشر إلى القرن الخامس عشر، مالى من القرن الثانى عشر إلى القرن الرابع عشر، امبراطورية سونغاي من القرن الخامس عشر إلى القرن السادس عشر، والتشكيلات التى تكونت فى منطقة ما بين البحيرات خلال القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر ...) ومحدودة من حيث المكان، فلا ينبغي أن نخجل من القول بوضوح أن "الممالك"، أو حتى "الامبراطوريات" التى تحدث عنها كتبنا المدرسية كانت تنتمى إلى

شبكات تجارية وثقافية لها تأثير كبير، لكن أبعادها كانت متواضعة إلى حد كبير من حيث المساحة، في كثير من الأحيان، وكان عدد سكانها ضئيلاً دائماً. فممالك ما قبل عهد الاستعمار التي قامت في كوت ديفوار كانت تضم ما لا يزيد على بضعة مئات من الآلاف من السكان (مملكة أهرن) وكان عدد السكان يقل أحياناً عن عشرة آلاف (مثل مملكة اني Anyi)؛ إن "إمبراطورية مونوموتابا Monomotapa"، أو بالأحرى الصيغة الأفريقية السابقة لها (زمبابوي القديمة) كانت في الغالب تضم بضعة عشرات الآلاف من الرعاة شبه الرحل، يجتمعون حول نواة قوية محدودة (بضعة عشرات ؟) من التجار المستثمرين للذهب. خلاصة القول أنه لا ينبغي أن نلعب بالألفاظ المستعارة من حضارات أخرى ومن لغات أخرى ("مملكة" "إمبراطورية" "دولة" "إمارة")^(٥)، من أجل الإحياء بشيء آخر مختلف عما كان في الغالب تاريخ أفريقيا القديم، الذي كان عبارة عن عدد من المجموعات الإنسانية ذات العدد المحدود في الغالب، وكانت هذه المجموعات متحركة إلى حد ما في إطار مساحات شاسعة ذات أرض فقيرة، منحتها الطبيعة إمكانيات ضئيلة (فيما عدا أماكن نادرة، كانت مناطق بركانية قديمة) وقدرًا من الأمطار غير ثابت، فبذلت تلك المجموعات طاقة خلاقية غير مسبقة من أجل البقاء وإقامة مجتمع سياسي وإبداع خيال خاص بها، وإلى ابتكار أعمال في غاية الجمال (الأقنعة والتماثيل) وذلك رغم أن الظروف البيئية المحيطة بهم لم تكن ملائمة تماماً، وأن تقنياتهم كانت محدودة. ولهذه الأسباب (ولم يكن بالطبع السبب هو أنهم أكثر غباءً أو أكثر كسلًا من شعوب أخرى!)، بالإضافة إلى أنهم عانوا مبكراً من تبعيات مختلفة، لم يعرفوا "المصائر" التاريخية "الكبرى" الكفيلة بالتأثير بطريقة حاسمة على باقي الإنسانية، حتى لو أدى ذلك إلى استخدام القوة (تجارة العبيد والشتات).

اللا تنمية المعاصرة : التقاء العوامل على المدى الطويل

إن أفريقيا السوداء التي اتسمت بقسط ضئيل من "التنمية" في فترة ما قبل الاستعمار، تنفر اليوم، كما نعلم، من النموذج الغربي، ولا يرجع ذلك إلى آليات الرأسمالية الشريفة فحسب - من "الإمبريالية الاستعمارية" إلى "التبادل غير المتكافئ" المعاصر - بل يرجع كذلك إلى عدم قبوله من جانب المجتمعات المحلية. وقد ترتب على ذلك هذا "التأخر" الذي يأخذ أحياناً شكل كارثة ("الظروف السيئة التي انطلقت فيها أفريقيا"^(٦) "هل تستطيع أفريقيا الانطلاق ؟"^(٧) "من أجل أفريقيا، إنني أتهم"^(٨)) أيكولوجية وغذائية أو حتى ديموجرافية، ومالية وسياسية.

وينبغي - عند النقطة التي وصلنا إليها ،أيا كان موقفنا من التنمية على الطريقة الغربية - أن نصنف أسباب تضاؤل حجم التنمية ضمن التطورات الحالية، رغم أن غالبية الدول تعلن بطريقة رسمية للغاية عن بحثها عنه، ورغم أن معظم الشعوب - التي أصبحت متشعبة بالنموذج الغربى - تنتظرها يائسة.

إن الأمر يتعلق بتجميع العوامل التي يؤدي التقائها إلى جعل التنمية هدفا يصعب إلى هذا الحد التوصل إليه، هدفا يبدو دائما أكثر ابتعادا. فمن المهم - بالفعل - أن تظل في ذهننا تلك الملاحظة الصائبة التي عبر عنها ايف لاکوست : بدلا من الاتدهاش من عدم نمو هذه الأجزاء من مناطق العالم أو التي تبدو على الأقل متخلفة بالنسبة للمركز الغربى، فمن الأحرى أن نتساءل عن الأسباب التي جعلت هذه التنمية تنطلق فى فترة معينة من نقطة معينة من الكرة الأرضية (فى أوروبا الغربية، وبتعبير أدق فى إنجلترا الصناعية)، لأن هذه الحالة الأخيرة هى الحالة الشاذة وليس العكس. وبالقياص إلى الزمن التاريخى، فإن تاريخ مجتمعات ما قبل الصناعة أطول بكثير من الاتجاه التنموى الغربى الذى يرجع إلى أكثر من قرنين، ولا يتعلق - حتى الآن - الا بنسبة ضئيلة من شعوب الكرة الأرضية ...

إن هذا "الانطلاق" الغربى يفسره التقاء عدة عناصر فى نقطة معينة، فى وقت معين، وتنتمى هذه العناصر إما إلى فئة الزمن الطويل (تاريخ أوروبا الغربية فى المجال العقارى، إقامة "النظام - العالم"...) أو إلى فئة الزمن القصير ("الثورة الديموقراطية" الانجليزية، والابتكارات التكنولوجية إلخ). كذلك لا يمكننا أن نرد العراقيل الراهنة فى إفريقيا إلى سبب واحد أو إلى طريقة واحدة، بل علينا أن نراعى التقاء عدد كبير من العوامل، بعضها قديم جدا، والبعض الآخر تابع من الظروف المحيطة بها حاليا. فلنحاول توضيح الأمور.

وسوف نكتفى بذكر المتهم الأول، أى الغرب، فهذا عنصر هام، بل وأساسى، ولكنه ليس الوحيد؛ فالطريقة نفسها التى يسير بها العالم المتقدم، وآليات التبعية (دائرة المساعدة والاقتراض ... تلك الدائرة الجهنمية، واستغلال العمل اللامتكافى، إلخ) هما عاملان أساسيان للا تنمية^(٩). ولكنهما لا يكفيان وحدهما لتفسير كل شىء، إذ أن هناك مجموعة من الدول والمجموعات الاجتماعية، والقطاعات الاقتصادية، تتجاوز حاليا هذه المعوقات الهائلة بنجاح، هذا هو الحال بالنسبة لدول يطلق عليها اليوم : الدول "شبه النامية" (الهند والبرازيل)؛ وينطبق ذلك بوجه خاص على منطقة آسيا الشرقية - بالمفهوم الاقتصاد الراسع على الأقل - التى تعتبر، فى الخطوط العريضة،

المنطقة الوحيدة التي حققت، منذ ١٩٧٠، نمواً اقتصادياً سريعاً بمعنى الكلمة : ٥٢٪، في مقابل ١٢٪ بالنسبة لأمريكا اللاتينية، وأفريقيا ... و أوروبا. ويأتي ترتيب أفريقيا في نهاية القائمة، بسبب اختلال العلاقة بين معدل النمو بالنسبة للفرد ومعدل النمو الديموجرافي في هذه القارة، الذي يعد أكبر معدل في العالم. وبالتالي، إذا كنا لا ننفي أهمية دور الامبريالية الغربية في عرقلة النمو، فإننا نرى أن هذا العامل وحده لا يكفي لتفسير هذه الظاهرة.

إن العوامل الأخرى المعرّقة تنقسم إلى مجموعتين : عوامل داخلية، وعوامل خارجية.

العوامل الداخلية

وهي عوامل حقيقية، إن لم تكن مهيمنة. وقد سبق لنا أن صادفنا بعضها خلال دراستنا هذه. وهنا أيضاً، لا تكفي هذه العناصر وحدها في تفسير أي شيء.. ولكن قد ينخفض تأثير المعوقات التي كشفنا عنها في إطار التقاء عوامل أخرى.

أ- العوامل الطبيعية

إن المناخ قاس، فهو يتميز بنسبة أمطار غير منتظمة، أحياناً وفيرة للغاية وأخرى نادرة جداً، مما يزيد من ضعف مناطق أفريقية عديدة. وهذه السمة ليست قاصرة بالطبع على منطقة أفريقيا الواقعة بين المدارين. ولكن هذه الظروف تقترن هنا بعوائق أخرى.

والأرض فقيرة : صلصاليه مكونة من تربة استوائية صلبة حمراء مفسولة، وقشور مدارية مكونة من نفس هذه المادة. فلا توجد بها السهول الواسعة التي تحتوى على الطمي مثل أراضي الدلتا الموجودة في آسيا (وذلك باستثناء وادي النيل) كما لا توجد بها المنحدرات البركانية التي أصبحت خصبة (باستثناء أماكن محدودة للغاية كما هو الحال بالنسبة لشمال رواندا أو سفوح جبل الكامبيرون).

قد يكون الري ممكناً، ولكنه ظل حتى الآن حلاً غير مقنع، لأن الأمراض المتوطنة (الملاريا، والبلهارسيا، والإتكوسركية oncocercose) التي تنتشر في مثل هذه المناطق التي تغطيها المياه، تعرقله. وهذه الأمراض لم يقض عليها، سواء كان سبب ذلك عدم التمكن أو عدم الرغبة، لأن ثمن مثل هذه العملية باهظ للغاية.

ب - العوامل الديموجرافية

يرجع جزء من هذه العوامل إلى أسباب داخلية ولكنها موروثية، كذلك، عن أشكال

من العدوان الخارجى القديم أو الحديث. على أية حال، فالكثافة السكانية ظلت فى حالة ثبات خلال مدة طويلة امتدت من القرن السادس عشر وحتى نهاية التاسع عشر، رغم التلهذبات الحادة المحلية والدورية. ومن المرجح أن تأثير تجارة العبيد (تلك التجارة التى اتجهت نحو البحر المتوسط منذ القرن العاشر على الأقل، ونحو المحيط الهندى ابتداء من نفس الفترة - وإن ازدادت بصورة ملحوظة خلال القرن التاسع عشر - ثم نحو المحيط الأطلنطى ابتداء من القرن الرابع عشر حتى نهاية القرن التاسع عشر، مع العلم أن فترة المد القصوى فى هذه المنطقة كانت خلال القرن الثامن عشر) كان كبيرا؛ وكان الأمر كذلك بالنسبة للغزو الاستعماري وما ترتب عليه من رواسب (الأوبئة والمجاعات). ونجم عن ذلك سياقاً غير ملائم لتنظيم التنمية المتزنة، حيث نجد مناطق ذات كثافة سكانية مرتفعة - ونجد بها أحيانا أماكن مكتظة بالسكان - ومساحات واسعة، إما خالية من السكان، أو هجرها سكانها، أو ذات كثافة سكانية ضعيفة للغاية.

إن إفريقيا تعاني - منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وخاصة منذ حصولها على الاستقلال (وهى مفارقة مأساوية!) - من آثار زيادة هائلة فى الكثافة السكانية، ومن الصعب تجاوز مثل هذه الآثار على المدى القصير. ولذلك فإن أفريقيا هى الوحيدة التى لم تدخل، بعد، المرحلة الديموجرافية الانتقالية، أى مرحلة النمو الديموجرافى الثابت (وهو أمر مرغوب فيه لوجود مناطق عديدة مازالت تعاني من ضعف نسبي فى الكثافة السكانية)، ولكن يخفف من وطأة ذلك التقاء آثار ميل نسبة الوفيات إلى الانخفاض (وقد تحقق ذلك بالفعل نسبيا) مع آثار الانخفاض التدريجى لنسبة المواليد، الناجمة عن سياسات تنظيم الأسرة والسلوكيات التى تترتب عليها. (فى معظم الأحيان لم يتحقق ذلك حتى الآن، حيث نجد أن نسبة المواليد مازالت قريبة - فى معظم الحالات - من الحد الأقصى البيولوجى، باستثناء وسط إفريقيا، والذى يمتد فى قوس عريض من الجابون إلى جمهورية إفريقيا الوسطى، حيث ترتفع نسبة العقم، ويبدو أن هذا الارتفاع يرجع إلى أسباب حديثة، وهو بكل تأكيد مرتبط بانتشار الأمراض التناسلية).

إن هذا العامل أساسى فى فهم ما يجعل الأمور تختلف فى أفريقيا عن أى مكان آخر من العالم، فإفريقيا لم تعرف أى تحسن فى سياستها الغذائية رغم بدء ثورة زراعية فيها (١٠). إذ أن هذه الأخيرة مرتبطة بالاكشافات العلمية فى مجال علم الوراثة الزراعية، ولم تبدأ سوى فى أماكن محدودة للغاية، مثل تلك المساحات الصغيرة أو المتوسطة التى يُزرع فيها أرز سريع النمو فى السنغال أو على امتداد نهر النيجر أو فى شمال رواندا حيث تُزرع البطاطس التى تم تكييفها حسب الارتفاع (تتم هذه الأخيرة

بالتنسيق مع معهد البطاطس فى بيرو) وجميع هذه الزراعات تنتج محصولين أو ثلاثة فى السنة.

ج - العوامل الأيديولوجية والاجتماعية

يتعلق الأمر هنا كذلك بعامل داخلى يزداد حدة بناء على نشاط خارجى، واستعماري بوجه خاص. فقد شهدت مجتمعات زراعية اعتداء قاسيا يقع عليها من جراء القهر الاستعماري، فتشبثت بمعتقداتها، وبخيالها، وأعادت تنشيط وسائل الحماية "المألوفة" لديها (من الدين إلى الشعوذة) والمرتبطة بأنظمة اقتصادية واجتماعية ترجع إلى عهد ما قبل العصر الحديث، حيث كانت تهيمن، بوجه خاص، الروح الجماعية ولا توجد الملكية الخاصة للأرض، وكان ذلك يعرقل "العقلية المغامرة" التى تشجعها - على عكس ذلك - النزعة الفردية فى الغرب. من هنا، نجد عدم ارتباط / عدم تكيف حاد عند أشخاص ممزقين بين نموذج اقتصادى وسياسى "حديث" (غربى، يقوم التبادل فيه على النقد، وصناعى) وأسلوب فكرى - إن لم يكن أسلوب حياة - محافظ (أيديولوجيا، ودينيا، واجتماعيا). وعلاوة على ذلك، يتلاعب رجال السلطة فيه - وهم يجيدون استغلال الأطر المرجعية العرقية والقبلية - من أجل أهداف سياسية واقتصادية شخصية. هذا بالإضافة إلى أن هذه العناصر تمتزج اليوم بقوة مع قيم تم استيرادها منذ زمن بعيد، لكنها أصبحت مستوعبة تماما، مثل الإسلام فى غرب أفريقيا وساحلها الشرقى (وذلك يفسر البعد الوجودى ذو الطابع "القدرى")، والمسيحية فى جميع الأماكن الأخرى، وخاصة عند زنوج أفريقيا الجنوبية المتشبعون بالنزعة الإنسانية البروتستانتية المهجنة بالألفية (*) (مثل شهود يهوه، أدثنتست اليوم السابع...)

العوامل الخارجية

نستنتج مما سبق أن العوامل الخارجية هامة وقديمة. وقد تكون هذه العوامل أساسية فى الحدود التى تسمح بفهم السبب الذى أدى، منذ بداية التاريخ، إلى تأثر الأفريقيين فى جنوب الصحراء بالأنظمة المحيطة بهم والتى تعطيهم مكانة هامشية، وهى أنظمة مفروضة دائما من الخارج.

وربما نجد فى هذا عنصرا أساسيا للتفسير، فهو يسمح بفهم السبب الذى كان يعرض للخطر - إن لم يكن للفشل - تنمية داخلية فى فترة "ما قبل التنمية"، قبل التغلغل الغربى الحديث، النابع من "الاكتشافات الكبرى"، بمدة طويلة.

قد كان الأفريقيون يعانون، بطريقة ما، من تأثيرهم بالعالم، على عكس هنود أمريكا الذين شبوا منعزلين حتى مجىء الإيسيريين، وبعد ذلك خضع الذين لجؤا، نظرا

* الألفية : نظرية يعتنقها بعض الكتاب المسيحيين تقول بمكث المسيح على الأرض مدة ألف سنة قبل قيامة الموتى (المترجمة).

لقتل معظمهم، فقد عرف الافريقيون منذ وقت مبكر التأثيرات الخارجية التى كان مصيرها إما عدم استيعابهم لها أو سيطرتها عليهم.

أ. كانت المرحلة الأولى : مصر

والأمر يتعلق هنا، كما نعلم، بأحدى البؤرات الكبرى فى تاريخ العالم. وكان الشيخ انتا ديوب Cheikh Anta Diop محققا عندما ساهم فى التأكيد على أن مصر كانت تجمع بين عناصر عديدة كانت موجودة فيما قبل. وكان يوجد - إلى جانب التأثيرات الآسيوية وتأثيرات البحر المتوسط - نقطة أساسية فى صالحها، وهو صعيد مصر، الذى ينتمى، إلى حد كبير، إلى الجوهريين الأفريقيين السود التابع من النوبة.

ولكن ما حدث هو أن مصر انساققت فى اتجاه تيار امبراطورية الدلتا التى كانت إلى حد ما متضامنة مع الشرق الأدنى الآسيوى، وفى النهاية سيطر عليها العالم اليونانى، ثم أصبحت تابعة للعالم الرومانى فى البحر المتوسط. وهكذا أصبحت مصر أم - أو على الأقل أحد أمهات - الغرب. وكان يمكنها أن تلعب نفس الدور بالنسبة لأفريقيا، ولعبته بالفعل - بكل تأكيد - جزئيا على المستوى الثقافى. ولكن تراثها الاقتصادى والسياسى أصبح تابعا للبحر المتوسط الغربى. وقد أنهى تعريبها وأسلمتها تحولها إلى رسالتها المحتملة تجاه الجنوب. وحكم على إفريقيا السوداء بالنمو على هامش هذه التأثيرات. ولم يفلت من هذه التأثيرات إلا مناطق يصعب الوصول إليها - كانت بمثابة ملاذ - مثل المجتمع القبطى فى الصعيد، الذى رفض دخول الإسلام، وجبال أثيوبيا، وهى تمثل ظاهرة استقلال فريدة فى نوعها فى القارة الإفريقية. فأصبح الاتصال مفقودا مع باقى القارة السوداء التى واصلت - بسبب ذلك - الحياة بايقاع بطيء .. إيقاع العصر الحجري الحديث.

ب - وكانت المرحلة الثانية :

الفتح العربى لأفريقيا الشمالية والاتصال بالإسلام

قام التجار والمسافرون العرب باستعمار - على المستوى التجارى - إفريقيا الغربية والموانئ الساحلية فى إفريقيا الشرقية. فاستغلوا إفريقيا بأسلوب غير متكافئ، إذ أنهم نهبوا الذهب والرجال (كانت العبودية، على نفس مستوى تجارة الذهب، أساس ثراء "الدول السودانية" فى القرون الوسطى) فى مقابل أشياء قليلة - على الأقل على

المدى القصير - أى فى مقابل الملح وثقافة سياسية وايدولوجية احتفظت بها أقلية مدنية وارشراطية محدودة للغاية.

وفى النهاية، استوعبت افريقيا التراث الإسلامى، بالطبع، وأدمجته فى تراثها الثقافى. ولكن على مستوى التبادلات الدولية، كانت، هذه المرة كذلك، فى مرتبة دونية.

ج- المرحلة الثالثة : الغرب وتجارة العبيد

ليس من المفيد أن نطيل الحديث فى هذا المجال. فسوف نجد هنا بروز النظام الاقتصادى الغربى الذى أشار إليه إمانويل والرشتين^(١١) والذى علق عليه فرناند بروديل باستفاضة^(١٢).

فقد أصبحت افريقيا السوداء بالتالى منطقة مزدوجة الهامشية، جعل النظام الغربى منها مخزنا لليد العاملة، توفره لسوق بعيد لا تستطيع أن تتحكم فيها، سواء على مستوى الطلب أو على مستوى الأسعار.

د- المرحلة الرابعة، وهى ليست أقلها أهمية، رغم أن مدتها كانت قصيرة، وهى مرحلة القهر الاستعماري

كانت هذه المرحلة عبارة عن فقدان المبادرة السياسية، بعد أن فقدت المبادرة الاقتصادية بدة طويلة. وكان هذا هو المشهد النهائى والحاسم بعد عملية سيطرة طويلة، إذ كان الافريقيون قد فقدوا - بما فى ذلك الأعيان والرؤساء الافريقيون - روح المبادرة. فبالإضافة إلى التربة الملائمة المكونة من موروثة السكان الأصليين القائمة على الروح الجماعية (أكثر مما هى قائمة على الفردية) وعلى مجموعة من العناصر المتجانسة (أكثر مما هى قائمة على حسابات الزمن)، تواجدت فلسفة "ما الفائدة" التى يدعمها تراكم أشكال الفشل والسيطرة المتتالية. إن هذا الاستسلام العميق واليأس أصبحا منذ ذلك الوقت جزءا من تراث تاريخى قديم، وهو - فى الواقع - أكثر تعقيدا من "القدرة الإسلامية" التى يحاول البعض حصره فيها. ولذلك، قد يكون ضروريا، عندما يجرى العمل على "تحريك" مجتمعات اليوم، أن يتم فى نفس الوقت العمل على استعادة الكرامة، التى تم بالاعتراف بالهوية.

هـ- المرحلة الخامسة

حدوث عمليات الاستقلال، وهي لا تزال في بدايتها، إذ لم يمض عليها أكثر من خمسة وعشرين أو ثلاثين عاما، أى أقل من جيل. هذا بالإضافة إلى علمنا بأن هذا الاستقلال موضع نقاش، على الأقل على المستوى الاقتصادى، وفى الكثير من الأحيان على المستوى السياسى كذلك، وإذا نظرنا فى مقابل ذلك إلى ألفى عام من التهميش أو من التبعية، فإن المرحلتين غير متكافئتين....

فى مثل هذه الظروف ، لا ينبغي الانتداهش من غياب أو عدم فهم قيم تعتبر اليوم من المسلمات، أو حتى بديهية فى الغرب، أى فكرة "الصالح العام" أو صواب تنظيم "ديمقراطى" للسلطات. وأخيرا، فمن الخطأ- نظرا لهذه المدة الطويلة - الانتداهش من تأخر افريقيا النسبى.



إن التأخر أمر بديهي، ويند السلبيات ثقيل. ويمكننا تحديد أنواع اللوم "الداخلى"، واتهام افريقيا فى هذه الحالة بغياب "روح المبادرة" على الطريقة الاوربية، و"روح الاجتهاد" على الطريقة "الآسيوية"، وفكرة "الصالح العام" التى نجدها فى الدولة الحديثة. وقد يكون عليها اكتساب جميع هذه القدرات وأشكال أخرى غيرها.

والواقع أن مجتمعات وأمم وطبقات افريقيا ما زالت فى مرحلة التكوين. إن الأفاق المباشرة مأساوية، إذ أن مستوى المعيشة الفردى ينخفض (على الأقل حتى عام ٢٠٠٥ أو ٢٠٢٠)، ويتبخر الادخار الذى كان ضعيفا للغاية حتى الآن، وترتفع نسبة الوفيات، ناهيك عن مرض الايدز، ذلك المرض الحديث، الذى قد يزداد بسرعة هائلة. ولكن كل شىء فى حالة تغير، إذ أن المعطيات الديموجرافية تتغير، وبعد ذلك فإن العوامل الزراعيه تتغير، وإذا كانت بعض علامات "الثورة الزراعيه" غير محسوسة حاليا، فهى مع ذلك تتحرك هنا وهناك: والعناصر الثقافية فى قمة تراكمها، وأخيرا فإن افريقيا السوداء، أكثر ميلا، إلى الحضرنه، وتفعل ذلك بسرعة أكبر بكثير مما فعلته الصين على سبيل المثال. وبعد عشرين عاما لن تظل المعطيات، التى تسمح لنا بتعريف افريقيا اليوم، على حالها . وقد لا يوجد مكان آخر يفتقر، إلى هذا الحد، إلى الأدوات التى تسمح بتحليل مستقبلى ملائم. وبالتالى لا يوجد ما يسمح بتعميم

التشاؤم الخاص بالمدى القصير، على المدى الطويل - وذلك، بالطبع، أن يتوصل
الأفريقيون في النهاية إلى الإمساك بزمام مصيرهم - بدءا بجنوب افريقيا، أيا كانت
المصاعب التي يتعين عليهم تحملها في مواجهة العالم "المتقدم".

هوامش الفصل الأول

(1) Social Evolution, London, 1951, P 161.

انظر كذلك لنفس الكاتب.

"Civilization, Cities, Towns, Antiquity, 31, 1959, P 36-38.

(٢) كان بازل دافيدسن من الرواد الانجليز في مجال التاريخ الافريقي

Basil Davidson : Old africa Rediscovered, London, 1959

أما جان سوريه - كتال، فكان من رواد هذا التاريخ الفرنسيين

Jean Suret - Canale : Géographie, Civilisation, Histoire, Afrique
noire occidentale et équatoriale, Paris, Editions sociales, 1958.

(3) Marc Bloch : Apologie pour L'histoire ou Le métier d'historien,
Cahier des annales, n ° 3, Paris, 1949.

(4) Y, Coppens : Le singe, L' Afrique et L'homme, Fayard, 1985, P
134-136.

(٥) هكذا نجد في لغة الزرما (النيجر) كلمة "يعمل كل شيء" للإشارة إلى من يمسك زمام السلطة.
ولكننا نجد أن هذا المصطلح يُترجم - وفقا للسياق - بالكلمات التالية : "ملك"، "رئيس"، "سلطان".
وهذه الكلمات لها دلالات غريبة تُضاف إلى الكلمة النيجرية، مما قد يؤدي إلى الإخلال بمنطق
الحديث من أساسه.

(6) R. Dumont, Seuil, 1962.

(7) A. Meister, Seuil, 1966.

(8) R. Dumont, Plon, 1986.

(٩) انظر - فيما يتعلق بكل ذلك - التحقيق الذي قام به مؤخرًا ر. دومون، والذي أحسن تدعيمه
بالحجج الملموسة :

R. Dumont : Pour l' Afrique, j'accuse; Plon, 1986.

(10) Esther Boserup : "Economic and Demographic Interrelationship in
Subsaharan Africa", Population and Development Reveiw, XI,

3, P. 383-397.

(11) **Le Capitalisme historique**, Paris, La Decouverte, 1985.

(12) **Civilisation matérielle, économie et capitalisme XVe - XVIIIe
Siècles**, t. III, "Le temps du monde", Colin, 1979.

الفصل الثانى

مصر فى عهد محمد على : مرحلة انتقالية، وتنمية

چاك كولون

جامعة باريس الثامنة

يتوفر عن مصر، خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، مادة كافية، مناسبة للتفكير فى "التنمية" من زاوية علاقاتها بالدولة والمجتمع.

ويرجع ذلك، أولا، إلى أن الأمر يتعلق بمرحلة "ما قبل الاستعمار". وهى بالتالى فترة منفصلة عن سياق "ما بعد الاستعمار" أى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أصبحت فكرة التنمية تستخدم - بمقابلتها مع عكسها : "التخلف" - باعتبارها ركيزة تنطلق منها صياغة نظريات شاملة للعالم خاصة بمراحل "بداية الانطلاق"، المرتبطة بالنظام الرأسمالى العالمى، وفى بعض الأحيان تنطلق من هذه الركيزة صياغة نظريات خاصة بمراحل الانتقال إلى الاشتراكية.

كما يرجع ذلك إلى أن مصر تمثل حالة مثلى. فهى أول محاولة مبكرة لتكوين دولة "حديثه" فى إطار ما سوف يصبح فيما بعد "العالم العربى". إن هذه المحاولة معاصرة للانتقال إلى الرأسمالية التى تعتبر أول أسلوب إنتاج فى التاريخ يحقق العولة. وي طرح ذلك مسألة ما كان له الأولوية فى هذه التجربة، أو بعبارة أخرى الهيراركية التى تحكم العلاقة الجدلية بين مبادرة الدولة والديناميكية الداخلية (طفرات وصراعات داخلية فى المجتمع المصرى)، وبين الديناميكية الخارجية.

إن ما يزيد من تعقيد هذه العلاقة الثلاثية، فى حالة مصر، هو أننا لا نتعامل فى البداية مع دولة مستقلة، ولكن مع ولاية من ولايات الامبراطورية العثمانية. ينبغى إذن أن نحدد إلى أى مدى كان تأكيد الاستقلال يرجع إلى عملية "قومية" تستدعى أنماطا جديدة من العلاقات بين الاقتصاد والمجتمع والدولة والثقافة فى تفاعلاتها المتبادلة. هذا بالإضافة إلى أن هذه التجربة تأتى فى وقت أحرز فيه التوسع الرأسمالى تفوقه أمام الامبراطورية العثمانية. فقد أصبحت أوروبا تتحكم فى تجارة البحر المتوسط خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر. ووقعت الهند، فى نفس هذه الفترة، تحت سيطرة الاستعمار البريطانى (أى الانتقال من وكالة لتجارة التوابل إلى احتلال عمق الأراضى). وكان ذلك بمثابة ضربة موجهة إلى الوظائف الانتقالية الخاصة بالتشكيل الاجتماعى العثمانى.

لا يمكننا، إذن، أن نتزعج، من هذا السياق، علاقة الدولة - المجتمع - التنمية، فيما يخص مصر فى هذه الفترة. وعند تناول التجربة التى اتخذنا منها مجالا لإعمال فكرنا، فإن علينا أن نتساءل حول دور هذا السياق فى نجاح أو فشل هذه التجربة.



إننا نجد عند المتخصصين إجماعاً فيما يخص ارتباط تاريخ مصر، خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، بتاريخ رجل، هو محمد على؛ وذلك يُعتبر مثلاً له خصوصيته لإبراز الدور الذي قد يلعبه الفرد في التاريخ.

ومحمد على ذو أصل ألبانى، ولد غالباً في عام ١٧٦٩ أو ١٧٧٠ في كافالا (قوله)، إحدى مدن مقدونيا. وقد شارك في تاريخ مصر ابتداءً من مارس ١٨٠١، وهو تاريخ نزول الحملة العسكرية العثمانية - الإنجليزية، التي قامت بطرد الفرنسيين من هذه الولاية من ولايات الامبراطورية. وقد حصل بعد ذلك بأربعة أعوام على لقب باشا ونُصّب والياً على مصر. وسوف يحكم مصر - أياً كانت الألقاب - حتى عام ١٨٤٧، عندما تنازل - لأسباب صحية - عن منصبه لابنه إبراهيم. وسوف يمتد حكم هذه الأسرة المالكة، التي أسسها محمد على، حتى قيام "الضباط الأحرار" بإلغاء النظام الملكي في ١٩٥٣. وقد توفي في الاسكندرية يوم ٢ أغسطس ١٨٤٩، حيث كان عمره (الرسمي) اثنين وثمانين عاماً.

اتسمت الأعوام الأربعة التي سبقت توليه منصب حاكم مصر - بوجه خاص - بالاضطرابات، ومن المستبعد أن يكون ذلك راجعاً إلى مجرد بقاء الوجود العسكرى البريطانى حتى عام ١٨٠٣ في مصر. ومن المؤكد أن قدرات محمد على النادرة في مجال الاستراتيجية العسكرية هي التي ساعدته في تطوره. ولكن قدرته على فك شفرات الأحداث لعبت كذلك دوراً هاماً في هذا الصدد. وتعود قدرته الأخيرة هذه - إلى حد كبير - إلى أصله الألبانى (وسوف نوضح ذلك فيما بعد) وإلى معرفته للظفرات التي كانت تحدث في ألبانيا - بالمعنى الواسع للكلمة - منذ نصف قرن. علينا، لكي نفهم ما حدث في ١٨٠٥، العودة إلى مصر وإلى المعطيات الهامة التي كانت تتضمنها أحداث ١٨٠١-١٨٠٥، تلك المعطيات التي حسمها وصول محمد على إلى السلطة.

إن عودة سريعة إلى الوراء تفرض نفسها، ليس ذلك بهدف الإشارة إلى "دفعه" قد يكون مصدرها الاحتلال الفرنسى القصير (من ١٧٩٨ إلى ١٨٠١)، فما تم إنجازه، خلال هذه الفترة، على المستوى العلمى، لن يكون موضع اهتمام إلا فيما بعد. ففي تلك الفترة كان هناك إجماع بين الجهات العسكرية والأعيان، و "الشعب" - إذا أمكننا استخدام هذه الكلمة - على التخلص من الاحتلال الفرنسى. إن ما يهمنا في هذا الصدد، هو حدوث ظفرات هامة في مصر قبل ذلك بمدة طويلة، أي خلال القرن الثامن عشر بوجه خاص.

لقد انضمت مصر إلى الامبراطورية العثمانية بعد هزيمة المماليك وفتحها، خلال القرن السادس عشر. وتعتبر مصر العثمانية شكل من أشكال المجتمع الإسلامى دافع الجزية. فقد صدر مرسوم يعتبر جميع الأراضى خراجا (خاضعة لضريبة / جزية، وفقا للشرعية الإسلامية التى تطبق على الأراضى التى يتم فتحها) باستثناء بعض أراضى الوقف (ممتلكات موقوفة ينتقل حقها للجهات الدينية أو الخيرية) وبعض الإطلاقات (لعلف سلاح الفرسان).

وتم وضع الولاية تحت اشراف عسكر العثمانية المرابطين بالقاهرة، الذين لم يكن عددهم مرتفعاً والذين كانت لهم مراكز اتصال فى الريف. وكان الوالى، الذى يعينه الباب العالى، يمثل السلطة العثمانية، وكانت وظيفته الأساسية هى جمع الميرى (وهى الجزية التى تدفعها الولاية للسلطة المركزية) وإرسال حصيلته إلى عاصمة الامبراطورية. لكن القضاء لا يخضع لسلطانها، لأن قاضى العسكر هو الذى يقوم به - وهو إذن مرتبط بالهيئة العسكرية - ويقوم الباب العالى بتعيينه، ويساعده فى مهامه فى المقاطعات هيئة من قضاة عثمانيين.

وكان أول نظام تم وضعه هو نظام المقاطعات (دوائر ضريبية) على مستوى كل قرية أو كل مجموعة من القرى. وكان يقوم بالتزامات الميرى موظف (يطلق عليه اسم "عامل") تقوم الهيئة العسكرية بتعيينه ويصرف مرتبه، ويساعده، فى مهامه، شيخ البلد. وكانت كل مقاطعة مكونة من دوائر إدارية (يطلق عليها ناحية). وكان يتم تجميع هذه الدوائر فى كشوفيات، أما هذه الأخيرة فكانت تجمع فى خمس ولايات (*) كبرى. وكان مجموع الأنشطة الاقتصادية فى المدينة (الجمارك، المستودعات، المهن، الأسواق) تحت إشراف الهيئة العسكرية، سواء فى شكل المقاطعة، أو تحت إشراف موظفين يختصون بمجموعات من الأنشطة (مثل المهن الخاصة بالبناء والمهن الخاصة بالتغذية، الخ...) أو فى شكل "حماية" بعض المهن عن طريق ميلشيات (وجاقات) من هذه الهيئة العسكرية. وكان شيوخ طوائف هذه المهن يحلون محل موكلهم فيما يخص إلتزاماتهم الضريبية.

كان هناك، إذن، وفقا لتقليد ساد فى الدولة التى تدفع الجزية، التى تقرها الشريعة الإسلامية، سيطرة العنصر الدخيل (العثمانى) داخل "الجماعة العليا" وداخل المجموعات الثلاث التى تكونها : الجيش والبيروقراطية، و- إلى حد ما- القضاء الذى

* مميزات (الترجمة).

يمنح الشرعية.

وفيما يتعلق بالماليك، أسياذ مصر السابقين، الدخلاء عليها، المهزومين، فقد أصبح لهم وضع جديد، حيث أعيد استخدامهم فى المستويات الوسطى من نظام الجزية، نظرا للكفاءات التى اكتسبوها. وتولى أمراؤهم (رؤساء "البيوت"، ورؤساء شبكات العملاء) مسئولية المديرية و الكشوفيات (الإدارة، جمع الجزية، الحفاظ على الأمن). وكان نصيب الأعيان المصريين، الذين يعتبرهم القانون "أتباع"، محدودا بالضرورة : شيوخ البلد التابعين فى القرى، ورؤساء قبائل "العرب"، ودرجات مختلفة من العلماء مسئولين عن التعليم والفتاوى المشرعة للحقوق والواجبات المتبادلة، وإدارة الوقف، التى كانت مجزية للغاية. بالإضافة إلى هذه الطبقات التابعة - والتى كان لديها مع ذلك إمكانيات توفير تراكم - كان هناك كبار التجار (البن، التوابل، الأقمشة) المرتبطين بالتجارة لمسافات طويلة فى إطار قوانين تحدد اشتراكهم فى الاستفادة، تضعها السلطة. وكان هناك إجماع على الإبقاء على نظام الجزية، ولكن كان هناك صراع حول توزيع الحقوق : بين الولايات والوالى، بين الماليك والعثمانيين، بين الأعيان المصريين وهذين الأخيرين. وإذا كانت الجماهير فى الريف أو فى المدينة تشور أحيانا، فإن إمكانيات توصيلها إلى تغيير النظام، كانت ضئيلة، و فى أفضل الأحوال يجرى التلاعب بها أثناء الأزمات السياسية الكبرى.

وازدادت حدة هذه التناقضات عندما تم التخلي عن نظام الإقطاعات - فى منتصف القرن السابع عشر - ليحل محله نظام الالتزام. وكان هدف هذا الإصلاح زيادة عوائد الميرى. والالتزام عبارة عن مزرعة ضرائب يجرى التنازل عنها لمزارع الضرائب على أساس وحيد هو كفاءته المفترضة فى القيام بالتزاماتها. ولكن الملتزم أصبح، فى هذا النظام، يستفيد شرعيا من هذه العملية، أى أن لديه إمكانية استقطاع فائض لتعويض نفسه، وإمكانية أن يكون لديه أرضا معفية من الضرائب (وسية) فى مقابل الخدمات التى يقدمها للصالح العام، ويمكنه كذلك تشغيل هذه الأرض - عن طريق السخرة فى معظم الأحيان - لصالحه الشخصى.

ويمكننا، بفضل أبحاث أ.ر. عبد الرحيم، قياس تطور توزيع الالتزام بين تاريخين لهما دلالتهم : عام ١٦٥٨ وهو تاريخ بداية هذا الإصلاح، وعام ١٧٩٧ عشية الحملة الفرنسية التى قادها نابليون بونابرت.

وهكذا ظهرت حالات مخالفة للشريعة الإسلامية الصرفة. وكان الباب العالى يشير

الملتزمون				
الأعوام	العدد	الفئات	النسبة %	
١٦٥٨ - ١٦٦٠	١٥٦١	ممالك وعسكر	٩١.٠٧	المجموع
	١٥٣	"عرب" وآخرون (١)	٨.٩٣	
	١٧١٤			
١٧٩٧	٢٦١٦	ممالك وعسكر	٥٩.١٩	مجموع
	٨٧٠	"عرب"	١٩.٤٦	
	٥٨٠	المرأة (٢)	١٣.١٢	
	٣٠٧	علماء	٦.٩٤	
	٥٧	تجار	١.٢٩	
	٤٤٢٠ *			

إلى ذلك بصورة دورية، ولكنه كان يستهدف بوجه خاص المدينة نظرا لنمو مثل هذه الظواهر فيها. وهكذا بدأ التجار يشتركون مع الوجاقات، منذ نهاية القرن السابع عشر، في الإشراف على التزامات في المدينة. وسوف يكون الأمر كذلك، بعد مدة قصيرة، بالنسبة لبعض كبار العلماء.

لقد قام أ. ريمون بدراسة آليات هذه التجاوزات للقانون. إن الأسلوبين الأساسيين هما : مصاهرة أعضاء الوجاقات (رغم أنه كان محظورا أن يتزوجوا من "السكان الأصليين")؛ شراء العبيد البيض، وتربيتهم لكي يكونوا عمالكا، ثم عتقهم (ويصبحون، بذلك، وفقا

(*) أي بزيادة قدرها ١٥٨٪.

(١) رؤساء قبائل "عربية" وحفنة ضئيلة من الأعيان (العلماء والأشراف).

(٢) زوجات وجواري للممالك، أعتقوا، مما يزيد بالأحرى من وزنهم. إن العبد الذي يعتق، يظل (وفقا للشريعة الإسلامية) عضوا بالتبني في العائلة التي كانت قد حصلت عليه. وبهذه الطريقة كان الممالك، وهم عبيد بيض خُطفوا، عندما كانوا صغار السن من مناطق محاربة مسيحية مشهورة، وتم تربيتهم وفقا لتعاليم الإسلام، وتكونتهم في وظائفهم، ينضمون بعد عتقهم إلى جماعة المسلمين.

للقانون، أعضاء - بعائلة السيد القديم) وكانوا يندمجون فى بيت بيك مملوكى (رغم أن القانون كان يمنع المالك من شراء "الأتباع"). فكان يتم - تحت اسم العائلة الموسعة - التسلل إلى حقوق يحتفظ بها القانون للوجاقات والمالك. وكان هذا الاتجاه مترنا بآثار العجز الكمى، الذى كان يدفع الوجاقات إلى تقبل تجنيد مصريين، رغم أن هذا كان محظوراً كذلك. وكانت هذه هى الفترة التى انضمت فيها بعض القبائل "العربية" بطريقة جماعية.

وكانت فترات الازمة السياسية تشجع هذا الاتجاه. فقد نجحت الوجاقات فى نهاية القرن السابع عشر، فى الحد من سلطة الباشا، وكان معنى ذلك أن يتم الاحتفاظ فى مصر بجزء من الجزية المرسلة إلى السلطان العثمانى. واستطاع الأمراء المالك، فى منتصف القرن الثامن عشر، أن يحلوا محل الوجاقات وحاولوا إقامة بكوية مملوكية، ابتداء من حركة على بك الكبير الذى كان سيد مصر من ١٧٦٧-١٧٧٢، بل أنه حاول أن يسيطر على الحجاز وسوريا كذلك. وكانت هذه هى بداية التصارع بين الباب العالى وأمراء المالك، التى أوقفها نزول القوات الفرنسية فى عام ١٧٩٨.

وكان الأعيان المصريون (التجار والعلماء بوجه خاص) يستغلون هذه الأزمات وهذه التناقضات من أجل استغلال الثروة المتراكمة.

لقد عرفت منطقة الدلتا خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر، مرحلة من التوسع الاقتصادى. وكان ذلك عائداً إلى الطلب الخارجى، مثل احتياج فرنسا، بوجه خاص، إلى الحبوب (القمح، الأرز). لكن نوعية الاستجابة إلى الطلب جديدة بالاهتمام. فالملتزمون وأعيان القرى يستثمرون لحسابهم الخاص، ويستوردون الأيدى العاملة من الصعيد، ويقومون بتسويق إنتاجهم دون المرور عن طريق الدولة، أى أنهم يقومون بتنمية عملية ذات طابع رأسمالى. هذا بالإضافة إلى أنه إذا كانت علاقات التجار مع المالك لا تحميهم دائماً من الابتزاز، فهذا لا يمنع أنهم يحصلون منهم على ضمانات نظير القروض التى يوافقون على منحها لهم من أجل تغطية مصاريفهم فى الحملات العسكرية. إننا، نشهد فى هذه الفترة إذن صعود رأسمالية تجارية، وزراعية ومدنية.

وقد ألفت دراسات بـ جران الضوء على النشاط الايديولوجى الموازى لهذه الحركة من أجل التوفيق بين قوانين التشريع الإسلامى و الممارسات الرأسمالية الجديدة. وتستدعى هذه القوانين تبرير العلاقات بين الجماعات - أى العلاقات الطبقية - القائمة على الوظيفة الفعلية، فى مواجهة الحواجز التى تمثلها جماعات القانون والوظيفة. وكانت أداة

هذا الفكر هي المجالس الدينية "الارستقراطية" : الطريقة الخلوته البكرية، التي يحركها !التجار، والطريقة الوفائية الساداتية، التي تتسم بقدر أكبر من الاختلاط، فهي قائمة على علاقات بين المحاسب والتجار والمثقفين، والعلماء و "الطبقة العليا"، ثم الممالك بوجه خاص. وكان أسلوب تقديم الفتاوى يقوم على الاستقراء، وانصب على تجديد الدراسات الخاصة بالحديث، وكان محور هذه الفتاوى قائما على ماهر أساس الأنشطة التجارية. كذلك اتسم الاهتمام بالعلوم التابعة (التاريخ، الأدب، فقه اللغة) بمزيد من الاستمرارية، مقارنة بالفترات التي كان فيها القطاع التجاري مزدهرا.

كانت هناك، إذن، خلال نهاية القرن الثامن عشر، ظروف اقتصادية واجتماعية وأيديولوجية تسير في اتجاه !اتسلاخ عن نظام الجزية، ومزيد من الطابع الليبرالي، من أجل خلق مساحة للرأسمالية.. في شكلها التجاري على الأقل.

لقد وجهت حملة بونابرت، عندما طردت العثمانيين وهزمت الممالك، ضربة إلى مصداقية الطرفين كمدافعين عن البلاد. وسوف تزداد الأوضاع السياسية تضججا بعد طرد الفرنسيين من مصر في عام ١٨٠١. فقد اتسمت الأعوام التالية، بالفعل، بصراعات بين العناصر المختلفة في الجماعة العسكرية - التي كانت بالضرورة تستحوذ على السلطة في النظام القائم - من أجل معرفة أيهم سوف يصل، بتأييد السلطان، إلى السلطة.

لم تكن الهيئة العسكرية العثمانية متجانسة، فهي مكونة من القوات التركية من ناحية، ومن وحدات ألبانية من الناحية الأخرى. وكان الممالك منقسمين في حزبين متنافسين : الألفى من ناحية، وإبراهيم والبرديسي من الناحية الأخرى. وما زاد الأمور تعقيدا وصول وحدة من الدلاة (ومعناها الحرفى "مجانين") من أجل تعضيد موقف الأتراك، وكانت هذه الوحدة مكونة من الجنود غير النظاميين في سوريا (الأكراد، الدروز، المتاوله الشيعة). وقد رأى الشعب في هذا الوضع أمرا غير محتمل. فقد كان الجيش، الذي استاء من تأخر وصول رواتبه، يعرض ذلك باستقطاع متطلباته من قوت الشعب. هذا، بصرف النظر عن النتائج التي كانت تترتب على المعارك التي كانت تقع بين عناصر الجيش المختلفة وأحزابه، وعلى تغير العلاقات فيما بينها.

وازداد، بالتالى، الإجماع، بين التجار والعلماء والحرفيين و فقراء الشعب، على استئناف النظام القديم، ذلك النظام الذي يعتبر العثمانيين والممالك رمزا له. فتسلح الشعب، الذي كان قد سبق له أن لعب دورا ضد الفرنسيين، تحت زعامة عمر مكرم،

أما بالنسبة للقوات الألبانية فقد كانت المشكلة، مشكلة بقاء. ودفعها ذلك، في المرة الأولى، إلى محاولة التصرف بلباقة، فاستولت على قلعة القاهرة في ١٨٠٣ وحاولت العمل على الاعتراف بقائدها "طاهر" واليا على البلاد. وعندما فشلت هذه المسألة، تحالفت هذه الهيئة مع حزب البرديسي المملوكي. وكان فضل محمد علي، الذي أصبح قائدا للألبان بعد اغتيال طاهر، أنه بحث عن صيغة تحالف مع علماء القاهرة وأعيانها. وتوصل إلى ذلك بالقيام بعكس ممارسات الفرق العسكرية الأخرى، فقام بحظر عمليات ابتزاز الشعب، وتم توفير الغلة عن طريق مجموعة من الحملات ضد ممالك الحزب المناهض لحزب البرديسي، ذلك الحزب الذي أنهى محمد علي تحالفه معه في نهاية المطاف.

قام الشعب المسلح والألبانيون التابعون لمحمد علي بمحاصرة الوالي العثماني في مايو ١٨٠٥ في قلعة القاهرة. وقامت جمعية مكونة من أعيان القاهرة وعلمائها باختياره واليا، وطلبت من الباب العالي التصديق على هذا الاختيار، وهو ما حدث في الشهر التالي.

كان ذلك يمثل بدعة كبيرة، وإن لم يكن ذلك من حيث الشكل، فقد كان على الأقل من حيث الجوهر. وكان قد سبق أن صدقت السلطة المركزية على عزل أحد أتباعها من جانب جماعة القانون والوظيفة العسكرية، وأن عيّنت الشخص الذي اختارته تلك الجماعة. ولكن في هذه المرة، فإن جماعة الوظائف المدنية (^{*}) La Communauté de statut et de fonction (التجار، والعلماء خصوصا) "التابعة"، وفقا للقانون، هي التي منحت نفسها هذا الحق. هذا بالإضافة إلى أنها أكدت في البيعة التي عقدتها لمحمد علي، أنه ينبغي على هذا الأخير استشارتها. فكانت بهذه الطريقة تطالب بحق إعادة النظر في اتجاهاته.

كانت استجابة محمد علي لهذه البدعة، أمرا منطقيا. فتجربته الشخصية مهدت الطريق لذلك، ولكننا نرى، بالإضافة إلى ذلك، أنه بما ساعد على ذلك بوجه خاص - كما أشار أحمد صادق سعد - هو معرفته بالتطورات التي كانت جارية في ذلك الحين في موطنه الأصلي، أي في ألبانيا.

* ربما يقصد الكاتب مجلس الشرع الذي اجتمع ببيت القاضي وحضره المتكلمون بالدولة وأقروا اختيار محمد علي واليا على مصر. انظر صبحي وحيدة، في أصول المسألة المصرية ط مكتبة مدبولي ص ١٨١. المترجمة.

كان محمد علي، بكل تأكيد، مندمجا في جماعة القانون والوظيفة العسكرية "العثمانية" بالمعنى الواسع. فهو أغا، أبا عن جد، وكان مسئولاً عن الوحدة الألبانية غير النظامية التي تحرس "قوله". وهو صهر الحاكم التركي (السنجق)، الذي يحمل نفس الاسم. ولكنه يتاجر كذلك - حتى إذا كان يفعل ذلك، على مستوى متواضع - في التمباك لحسابه الخاص، ويستأجر السفن. فهو على اتصال بالأوساط التجارية كذلك ولديه دراية بممارساتها.

هذا بالإضافة إلى أن ألبانيا، عرفت، منذ منتصف القرن الثامن عشر، بعض الطفرات. فقد تكونت هناك مجموعتان في طريقتيها إلى الاستقلال عن الباب العالي. إذ قام قريه محمود بوشاتي Qari Mahmoud Bushati بإعادة تكوين اتحاد ايلييري Illyrie في الشمال، منطلقاً من سقودرة (شكودر). أما تجربة الجنوب فقد كانت أكثر دلاله، وكانت تتم في تلك الفترة ومركزها مدينة Yanina (Janina)، وكانت تلك المدينة في ذلك الحين أكبر مدينة "ألبانية"، ورغم أن معظم سكانها كانوا من اليونانيين فقد فرض على التيلندي، ("de Tepelen" ١٧٤٤ - ١٨٢٢) على الباب العالي في ١٧٨٥ الاعتراف به باشا لهذه المقاطعة. كان من عائلة تركية استوطنت هذه المنطقة منذ قرنين، وكان يعمل في بيروقراطية الجيش، ووصل إلى السلطة عن طريق استناده إلى الانضماميين الألبان، ومن المرجح أنه استند إلى الجمعية التوفيقية، والمعارضة البكتاشية المتغلغلة في الهيئة العسكرية التركية - الألبانية، كما استند كذلك إلى التجار والحرفيين الحريصين على النظام. ولكنه جعل من الأرض والأنشطة التجارية والمالية - عندما ضمن السلطة - ملكية شبه قاصرة على عائلته وحاشيته، مستخدماً الإيراد الناجم عن الموقع الذي كانت تحتله هذه المنطقة في ذلك الحين. كسوق مركزي للأقطان التي ينسجها أثلبقان، وطريق مرور قاري للتجارة بين البحر الأدرياتيكي والأناضول، وللتبادلات بين إيطاليا ومصر.

إلى جانب ممارسته "الاقتصادية"، كان لدى محمد علي أطر مرجعية تسمح له بقراءة أحداث مصر. وعلينا، أخيراً، أن نذكر أنه كان يتوفر له ممارسة عسكرية كذلك، وأنه كان ينتمي إلى جماعة القانون والوظيفة العسكرية، فكان، بالتالي، كفؤاً وله الحق في ممارسة السلطة.

ولكن الوصول إلى السلطة من أجل ماذا؟ من أجل إجراء بعض الإصلاحات الشكلية ونسخ النظام القديم؟ أم من أجل إعطاء دفعة تجعل ديناميكيات التغيير، التي بدأت

انطلاقها فى العهد السابق له، تصل إلى أقصى مداها؟

إن إلحاحنا على إيراد الأساس المصرى والألبانى، يسمح - فى رأينا - بمزيد من الفهم لما سوف يحدث بعد ذلك. فليس هناك بالفعل قطيعة بمعنى الكلمة، أى تعارض، بين منطق مرحلة والأخرى، ولكن ما حدث فى عهد محمد على كان عبارة عن تنسيق بين منطقين، ولم يكن لاتجاه الذى نجم عن ذلك أقل ديناميكية.

إن تولى زمام السلطة كان يعنى، بالنسبة لمحمد على، استغلال موارد هذه الدولة إلى أقصى الحدود. ولكن كان ينبغى أن يتم ذلك فى خط متواصل مع التقليد القديم، هذا التقليد الذى ينطبق على "دولة تم فتحها بالسيف"، أى أن المنتصر له الحق فى هذه الثروات، وفى الحالة التى نتحدث عنها كان هذا الحق يرجع أولا إلى محمد على وإلى عائلته، ويترتب على ذلك بعض الانعكاسات على زمرته العسكرية، بصرف النظر عن العرق الأصلى، وينعكس ذلك أيضا، وإن على مستويات مختلفة، على رجال حاشيته الذين يتم تحديدهم وفقا لكفاءاتهم فى هذا المجال أو ذاك، كما يسرى على الأجانب والأقليات العثمانية والمصريين، على حد سواء.

إن عملية كهذه ليست مجزية إلا إذا توفرت لها شروط الاستمرارية. ولضمان ذلك ينبغى إقامة سلطة مركزية قوية. ويستدعى هذا ألا تثقل نفسها بالخلفاء الذين يستطيعون طرح التساؤلات بخصوص هذه السلطة - بدءا من "البرجوازية الصاعدة"، التى نصبته واليا فى مايو ١٨٠٥. وبطريقة موازية لذلك، ينبغى القضاء على المنافسين الكفيلين بالإطاحة بهذه السلطة، أى المماليك الذين بقوا فى هذه الدولة. ينبغى، إذن، التسلح من أجل مواجهة أى احتمال لإعادة النظر، من طرف العثمانيين، فى مكتسباته، ومن أجل رد أبة محاولة للتدخل من طرف بريطانيا.

إن إقامة دولة مركزية، تمتلك وسائل الدفاع عن نفسها (أى جيش وأسطول قوين)، تستدعى موارد مالية غير خاضعة للمخاطر الخارجية. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عن طريق إنجاز تراكم محلى من الموارد المالية.

لم يعد الأمر يتعلق باحتكار الأرض - كما هو الحال فى التقليد الكلاسيكى - وجمع الجزية، ولكن ينبغى الاستثمار فى محاصيل تصديرية واحتكار التجارة الخارجية،

والانتقال إلى التصنيع من أجل التقليل من التبعية للخارج، وتحقيق فائض فى ميزان المدفوعات.

ينبغى كذلك توسيع السوق عن طريق التحكم فى الأراضى المجاورة لمصر، وضمان المواد الأولية فيها، ومحاولة فرض سيطرة بحرية لمصر على شرق البحر المتوسط. وعندما اتخذ محمد على مثل هذا الموقف، فقد كان تصرفه يتسم بالاستمرارية وبالتجديد فى نفس الوقت، حتى عندما كان مشروعه يتحدد خطوة بعد خطوة وفقا للظروف الملائمة، وكانت ملائمة حتى عام ١٨٤٠. وقد نستطيع وصف هذا المشروع بأنه مشروع مقاول رأسمالية دولة (بالقدر الذى نعتبر فيه أن الوالى وعائلته هما الدولة) وكيف تقنيات زمنه مع الظروف المصرية. ولنضف إلى ذلك، من أجل إلقاء مزيد من الضوء على السياق، أن أوروبا كانت لا تزال، خلال الفترة الأساسية التى تغطيها هذه التجربة، فى المرحلة المركنتلية.^(*) ومن المؤكد أن إقامة مثل هذا المشروع يترتب عليه - بصفة عامة - انعكاسات هامة على المجتمع المصرى، تجمع بين العناصر السلبية والإيجابية، وتختلف وجهة نظر الباحثين فى تقييم مثل هذا الجمع.



نقدم فيما يلى بضعة عناصر كشف حساب، وهى تعكس ثراء هذه التجربة ودرجة تركيبها.

دولة فعالة

يتمثل التجديد الرئيسى فى إقامة شبه حكومة تدريجيا، وذلك عن طريق تقسيم المهام داخل المعية السنية التقليدية. وكانت تتكون شبه الحكومة هذه، عندما وصلت إلى أكمل أشكالها فى أواسط العقد الرابع من القرن الثامن عشر، من سبع دواوين:

* نظام اقتصادى نشأ فى أوروبا خلال تنسخ الاقطاع، لتعزيز ثروة الدولة عن طريق التنظيم الحكومى الصارم لكامل الاقتصاد، وانتهاج سياسات تهدف إلى تطوير الزراعة والصناعة وإنشاء الاحتكارات التجارية الخارجية (الترجمة).

الديوان الخديوى (*) (للشئون الداخلية) ديوان الإيرادات (وكان المسئول عنه يتولى مهام رئيس الوزراء) ديوان الحرب، ديوان البحرية، ديوان المدارس، ديوان الشؤون الخارجية والتجارة، ديوان الفابريكات. وكانت المهام داخل كل ديوان من هذه الدواوين تنقسم إلى أقلام و ورش.

وكان هناك توافق بين نضج مشروع "تنمية" مصر، وانتشار تدخل الدولة المركزية الذى ينبجم عن ذلك، وتخصص الأدوات التى يجهز هذا المشروع نفسه بها. وكان هذا التخصص يشترط بدوره توجيه نداء - من أجل الفاعلية - إلى الكفاءات. فنجد خارج إطار عائلة محمد على وبيروقراطيته العسكرية - مع العلم إن هاتين الأخيرتين احتفظتا بمواضع النفوذ الهامة - اللجوء إلى اللجوء إلى بوعنوص بك، هذا الأزمنى "العثمانى"، نظرا لكفاءته، ولمعرفته الجيدة للتجارة فى البحر المتوسط، ليتولى مهمة الشؤون الخارجية. وفى الخدمات المختلفة كان اللجوء إلى الأقليات المسيحية "العثمانية" ممكنا (الشرقيين، اليونانيين، حتى بعد استقلال اليونان فى ١٨٣٠، والأرمن) وفقا لكفاءاتهم التجارية، وكان الأمر كذلك بالنسبة للخبراء الأجانب (المسكرين، والمهندسين الأوروبيين والفرنسيين بوجه خاص). ولكن التخصيص التدريجى للكوادر كان السمة الغالبة. ولا ينحصر هذا التخصيص فى استخدام أو ترقية المساحين وجباة الضرائب الأقباط، الذين كانوا فيما مضى مساعدى نظام الالتزام. فقد وجد التخصيص مصادر أخرى هامة تمده باحتياجاته، مثل تطوير التعليم، وإرسال بعثات الطلبة إلى أوروبا وإنشاء مدارس عليا متخصصة ابتداء من عشرينات ذلك القرن. ورغم انفتاح حركة تكوين الكوادر المصرية هذه، على العلوم والتقنيات الحديثة، فى الدرجة التى وصلت إليها فى أوروبا، فإن ذلك لم يمثل قطيعة - كما يلاحظ بيجران - مع مجموعة المفاهيم الإسلامية التى قامت عليها النهضة الثقافية الكلاسيكية الجديدة فى نهاية القرن الثامن عشر. ولكن فى هذه المرة لم تكن مجالس الجمعيات الدينية هى أداة توصيلها، بل كانت المطبعة ومكاتب الترجمة - والصحافة بعد ذلك بقليل - هى التى قامت بهذا الدور. وأصبح نمط الاستدلال استنتاجى، قائم على علم الكلام وعلى المجالات المرتبطة به (المنطق، البرهان، الطب، العلوم الطبيعية). لم يعد الأمر يتعلق بالمطالبة، بل بالتبرير - "بإعطاء الشرعية" - لأشكال الإصلاح التى أنجزتها الدولة.

وفى سياق هذا "التثقيف"، لم يكن هناك مفر من أن يؤدي تمصير جهاز الدولة -

* كان يطلق عليه الديوان العالى، أما ديوان الحرب فكان يسمى ديوان الجهادية (الترجمة)

بالمعنى الواسع للغاية الذى كان سائدا فى ذلك الحين، أى بمعنى الامتيازات التى كانت خاصة به - إلى توحيد لغة البيروقراطية مع لغة الدولة، فحلت اللغة العربية محل اللغة التركية.

كذلك تم إصلاح التقسيم الإدارى من أجل ضمان تنمية أفضل. وفى المرحلة الأولى، فى ١٨١٤، تم تقسيم الأراضى إلى ثلاثة عشر مديرية (*) (وسوف يصل ذلك العدد قريبا إلى أربعة عشر)، وتنقسم كل مديرية إلى مراكز (**). وإبتداء من ١٨٢٥ حتى منتصف العقد التالى، تم تحسين هذا النظام من أجل مزيد من المتابعة للإنجازات الزراعية. ووصل عدد الأقاليم فى نهاية المرحلة، إلى عشرة، كان من بينها سبعة فى الدلتا. وكان كل منها ينقسم إلى أربعة أو خمسة أقسام.

وعندما أصبح الإنتاج الزراعى مجزيا، أدى ذلك إلى الأشكال الاستشارية الأولى التى اشترك فيها أكثر العناصر المصرية اتصالا بمواقع الإنتاج. فقد ضم مجلس المشورة فى اغسطس ١٨٢٩، ١٥٧ "عميلا" من عملاء الدولة، وكان توزيعهم كالتالى: ٣٣ من كبار الموظفين وكبار رجال الدين، و ٢٤ مأمورا، مائة شيخ بلد (وكانوا جميعا - فى هذه الحالة الأخيرة من المصريين)

التوسع الزراعى

سيطرت الدولة بطريقة مباشرة، خلال المرحلة الأولى، على الأرض، وتم تبسيط النظام الضريبى. ولم يكن هناك شىء فى ذلك يتعارض مع التقليد الذى يطبق على أرض تم فتحها. ولكن يمكننا الكشف عن عناصر التجديد الأولى والتى سوف تتحدد فيما بعد فى منطقتها الجديد.

إن هذه المرحلة الأولى هى التى تلت القضاء على المماليك فى ١٨١١. فصودرت الالتزامات التى كانت فى حوزتهم فى الضعيف. ثم ألغى هذا النظام خلال الأعوام التالية (بما فى ذلك نظام الالتزام فى الدلتا). وأصبحت أراضى الوقف، التى كانت تحتل، فى ذلك الحين، خمس مساحة الأراضى، موضع نحر حول حقيقة وقفيتها. فكانت تُصادر أراضى الوقف التى يتضح أنها موضع خلاف. وبعد إجراء المسح، كان يتم تسجيل الأرض باسم كل فلاح يمتلك حق استخدامها. وحل محل ما يقرب من خمسة

* يكتبها المؤلف Wilaya . والصحيح مديرية. (المترجمة).

** يكتبها المؤلف Aqsam والصحيح ما أوردناه (المترجمة).

وعشرين نوعا من الضرائب في ذلك الحين- نوعا واحدا، وهو الخراج. وأصبح شيوخ البلد " موظفين " مسئولين عن الإنتاج، تحت إشراف مأموري المراكز . وترتب على هذه الإصلاحات، خضوع ما يقرب من ثلثي الأراضي المزروعة في ذلك الحين - أي خمسة مليون ونصف فدان- للنظام الضريبي المركزي الموحد. أما الباقي (أى ٤٠٪ منها) فكان يتكون من أراضى أقرها الفحص كأوقاف ، وأراضى الوسايا التى كانت تترك لقدامى الملتزمين تعويضا عن مصادرة الالتزامات - مع التحفظ على ألا يتم إعادة بيعها إلا لاستخدام مشايخ البلد في مقابل الخدمات التى يقدمونها (أى بنسبة خمسة فدادين لكل ١٠٥ فدان من أراضى القرية)، بالإضافة إلى بعض الأراضى البور.

واعتبار من ١٨٢٦، أدت الحاجة إلى توسيع رقعة الأراضى المزروعة إلى ظهور بدعة جديدة. فقد مُنحت الأراضى البور (الأبعاديات) إلى أصحاب الرتب العليا وإلى شيوخ القرى الذين يتوفر لديهم رأس المال اللازم لتنميتها. وتم تطبيق أسلوب شبيه بذلك - فى ١٨٢٦- على القرى التى كانت متعشرة. فكانت تُمنح هذه الأراضى لمتعاقدين باعتبارها "عهدة" وكان هؤلاء المتعاقدون يتعهدون- بعد قيامهم بتسديد ديون القرية - باعطاء دفعة للإنتاج، وكان مسموحا لهم بالاستقطاع من هذا الإنتاج لاسترداد المبالغ التى دفعوها مقدما، ولتعويضهم عن الخدمات التى قاموا بها. وكان من المفترض نظريا أن تعود تلك الأراضى إلى الفلاحين المنتجين.

وكانت الأراضى الوحيدة التى لا ينطبق عليها حق شفعة الدولة، هى الشفالك التى تقررت منذ أواخر ثلاثينات ذلك القرن، لصاح عائلة محمد على. ولم تكن مساحة هذه الأراضى كبيرة. وسوف يتم الاعتراف فى أوائل أربعينات ذلك القرن، ولمدة معينة بحق الحائزين على ابعاديات، فى عقد مساو للملكية الخاصة. ولكننا نجد فى هذه المرحلة بصفة أعم، الخيوط الأولى التى سوف تؤدى إلى الانتقال إلى الملكية الخاصة للأرض فى مصر ، والتى سوف يُعترف بها قانونا فيما بعد (تم الاعتراف بشبه الملكية فى ١٨٥٨، وبالملكية الكاملة فى ١٨٧١).

كانت الدولة، فى هذا الوقت، تهيمن على ملكية الأرض. ولم يعد الأمر يتعلق بمجرد استقطاع الجزية من الإنتاج. كانت السمة الجديدة هى احتكار الدولة للإنتاج. هذا بالإضافة إلى احتكارها لتحديد الاسعار داخليا وخارجيا. إن هذا الاحتكار، الذى قُرض ابتداء من ١٨٠٨ على الحبوب، سوف يشمل جميع المنتجات القابلة للتصدير. وكانت الدولة تعطى الأولوية لهذه المنتجات الأخيرة. وسوف تؤدى سياسة استثمار فوائد تصديرها إلى زيادة ربحها.

وأقيمت أعمال كبيرة من أجل التحكم فى نزوات النيل: فتم شق ثلاثون ترعة - وكان من بينها ثلاث قنوات أساسية - فى أقل من ثلاثة عقود، وشيدت أربعين قنطرة وعشرة سدود. وضمنت الدولة الأيدى العاملة الضرورية لهذه الأعمال عن طريق الوسائل القهرية التى كانت متوفرة تقليديا، فكان الفلاحون يخضعون للسخرة لمدة شهرين سنويا، تجدد لإتهاء أعمال الصيانة فى حال انتهاء الأعمال السابقة. لكن التعديل الوحيد الذى طرأ على هذه الأساليب القهرية هو أن الفلاح كان يتقاضى وجبة وأجرا. وبهذه الطريقة، وصل عدد الفلاحين الذين استدعت هذه الأعمال، تشغيلهم، إلى اربعمائة ألف شخص سنويا، وذلك لفترات قابلة للامتداد إلى حد ما.

لقد سمحت هذه الأعمال بالتوصل إلى محصول ثان سنويا، وذلك فى الدلتا. وأدى انتخاب البذور والشتلات، وتحديث تقنيات العمل، إلى زيادة الانتاج من حيث الكم والكيف. وهكذا تضاعف انتاج الحبوب أربع مرات، فسمح ذلك بشبكة تصدير يصل حجمها إلى سبعة أضعاف ما كانت عليه فى نهاية القرن الثامن عشر.

هذا بالإضافة إلى إدخال ما يقرب من مائتى نوع جديد من المحاصيل. كما زرعت الملايين من الأشجار. ولنذكر من بين أكثر الأشكال المجزية لهذا الانتاج القطن، ابتداء من ١٨١٧، والقطن طويل التيلة ابتداء من ١٨٢١ (أى بعد سنة من اكتشاف الفرنسي جوميل Jumel لهذا الهجين)، وقصب السكر، والكتان، وشجرة النيلة، الخ.. وزيادة مساحة الأرض المزروعة، خلال هذه الفترة، بنسبة عشرين فى المائة.

أول تجربة صناعية

نجحت الإنشاءات الصناعية الأولى، خلال أوائل المرحلة الأولى، عن الاحتياجات العسكرية الداخلية. وقد تم إعادة تنشيط مسبك مدافع ومواقع بناء سفن نهريّة من أجل نقل القوات، وكان ذلك مرتبطا إرتباطا مباشرا بالحملات العسكرية التى شنت ضد ممالك الصعيد. وبدأت الاهتمامات التجارية كذلك منذ وقت مبكر. فكانت السفن تعود من الصعيد إلى القاهرة محملة بالبضائع، تحت حماية المدافع المنصوبة فوقها.

وازداد القطاع الصناعى تركيبا ابتداء من عشرينيات القرن ١٩، وغالبا ما كان يتم ذلك بناء على دفعة من الدولة. فقد ازدادت المتطلبات العسكرية، نظرا لتوسع الحملات خارج مصر. ولذلك أقيمت مجموعة صناعات عسكرية، تتضمن شبكة لتصنيع الأسلحة البيضاء والأسلحة النارية، والذخائر، والمتفجرات. هذا بالإضافة إلى مصانع النسيج (الصوف والقطن للبذل العسكرية وللبحرية)، والمدابغ، وأخيرا، وبوجه خاص،

الترسانات، وخصوصا ترسانة الاسكندرية التى سمحت لمصر أن تمتلك أسطولا خاصا بها فى البحر المتوسط.

كان منطق هذه الإنشاءات هو ضمان توفير مصدر محلى للاحتياجات الخاصة بهذا البلد، مع تقليل مستمر لعمليات الاستيراد التى تستدعى خروج مبالغ نقدية، والتى يترتب عليها اختلال الميزان التجارى. وبنفس هذا المنطق ينبغى القيام بإنتاج محلى للوفاء بالاستهلاك الداخلى من أجل زيادة حجم النقود المتوفرة داخل البلد.

هكذا بدأت تنتج الترسانات أسطولا تجاريا كذلك. وبطريقة موازية، ولتكييف المحاصيل ذات التيلة، تم إنشاء صناعة دولة للنسيج بهدف التصدير. ونجد فى عام ١٨٣٠، ما يقرب من ثلاثين مصنعا للقطن، ومصانع للحريز والصوف والكتان. وكانت مصر تصنع كذلك سكر القصب والصابون والورق والزجاج ... الخ. وابتداء من ١٨٣٠، نجد الآلات البخارية الأولى تدخل مصر (النسيج، الورق، ضرب الأرز).

كانت الدولة تحتكر جميع هذه الصناعات، وذلك تحت إشراف "وزارة" خاصة، هى "ديوان الفبريقات"، إلى جانب تفتيش عام. وكانت هناك شبكة مدارس فنية و مدارس لإعداد المهندسين، تقوم بتوفير الكوادر. لكن انطلاق معظم هذه المشاريع كان يرجع إلى حد كبير إلى استخدام الكفاءات التى كانت متاحة قبل ذلك، مثل كفاءات (Bocti) الشرقى المسيحى فيما يتعلق بالحريز. وكان الخبراء والعمال المتخصصون يُجلبون من أوروبا، وكانت أغلبية الخبراء فرنسيين، أما العمال المتخصصون فكان معظمهم ايطاليين، وكان هناك عدد كبير من اليونانيين فى كل مكان. وكان يتم كذلك إلى حد كبير استغلال كفاءات الطوائف المتاحة محليا، باستثناء الحريز، ونسجه بصفة خاصة.

إن صناعة النسيج هى القطاع الذى كان يتوسع. وسوف نرى فى ذلك القطاع - بأشكال أكثر وضوحا من تلك التى نجدها فى الزراعة - أن المنشآت الخاصة بدأت تشق طريقها. فقد تمت الموافقة على وجود هذه الأخيرة ابتداء من ١٨٣٤، على أن يكون ذلك فى مقابل دفع ضريبة للدولة. ولكن لم يكن الأمر متعلقا، فى هذا الشأن، سوى بشكل من أشكال جعل الاحتكار الصناعى للدولة مجزيا.

كان هذا التصنيع يتضمن كذلك تكوين طبقة عمالية. ولكن تجنيد قوة العمل الضرورية للإنتاج الصناعى لم يتم عن طريق خلق ظروف سوق عمل حر يقوم على القضاء على بنية العلاقات الاجتماعية الجماعية فى الريف وهدم الحرف المدينية، إذ كان تجنيد الأيدى العاملة الضرورية للمنشآت التى تحتكرها الدولة، يتم باستخدام الوسائل التقليدية المتاحة، مثل تجنيد مجموعات من الفلاحين ومن سكان المدينة عن

طريق السخرة أو عن طريق وسائل إغراء لا تختلف عن السخرة كثيرا. وكان ذلك أحد عناصر - وهو، إذن، ليس العنصر الوحيد - النمو الديموجرافى فى المدينة فى تلك الفترة، وذلك إذا استثنينا حالة الاسكندرية، حيث تضاعف عدد سكانها ١٣ ضعفا، فأصبح عدد سكانها ١٦٤ ألف نسمة فى ١٨٤٦ بعد أن كان ١٢ ألفا فى ١٨٢١. وفى مدن أخرى، مثل القاهرة، حدث انتقال لجزء من الأيدى العاملة الحرفية إلى الصناعة، ومع ذلك لم يتم - بصفة عامة - هدم طوائف الحرف. هذا لا يمنع أن طوائف مثل طائفة النسيج تقوضت إلى حد كبير، خاصة إذا اخذنا فى الاعتبار أن إحدى أهم امتيازاتها، والتي تتمثل فى تدريب الصبية، أفلتت من يد الطائفة ابتداء من ذلك الحين.

وعندما قامت عفاف لطفى السيد مارسو بمقابلة نتائج وتقديرات عدة باحثين، وذلك دون أن تأخذ فى الاعتبار التغيرات السنوية الناجمة عن المحاصيل السيئة، وعن الحروب والأوبئة، فقد توصلت إلى الأعداد القصوى التالية، فيما يخص العاملين فى مجال الصناعة :

عدد العاملين بها	فروع الصناعة
١٥٠٠٠	- ٣٠ مصنعا للقطن يضم كل منها ٥٠٠ عامل
	- ٢٣٠٠٠ - ٨٠٠٠٠ نول (نسيج ؟) (مع استثناء السجاجات
٢٠٠٠٠	اللاتى يعملن فى منازلهن).
٩٠٠٠	- ١٧ مصنعا للنيلة.
٢٧٠٠٠	- مصانع الصوف، والطرايش، والشيلان، والسجاجيد.
٨٠٠٠	- الترسانات والمصنوعات الحربية.
٧٠٠٠	- مصانع الصابون والزيوت.
٢٠٠٠	- مصانع الحرير
١٠٠٠	- المدابغ وصناعة الحبال.
٥٠٠٠	- الورق والزجاج.
٦٠٠٠	- مطاحن الأرز.
٤٠٠٠٠	- مهن البناء.
٨٠٠٠٠	- النساجون
٢٣٠٠٠ *	المجموع

* نقدم فيما يلى، وحتى تتوفر لدينا بعض المعطيات التى تسمح لنا القيام بالمقارنة، التقديرات التى قدمها جبريل باير فيما يخص عدد السكان فى هذه الفترة، وذلك فى إطار العمل الجماعى التالى :

Beginnings of Modernization in the Middle East. The 19th Century, Chicago - London. The University of Chicago Press, 1968

(بأشراف W.R. Polk; R.L. Chambers)

نسبة الزيادة %		سكان ٢٣ مدينة تضم أكثر من ٢٠ ألف نسمة		إجمالى عدد السكان	
سكان المدن	مجموع السكان	نسبتهم إلى مجموع السكان	الاعداد	الاعداد	السنوات
		%٩,٥	٤٠٠٠٠٠	٤٢٣٠٠٠٠	تقديرات ١٨٢١
		%١٢,٧	٦٧٥٠٠٠	٥٢٩٠٠٠٠	تقديرات ١٨٤٦
٦٨,٧	٢٥				١٨٤٦-١٨٢١

وترى عفاف مارسو أن نسبة العمال فى المصانع - اذا استثنينا الأعمال الموسمية مثل البناء و مطاحن الأرز - تصل إلى ٤٪ من السكان، ثم تضيف إن ذلك يمثل نسبة تتراوح ما بين ٢٠ - ٢٥٪ من عدد الرجال الذين يزيد عمرهم على ١٥ سنة. وإذا أخذنا فى الاعتبار أن عددا كبيرا من النساء والأطفال كانوا يعملون فى المصانع، والنسبة الغالبة منهم تعمل فى قطاعات النسيج والحرف والقطاع شبه الحرفى، وأن هذه القطاعات الثلاثة الأخيرة كانت متناثرة، فإن هذا كله يؤكد أعلى الأرقام التى سُجلت حتى الآن فيما يخص الصناعات التى تحتكرها الدولة، أى أربعين ألف عامل. وكان النظام السائد فى مصانع الدولة، هو دفع أجر للعامل، وهو مبدئيا أجر منتظم تم تحديد معدله، رغم أنه ثبت وجود أجور عينية، تمثل جزءا من المرتب على الأقل. وفى أكبر المنشآت، يتم توفير مساكن خاصة للعمال، ويحتجز جزء هام من الأجر احتياطيا لضمان عدم "هروب" العامل. وإذا كانت هناك طبقة عاملة فى مرحلة تكوينها فى هذه الفترة، فهى مازالت - إلى حد كبير - من قبيل "العمال المجبرين" فيما يتعلق بالفترة التى نتحدث عنها.

قاهرة تنافسية وشئون مالية صحية

كان فرض احتكار الدولة للتجارة هو أصعب ضربة وجهها محمد على، بالمقارنة إلى الضربات التي وجهها إلى حلفائه في عام ١٨٠٥ في مجال الزراعة (مثل مصادرة الالتزامات، ومراجعة شئون الأوقاف)، فيما بعد في مجال الصناعة (احتكار انتاج المنسوجات التصديرية). وكانت "البرجوازية الصاعدة" تراهن على مجال التجارة بوجه خاص.

لقد أصبحت الدولة - أي محمد على وعائلته وحاشيته - بعد عشر سنوات من "المبايعة" التي تمت في مايو ١٨٠٥، هي السيد الوحيد في مجال المعاملات الداخلية والتجارة الخارجية.

ولنا أن نكرر مقولتنا، وهي أن مفتاح التنمية الزراعية والصناعية في مصر، يكمن في الرؤية المركنتيلية التي كان يتمتع بها محمد على، هذا التاجر الماهر. إن هذه الرؤية الميركنتيلية مفتاح كذلك لسياسته الداخلية، والعسكرية كما سنرى بعد ذلك. وما يؤكد ذلك ازدهار مدينة الاسكندرية، واستقرار محمد على فيها ابتداء من ١٨١٩ ليتمكن من مباشرة إدارة التجارة عن كثب. ونلاحظ، من ناحية أخرى، أنه عندما تكونت حكومة على النمط الحديث، فقد جمعت وزارة واحدة بين الشئون الخارجية وبين التجارة، وقد أوكل ذلك إلى "كفاءة" بوغوص بك.

أما في الداخل، فكانت الدولة هي الوحيدة التي لها حق الشراء أو البيع، بشروط الأسعار والكم والكيف التي تحددها بنفسها. وكان من المنطقي، إذا كانت تريد التصدير، أن يؤدي بها ذلك إلى الاستثمار في مجال الإنتاج الزراعي والصناعي، وإلى تنظيمهما.

كانت هناك، مع ذلك، إمكانيات متاحة للكفاءات التجارية المصرية للتكيف مع الظروف الاقتصادية الجديدة. فكان متاحا بالنسبة لأدنى المستويات أن يصبح المرء عميلا يتلقى أجرا نظير جمع محاصيل الأرض وتوريدها. أما بالنسبة للمستوى الأعلى من ذلك، فكان متاحا للمرء أن يتولى إدارة الجمارك أو أنواع مختلفة من الضرائب المدنية طالما ظلت هذه الأخيرة قائمة.

لكن عدد النخبة المصرية في مجال التجارة الخارجية ظل ضعيفا، لأن مبدأ اللجوء إلى الكفاءات المتاحة، لم يتضمن أن يحل التجار المصريون - رغم أنهم كانوا يطالبون بذلك منذ نهاية القرن الثامن عشر - محل التجار المسيحيين من الأقليات العثمانية،

أو محل التجار الأجانب الذين كانوا مقيمين في الموانئ، قبل ذلك بـ ١٠٠ سنة، أيا كان ضعف قبول هذه الفئة الأخيرة الخضوع لقوانين احتكار الدولة للتجارة. وحتى عندما قام الأوروبيون بعد ذلك بالاعتراض، استنادا إلى "الامتيازات" العثمانية التي تعهدت بها مصر، كان معظمهم يقبلون القوانين التي وضعها محمد علي. حدث ذلك لأن بعض العمليات التي تم إنجازها في البحر المتوسط كشفت لهم عن المنافس الرهيب الذي كانوا يتعاملون معه. ولذلك سوف يتعاملون باعتبارهم "وكلاء" لمصر، يتقاضون نظير ذلك نسبة على المعاملات التي يقومون بها. وكان هناك البعض من الأقليات "العثمانية" توصلوا، فيما يخص البحر المتوسط، إلى نفس الأوضاع والشروط التي حصلت عليها أسرة Boci الشرقية المسيحية. وكان هناك آخرون من قدامى التجار المصريين الذين عملوا قبل ذلك في مجال التجارة، في البحر الأحمر بوجه خاص. ونذكر من بين هؤلاء التجار المصريين القدامى، عائلة المحرقى وهي عائلة شيخ تجار القاهرة القديم، وكان أحد الحلفاء النادرين لمحمد علي في ١٨٠٥، الذين احتفظوا بمكانتهم نظرا لتبعيتهم التي كانت، في هذه الحالة، مربحة، إذا أخذنا في الاعتبار النسبة التي كان يتقاضاها على معاملات ذات حجم كبير.

انقلبت الأوضاع، خلال هذه الفترة، فيما يخص تيارات التبادل مع العالم الخارجي. كان حجم تبادل مصر مع أوروبا، في أواخر القرن الثامن عشر يمثل ١/٧ تجارتها الخارجية، وكان تبادلها مع الامبراطورية العثمانية مهيمنًا. وابتداءً من عشرينات القرن التاسع عشر انقلب الحال، فأصبحت الامبراطورية العثمانية تحتل ١/٧ التجارة الخارجية.

ورغم أننا نتحدث عن النسب، فمن المتفق عليه عامة أن الشئون المالية كانت تمر في مصر بمرحلة صحية، وسوف تظل الأمور كذلك حتى بداية الستينات من ذلك القرن. ووفقا لبعض التقديرات، فإن إيرادات الدولة، التي عادت إلى وحدة نقد ثابتة خلال هذه الفترة - وهي الجنيه الاسترليني (مارسو) - تضاعف عشر مرات في الفترة ما بين ١٧٩٨ و ١٨١٨، وعرفت زيادة بنسبة ١١٣٪ خلال فترة الثلاثين عاما التي تلتها (أي من ١٨١٨ حتى ١٨٤٨). وإذا كان الدخل الصافي حقق - وفقا لهذه المعطيات - تطورات هامة خلال عشرينات ذلك القرن، فقد كان يميل إلى التضائل خلال الثلاثينات نظرا للمبالغ الكبيرة التي أنفقت في مجال الاستثمارات وفي الحملات العسكرية.

جيش من طراز جديد

أعيد تنظيم الجيش خلال العشرينات من القرن التاسع عشر. ولم يكن بإمكان القوات العسكرية الألبانية الأصلية، التي استقرت من أجل الاستمرار، اللجوء إلى وحدات عثمانية لمناصرتها، لأنها تصبح مهددة في هذه الحالة بإدخال منافسين لها. أما ممالك مصر، فقد أُعطيت الأولوية للقضاء عليهم. ولنفس هذه الأسباب لم يكن ممكناً أن ينضم أتراك أو ممالك كأفراد في الجيش، إلا في حدود ضيقة للغاية.

وقد ظهرت مشكلتان في وقت مبكر للغاية : مشكلة العدد، التي سوف تتفاقم في أوائل ١٨٢٠، مع بدء حملة الفتوحات المصرية، ومشكلة التكيف مع المناخ، وكانت هذه المشكلة قد طرحت نفسها منذ الحملتان اللتان شنهما محمد علي الوهابيين، في الحجاز، لحساب السلطان العثماني في عشرينات القرن التاسع عشر، وذلك لأن الألبانيين شعب يقطن الجبال. وأعيد طرح هذه المسألة خلال الحملة الأولى التي توجهت لغزو السودان (١٨٢٠-١٨٢٢). لقد كان هدف هذه الحملات اقتصادياً، ألا وهو ضمان المواد الأولية من أجل "تنمية" مصر، واحتمال العثور على الذهب، وتوفير احتياطي من الأيدي العاملة، إذ كانت مصر تعاني، آنذاك، عجزاً نسبياً في المجال الأخير. ولحل هاتين المشكلتين، تم اللجوء إلى بعض الحلول الأولية، مثل استقطاب بعض الممالك المتحالفين، وتجنيد بعض وحدات من فلاحى صعيد مصر، وأخذ بعض العبيد من السودان، وتجنيدهم إجبارياً في الجيش.

كانت هذه هي فترة إقامة جيش جديد على الطراز الفرنسى ونمطه في التنظيم (سيف، بواييه) (Sève . Boyer).

لقد وجدت مصر نفسها تدخل حروب اليونان إلى جانب السلطان. وبعد أن أحرزت نجاحاً نسبياً في البداية، سوف يؤدي فشل حملة المورة، في ١٨٢٤، إلى تعديل في وجهة النظر. إن الأمر يتعلق بخلق جيش غاز، وكان ذلك يستدعى أن يصل العدد إلى مائة ألف بعد أن كان ٢٠ ألفاً. فتقررت خدمة عسكرية إلزامية، مدتها ثلاث سنوات. وكانت هذه الخدمة تُفرض أساساً على الفلاحين المصريين، بمن فيهم الأقباط. ولا تُعفى من ذلك إلا المناطق أو المصانع التي تُعتبر حساسة. وكان التجميع يوفق بالفعل بين منهجين : السخرة والترغيب. فكان العسكر معفيين من الضرائب، كان من الممكن تعبئتهم بعد انتهاء مدة خدمتهم. ولا يحق لهم - إذا كانوا متزوجين - التنازل عن حقهم في تشغيل قطعة أرض لصالح زوجاتهم. وكان معنى ذلك - في معظم الأحيان - هو أن

يفقدوا بطريقة نهائية هذا الحق. ولذلك كانت هناك حركات تمرد، وعصيان، وحالات هروب من الجيش.

واقترن هذا التمهيد للجيش، ببداية كبيرة، بمقاييس ذلك الزمان، هي ترقية مصريين إلى رتبة الضباط. فيما أن إبراهيم باشا، ابن محمد علي، كان خبيراً بالاستراتيجية، ويعيد النظر، بالإضافة إلى كونه متمصراً ومُعرباً، فقد اجتهد للوصول بحركة ترقية العساكر المصريين إلى نهايتها. لكنه سوف يرضخ لإلحاح والده الذي رفض أن يصل "تابع" إلى رتبة الكولونيل.

توصل هذا النمط من الجيش، تحت قيادة إبراهيم، إلى التغلب على العثمانيين، وفتح سوريا ابتداءً من ١٨٣١، ثم قونية، ولن يتراجع عن فتح اسطنبول إلا تحت ضغط حذر من طرف محمد علي. وكانت مصر، التي أخذت نصيبها من كارثة نزارين (١٨٢٧) حيث دُمر الأسطول العثماني، قد بدأت تعيد بناء أسطولها وتفرض نفسها باعتبارها قوة ينبغي - ابتداءً من ذلك الوقت - أخذها في الاعتبار في شرق البحر المتوسط وفي البحر الأحمر، الذي كانت تتحكم في أربعة أخماس شواطئه.

ولن تضطر مصر إلى العودة إلى إفريقيا إلا بعد قيام تحالف عسكري ودبلوماسي بين الدول الأوروبية من أجل الضغط عليها في صالح سلطان اغتصبت أراضيها وسلطانها.



قبل تناول ما أصابه التغيير وما بقي على حاله خلال العقد التالي، علينا الآن أن نحاول استعراض حصيلة هذه التجربة. ولن نتجاوز، في هذا الصدد، الإشارة إلى بعض "المستجدات" الفكرية.

أنشأ محمد علي - بمساعدة ابنه إبراهيم وفريق من المتعاونين معه - مجموعة متماسكة في البحر المتوسط. وتتبع قيمة هذا التماسك من الترابط الذي حققه بين أطراف العلاقة التي ينصب عليها تفكيرنا، أي العلاقة بين الدولة/المجتمع/التنمية. فقد أنشئت دولة مركزية فعالة من الناحية الفنية، وذلك من أجل استثمار الأراضي التي تم فتحها، وتم هذا الاستثمار من منظور حسابي ميركا نتيلي، هذا بالإضافة إلى أنه كان يسعى إلى توفير وسائل الدفاع عن هذه الأراضي، بل ووسائل توسيعها. وبما

أن هذا هو منطق تلك الدولة، فقد أظهرت عقلية مغامرة في طريقة تنميتها للموارد المادية والإنسانية المتاحة في هذا البلد. فاستثمرت في مجال الإنتاج الزراعى، مع تنوع محاصيله وتحسين المستوى الكيفى، مع أخذ منافذ التسويق في الاعتبار، وإعطاء الأولوية للمنافذ الخارجية. واستثمرت في مجال الصناعة، لا لتقليل وطأة خروج المبالغ النقدية التى تدفع فى الاستيراد فحسب، بل لكى تزيد كذلك من حجم الدخول النقدية عن طريق استيراد المنتجات المحولة. ونظمت عمل الرجال وتوزيعه، و "توظيف" الكوادر المختلفة على أساس "الكفاءات" وحدها - بصرف النظر عن الحواجز القائمة على القانون" بين الجماعات السابقة - كما قامت بتكوين كوادر جديدة على مستوى لم يسبق له مثيل. إن استقلالية مصر التى كانت فى طور التشكّل، ترسم - انطلاقاً من مركزية قرار الدولة - حدودها "القومية"، وتتوفر لديها توسعات تسمح لها بتوفير احتياطى من المواد الأولية، وفى حالة السودان، فهى تسمح لها بتوفير احتياطى من الموارد الإنسانية.

وإذا نظرنا إلى هذه التجربة من ناحية أليتها، سوف نجد إنها تندرج فى مرحلة الانتقال إلى الرأسمالية، فى شكل رأسمالية الدولة. وهى، من هذا المنظور، تجربة "تنمية" إذا حاولنا التعبير عنها بمصطلح شمولى.

إن مرحلة الانتقال هذه، تتميز - مع ذلك - بأصالتها من عدة زوايا. وتظهر هذه الخصوصية بوضوح عندما نرجع إلى طريقى الانتقال إلى أسلوب الإنتاج الرأسمالى كما أشار إليهما ماركس فى كتاب "رأس المال" فى الفصل العشرين من الجزء الثالث. والطريق الأول هو الطريق "الثورى"، حيث نجد المنتج الذى يريد أن يصبح تاجراً أو رأسمالياً، والذى يحطم بالتالى علاقات الإنتاج والعلاقات الاجتماعية الزراعية والمدينية الموجودة فى أسلوب الإنتاج القديم، ويعيد تنظيمها وفقاً لمنطق الأسلوب الجديد. أما الطريق الثانى فهو أكثر بطأً ويستحوذ فيه التاجر على الإنتاج لتسويقه، دون إحداث "ثورة" فى أسلوب الإنتاج القديم الذى يحتفظ به [هذا الطريق] باعتباره أساساً له.

وتقع تجربة مصر فى عهد محمد على فى نقطة وسط بين هذين الطريقين، حتى إذا كانت تحتوى على سمات تجعلها أقرب إلى الطريق الثانى. ومع ذلك، ينبغى إيراد ملحوظتين هامتين. تتعلق الأولى بأن مرحلة الانتقال إلى أسلوب الإنتاج الرأسمالى لا تنطلق من أسلوب الإنتاج الإقطاعى - ونجد فى هذا الأسلوب الأخير بداية اتسام

العلاقات الاجتماعية بالفردية، أيا كان طابعها وطبقاتها - ولكنها تنطلق من أسلوب إنتاجي قائم على الجزية، بعلاقات اجتماعية جماعية يحددها القانون. أما الملحوظة الثانية، فهي تتعلق بأن الدولة المصرية هي المقاول الرأسمالي الوحيد قانونيا، وهي "دولة استبدادية"، يصفها البعض - بناء على ذلك - بأنها دولة "شرقية" (أ. ص. سعد).

ليست وظيفة هذه الدولة، دفع ظهور طبقة رأسمالية وطنية- كما حدث بعد ذلك في ألمانيا - ولكن وظيفتها احتكار النشاط الرأسمالي، لأن هذه الدولة تختلط بعائلة وبحاشيتها المقربة. بل أننا نجد أن هذا الاحتكار مر في المرحلة الأولى بإزالة الطبقات الرأسمالية التي ظهرت في القرن الثامن عشر، بدلا من تشجيعها على النمو باعتبارها رأسمالية خاصة، كما حدث في النموذج الألماني. وسوف نلاحظ بعد ذلك، عندما نضجت هذه التجربة، وجود تطرفين، وسوف نعرض فيما يلي مثلين لهذين التطرفين، من الأراضي التي خضعت للفتح . ففي السودان، وحول مدينة الخرطوم - تلك المدينة - القطب، والتي انشئت كي تكون كذلك - نجد أن الدولة المصرية تتصرف، عن طريق وسطائها، وفقا للطريق الثاني الذي اعتمدته مصر، أي تجميع السلع (الصمغ، العاج، ريش النعام، الحبوب، الماشية، العبيد) لتسويقها لحسابها، دون تغيير لأسلوب الإنتاج القائم على الجزية، وهو قائم في هذه الحالة على علاقات قبلية جماعية. ونجد في سوريا (الطبيعية) إنه، إلى جانب قيام الدولة بمواصلة تجربة الاحتكارات المصرية والإصلاحات التي تستدعيها (مثل الضرائب الموحدة، سياسة التعليم، أعمال البنية التحتية وتنمية الزراعة والمكاسب التي تدرها الأراضي) كان هناك كذلك محاولة لانهاء الانقسامات الجماعية، وتم ذلك بالاستناد إلى الأعيان المستنيرين (ابتداء بالأمير بشير في لبنان)، فأدى ذلك إلى إرساء أول شبكة من "المجالس الاستشارية"، بل وتشجيع المبادرة الرأسمالية الخاصة (مثل إنتاج الحرير الخام بتربية دودة القز).

إن ما حدث في مصر يقع - بكل معنى الكلمة- بين هذين التطرفين. إذ كان يوجد بها، بالفعل، "تراكم"، تحت رعاية مقاول رأسمالية الدولة، أي أن هناك تحويل، عن طريق التسويق، لجزء من "فائض القيمة"، إلى "رأس مال مُضاف"، وهو، في هذه الحالة، يختلط أساسا مع "خزانة مصر"؛ ويتحقق هذا "التراكم" كذلك عن طريق الاستثمارات، أي بتحويل جزء من فائض القيمة إلى "رأس مال ثابت" (وسائل الإنتاج الزراعية والصناعية، والبنية التحتية) وإلى "رأس مال متغير" (قوة العمل). يتعلق الأمر

إذن "إعادة إنتاج موسع" ولم يعد يتعلق "إعادة إنتاج متكرر" كما هو الحال في التشكيلات الاجتماعية في نمط الجزية السابق، وتشهد هذه التشكيلات الأخيرة - كلما اقتضى الأمر - مراحل توسع، تستمر فترات قصيرة، نابعة من الطلب الخارجى أو من إعادة تنظيم نظام الجزية الذى يتلو استيلاء مجموعة جديدة على السلطة.

ويرجع اللبس الظاهرى الذى تتسم به الحالة المصرية إلى أن زمام السلطة كان بيد جماعة عسكرية استقرت - أيا كان تحالفها المؤقت مع البرجوازية "الصاعدة" - عن طريق الغزو. وهذا هو الأساس القانونى "لاحتكارها" للأراضى، وإنتاجها الزراعى و الصناعى ولتجارتها. ولكن هذا الاحتكار يمتد كذلك إلى السكان، و بالتالى إلى قوة للعمل. ويمثل ذلك احتياطيا يتصرف فيه مقال الدولة ويوزعه، وينظمه باستخدام الوسائل القهرية، التى كانت تطبق، تجاه الجماعات الزراعية والمدينة الأساسية، فى إطار نظام الجزية القديم. فلا يوجد سوق حر لسلعة العمل. هناك دفع أجر، لكن ليس هناك أجر معمم. ولكننا نلاحظ بداية وجود بعض الإضرابات الناجمة عن بعض التأخير فى دفع الأجور. ونسجل أحيانا بعض الحالات الأولى لمحاولة إدخال الحوافز على الإنتاج (مكافآت). وذلك يوحى بأن الفصل بين رأس المال/ العمل بدأ يستقر على حساب علاقة النمط "التابع للسخرة".

كذلك، كلما اتسع نطاق تدخل مقال الدولة الرأسمالية و ازداد هذا النطاق تعقيدا، فإن ضرورة تكثيف تأطير جميع المستويات، تدفعه إلى مضاعفة فرص الترقية الاجتماعية "للكفاءات" القديمة والحديثة، وخاصة بالنسبة للمصريين. إن هذه الحركة من قبيل "التوظيف" Fonctionnarisation، ولكن هؤلاء "الوسطاء" يشتركون فى الاستفادة من العملية - بدرجات مختلفة وفقا لمستواهم - بل هم أحيانا "شركاء"، ويعتبر ذلك امتدادا لتقليد كان موجودا فى التشكيلات السابقة القائمة على الجزية. هذا بالإضافة إلى ممارسة الربا، وذلك فيما يتعلق، على الأقل، بأكثر الأغنيان اتصالا بالجماعات الريفية. وهكذا تتوفر أشكال السبولة، توجهها الدولة نحو تنمية أراضى جديدة، وسوف توجهها فيما بعد نحو أول وحدات صناعية على مستوى متواضع. ورغم أن الأمر مازال متعلقا بنشاط وسيط فى إطار احتكارات الدولة، ولا يتعلق بملكية خاصة يقرها القانون - بالمعنى الشائع، على الأقل - فإن إطار رأسمالية زراعية وصناعية بدأت تتحدد معالمه.

هناك، إذن، فى حالة تجربة الانتقال هذه، "نمو" للقوى الانتاجية يترتب عليه تعديل

فى الهياكل، حتى إذا كان ذلك أقل وضوحا فيما يخص العلاقات الاجتماعية، حيث يتم - بمعدل أكثر بظاً - تذويب العلاقات الاجتماعية وإعادة قولبة الأفراد فى علاقات طبقية من النمط الرأسمالى.

هناك، إذن، أساس سليم لمقولتنا الخاصة بالطابع "التنموى" لهذه التجربة، إذا نظرنا إليها من منظور آليات العملية التى تمت بها.

لقد كانت دولة محمد على - فى التوسعات التى أنجزتها خلال ثلاثينات القرن التاسع عشر - منافسا خطيرا للرأسمالية الأوروبية المتوسعة فى العالم، إذ أنها كانت تنافسها على التحكم فى هذه المنطقة. وكانت هذه الدولة تناهض - من منظور المفهوم الميركانتيلى الذى كان سائدا فى ذلك الحين - المكتسبات التى تحققت خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر، حيث كانت التجارة تمر فى البحر المتوسط فى ظل التحكم الأوروبى. هذا بالإضافة إلى أنه كان يعرقل المد البريطانى نحو شبه الجزيرة العربية والبحر الأحمر اللذان يتحكم فيهما بصورة شبه كاملة، بينما كانت الأمبراطورية العثمانية فى حالة تفتت، والدليل على ذلك استقلال اليونان الذى تم منذ فترة قريبة. كل ذلك فى الوقت الذى حصلت فيه فرنسا على ضمانات فى البحر المتوسط فى بداية غزوها الاستعماري للجزائر.

وقد يمكننا القول أن الدولة المصرية كانت تحاول أن تقلب لصالحها الاتجاه إلى عولة أسلوب الإنتاج الرأسمالى، وذلك عن طريق محاولة دخولها كمنافس ضمن العدد المحدود من الدولة الأوروبية التى يقتصر عليها الإشراف على هذه العولة. هذه هى الأسباب الأساسية التى دفعت الدول الأوروبية إلى التحالف من أجل كسر شوكة هذه التجربة قبل أن يشتد عودها، ومن أجل استرداد السلطان لسلطته، والذى أصبح فى مقابل ذلك، مضطرا لفتح المنطقة أمام التجارة الأوروبية فى إطار قوانين اللعبة الجديدة التى تقترب من "حرية التجارة"، والتى سوف يقوم البريطانيون قريبا بتشجيعها.

قد نعرض ونشير إلى توترات سوريا، ولكن كان هناك كذلك توترات خطيرة فى السودان و احتفظت بها مصر، مع ذلك، حتى بعد ١٨٤٠. وترجع هذه التوترات فى سوريا إلى رفض المقاطعات المارونية والدرزية لتزع سلاحها والخضوع للتجنيد الإجبارى. وعندما أستاذف الباب العالى الحرب فى بداية ١٨٣٩، قدمت مصر الدليل على كفاءة فعاليتها، فانتصرت على الجيش العثمانى فى أرض مكشوفة واستسلم الأسطول دون

الاشتراك فى المعركة. وكان مصدر "المسألة الشرقية" فى هذا هو التأكيد على وزن مصر. فقررت أربع دول أوروبية كبيرة (المجلترا، النمسا، بروسيا، روسيا) التدخل عسكرياً، بناء على ضغط من جانب إنجلترا، ورغم التحفظات التى أبدتها فرنسا لمدة معينة. وعندما هزم هذا التحالف مصر، فى نوفمبر ١٨٤٠، قامت بالجلء عن سوريا فى شهر ديسمبر.

ترتب على هذا الانسحاب مجموعة من النتائج المتتالية، مثل فقدان التحكم فى المواد الأولية (الخشب، الفحم، وإن لم يكن من أجود الأصناف)، والتخلى بعد ذلك عن الحجاز، الذى اعتبر أقل إداراً للريح. وعادت مصر إلى إفريقيا. وتم ذلك بناء على الشروط التى أملتها الدول الأوروبية وحليفها العثمانى. كان عليها مرة ثانية أن تدفع الجزية السنوية للباب العالى، حتى إذا كان ذلك فى مقابل الاعتراف باستقلال حكومتها؛ وهى مضطرة إلى تطبيق بنود معاهدة "باليتمان" التى وافق عليها السلطان العثمانى فى ١٨٣٨، وتدعم تلك المعاهدة "نظام الامتيازات الأجنبية"، وذلك فى اتجاه يميز المعاملات التى يقوم بها الأوروبيون ويفتح باب عهد "شبه استعمار" الامبراطورية. وأدى ذلك إلى إلغاء احتكار الدولة للتجارة فى مصر، وإلى إلغاء الحواجز التى وضعت لحماية اقتصاد الدولة، والدخول بالتالى فى عهد التجارة الحرة بشروط غير ملائمة. وتم كذلك تقويض الاحتكارات الصناعية، ابتداءً بمجموعة المصانع العسكرية، طالما أصبح على الجيش المصرى الآن أن يخفض أعداده إلى ١٨ ألفاً. وجاء كذلك الدور على المصانع التى كانت تعمل من أجل التصدير. وبناء على ذلك أصبحت خطوات تكوين الطبقة العمالية تزداد ببطء بشكل ملحوظ، إن لم تصبح أمراً مؤجلاً. أما الطوائف الحرفية، فلا يمكنها استيعاب الأيدى العاملة التى أطلق سراحها، بل أنها تفتيق بصعوبة من الضربات التى وجهت إلى امتيازاتها.

لقد ركزت البرجوازية المصرية منذ ذلك الوقت مجهوداتها على الأرض، نظراً للعراقيل التى وجدها فى التجارة الخارجية، التى أصبح الأجانب يحتكرونها، إلى جانب بعض الأقليات الحاصلة على تصريح بذلك (برأتلية)؛(*) ونظراً للعراقيل النسبية التى وجدها فى مجال الصناعة التى أصبحت هامشية، من أجل خلق أمر واقع للملكية الخاصة، وكان ذلك تمهيداً للاعتراف الكامل - الذى تم بعد ذلك بثلاثين عاماً - بحقوق هذه الملكية. ولكن الظروف الجديدة التى كانت سائدة فى السوق، أدت إلى نمو هذه

* ومفهومها (براءة لى) وهو الشخص الذى يحمل براءة (وثيقة) الحماية، ويستفيد من نصوص الامتيازات الأجنبية (المترجمة).

البرجوازية باعتبارها برجوازية زراعية تابعة للرأسمالية الأوروبية. مع ذلك، فقد استمرت بعض مكتسبات الفترة السابقة. فلا زالت الدولة المركزية هي أكبر مقاول للأعمال الزراعية وللأشغال الكبرى. ورغم ازدياد اندماج مصر في النظام الرأسمالي العالمي، ورغم خضوعها لقوانين لا تتحكم فيها، تمكنت الدولة من الاحتفاظ بمستوى مالي جيد. فتمكنت من دفع الديون التي اقترضتها من الخارج. وعندما ظهر عجز في الميزانية في بداية ١٨٦٠، كان ذلك راجعا إلى زيادة الجزية العثمانية بعد أحداث ١٨٦٠ في "سوريا"، وبوجه خاص في لبنان، حيث تدخلت فرنسا؛ كما كان يرجع كذلك إلى الشروط القاسية التي يفرضها المقرضون الامبرياليون لتمويل مشروع قناة السويس. وسوف تزداد خطورة هذا العجز إلى حد الإقلاس، وخضوع الدولة للتحكم المالي الخارجي. وأخيرا، وضع الاحتلال البريطاني لمصر حدا نهائيا لاستقلال هذا البلد.

لن تشير هنا إلا إلى أحدث المراجع التي أرشدت تفكيرنا بأقيد الطرق. ويمكننا إدراك الحجم الحقيقي للعدد الضخم من المراجع الذي تطرق لهذا الموضوع، عند الاطلاع على الأعمال التي تناولت القرن التاسع عشر.

(1) Raymond (André) : Artisans et Commerçants au Caire au XVIII^e siècle, Damas, Institut Français de Damas, 2 tomes, 1973, et 1974

(٢) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : "الريف المصرى فى القرن الثامن عشر"، عين شمس، جامعة عين شمس، ١٩٧٤.

(3) Gran (Peter) : Islamic Roots of Capitalism. Egypt 1760 - 1840. Austin, University of Texas Press, 1979.

(4) L'Egypte au XIX^e siècle, Paris, C.N.R.S, 1982 (G.R.E.P.O.d' Aix - en - Provence).

(٥) أحمد صابق سعد : تحول التكوين المصرى من النمط الآسيوى إلى النمط الرأسمالى، بيروت، دار الحداثة، ١٩٨١.

(6) Marsot, Afaf Lutfi al - Sayyed : Egypt in the Reign of Muhammad Ali, Cambridge, Cambridge University Press, 1984.

الفصل الثالث

ظهور برجوازية أسيوية غير تابعة للدولة :
صينيون عبر البحار
في شبه جزيرة الماليزية، في القرن ١٩
وبداية القرن العشرين

لوى مارجولان

قسم " العالم الثالث، أفريقيا "

يمثل صينيو عبر البحار (hua - quiao) فى جنوب شرق آسيا ("Nanyang"، والمعنى الحرفى لهذه الكلمة هو بحر الجنوب) ، إلى حد كبير، حالة نادرة فى العالم الثالث الحالى، حيث خرجت من بينهم رأسمالية قوية قائمة على مجموعات ذات حجم دولى (فى المجالات التالية: المال، والنقل، وكذلك فى الصناعة و الانتاج الأولى) وعلى التحكم فى كم هائل من رأس المال. وتتميز هذه الرأسمالية - فى سنغافورة وهونج كونج - "بعلامات نجاح خارجية" تدعو للفخر، كما تتميز بقدرة على التدخل، بل على التحكم، فى حكومات لا صينية، أو حتى التدخل فى حكومات مناهضة للصين (كما هو الحال فى أندونيسيا). كل ذلك لا يمنع أن المسألة الأساسية مازالت مطروحة حتى الآن، أى التساؤل حول ما إذا كان الأمر يتعلق ببرجوازية. أم أنه لا يتجاوز حدود رأسماليين فرديين، دخلاء، كما تشير إلى ذلك الأسماء الخاصة بهم (towkay, taipan)، هامشين، فى جوهرهم، بالنسبة للنظام الاقتصادى العالمى، مثلما هو حالهم فى البلاد التى يمارسون فيها نشاطهم؟ هل هم مجرد كمبرادورين مصطفين، أم أنهم، بالأحرى، يمثلون طبقة مستقلة، واعية ومنظمة، قادرة على منافسة "الكبار" فى الرأسمالية العالمية، بل والانتصار عليهم أحيانا ؟

الأمر يتعلق هنا بمشكلة هامة فيما يخص بالطبع مستقبل جنوب شرق آسيا (العلاقات الصعبة بين السكان الأصليين والصينيين تمثل موضع مراهنة أساسية فى معظم أنحاء هذه المنطقة، والتنمية الاقتصادية موضع اهتمام فيها، ولكن من الذى يقوم بها، وعلى أى أساس؟) وكذلك فيما يخص نظرية التنمية نفسها، هل تتم هذه التنمية حتما عن طريق إعادة إنتاج النموذج الغربى (أو بالأحرى النماذج الغربية) ؟ ماهى الشروط المسبقة الضرورية لتحقيق هذه التنمية؟ إن اللجوء إلى التاريخ يسمح لنا بالتوصل إلى معرفة كيفية نشوء "رأسمالية صينية عبر البحار"، ورصد حقب تطورها (الذى لم يتم فى اتجاه واحد)، وتمييز تناقضاتها الداخلية وطريقة حل هذه التناقضات (أو عدم حلها).

علينا أن نحدد أن دراستنا هذه لن تتناول سوى جزء من منطقة جنوب شرق آسيا خلال رحلة من تاريخها، أى أننا سوف نتناول فى دراستنا هذه، شبه جزيرة ماليزيا (بما فى ذلك الجزر القريبة: جزيرتا بنانج و سنغافورة) خلال فترة مد الاستعمار البريطانى بها، أى فى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية. ويرجع ذلك التحديد إلى سببين:

أولا - أن صينيى عبر البحار يمثلون موضوعا قليلا ما أخضع للدراسة، ومن الصعب دراسته نظرا لطغيان المعطيات الشفوية على "الكتابية" فيما يخص مآثر "غير المثقفين"، ونظرا لندرة الوثائق، وكتابتها باللغة الصينيه، هذا بالإضافة إلى أنها مبعثرة إلى حد كبير.

ثانيا - أن لكل دولة فى جنوب شرق آسيا سمات شديدة الخصوصية، سواء فيما يخص الحاضر أو الماضى، ولا يمكننا تعميمها على المنطقة برمتها إلا فى حدود ضيقة، إذ أن بنية ما قبل الاستعمار فى امبراطورية Anam تختلف عن بنى إمارات سلطنة ماليزيا أو إمارات سلطنة بورنيو؛ إذ كان الهولنديون يمارسون سياسة فى مستعمراتهم تختلف جوهريا عن سياسة البريطانيين فى بورما، وعن سياسة الفرنسيين فى كوشين شين، وعن السياسة التى مارسها الأسبان ثم الأمريكيون فى الفلبين. بل أن أساليب الإدارة تختلف إلى حد كبير داخل منطقة النفوذ الاستعمارية الواحدة، فيختلف بين المنطقة المركزية (جاوا، كوشين شين وسهول بورما) وبين الأطراف (لاوس، جبال اراكان، شاطئ ماليزيا الشرقى، وجزر الملوك)، هذا بالإضافة إلى أن سلوكيات الصينين فى ماليزيا نجمت عن تفاعل أصيل مع السكان الأصليين أو المستعمرين البريطانيين، أو كليهما، ولذلك فعلىنا معرفة نوايا كل مجموعة ومعرفة دقيقة لدورها، وذلك من أجل فهم المجموعة الأخرى.

وتمثل ماليزيا، مع ذلك، نموذجا جيدا بالنسبة لمن يريد دراسة صينيى عبر البحار، إذ أن أهم مواقع تركزهم توجد بها (٤٠٪ من المجموع الكلى للسكان حاليا)، وبما أن سنغافورة كانت محور منطقة جنوب شرق آسيا، فقد قامت بإعادة توزيع المهاجرين ورؤس الأموال على كل المنطقة. وأخيرا - وهذه النقطة تقترب بالنقطة السابقة - فإن ماليزيا هى التى ضمنت ومازالت تضمن بطريقة أفضل من غيرها - إستقلال الجاليات الصينية ومنشآتها. إن الاقتصار على ماليزيا (مع إعطاء بعض النبذات عن صيني أندونيسيا وبورنيو، وهم أكثر الصينين إرتباطا بصيني شبه الجزيرة الماليزية) من أجل التعميم والتنظير، ليس من قبيل الإقراط فى الحذقة.

ماليزيا فى بداية القرن التاسع عشر :
ملعى ثلاثة أشكال من العزم على التسلف

بريطانيا تأخذ زمام السيطرة

لم تكن شبه جزيرة ماليزيا - خلال مدة طويلة - سوى موقع نشاط ثانوى إلى حد كبير، لشركة الهند الشرقية البريطانية بالمقارنة "بالصفقات الكبرى" التى كانت تتم فى الهند أو الصين. ورغم تواجد بريطانيا فى هذه المنطقة منذ بداية القرن السابع عشر، فقد تنازلت عن وكالتها التجارية فى باتانى (وهى سلطنة ماليزية فى أقصى جنوب تايلند الحالية)، ورفضت، فى بداية القرن الثامن عشر، العرض الذى قدمه أحد الحكام المحليين، الذى كان يريد أن يوكل إليها أمر جزيرة سنغافورة، التى كانت فى ذلك الحين شبه مهجورة. وكانت بريطانيا لا تكثر بوجود الهولنديين فى ملقا منذ ١٦٤١، إذ كان الخمول يسود هذه المنطقة التى ظلت تعيش على أنقاض أمجادها السالفة، فى وقت أصبحت فيه جاوا مصدر ثراء للهولنديين.

كانت الخطوات الأولى التى أنجزها البريطانيون فى طريقهم نحو التحكم فى ماليزيا وليدة الصدفة إلى حد ما، أى أنه إذا كان "لايت" قد اشترى جزيرة "بنانج" من سلطان "كده" فى عام ١٧٨٦، وإذا كان رافلز قد اشترى سنغافورة من سلطان "جوهور" فى عام ١٨١٩، فقد تحقق ذلك - إلى حد كبير - بفضل الضغوط الشخصية التى مارسها على شركة الهند الشرقية البريطانية، أما ملقا، فقد أصبحت منطقة نفوذ إنجليزى فى عام ١٧٩٥ خلال الحرب التى دارت بين إنجلترا، وفرنسا وحليفتها هولندا. لكن هذه الأخيرة استردت ملقا فى إطار معاهدة فينا، فى ١٨١٥. ولم يتضح منطق كل ذلك إلا فى عام ١٨٢٤ فى إطار المعاهدة الأنجلو - هولندية، حيث وُزعت مناطق النفوذ على الوجه التالى: المناطق القارية لبريطانيا، ومجموعة الجزر الأندونيسية لهولندا (وبالتالى جلت هذه الأخيرة عن ملقا بصفة نهائية). لكن إنجلترا لم تحاول - خلال نصف قرن - زيادة قدر سيطرتها، فظلت الوظيفة الأساسية لهذه المنطقة هى وظيفة المحطة على الطريق البحرى بين الهند والصين، وذلك برغم إنتشار المزارع حول الموانئ. وإذا كانت سنغافورة، بوجه خاص، قد اجتذبت بسرعة، نظرا لموقعها الاستراتيجى والانتشار المبكر لنظام التجارة الحرة (وكان يمثل هذا الانتشار وضعاً ثورياً بالنسبة لهذه المنطقة)، نسبة متزايدة من حركة المرور الخاصة بمجموعة الجزر هذه (وذلك على حساب

الوكالات التجارية الهولندية) واقترن ذلك باجتذاب شركات تجارية تنتمى إلى جميع أنحاء العالم، وباجتذاب جماهير المهاجرين الصينيين سواء كانوا أغنياء أم فقراء. ورغم أن هذه النهضة البديهيّة دفعت شركة الهند الشرقية إلى إنشاء - ابتداء من ١٨٢٩ - رئاسة مستعمرات المضيق ومقرها في سنغافورة، فإن حدود هذه الإنشاءات واضحة كذلك، لأن الملايا كانت تهلك نسبة لا بأس بها من الأوروبيين النادرين الذين قبلوا المخاطرة بأنفسهم، بالإضافة إلى أن ماليزيا، تلك الصحراء الإنسانية، لم يكن لديها سوى قدر ضئيل للغاية من التوابل والذهب، فكان من الصعب أن تسمح الآفاق المحدودة التي توفرها مجرد محطة بسيطة لتفريغ البضائع من سفينة إلى أخرى، بتحاشي التدهور النسبي لبنانج والمطلق للمقا؛ كما كانت كل من القرصنة الماليزية، ومنافسة الهولنديين والأسبان ثم الفرنسيين - التي تتسم بقدر أكبر من الطابع القانوني - قد وصلت إلى ذروتها.

أزمة أشكال الدولة في ماليزيا

تمثل شبه جزيرة ماليزيا، بصفة عامة، "الحلقة الضعيفة" في جنوب شرق آسيا، أي أنها أقل مناطقها إثارة للأطماع وأكثرها تخلفا من حيث البنى الكبرى في الدولة. فلم يكن عدد سكانها يتجاوز المائة ألف في بداية القرن التاسع عشر (أي بمعدل شخص بالكاد في كل كيلو متر مربع)، بل أنهم كانوا موزعين على حوالى إثني عشر إمارة لا تتحكم سوى في مصب نهر ومجرى المتوسط وفي السهول الساحلية الصغيرة والوديان القريبة، ورغم ذلك كانت هذه الإمارات تحمل هذا الاسم الطنان : "سلطنات". إن الأدغال الموجودة في منطقة سلاسل الجبال المركزية ومنطقة ما بين النهرين، تغطى في الواقع المساحة الكلية للبلاد تقريبا. ومع ذلك فقد عرفت شبه جزيرة ماليزيا، في الفترة التي امتدت فيما بين القرن الخامس عشر والثامن عشر، مرحلة توحيد نسبية (على الأقل) في ظل عهد "أباطرة" ملقا، "وأباطرة" جوهور عندما أصبحت ملقا تحت سيطرة البرتغاليين في عام ١٥١١. ولكن هذا النفوذ المائى تدهور في بداية القرن الثامن عشر نظرا للضربات التي وجهها إليها كل من الهولنديين، وسكان سيام القادمين من الشمال، خصوصا التجار القراصنة القادمون من جزر سيليبوس.

كان الراجات Rajahs (كبار النبلاء المقطعين التابعين للإمبراطور) قد استقلوا شيئا فشيئا وحازوا لقب سلطان. وكانت دويلاتهم الضعيفة مضطرة للانفتاح على

الخارج، ونظرا لضآلة حجم حصيدلة القرى فى المجال الزراعى الذى يوفر لهم قوتهم (الأرز، جوز الهند، الخوخ)، ونظرا لعدم تمكن هذه الدويلات من جمع مستحققاتها الخاصة بالأراضى، حيث كان صغار الراجات يختلسونها كلها تقريبا، كانت المصادر الوحيدة لدخل ذو شأن فى هذه الدويلات، هى رسوم المرور والضرائب الأخرى التى تُفرض على المنتجات المصنعة التى يتم إستيرادها، وعلى ما يتم تصديره من كميات صغيرة من شذرات القصدير ومسحوق الذهب ومنتجات الغابات (مثل الصمغ واسل الهند Rotin).

كان الطريق الوحيد، بالفعل، طريقا نهريا، ثم أصبح طريقا بحريا، وكانت العاصمة تقع دائما عند مصب النهر. ويمكننا تفسير هذا الوضع بإرجاعه إلى التقاليد الميركانتيلية و البحرية التى تعود إلى عهد امبراطورية ملقا، إن لم يكن إلى عهد دولة سريويجايا Siruijaya، أى قبل الميلاد بألف عام. ومعنى ذلك - على أية حال - أن السلاطين، الذين كان لديهم الاستعداد لتنمية مواردهم المعدنية، كانوا منفتحين، بصورة طبيعية، وعلى اتصال بالتجار الغربيين أو الصينيين.

صينيو بحر الجنوب : عالم له خصوصيته

كان هناك صينيون فى ماليزيا منذ أمد طويل. ويُرجح أن الأعداد الأولى من الصينيين الذين أستقروا بصفة دائمة، وصلوا إلى هذه المنطقة بعد حملة عام ١٤٠٣ التى شنها الأميرال شنج هو Cheng Ho - هذا الأميرال "المنجى"، الخصى - الذى وصل إلى ملقا ووسع (من الوجهة النظرية) نطاق السيادة المطلقة للأمبراطورية السماوية ليشمل الدول التابعة للملك "بارامسوارا". وبعد ذلك بفترة قصيرة، انخفض قدر العلاقات مع هذه المنطقة، وأصبح "المنج" يقومون بإعدام أتباعهم الذين يحاولون الهجرة إليها. وهكذا أصبحت "الطليعة" الصغيرة التى ظلت فى شبه الجزيرة، منقطعة انقطاعا شبه تام عن أراضى أجدادها. وكان عدد هؤلاء "البابا نيونهاز" ضئيلا (ألفان فى ملقا، فى القرن السابع عشر، ولم يتجاوز العدد الثلاثمائة فى نهاية القرن الثامن عشر) واكتسبوا ثقافة العالم الماليزى المحيط بهم، وكانت هناك حالات عديدة من الزواج بين الصينيين والماليزيين، وكثيرا ما كان يتم التخلي عن اللغة الصينية لصالح اللغة الماليزية، وارتداء السارونج (التنورة)، وظهور نوع خاص من الطهى، وكان عدد لا بأس به من الأشخاص يعتنقون الإسلام. وساد جو من الوفاق فى العلاقات مع السكان

الأصليين، وكثيرا ما كان يحدث التغلغل فى حاشية السلاطين. إن هؤلاء البابا نيونياز (الذين يطلق عليهم برانا كان فى المنطقه الأندونيسيه) الذين لم يختلطوا - إلا بقدر ضئيل - مع الصينيين "المجدد"، الذين وصلوا إلى هذه المنطقه ابتداء من القرن التاسع عشر، والذين يشكلون حتى اليوم بيئه لها خصوصيتها فى الدول الحديثه ، يمثلون دليلا حيا على أن الحواجز بين المجموعات العرقية - وهى حواجز تتسم حاليا بقدر من القسر - ليست قائمة على وراثه لا يمكن قهرها، للأفكار والتصرفات المنحدرة عن الأجيال السابقة.

كان "البابا نيونياز" - على أية حال - روادا لمجتمع صينى جديد، وسوف يصبح هذا المجتمع معيارا لجميع صينيين عبر البحار. فقد حل محل الهيراركية التقليدية. (المثقفون - الفلاحون - الحرفيون - التجار) (Shih - Nung - Kung - Shang) - من المؤكد أن هذه الهيراركية أصبحت منذ عدة قرون هيراركية نظرية أكثر منها هيراركية فعلية، نظرا للسلطة الكبيرة التى حصل عليها التجار، بل أنهم يميلون أحيانا إلى الامتزاج بالثقافتين المهيمنين^(١) - هيراركية جديدة (التجار - الحرفيون - الفلاحون) (Shang Kung Nung)، وتم ذلك دون أن تكون هناك أعذار كاذبة أو توضيحات فى سبيل الطقوس، ومن البديهي عدم وجود المثقفين فى الهيراركية الجديدة نظرا لارتباطهم بالحكم الامبريالى. وأمكن - بالتالى - للقيم التجارية الازدهار دون قيود ودون اكتراث، بينما لم يكن الحال كذلك أبدا فى الوطن - الأم - فكان صبية الرأساليين، الذين يعيشون فى الصين، يواجهون ثلاثة أنواع من القيود : شراة السلطات الحكومية (وسرعان ما كانت هذه السلطات على استعداد لمصادرة الأموال التى اكتسبها أى شخص "بطريقة غير أخلاقية")، والنظام العائلى والقبلى لإعادة توزيع الممتلكات على مجموعة واسعة، وأخيرا عدم توفر الاستقلال للمدن وللهاكل المدنية فى مواجهة السلطة المركزية. هذا بالإضافة إلى أنه كان هناك دائما إغراء شديد لتحويل حصيلة المنشآت الناجحة للحصول على منصب هام فى الحكومة (للأبناء بصفة عامة) و/أو إلى تملك الأراضى لأن ذلك كان يزيد من مكانة الشخص.

وجد التجار الصينيون فرصا عديدة لتأكيد هيمنتهم عن طريق زيادة ثروتهم. وكثيرا ما كانت المجالات التى شهدت نجاحا كبيرا، هى المجالات التى تقوم على المشاركة مع النبلاء المالىزين. وقد تكون هذه المشاركة من أجل تصدير القصدير، واستيراد الأسلحة أو الأفيون لعمال المناجم الصينيين الذين يعملون داخل السلطنات. وكان المجال المالى

أكثر إدارا للربح : إقراض الملوك، وخصوصا الاستيلاء على "المزارع" الضريبية. وأصبحت بداية المغامرة - ابتداء من بداية القرن التاسع عشر - تمر عبر المناجم. وكان هناك حوالي ألف من عمال مناجم القصدير يستقرون في "سونجاي او جونج" ابتداء من ١٨٢٨، ولكن اضطرتهم بعض الأحداث إلى العودة إلى ملقا في عام ١٨٣٣. وكان الصينيون يستخرجون الذهب مع الماليزيين في "جيمن شه"، ومن النادر العثور على مثل هذا الموقف. فقد كان الحكام الماليزيون يمتلكون المناجم، وكثيرا ما كان تجار مضيق المستعمرات (الصينيون أو الأوروبيون) يقومون بتمويلهم. (٢) وذلك لأن كل من القصدير والذهب يتم تصديرهما، وهنا يتدخل البريطانيون ليجمعوا النصيب الأكبر من الفوائد. وكان القصدير يمثل في عام ١٨١١، ٢٠٪ من صادرات بنانج، وكانت كل من الهند والصين هما اللتان تشتريان أكبر قدر منه، وكانت هذه التجارة "جنوب - جنوب"، تتم على ظهر السفن الإنجليزية! ولم يكن هذا هو النوع الوحيد من التبادلات من هذا النمط، فكانت السفن تعود محملة بالسلع الهندية : الأقطان والحرير والأفيون، وكان الصينيون يشترون معظمها، من أجل إعادة توزيعها في شبه الجزيرة، وفي جميع الجزر المحيطة بها، وكانوا يوزعون كذلك سلعا بريطانية مثل المنتجات المعدنية والكبريت، والسلع الواردة إلى هذه المنطقة من أنحاء مختلفة، مثل الملح والأرز والسماك المملح. وكانت المنطقة (وكان ذلك يتم، عمليا، عن طريق الصينيين) تصدر (وكان الجزء الأكبر يتجه نحو الصين) الفلفل والتوابل، والأخشاب الثمينة ... و عش السلنجان.*

رهانات جديدة : ١٨٣٠ - ١٨٦٠

انعكاسات الثورة الصناعية

أدت ثلاثة عوامل جديدة - خلال الثلث الثاني من القرن التاسع عشر - إلى إعادة تقييم أهمية ماليزيا في التدفقات الاقتصادية العالمية. وكان أول هذه العوامل هو الثورة الصناعية في الغرب. فإنتاج الجملة الجديد يحتاج باستمرار إلى أسواق أوسع. بل أكثر من ذلك (لأن سوق ماليزيا ليس ضخما إلى هذا الحد....) تفجرت احتياجات متنوعة - من حيث الكيف والكم - إلى المواد الأولية. وقد أثار النمو السريع لصناعة الأغذية المحفوظة، ابتداء من نصف ذلك القرن، تكالبا حقيقيا على القصدير في شبه جزيرة ماليزيا، فتضاعفت صادرات القصدير - خلال خمسينات القرن التاسع عشر - أكثر من

* Nid d'hirondelle هو عش بينيه هذا الطائر من الطحالب، وهي وجبة يحبها الصينيون (المترجمة).

خمس مرات. وفي نفس الوقت تقريبا، وصلت إلى سنغافورة وبنانج أول خطوط منتظمة للسفن البخارية، ثم أصبحت الرحلة تستغرق مدة أقصر - وتكلفة أقل بالتالي - وتتميز بمزيد من الأمان، بعد افتتاح قناة السويس. وأصبحت شروط مرور السلع، ابتداء من ذلك الوقت، أفضل بكثير من حيث الربح، وازداد عدد الرجال الذين يحضرون إلى ماليزيا، سواء من أوروبا - من أجل قيادتها - أو من الصين و الهند من أجل العمل بها. وسوف يساعد على تيسير حضورهم، تحسن الظروف الصحية شيئا فشيئا نظرا للتقدم الطبى والصحى الذى تحقق فى هذه الفترة، رغم أن التقدم الحاسم فى مكافحة الملاريا، لم يحدث إلا على مشارف القرن العشرين. إذ كانت الأدغال الماليزية التى تغمرها المياه، مكانا يموت فيه كثير من السكان غير الأصليين:

نهاية مرحلة المحطة على طريق الهند - الصين

اضطرت الحكومة الصينية، ابتداء من ١٨٣٣، إلى قبول فتح سوقها نسبيا أمام التجار الغربيين، وخصوصا فى عام ١٨٤٢، بعد حرب الأفيون الأولى، عندما اضطرت إلى التنازل عن هونج كونج للانجليز. وحيث أنه أصبح متيسرا الوصول مباشرة إلى الامبراطورية، فقد انخفضت تدريجيا أهمية وظيفة سنغافورة الخاصة بالتوقف فيها لنقل البضائع أو الركاب من سفينة إلى أخرى. وفى نفس الوقت، ازدادت سرعة الفتوحات الهولندية فى مجموعة هذه الجزر (ولن تنتهى سلسلة هذه الفتوحات إلا خلال العقد الأول من القرن العشرين، عندما رضخت كل من "آسه" فى شمال سومطره، وبالى). وهكذا أصبحت العمليات التجارية التى تتم فى مضيق المستعمرات أكثر صعوبة وأقل ادارا للريح (لكنها لم تكن أبدا مستحيلة من الناحية القانونية أو غير القانونية). لم يعد هناك أمام الصين - إذن - سوى مخرج واحد، هو مضاعفة استغلال موارد شبه الجزيرة هذه، القريبة للغاية، والتى تم اكتشافها بالكاد، ناهيك عن السيطرة عليها. لكن هذه المهمة سوف تنجز فيما بعد. فإذا كان جنوب شرق آسيا لا يمثل فى عام ١٨٣٠، سوى نصف حجم تجارة سنغافورة (وكانت نسبة ٤٪ من هذا الحجم، تخص ماليزيا) فإن نصيبه سوف يرتفع فى نهاية ذلك القرن، إلى ثلاثة أرباع هذه التجارة، وكانت شبه جزيرة ماليزيا هى أول شريك فى هذا الصدد.

الأزمة الصينية وهجرة أعداد كبيرة من الصينيين

كانت المهمة المتبقية هي "فتح" البلاد، وهي ليست مسألة هينة، إذ أن المناطق التي يوجد بها رواسب القصدير تقع في أسفل سلسلة الجبال المركزية، وهي مناطق خالية من السكان وتتسم، بصفة خاصة، بطابع غير صحي. وكان عدد الأوروبيين قليلا، أما الماليزيون، الذين لم يكن عددهم كبيرا كذلك، فكان تمسكهم بالريف وبالبنية الاجتماعية القاهرة، يجعلهم - حتى منتصف القرن العشرين - من أقل المرشحين للقيام بعمل مأجور يستدعي التواجد بعيدا عن عائلاتهم. فكان الأمر يستدعي "استيراد" الأيدي العاملة الآسيوية، من المناطق التي كانت متوفرة فيها، أي من الهند (وابتداءً ذلك منذ نهاية القرن التاسع عشر) و الصين.

وتصادف أن الصين كانت في هذا الوقت بالذات، تمر بأفضل ظروف للهجرة على نطاق واسع. فتراجعت بكين بالفعل، في عام ١٨٤٥، عن حظر الاستقرار خارج البلاد، وسرعان ما قامت خطوط البواخر المنتظمة والنشطة (وكانت هذه البواخر الإنجليزية وفرنسية والمانية بوجه خاص) بتسيير حركة مستمرة بين "أموي" و "سواتو"، من ناحية، وسنغافورة من ناحية أخرى (وكانت تربط كذلك بين سايجون وبانكوك وسورابايا، وغيرها، ولكن بشكل ثانوي).

وتزايد الدافع إلى الهجرة خلال خمسينات وستينات ذلك القرن، نظرا للاضطرابات والمجاعات البشعة التي اقترنت بها ثورة "تاي بنج". فوصل عدد الصينيين في ماليزيا، ابتداءً من ١٨٥٠، إلى ١٤٠ ألفا تقريبا، مائة ألف منهم في سنغافورة. وكان عشرات الآلاف من الصينيين يدخلون سنويا هذا الميناء الكبير (وكان يتم كذلك إعادة توزيع عدد كبير منهم في المنطقة، كما كان هناك عدداً من بينهم يعود إلى الصين)، وبعد عام ١٩٠٠، ارتفع ذلك العدد إلى مئات الآلاف (ووصل الحد الأقصى إلى ٢٧٠ ألف في عام ١٩١١). إن هذه الأفواج من الشباب الأعزب التي لا تحلم سوى بتوفير، شيئاً فشيئاً، مبلغ من المال يسمح لها بالعودة فيما بعد إلى قرية أجدادهم ليعيشوا فيها بكرامة ويمضون بها أيامهم الأخيرة، لا تختلط في الواقع مع "البانيونياز" الذين أصبح عددهم، فجأة، أقل بكثير من هؤلاء الشباب. ولذلك، خلقت تلك الأفواج من صغار التوابع، أكثر المستعمرات البريطانية إدراة للربح، فكان يُطلق عليها في عام ١٩٤٥ تقريباً : "ترسانة دولار الامبراطورية" (حيث كانت الولايات المتحدة أكبر عميل لها). كذلك، فقد تكونت ثروة البرجوازية الصينية الجديدة، بفضل عرق هؤلاء الشباب ودمهم (كان متوسط البقاء على قيد الحياة في مناجم القصدير - في منتصف القرن التاسع عشر - أربع أو خمس سنوات، بسبب السل والمalaria) ..

١٨٥٠ - ١٩٠٠ : تقويض ماليزيا

سوف يتمكن الصينيون - سواء كانوا من الطلائع، أم من التابعين، أم من شركاء الأوروبيين - فى سياق الغزو الاستعماري لشبه جزيرة ماليزيا، من توسيع نطاق تحكمهم ليشمل قطاعات كاملة من اقتصادها. ومن المؤكد - كما سبق لنا عرض ذلك - أن توغلهم فى هذه المنطقة قد تم منذ وقت مبكر بالتعاون مع حكام ماليزيين. ولكن الأمن، ووضع قانون مكتور يشجع المنشآت الخاصة، وتنمية البنية الأساسية وشبكات التسويق، كل ذلك أدى إلى زيادة وتيرة توغل الصينيين فى المنطقة، بل وساهم فى تيسير نشاطهم. إن وضع يد بريطانيا على ماليزيا يعتبر من قبيل المثل الأعلى للاستعمار ذو التكلفة الرخيصة، حيث تم توجيهه فوراً نحو البحث عن المكاسب الهائلة. وهو بالفعل استعمار :

١- سلمى (نسييا)، لأنه لم يكن هناك حرب مكلفة، أو فجوة يملأها الحقد، أو مرابطة قدر كبير من القوات.

٢- تدريجى : فقد بدأ هذا الاستعمار مع معاهدة "بانجكور" (فى عام ١٨٧٤) التى فرضت "مستشاراً" بريطانيا على سلطان "براك" (وهى أكثر الدول ثراء فى القصدير)، وانتهى فى عام ١٩١٤ بنفس هذا الإجراء فى جوهور التى تقع فى أقصى الجنوب، فكان التغلغل الاقتصادي يسبق دائماً التدخل السياسى.

٣- وطأته خفيفة : بما أن المبدأ الذى كان مسيطراً يقوم على الحكم غير المباشر، فقد كان السلاطين - الذين كان يتم فقط "حمايتهم" و "تقديم المشورة لهم" - يرون أن سلطتهم (والأكثر من ذلك، ثروتهم) تقوى بالفعل على حساب الراجات والحكام المحليين الآخرين؛ ولم يتم التمركز حول "حكومة" استعمارية حقيقية إلا فى ١٨٩٦ فى كوالا لمبور، عندما تكون اتحاد دول ماليزيا الفيدرالى، الذى لا يشمل - مع ذلك - سوى نصف عدد السلطنات تقريباً.

هياكل "الغزو" الصينى

إن أكبر مصدر لقوة الصينيين فى ماليزيا هو عددهم الذى كان يزداد بصفة شبه مستمرة منذ "انفتاح" الدول الماليزية. ففى اتحاد الدول الماليزية (الذى تقع فيه الغالبية العظمى من المناجم، والمزارع، والمدن) كان عددهم فى عام ١٨٩١ : ١٦٣ ألفاً، وأصبح فى عام ١٩١١ : ٤٣٣ ألفاً، وكان مجموعهم فى نفس هذه السنة، فى ماليزيا، ٩١٧

ألفا (بما فى ذلك مضيق المستعمرات)، أى ٣١٪ من مجموع السكان (وسوف تصل هذه النسبة إلى ٤٣٪ فى عام ١٩٤١)، ومعظم المدن، أغلبية سكانها من الصينيين. لكن الأمر يتعلق هنا بتوزيع سكانى غير متوازن إلى حد كبير (فى عام ١٩٠٠ تقريباً كان هناك عدد ضئيل للغاية من كبار السن والأطفال، وامرأة واحدة بالكاد لكل عشرة رجال) وكان هؤلاء السكان غير مستقرين إلى حد كبير، كثرى التنقل، إذ أنه "ليس هناك ما يخشون فقده، بل يريدون كسب ماليزيا".

إن هذه الهجرة ليست - مع ذلك - فوضوية، رغم أن السلطات البريطانية لم تهتم إلا مؤخراً بتنظيمها (ابتداءً من ١٨٧٧، حاولت فى البداية، خلال عدة سنوات، دون فاعلية كبيرة، منع التجاوزات التى كانت تجعل من المهاجرين الجدد "عبيداً لديونهم"، وكانت تحاول، فى نفس الوقت، تيسير حصول المقاولين الأوروبيين على الأيدي العاملة - التى ظلت نادرة إلى حد كبير - دون اللجوء إلى وسيط)، واهتمت فيما بعد بالحد منها (ابتداءً من عام ١٩٣١، عندما أصبح هناك - لأول مرة - فائض فى الأيدي العاملة بسبب الأزمة العالمية). وكان هناك، طوال القرن التاسع عشر على الأقل، كبار سماسرة الأيدي العاملة، بمساعدة "رقباء جمع الأيدي العاملة" (Les Khehtaus) فى الصين نفسها، يقومون باختيار المهاجرين الجدد البؤساء (Sinkhehs) على أساس قبلى، أو على أساس المناطق التى يأتون منها، وكانوا يقدمون لهؤلاء المهاجرين الجدد تكاليف السفر والمصاريف الضرورية لحين حصولهم على عمل (وغالباً ما يكون هذا العمل فى مناجم القصدير) حيث يكون همهم الأول هو تسديد ديونهم. وكانت العلاقات التى تربط بين هؤلاء المقاولين وأرباب العمل، علاقات وثيقة للغاية، وكان ذلك يضمن باستمرار لأصحاب العمل قوة عمل كافية، ويسمح للمقاولين بتغطية تكاليفهم، إضافة إلى قدر هائل من الربح. ولكن، حتى عندما يتحرر هؤلاء، الذين كانوا سابقاً مهاجرين جددًا، من ديونهم، يظل نظام الـ Kongsى يحاصرهم، وهو عبارة عن شبكة قائمة على أساس قبلى تشتمل - فى نفس الوقت - على عنابر لمبيت العزاب، وأحياناً على منشآت، ومعابد، وجمعيات تجارية، وجمعية لتبادل المساعدات؛ وكانت "جمعية سرية" (hui) ترعى كل ذلك وتضمن تماسكه. وكان المستعمر - فى الواقع - يعترف بها، وتغاضى عنها حتى عام ١٨٩٠، فقد كانت هذه الجمعيات تقوم بدور هام فى الحفاظ على الأمن بينما كانت إمكانيات البريطانيين، فى هذا الصدد، ضعيفة للغاية، وكان هذا هو السبب الذى جعل المستعمر يغمض عينيه عن "الحروب الصغيرة" التى كانت تقع بين

الجمعيات المتنافسة (وكان يصل عدد القتلى فى هذه الحروب الصغيرة، أحيانا، إلى المئات).

كان هذا النظام يتوافق، فى حالة الصينيين، مع الحكم غير المباشر الذى قُرض على الماليزيين. وجاء انشاء الـ *Kapitanat* ليكمّله ويتوجّه. وكان الكابيتان الصينى، بشكل عام، تاجر ثرى، تعيّنهُ السلطات من أجل تمثيل مواطنيه، لكى يقوم بتبليغهم بالتعليمات الصادرة من طرفها. وحتى إذا كانت هذه الفئة قد اختفت رسميا - وكان ذلك فى صالح الحكم المباشر - ابتداء من ١٨٠٨ فى بنانج، وابتداء من ١٨٢٥ فى سنغافورة، فقد استمرت - بصفة غير رسمية - حتى عام ١٩٠٠ تقريبا. ولتجد أن هذه الفئة احتفظت فى أندونيسيا بوضعها القانونى حتى منتصف القرن العشرين. وكان هؤلاء الرجال موضع ثقة الأوروبيين، وكانوا كذلك - بصفة عامة - "قادة" أكثر الجمعيات السرية قوة. ولكن خُلِقَ منصب "حامى الصينيين" فى ماليزيا فى عام ١٨٧٧، أفرغ البناء الإدارى الصينى المستقل، تدريجيا، من مضمونه.

كانت الجمعيات الوحيدة التى يُعتد بها فى القرن العشرين، جمعيات اقتصادية، وبالذات الغرف التجارية الصينية التى نشرت - بعد الغرفة التجارية التى تأسست فى سنغافورة فى عام ١٩٠٧ - شبكاتها فى جميع مدن شبه الجزيرة. وكانت هذه الغرف تضم الجمعيات التجارية والجمعيات الخيرية والثقافية، والشركات التجارية الكبرى بوجه خاص، وتضم أحيانا الشركات الصناعية، التى تدل على إقترحام جزء من الجالية الصينية لقلب الحداثة الرأسمالية.

الصينيون والماليزيون

بدأ صينيو ماليزيا تكوين ثرواتهم بمشاركة السكان الأصليين، فكان الصينيون يقدمون لهم رؤس أموالهم وشبكاتهم التجارية ويوفرون لهم - عند الحاجة - الأيدي العاملة والتكنولوجيا. وكان أكثر الأشكال البدائية لذلك قيامهم بدور الوسيط (وظل هذا الدور، مع ذلك، أكثر الأدوار التى لعبها الصينيون، شيوخاً) بين المنتج المحلى والعالم الخارجى. فنجد التجار الصينيون فى برونائى، منذ القرن التاسع عشر، يقرضون الماليزيين من أجل قطع الساغو (وهو عبارة عن قشرة صالحة للأكل)* وتحويله إلى مسحوق يُسوّق فى سنغافورة بعد ذلك^(٣). وكان الصينيون يجمعون كذلك منتجات

* السافو هو لب النخيل الهندى وليس قشره كما يورد المؤلف (الترجمة).

الغابات (مثل الصمغ وأسل الهند ...) التى كان يقطفها سكانها. وقد استفاد ال
تيمنجونج" (الذى أطلق عليه لقب السلطان فيما بعد) فى چوهور، منذ عام ١٨٥٠ -
عن طريق الضرائب - من الفلفل وال gambier اللذين زرعهما الصينيون. إن إقراض
أعيان ماليزيا يُعتبر شكل آخر تقليدى من "المشاركة"، لأن ذلك يسمح، بطريقة
ملموسة، بزيادة دخل كبار التجار و/أو المزارعين الصينيين، ويسمح، فى نفس الوقت،
للأمراء المحليين بالانتصار على أعدائهم (بشرايتهم أو بشراء الأسلحة).
هذا لا ينفى أن القصد من استأثر بالنصيب الأكبر من "المشروعات المختلفة".
وهكذا نجد "لونج جعفر"، وهو قاطع طريق ومن لاعبى القمار المتمكنين، ومكتشف
منجم قصدير "اورانج بيزار" فى لاروت (بجزيرة براك)، يجلب عمال مناجم صينيين فى
١٨٤٨، وفى عام ١٨٦١، كان هناك قبيلتان (متنافستان) تتحدثان لهجة "الهكا"
تتقاسمان إحدى عشر منجما، وكان يُمول هذه المناجم أكبر تجار بنانج. ونجد كذلك "شى
ياوشوان" فى ملقا يقرض الراجا "عبد الله" حاكم "كلنج" مبلغ ٣٠ ألف دولار (سبق
لشركة "توبرونر" الأوروبية أن رفضت تقديم هذا القرض) من أجل تشغيل مناجم وتنمية
مدينة كانت فى بداية الأمر مجرد معسكر للعاملين - جدير بأن يقارن بال "العرب
المتوحش" - ثم أصبحت فيما بعد مدينة كوالالمبور (١٨٥٩). وكان نصيب الأعيان
المحليين نصيبا لا بأس به، فكان يتعين على الصينيين أن يبيعوهم كل ما لديهم من
قصدير، إلى جانب ما يُستقطع من جمالات، بالإضافة إلى ضريبة تصدير تبلغ ٢٠٪.
ويرجع أن الضريبة التى كانت تفرض على استيراد المنتجات الغذائية، وعلى استيراد
الأفيون بوجه خاص - وكان الصينيون يستهلكون كما وفيرا منه - وصل عائدها إلى
ربع أو نصف عائد القصدير.

الصينيون والأوروبيون

"لقد نمت ثروة "چوهور" و ثروة شبه الجزيرة الماليزية على أيدي الصينيين، فى ظل
الحكم البريطانى، وهام أشخاص قد يكونوا سكانا مفيدين، ونرجو أن يعطى الراجات
الهنود فى بورنيو الأولوية لهم ضمن من يعقدون عليهم الآمال" ("هوغ لو" حاكم
"لابويان" البريطانى فى عام ١٨٧٥)^(٥)

تلك هى العبارات التى استخدمها أحد كبار المسئولين عن الحكم الاستعماري، ليطلب
من سلطات ماليزيا الكف عن اضطهاد الصينيين وعن الضرائب الجائرة التى يفرضونها

عليهم. وليس ذلك إلا مثال على هذا التحالف غير الرسمي، أو - على الأقل - التواطؤ الذى جعل من التنمية الرأسمالية للماليزيا - خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر - عملية مختلطة أنجلو-صينية. إن الأمر يتعلق - بكل تأكيد - باستغلال القصدير. فقد ساند، السفير البريطانى المقيم الذى وصل مؤخرا الى سلاڤجور فى ١٨٧٩، "الرأسمالى المفامر" "ياب آه لوى" (مؤسس كوالالمبور) مساندة كاملة، إذ كان هذا الرجل على وشك الإفلاس، فقدم له مبالغ طائلة (بما فى ذلك ما يسمح له بشراء الأقيون) ومنحه احتكار المزارع فى وادى كلاتنج وحق استقطاع دولار على كل "بهارا" من القصدير يتم تصديرها^(٦). وكان مجال النقل يشكل، كذلك أرضية للتقارب، فهكذا تأسست شركة فيكتوريا التجارية فى عام ١٨٧٤، بين خمسة تجار صينيين و "هوارد"، المراقب العام السابق فى لاڤويان، للتصدي لمنافسة أصحاب السفن فى سنداكان (فى شمال بورنيو). كما كانت توريدات الجيش تمثل أحد محاور التعاون، فبعد أن كون "ثيوثيارسات" (واسمه الأكثر انتشارا باللغة الصينية الرسمية هو "شانج بى شيه") ثروته فى جاوا، اشترك فى غزو الهولنديين - واشتركت فى هذا الغزو كذلك السفن التجارية حاملة المؤن التى قام بشرائها - لسلطنة آسه (فى شمال بورنيو) فى ثمانينات القرن التاسع عشر^(٨).

وهكذا، فإن الانتقال من المشروعات التجارية إلى الأنشطة السياسية - العسكرية، كان يتم ببسر. وهناك أمثلة عديدة من التعاون المتبادل يمكننا ذكرها فى هذا المجال. فعندما عبرت دويلة "چليبو" فى شبه الجزيرة، عن رغبتها، فى عام ١٨٨٢، فى اجتذاب عمال المناجم الصينيين، "افهمها" البريطانيون أنه ينبغى أن يقتصر ذلك بفتح طريق وبإجراءات أمن فعالة. وابتداء من العام التالى تجلت الحماية بطريقة ملموسة فى إنشاء قضاء أوروبى وفى تخفيض الرسوم الجمركية^(٩). وعندما قررت سلطات مستعمرات المضيق التدخل فى عام ١٨٧٤ لوضع السلطنة تحت سيطرتها،^(١٠) فقد كان ذلك يرمى جزئيا إلى حماية مصالح مزارعى قصب السكر الصينيين فى مقاطعة كريان (وهى مجاورة لمقاطعة ولسلى البريطانية، ولكن فى براك) الذين هددتهم "حرب لاروت"، التى كانت تتصارع فيها جمعيتان صينيتان سريتان على مناجم غنية بالقصدير، وكان نبلاء ماليزيون يشتركون فى هاتين الجمعيتين (ها هو شكل آخر من التعاون!). وأدت حالات عديدة من الابتزاز الذى مارسه أصحاب الرتب العليا فى "باهانج" على الصينيين (عملية اغتيال، وحالات عديدة من اغتصاب النساء) إلى ضغوط قوية انتهت

بتعيين سفير بريطاني مقيم. (١١) وأجبر "بوب هنسي"، حاكم "لابويان"، سلطان بروناي - تحت تهديد المدفعية - على إصدار حكم بالإعدام على أحد ضباطه المسئولين عن قتل ١٩ صينيا، وكان بعض هؤلاء الصينيين ممن يحملون الجنسية البريطانية. وقال، في رسالة إلى مكتب المستعمرات: "أعتقد أن تنمية بورنيو تتوقف على الصينيين وحدهم" (١٢). وكان "رافلز" قد بذل كل ما في وسعه - قبل ذلك بنصف قرن - من أجل اجتذاب هذا "الجنس المقدم" إلى سنغافورة. وحتى في عام ١٩٤٨، إبان عهد تدهور الاستعمار، أكد كتيب رسمي على المصالح المشتركة بين الطرفين: "لقد وفرت المنشآت الصينية الأموال التي حققت نمو هذه الدولة، ولكن لو لم يتدخل الضباط البريطانيون، من أجل توفير الأمن والعدالة، لكان من المستحيل دخول عشرات الآلاف من الصينيين إليها" (١٣). علينا أن نعترف، مع ذلك، أن تحقيق هذا التعاون تم - في كثير من الأحيان - على حساب السكان الأصليين، حيث كان الرأسماليون الأوروبيون يحصلون على أكبر نصيب من الأرباح، بينما كان الاستغلال اليومي يتم في الغالب على يد الصينيين، سواء كانوا تجارا مقرضين أم محصلي ضرائب. وقد نجم عن ذلك شعور "طبيعي" بالعداوة تجاه الصينيين، وسوف يستغل المستعمرون (بكسر الميم) خلال القرن العشرين هذه الروح العدائية بين الآسيويين، من أجل محاولة الاحتفاظ بسلطتهم؛ وقد نجحت هذه المحاولة تماما في ماليزيا، حيث أصبح قدر مناهضة الماليزيين للصينيين أكبر من مناهضتهم للبريطانيين. إن هذا الحقد الذي يمثل حتى الآن أحد المظاهر الأساسية في حياة جنوب شرق آسيا السياسية، ترجع جذوره إلى فترات بعيدة. فقد كتب الإنجليزى "ايرل"، الذي كان شاهدا لما يجرى في جاوه في عام ١٨٣٠، يقول: "ليس هناك شك في أن الصينيين إغتنوا، وساهموا في ارتقاء الأوروبيين، لكن مصالح السكان الأصليين عانت من ذلك بصورة متناسبة" (١٤). كان الصينيون روادا ومبشرين لتدخل الرأسمالية، فجنوا بعض قوائدها، ولكنهم كانوا كذلك موضع جميع الأحقاد الناجمة عن النظام الاجتماعى والاقتصادى الجديد. وسرعان ما كان ينشأ النزاع في كثير من الأحيان، وهكذا وصل الأمر بالنسبة للملايكا عبد الله في كلاتنج إلى أن يقطع صلته مع عمال المناجم - بعد أن كان حليفا قديما لهم - عندما رفضوا الرضوخ للنظام القائم. ويلخص المؤرخ "خوكاي كيم" هذا النزاع الدال، بالطريقة التالية: كان الصينيون "بطالبون بأن يكون الحكم في "اولو كلاتنج" مثل أى إقليم انجليزى، بينما كان عبد الله مصمما على إدارتها وفقا لقوانين ماليزيا وعاداتها" (١٥).

بداية المنافسة الصينية - الأوروبية

إذا كان طابع المشاركة هو الذى سيطر على العلاقات الصينية - الأوروبية خلال القرن التاسع عشر، فإن هذا لا يمنع وجود صراعات على المصالح بينهم. ويرجع ذلك إلى أن عدد "الصفقات الرابعة" كان محدودا، ولا زال الحال كذلك حتى اليوم؛ هذا بالإضافة إلى أن الأيدى العاملة المأجورة كانت نادرة، فكانوا يتصارعون عليها. ومن المؤكد أن الأوروبيين كان لديهم مجالات خاصة بهم، ولندكر، قبل أى شىء مجال التجارة على نطاق واسع جدا، ولكنهم استأثروا كذلك، خلال مدة طويلة، بالبنوك ونقل المهاجرين .. الخ. لكن تطور الاقتصاد العالمى يدعم باستمرار - كما سبق أن أشرنا - الأنشطة الإنتاجية مقارنة بالتجارة. وبما أن الصينيين تميزوا لمدة طويلة، فى هذا الصدد، بثقلهم العددي، وروح المبادرة وبمعرفة أفضل للظروف الميدانية، فقد باءت المحاولات التى قام بها بعض الأوروبيين لمنافستهم فى مجال الأنشطة الإنتاجية، بالفشل فى كثير من الأحيان، أو اضطرت إلى الاكتفاء بنصيب الشريك (خصوصا فى مجال التمويل).

ونلاحظ ذلك فى قطاع المزارع. فلم تسفر غالبية الزراعات التى بادر بها الغربيون، خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، إلا عن كوارث، بينما نجح الصينيون إلى حد كبير، حتى حوالى عام ١٨٦٠ (وتحقق ذلك، فى الواقع، على حساب إتهاك الأرض) فنجحوا أولا فى مجال زراعة جوز الطيب ثم فى مجال زراعة شجرة الـ gambier (وهى شجرة تستخدم أوراقها فى الصباغة) والفلفل؛ فكان هناك ستمائة مزرعة تضم ستة آلاف عامل خلال الأربعينات من ذلك القرن^(١٦). وتكررت هذه الظاهرة، ابتداء من ستينات ذلك القرن، فى مجال زراعة قصب السكر فى كريان (انظر ما ورد بخصوص هذا الموضوع فيما سبق)، إذ تمتع الصينيون القادمون من بنانج، فى بداية الأمر، بعقود إيجار للأراضى دون دفع إيجار أو ضريبة تصدير، كما حصلوا على قروض من السلطات الاستعمارية. وحققوا، خلال الثمانينات من ذلك القرن نجاحا باهرا (عشرة آلاف عامل، ارتفاع سريع لسعر الأرض، ٣٥ مصنعا للسكر، تضاعف الإنتاج فى الفترة من عام ١٨٨٥ إلى ١٨٨٨)، ودفع ذلك الأوروبيون، الذين حصلوا على نفس هذا النوع من امتيازات الأراضى، إلى القيام بنفس المبادرات. ولكن الغالبية العظمى من هذه التجارب، أفلست، وكان ذلك يرجع إلى أن المزارع الصينية أصغر حجما (فكانت بالتالى تتوفر لديها مرونة أكبر للتكيف مع الأسعار التى تتغير بسرعة)،

ومزروعة بطريقة أفضل. وما له دلالة كبيرة، أن المزرعة الوحيدة من مزارع الأوروبيين التي لم تفلس، كانت أكبرها (كانت مساحتها خمسة آلاف هكتار، بينما كانت المساحة الكلية للمزارع الصينية سبعة آلاف) وأكثرها تحديثاً (فكانت تنتج السكر الأبيض الذي كان يرتفع سعره أكثر من السكر الخام بنسبة ٥٠٪) (١٧)، وتوصل الأوروبيون، فيما بعد، إلى أن يحلوا - إلى حد ما - محل الصينيين بفضل التكنولوجيا.

أما الفشل الآخر الذي واجهه الأوروبيون، فكان في مناجم القصدير. فقد منحت الإدارة البريطانية الحديثة في سلايجور، في ١٨٨٢-١٨٨٣، ١٧٠٠ هكتار من الأراضي التي تحوى القصدير، لبعض الشركات الغربية، وتسببت ثلاثة عراقيل، كان من الصعب التغلب عليها، في رحيل هذه الشركات ابتداءً من ١٨٨٤، إذ اتضح أن الآلات الحديثة التي جلبتها لا تتكيف مع هذه المواقع الميدانية، أما "العمال" "Coolies" الصينيون، فكان عددهم قليلاً، ويعلنون شروط تشغيلهم، طالما أنهم غير مقيدين بالاقتراض أو بشبكة الـ "هوى كونج سي"؛ والأيدى العاملة الهندية، التي تُستورد بعقود، يقتصر استخدامها على الأشغال العامة وعلى المزارع. (١٨)

كانت مسألة الأيدى العاملة، مسألة محورية، بالفعل، في التنافس الصيني - الغربي. وأفضل مثال يوضح ذلك هو حالة هذه المزارع الشهيرة (مزارع التسمباك خصوصاً) في منطقة "دلي" في شمال شرق سومطرة. إذ أن شخصاً هولندياً افتتح أول مزرعة في ١٨٦٥، واستخدم لذلك الهدف حوالي مائة صيني، جلبهم من "بنانج". لكن النقص المزمّن في الأيدى العاملة، والذي استمر حتى بعد عام ١٩٠٠، أدى إلى فشل - أو شبه فشل - جميع محاولات المزارعين لحل هذه المشكلة.

إن بيت القصيد في هذه المشكلة، هو إن سيطرة الأيدى العاملة - وجميعهم صينيون - ومساعدتهم يعطون الأولوية في حجز الأيدى العاملة من الصينيين الجدد لشركائهم من ملاك المناجم والمزارع في ماليزيا، بالإضافة إلى أنهم يطالبون الأوروبيين في "دلي" بأسعار ابتزازية، نظير إرسالهم للعمال إليهم. إن "كارتل" هؤلاء السماسرة قوى، فقد حاولت جمعية مزارعي "دلي"، في عام ١٨٨٥، فرض حد أقصى للمبلغ الذي يدفع للسمسار في مقابل كل عامل صيني جديد، بخمسين دولار، ولكنها اضطرت إلى التراجع ابتداءً من عام ١٨٨٧، وعاد هذا المبلغ يتجه إلى الارتفاع، فوصل إلى ١٢٥ دولار في "بنانج" (وكانت التكاليف التي يتحملها السمسار لا تزيد عن ثلاثين دولار - للانتقال وإعالة العمال، الخ... - ياله من مكسب لا بأس به!). فحاول المزارعون

إيجاد مخرج بالذهاب إلى سنغافوره أو إلى الصين ليجلبوا منها العمال مباشرة. ولم تكن هذه هي نهاية الطريق المحفوف بالمصاعب! وذلك لأن المقاولين المحليين كانوا يتمتعون بإمكانية ضغط قوية على السلطات في الأراضي البريطانية، وخصوصا عندما قامت حملة مسمومة بنشر شائعات مرعبة حول الحالة الصحية والأجور في "دلى" (وفي الواقع كانت الحالة أسوأ في الناجم الصينية الموجودة في شبه الجزيرة الماليزية)، وكانت نتيجة هذه الشائعات هي رفض الصينيين الجدد الذهاب إلى هذه المزارع، بل وصل الأمر أحيانا إلى تمردهم على ظهر البواخر التي تحملهم إلى هذه المواقع. واقتنعت السلطات في الصين بهذه الشائعات - أو ادعت أنها اقتنعت بها - وانتهزت هذه الفرصة لكي تخلق عدة عراقيل لا يمكن تجاوزها إلا عن طريق الرشاوى السخية. بل أن مناورات السماسرة وصلت إلى حد إعدام وكيل مزارعين (صيني) في "سواتو" في عام ١٨٨٨، بتهمة "اختطاف" مهاجرين! ولن تصل هذه المشكلة إلى حل فعلي إلا في أوائل القرن العشرين، عندما صرف المزارعون النظر عن الصينيين (وكانوا لا يزالو يعتبرون، برغم ذلك، أكثر العاملين الذين يحفزهم المكسب) ولجأوا بطريقة مكثفة إلى الأيدي العاملة الآتية من جاوه (وكان عددهم في ١٩٠٠ : ٢٥ ألف عامل وأصبح هذا العدد في ١٩١٦ : ١٥٠ ألف عامل، بينما تراجع عدد الصينيين فأصبح ٤٤ ألفا بعد أن كان ٥٨ ألفا) (١٩).

هناك، أخيرا، ميزة أخرى للصينيين، تتمثل في قدرة هائلة على عدم المبالاة بالحدود التي يضعها الأوروبيين بين البلدان. إذ أن المنطقة تمثل، بالنسبة لهم، مساحة واحدة، وهي مساحة بحر الجنوب Le Nanyang (يلاحظ في المستويات الدنيا، على سبيل المثال، أن الأمر لا يقتصر على الاختلاف في تسمية الشوارع بين هيئة المساحة الرسمية في سنغافورة وبين التقاليد الصينية فحسب، بل ينسحب على تقسيمها كذلك). فالعائلات والقبائل تحتفظ بعلاقات وثيقة مع أقاربهم المقيمين في المنطقة كلها، ويعبر الأفراد بطريقة نشطة عن انتماءاتهم "متعددة الجنسية"، هكذا نجد أن "خوشيو تيونج" Khoo Cheow Tiong الذي ولد لعائلة كبيرة من "بنانج"، واغتنى في هذه المنطقة عن طريق مزرعة للحشيش، يصبح صاحب مصرف في سومطره، و "كابيتان" في اساهان (سومطره الغربي)، ثم يصبح، في ١٩٠٤، عندما عاد إلى مسقط رأسه ليعيش به، قاضي صلح؛ وأخيرا سَيَطر عليه "شعور وطني" متأخر، فقدم طائرة هدية إلى إنجلترا في ١٩١٤-١٩١٨ (٢٠). وكانت السلطات تشكو، في كثير من الأحيان، من عدم احترام

الحدود، وعندما قام الهولنديون في ١٩٠٣ بالحد من التجارة بين بنانج وسومطرة، كان الأوروبيون هم الذين شعروا بأ أكبر قدر من الضيق، لأن الصينيين كان لديهم غرف تجارية مرتبطة بصفتي مضيق ملقا، ولا يجدون صعوبة كبيرة في مواصلة عمليات التهريب على المستوى الصناعي (ومازال هذا التهريب مستمرا حتى الآن...) (٢١) كانت المنافسة الاقتصادية تأخذ طابعاً سياسياً، وأيديولوجياً، إذا استدعت الظروف ذلك. وقد يكون ذلك من أجل إدانة عنصرية الأوروبيين والتفرقة التي يمارسونها تجاه الآسيويين. فعندما واجه "ثيوتياوسات" (الذي سبق ذكره) رفض باخرة ألمانية إعطائه تذكرة الدرجة الأولى فيها، بينما كان هذا الرجل، في ذلك الوقت، من كبار الأغنياء، أعلن عزمه على تأسيس شركة نقل بحرية خاصة بالآسيويين، انتقاماً من الرفض الذي واجهه، وبناءً على ذلك تخلى الألمان عن هذه المعاملة القائمة على التفرقة (وتخلى "ثيو" كذلك عن مشروع) (٢٢). وهناك واقعة أخرى حدثت في مجال البواخر، حيث كانت سلطات شمال بورنيو تساند مالياً الشركات الأوروبية التي تقوم بربطها مع سنغافورة، فأنشأت شركتان صينيتان في هذه المدينة، خطوطاً لسفنهما البخارية، مما أدى إلى إفلاس بعض الشركات المنافسة (٢٣). إن المال هو الوسيلة التي تجعل الآخرين يحترمونا في مجتمع رأسمالي، هذا هو الدرس الذي فهمه الصينيون بسرعة.

١٩٠٠ - ١٩٤١:

قوة البرجوازية الصينية المقيمة في ماليزيا والمصاعب التي واجهتها

عدوانية أوروبية جديدة

يبدو أن الانتقال من قرن إلى آخر، قد تزامن معه تغير تدريجي في سلوكيات الأوروبيين، إذ نلاحظ ازدياد محاولاتهم للاستيلاء على الأرباح الكبيرة الناجمة عن استغلال موارد ماليزيا. ويبدو أن المشاركة قد أصبحت في طي النسيان، وأن زمام الأمور قد أفلت تماماً من أيدي الصينيين. كان هناك - في الواقع - ثلاث نقاط في صالح الأوروبيين، وصلت إلى درجة النضج، في نفس الوقت تقريباً :

١- اكتشاف الكينين، وفهم آليات الملاريا، وما ترتب عليه من القضاء على الناموس.

وأسفر النمو الكمي والكيفي عن نظام للنقل داخل المنطقة و بين المناطق - فقد تم تكوين شبكات متماسكة، بالفعل، خلال العقد الأول من القرن العشرين تقريباً، بل والربط، أحياناً، بين تلك الشبكات وبعضها - إلى وصول عدد أكبر من الأوروبيين،

للإقامة بهذه المنطقة، فحضر إليها المساعدون، والوكلاء، والوسطاء؛ ولم تعد الزوجات، بالضرورة من السكان الأصليين، حيث أصبح هناك بدائل أفضل؛ وأصبح عدد "البيض" يسمح لهم بخلق - على الأقل في المدن الكبرى - أسلوب حياة شبيه بالأسلوب السائد في أوروبا، من خلال الهيئات الإدارية الجديدة التي استعارت نفس هيراركية النماذج الموجودة في البلد المستعمر الأم (تم إنشاء الإدارة المدنية الماليزية في ١٨٩٦)، والنوادي الخاصة بهم، وبارات الفنادق الكبرى، ومدارس الإرساليات "القاهرة عليهم"، فظهرت التفرقة العنصرية. وفي هذا الصدد، لعبت كل من الطائرة الحاملة للبريد، والثلاجة، (٢٤) والفونوجراف، دورا أساسيا.

٢- أدت ثروة ماليزيا التي تكونت خلال الارتفاعات المفاجئة المتتالية لأسعار القصدير (فى ١٨٦٠ - ١٩٠٠) وتكرار نفس الموقف بالنسبة للمطاط الطبيعي في (١٩٠٠-١٩٣٠) وترتب على ذلك أن أصبحت شبه الجزيرة هذه، التي كان يقطنها عددا ضئيلا من السكان، أكثر مستعمرات الامبراطورية البريطانية إدارا للربح) إلى زيادة سريعة لحجم المنشآت التي يهتمها استغلال تلك الثروة. وترتب على جو المنافسة الشرسة والصعوبة التي يواجهها الصينيون لتجاوز مرحلة المشروعات الفردية المحصورة التي يكون من السهل التحكم فيها، أن وجد الصينيون أنفسهم، أحيانا، خارج اللعبة بصفة مؤقتة، نظرا لانتصار الشركات غير المعروفة.

٣- وأخيرا، وقد يكون الأهم، فقد أصبحت الرأسمالية في ماليزيا تعتمد على التكنولوجيا. إن الآلات وأساليب العمل الجديدة، والنمو السريع الذي حققته الدولة المستعمرة (يكسر الميم) في مجال الزراعة وعلم التربة، والجيولوجيا، والبيولوجيا، أدى كل ذلك إلى هبوط قيمة الميزة التي كانت تلعب دورا حاسما في صالح الصينيين، تلك الميزة التي تمثلت في معرفتهم للبيئة وقدرتهم الأكبر على التكيف.

هل أصبح الصينيون عديمي الفائدة؟ هناك علامات عديدة في مجالات مختلفة للغاية قد تدفعنا إلى الاعتقاد بذلك. فأجهزة الدولة التي تم تدعيمها، تسترد رويدا رويدا الاحتكارات والاستقطاعات الضريبية التي كانت قد اضطرت إلى التخلي عنها، فاستردت السلطات في شمال "بورنيو"، في عام ١٩١١، احتكارها لصناعة الكحول، بصورة كاملة، وألغت كافة المزارع في ١٩٣٠ (٣٠). وحصلت الشركات الأوروبية، في ١٨٩٥، على الحق في استئناف فرض جزاء السجن على المدينين، كما فرضت بعد ذلك، التسجيل الإجباري على الشركات وعلى أنشطتها، وتوصلت إلى ذلك رغم

احتجاج الغرفة التجارية في سنغافورة واحتجاج "النخب" التي كانت تؤكد : "أن الصينيين لا يريدون التسجيل [...] وأنه ينبغي أن ينحصر [تطبيق هذا الإجراء] على الشركات الأوروبية وعلى الشركات الصينية التي تتعامل معها"^(٢٦). وكانت الشركات الأوروبية تطالب، منذ عشرات السنين، بتحكم أكثر صرامة في المنشآت الصينية الموجودة في سنغافورة، حيث كان ينتشر بينها الإفلاس الاحتيالي و الأسماء المستعارة، والشركات غير الرسمية، وحيث كان يظل أصل رأس المال خفياً في كثير من الأحيان. وهكذا كان الحكم غير المباشر القديم، يتحول، بطريقة مستمرة ومتزايدة، إلى إدارة مباشرة للأمور.

إن كل ذلك لا يمثل سوى أمر ثانوي إذا قورن بالهجوم الذي وجه إلى قلب قوة الصينيين نفسها، أي السيطرة على المزارع، وبوجه خاص الهيمنة على المناجم. فقد بدأت المخطوط الأولى، في هذا الصدد، ترسم منذ وقت مبكر، أي منذ ١٨٨١، عندما حصل الحاكم "ولد" على تصريح من لندن لاستيراد هنود إلى براك. وكان ذلك بهدف موازنة المزارع الصينية القوية^(٢٧). وبالفعل كَوَّن العمال "التاميل"، فيما بعد، الجزء الأساسي من الأيدي العاملة في المزارع الأوروبية، بينما ثبت عدم قدرة المزارع الصينية - التي بدأ تدهورها، بالنسبة لمعظم المنتجات - منذ ١٨٦٠ تقريباً - على التكيف مع زراعة شجر المطاط، إذ أن نسبة هذه المزارع إلى المزارع التي تزيد مساحتها عن أربعين هكتاراً، لا تتعدى ١٢.٥٪، بينما كانت تصل نسبة مزارع غير الآسيويين إلى ٨٤٪^(٢٨). وكان التقدم التكنولوجي الغربي حاسماً، خاصة فيما يتعلق بالقصدير، وظل الصينيون يستأثرون بهذا المجال لمدة طويلة، وكانوا يلجأون إلى أساليب بدائية لفصل شذرات القصدير عن الطمي، بينما بادر الأوروبيون بتجهيز جرافات واسعة تقوم بهذه العملية بفاعلية أكبر بكثير. وترتب على ذلك أن انخفض سعر تكلفة القصدير، في ظرف عشرة سنوات بالكاد، لدرجة أن عدداً كبيراً من المناجم الصينية اضطر إلى التوقف عن العمل، وإذا كانت هذه المناجم الأخيرة، تمثل في عام ١٩٢٠، ٦٤٪ من الإنتاج (في مقابل ٣٦٪ للمناجم الأوروبية)، فقد أخذ هذا الوضع في الانقلاب ابتداءً من عام ١٩٣٠ (أي ٦٣٪ للمناجم الأوروبية و ٣٧٪ للمناجم الصينية). وعندما حلت الآلات الكهربائية الجديدة خلال العقد التالي، محل الآلات البخارية، انخفض عدد المناجم الصينية مرة أخرى بنسبة ٤٪، ولكن هذه المناجم الصينية لجأت فيما بعد إلى التكنولوجيا الحديثة، فاحتفظت بقدرتها على المنافسة فيما يخص المناجم صغيرة الحجم،

واستطاع الصينيون بالتالى الاحتفاظ بنصيبهم فى المناجم. أما فيما يخص المسابك، والمنشآت شبه الحرفية، التى تعمل بالفحم النباتى، فلم يستطيع الصينيون مواجهة الوحدات الحديثة الضخمة التى أنشأها الأوروبيون، ولم يعد لدى الصينيون فى ١٩٤٠ سوى مسبك واحد.

الهجوم الصينى المضاد : محاولة التحديث

ينبغى أن نشير إلى أن أول من غامر بزراعة المطاط فى ماليزيا، كان مزارع صينى من المقيمين فى ملقا، وذلك فى ١٨٩٦. هذا بالإضافة إلى تعدد المواقف التى تدل على ديناميكية الصينيين وعلى تفتحهم. فهكذا نجد "قوشو سون" - الذى يطلق عليه بشىء من المغالاة اسم "كارنيجى الشرق" - يدخل، ابتداء من ١٨٨٠، الآلات الحديثة، التى تسمح بجمع القصدير الموجود فى مواقع المناجم المهجورة، وأصبح بفضل هذه البدعة "ملك القصدير" حتى الحرب العالمية الأولى، حتى لو كان زمام المبادرة التكنولوجية قد أصبح فى أيدي الأوروبيين فيما بعد (٣٠). لكن الصينيين عرفوا كيف يقوموا بهجوم مضاد عن طريق الاهتمام بقطاعات جديدة ليست موضع منافسة كبيرة من طرف الغربيين. وكان أبرز مثال فى هذا الصدد هو الأتanas، الذى بدأت تنميته بعد ١٩١٨، وكان يمثل فى ١٩٣٨، ١,٢٪ من صادرات ماليزيا. لقد كان هذا المجال، الذى يغطيه النشاط الصينى الصرف - ابتداء من مزارع جنوب "جوهور" إلى مصانع تعليب سنغافورة - مجالا رأسماليا مندمجا بطريقة لافتة للنظر. وانتهاز الصينيون كذلك فرصة شبه غياب المصانع التى تعمل من أجل السوق المحلى، فقاموا بإنشاء عدد هائل من المشاريع الصغيرة والمتوسطة فى مجالات الزيوت، والأحذية، والإطارات، والحدادة، والصلصة والبسكويت. وتقدر قيمة مجموع الاستثمارات الصينية فى ماليزيا، حوالى عام ١٩٣٧، بمئتى مليون دولار، بينما كانت قيمة الاستثمارات البريطانية ٣٢٠ مليون دولار، أما الأجانب الآخرون فكانت قيمة استثماراتهم ١٣٥ مليون دولار، أى أن استثمارات الصينيين لا يستهان بها (٣١). وقد ظهر خلال الأعوام التالية ثراء جماعة الصينيين الذين يعيشون عبر البحار، كما ظهر كذلك تضامنهم مع الوطن - الأم، عندما اعتدت عليه اليابان، فأرسل إلى الصين، فى عام ١٩٤١، ما يزيد على ١١٠ مليون دولار. (٣٢) وشيئا فشيئا قامت الجماعة باستثمار هذه المبالغ الضخمة، بطريقة حديثة فى بنوك أنشأها الصينيون وفقا للنموذج الأوروبى، حتى لو كانت أقدمية البنوك الأوروبية

تضمن لهذه الأخيرة مركز الصدارة، ومن المرجح أن أول بنك أنشئ في عام ١٩٠٧، هو بنك "دكي" الذي أنشأه "ثيوثياوسات"، والمنتشر في كل مكان. ثم جاء دور سنغافورة في عام ١٩٣٠، عندما تأسس بنكان صينيان، أحدهما هو ذلك الذي مازال يتمتع بنفوذ كبير للغاية، ونعني "أوفرسى شينيز بانكنج كورپوريشن".

إن الالتحاق بالتحديث، بحماس، لا يعنى الخضوع لأدواته الغربية، بل أن الأمر يستدعى أحيانا عكس ذلك الموقف تماما، فالحرية الفردية الجديدة التابعة من الرأسمالية (أو على الأقل بالنسبة لأولئك الذين لديهم إمكانيات الاستفادة منها) تسمح بقدر ما من المقاومة، أو على الأقل بقدر ما من المسافة بالنسبة للمستعمر (بكسر الميم). وهكذا ظهرت، ابتداء من ١٨٨١، أول جريدة صينية عبر البحار، وكانت تحمل اسم "لات باو". كانت جريدة تجارية بالأساس، لكن هذا لا يمنع مساهمتها في حملات المساعدة للصين في فترات الكوارث الطبيعية وفي فترات التهديدات الخارجية التي تعرضت لها، كما أنها ساهمت في بيع ألقاب كبار الموظفين في الصين. (٣٣) (وسوف نتعرض لذلك فيما بعد). وأخيرا، استخدم "أودي تيونج هام" - لاشك أنه كان قبل ١٩١٤ أكثر الصينيين ثراء في أندونيسيا - "المساحة" المتاحة لديه من أجل الضغط على السلطات للحصول على إلغاء الزى الخاص والصفائر التي كانت تفرضها، كما كان يفعل المنشوريون وكافح كذلك التفرقة القانونية التي تحايي الهولنديين، بل والأندونيسيين. وأحرز هذا النضال الوطني انتصارا عندما أدمجت - بصفة كاملة - في عام ١٩٠٨، "الكابيتانات" و "الماجورات" الصينية الأخرى، في الجهاز الإداري و "المجتمع الراقى" الاستعماري؛ وانتهت كذلك التفرقة العنصرية فيما يخص الزى، والقانون والمدارس. (٣٤)

بورجوازيون أم برجوازية؟.. أي برجوازية؟ - برجوازية

إن نقاط ضعف البرجوازية الصينية بالنسبة لشركائها - منافسها الغربيين، بديهية للغاية. وليس هناك وجه مقارنة حقيقى بين رأس مال كل منهما، أو بين درجة تمكن كل منهما من التكنولوجيا، أو بين الوسائل المتاحة لكل منهما فيما يخص النقل والتسويق إلى المنافذ الجوهريّة (أسواق أوروبا وأمريكا الشمالية). هل هو اختلاف من حيث الكيف أم الكم؟ إذا كان عدد كبير من الصينيين تجارا، يستخدمون المال، ويكثرون

ثروات، وينجحون فى "أنشطة سريعة وجريئة"، فذلك لا يعنى بالفعل أنهم رأسماليون، ولا يعنى بالأحرى أنهم يمثلون طبقة برجوازية جديدة بهذا الاسم - أى طبقة تتمتع بقسط كبير من الاستقلال، ويقسط ما من الاستقرار، وتتطلع أساسا إلى إعادة إنتاج موسع لرأسمالها. وإذا غاب عنا هذا الحد الأدنى من الشروط الأولية، فقد يصل بنا الأمر إلى اعتبار أن الرأسمالية كانت موجودة فى عهد آل سونج (خلال فترة ما بين القرن العاشر والقرن الثالث عشر)، الذى تميز بنهضة تجارية قوية، ولكن الأمر يتعلق فى هذه الحالة الأخيرة بتجار وحرفيين يجدون صعوبة فى إعادة إنتاج أنفسهم، وهم لا يتوصلون أبدا إلى تجنب تحكم السلطات - أو إخلالها بواجبها، أو حتى ممارستها للقمع - ويجدون أنفسهم منحصرون فى أنشطة محددة للغاية (بينما أشاروا لريشتاين، بعد بروديل، إلى أن الرأسمالية هى بطبيعتها فن تعميمي) وهم، أخيرا، يقدمون ثرواتهم مقابل ما يحققه المنصب الكبير من مكانة، أو ما تجلبه الأرض من احترام.

ما هو الوضع بالنسبة للبرجوازيين الصينيين فى ماليزيا؟ لم يتجاوز معظمهم - خلال القرن التاسع عشر - مرحلة التجارة الصغيرة أو المتوسطة، مرحلة الكمبرادورية، أو مرحلة إدارة المزارع (سواء برأسمالهم الخاص، أو بدونها) وإدارة المنشآت الغربية، أو حتى مرحلة الابتزاز، الذى أصبح مؤسسة تأخذ نصيبها من الاستهلاك الذى تمثله المزارع. وكما يقول جودلى Godley : "كان كل من رأس المال والمشاريع ذات أصول أوروبية، ولم يكونا صينيان حتى ذلك الحين"^(٣٥). ومع ذلك، فيمكننا الكشف، منذ ذلك الوقت، عن ديناميكية تحركها المضاربة لدى "المهرين - المغامرین" الذين يستصلحون الغابات الكثيفة، ويتعرضون للأسود والأمراض المنتشرة بها، وذلك من أجل إرساء قاعدة مناجم ومزارع، وفتح الباب أمام أكثر الأباطوريات الأوروبية هدوا خلال القرن التالى. إن المنشآت الصينية لم تكن تتميز، بالفعل، حتى فترة ما بين الحربين العالميتين، بالاستقرار والقوة، بل أنها، فى معظم الأحيان، لم تكن مسجلة رسميا (ظلت شركة "وام بوا" الشهيرة، التى تأسست فى عام ١٨٤٩، "سرية" حتى عام ١٨٨٠)^(٣٦)؛ ومثل هذه الظاهرة، كان من الممكن أن تبدو مفيدة فى إطار إمبراطورية آل كنج ولكن فى سياق حرية التجارة الليبرالية، فإن ذلك يحرمها من إمكانيات الحماية، أو حتى المساندة؛ وكانت مشاكل التركة، التى تثيرها هذه الشركات كبيرة، إلى حد أن الشركة لا تعيش بعد وفاة مؤسسها فى الغالب. ولا يتجاوز عدد الشركات الصينية التى استطاعت البقاء، طوال الفترة التى تمتد فيما بين ١٨٧٠-١٩١٥، الثلاث شركات. ومن المظاهر

الدالة فى هذه الشركات الثلاث أنها تنتمى إلى عائلات قديمة ذات نفوذ (منها اثنتان من مدينة ملقا)، وأن شبكاتها كانت أوسع من الحجم المعتاد، فكانت تمتد من سنغافورة إلى شنغهاى ويانكوك، وأخيرا، فإن أنشطتها كانت تتسم بتعدد الأشكال، التى كانت تغطى من السفن البخارية إلى مطاحن الأرز السيامية، ومن التأمينات إلى البنوك، مروراً بشركات إدارة الأعمال وشركات التصدير والاستيراد (كانت شركة "كيم هيم" تمثل ١٨ شركة أوروبية للنبيذ والبيرة والكحوليات)^(٣٧). وكانت تلك الشركات تتسم، بوجه خاص، بالحدثة، ونسخ النموذج الغربى.

إذا كان رأس المال يجد مثل هذه الصعوبة فى إعادة إنتاج ذاته، فقد يرجع ذلك إلى أنه لا يرغب فى ذلك بالقدر الكافى! إننا نلاحظ بالفعل أن الانجذاب التقليدى نحو وضع المثقف (Shih) ظل قويا، بطريقة مثيرة للدهشة، عند بعض رجال الأعمال الغلاظ الذين لم يتلقوا العلم والذين أمضوا حياتهم خارج الامبراطورية السماوية، فقد باعت القنصلية الصينية فى سنغافورة (بسعر مرتفع للغاية) ما لا يقل عن ٢٩١ شهادة فخرية تمنح لكبار الموظفين خلال الفترة التى امتدت بين عامى ١٨٧٧ و ١٩١٢، إذ كان كبار الرأسماليين يشترون أعلى المراتب لأنفسهم ولأجدادهم، بل ولأجداد أجدادهم. وخلال الاحتفالات أو جمعيات التجار، كانت أسماء المساهمين تتلى حسب ترتيبها فى ألقاب آل الكنج؛ وأصبح عيد ميلاد الامبراطور مناسبة لاحتفالات كبرى^(٣٨).

بعد سقوط الامبراطورية، اتخذ الهروب من وضعية التجار - التى ظلت متدنية - شكل الاهتمام بتربية صغار الصينيين، وكان هذا المجال يمر بمرحلة تجديد شامل وانتشار سريع، سواء كان ذلك فى الجمهورية الجديدة أو فيما وراء البحار. فقد شاهدنا نهضة هائلة فى المدارس الابتدائية والثانوية الخاصة، يقوم بتمويلها بصورة كاملة أهالى التلاميذ، وكان يساهم فى ذلك التمويل، بنصيب كبير، كل من رجال الأعمال واتحادات نقابات المهن التجارية والحرفية؛ وقد تم كل ذلك قبل أن تشعر السلطات البريطانية بأدنى ضرورة للاهتمام بتربية أتباعها بفترة طويلة. وحتى عام ١٩٣٢، نجد أن عشرة مدارس فقط من بين ٢١٥ مدرسة صينية خاصة فى سنغافورة، كانت تتلقى، من السلطات البريطانية، الحد الأدنى من المساعدة. وذلك لأن كبار الأغنياء كانوا يصرون - فى هذا المجال كذلك - على أن يظهروا فى صورة الأكثر سخاء، فكانوا فى كثير من الأحيان يخصصون نسبة لا بأس بها من ثروتهم للتربية، وكان يصل الأمر أحيانا إلى تعريض أعمالهم الخاصة للخطر. وعلى سبيل المثال، فقد مول "شان كاه كى" - وهو

دون شك أكثر الصينيين ثراء فيما وراء البحار خلال عشرينات هذا القرن - ابتداء من ١٩١٢ (وكان عمره حينذاك ٣٨ عاما) مدارس مقاطعة مسقط رأسه، ثم أسس وحده تقريبا جامعة أموى فى ١٩٢٠؛ وكرس ابتداء من ١٩١٨ معظم وقته لتنمية التعليم، وعندما كسب، فيما بين عامى ١٩٢٣ و ١٩٢٥، مبلغا هائلا قدره ١٠ مليون دولار، أرسل ثلاثة منها إلى جامعة أموى. وقد لا يكون هذا الموقف بعيدا عن تصفية أمبراطوريته، التى تمت فى عام ١٩٣٤؛ وعند ذاك عبّر عن انشغاله بوجه خاص بمصير جامعته العزيزة ... إن وعى هذا الرجل الطبقي كان ضعيفا بشكل أنه بعد قيامه بتكريس قوته، ابتداء من عام ١٩٣٨، لإدارة المساعدات الموجهة إلى الصين من طرف الصينيين الذين يعيشون فيما وراء البحار، وقف بعد ذلك فى صف "ماوتسى تونج" ومثل صينيو ما وراء البحار، فى بكين حتى موته فى ١٩٦١. (٣٩). هل هم رأسماليون حقيقيون هؤلاء البرجوازيون الذين يبدوون كما لو كانت النقود تحرق أصابعهم؟

رغم كل هذه المصاعب، فقد حقق رأس مال صيني عبر البحار التراكم، دون شك، وازدادت قدرته على تلبية طلبات السوق (مثلما هو الحال بالنسبة للقصدير) بل وحتى على تكييف السوق لشروطه (كما هو الحال بالنسبة لسماسرة الأيدي العاملة). وإذا كنا فى ١٨٧٠ لا نجد سوى ٩ شركات صينية للتصدير والاستيراد فى سنغافورة، بينما كان عدد الشركات الغربية يصل إلى ٤٢ (وكان عدد الشركات الهندية يصل إلى ستة)، فإننا نلاحظ أنه فى عام ١٩١١، أصبح عدد الشركات الصينية ٢٦، وعدد الشركات الغربية ٥٦، وعدد الشركات الهندية ٢٢، وعدد الشركات اليابانية ثلاث. فقد ازدادت قدرة الصينيين على التصرف دون حماية فى جو من المنافسة المتزايدة، وعلى مواجهة تحديات الغرب على الأرضية الخاصة بهذا الأخير، وعلى الابتكار والتحديث. إن هذه القدرة تنبع إلى حد كبير، لا عن طريق التربية الصينية فحسب، بل عن طريق التربية الغربية كذلك، وقد فهم الصينيون ذلك مبكرا. فقد طالب - منذ عام ١٨٨٢ - اجتماع ضم أهم السكان الصينيين فى كوالالمبور (وكانت هذه المدينة فى ذلك الحين مجرد بلدة صغيرة تضم عددا من المناجم) بإنشاء مدارس محلية حديثة يتوفر بها مدرس لغة الإنجليزية "من أجل تعليم أطفال الطبقات العليا والطبقات التجارية، الذين يريدون تعلم القراءة والكتابة والتحدث بالإنجليزية" (٤٠).

إن هذا التطلع إلى اكتساب ثقافة الأسياذ أدى إلى نتائج مبكرة. فكان "ليم بون كنج" أول صينى فى سنغافورة يحصل على منحة الملكة Queen's Scholarship فى عام

١٨٨٧، وحصل، فى عام ١٨٩١، على دبلوم الطب من جامعة "ادنبره" وأصبح فيما بعد من أوائل أساتذة كلية طب الملك جورج السابع بسنغافورة، وحصل على وسام الامبراطورية البريطانية، وسوف يصبح أحد أولاده فيما بعد مهندسا، والآخر صاحب بنك فى سنغافورة، أما أكبر أولاده فأصبح طبيبا فى الصين ثم فى الولايات المتحدة (٤١). وسنجد، إلى جانب البرجوازيين "التقليديين" الذين يتحدثون اللغة الصينية فقط، والذين لم ينالوا، فى الواقع، سوى قسط ضئيل من التربية، طبقة جديدة تتكون، شيئا فشيئا، من رؤساء الشركات والمهندسين، والمهن الحرة، تجيد الانجليزية أو الهولندية، ومتمرسه بالتكنولوجيا والقانون التجارى، إن التداخل بين هاتين الطبقتين عميق، فنرى ابن أحد قادة جمعية "هاى سان" السرية يدرس بمعهد القديس "جزافيه" فى "بنانج" (٤٢)، وكان يوجد بين صفوف Straits Chinese British Association (التي تضم الصينيين الملكيين فى عام ١٩٠٠) "تان كاه كى".

إننا نجد أحيانا بين هؤلاء الصينيين منذ نهاية القرن التاسع عشر، إمبراطوريات اقتصادية حقيقية وعائلات رأسمالية حقيقية. فنجد "ثيوثيان سات" أغنى رجل صينى فى جاوا فى ١٨٧٥، يمتلك بعد ذلك مزارع جوز الهند، ومزارع مطاط وشاى فى سومطره، ومزارع فى الدول الماليزية، وتسع سفن بخارية فى عام ١٨٩٥، ومصنع لتجهيز جوز الهند فى بنانج، ويؤسس، فى عام ١٨٩٨، مدينة مناجم فى بنتونج (٤٣). كما انطلق "لوك ييوو" - الذى وصل إلى الصين فى عام ١٨٥٨ - فى مجال القصدير، والمزارع، والبنوك، والنقل. وأصبح، فى عام ١٩١٧، "ملك المال" فى ماليزيا، وكان يمتلك ياخت وسيارة. وكان أول من بادر بإنشاء خط عربات بريد تحمل ركابا، واشترى شركة اسكتلندية للبناء الألى فى ابردين (٤٤). أما "وى تيونج هام" وهو ابن تاجر ثرى هرب أمام التاي بنج، فقد بدأ بالتجارة مع شركة Handel Maatschappij Kian Guan (وهى أكبر شركة صينية فى اندونيسيا). وأصبح، ابتداء من عام ١٨٩٠، أول تاجر قصب سكر فى هذه المستعمرة، قبل أن ينوع أنشطته فى مجال المزارع (الأفيون خصوصا) والقابوق والمطاط و التبيوكة والشاى. واستطاع عن طريق شركة Heap Eng Moh Steamship Company أن يتحكم، من سنغافورة - التي استقر بها منذ عام ١٩١٠ - فى التجارة بين جاوا و هذا الميناء الكبير. وقد منح "كلية رافلز" مبلغ ١٥٠ ألف دولار، بينما كان يشجع فى نفس الوقت المدارس الصينية، وكان يمارس - كما سبق أن استعرضنا - ضغوطا إصلاحية قوية على الهولنديين (٤٥). إن عهد العود الرهيف على وشك أن ينتهى، وبدأ التطعيم الرأسمالى يأتى بشماره.

برجوازية صينية

إن كل برجوازية محلية تكون جزءا من البرجوازية العالمية، وكل رأسمالية وطنية تمثل محطة من محطات شبكة رأس المال العالمى. وقد تكون هذه هى السمة الأساسية لهذه الطبقة ولهذا الأسلوب الإنتاجى، أى أنهما دوليان أولا فى دفعة واحدة، وهو ما كشف عنه "بروديل" بوضوح شديد^(٤٦). وبعد ذلك فقط - فى حالة النجاح - قد تستطيع البرجوازية ورأس المال تضفاء طابع قومى على ذاتهما، أى إعادة تأكيد الهوية الخاصة بهما، والاستقلال إلى حد ما (يكون هذا الاستقلال دائما نسبيا)، أو حتى الحلم بالاكْتفاء الذاتى؛ ونلاحظ أن هذا التطور كان موجودا فى أوروبا فى الفترة التى امتدت بين القرن الثامن عشر ومنتصف القرن العشرين، إذ نجد أنه كان هناك انخفاض فى الحجم النسبى للتبادلات الخارجية فى كل دولة من الدول، أثناء الفترة التى امتدت من بداية الرأسمالية وحتى نضجها.^(٤٧) ونلاحظ أن نفس التطور حدث فى العالم الثالث (أليست هذه إحدى القراءات الممكنة لتصفية الاستعمار؟) وبطريقة واضحة، إلى حد كبير، فى حالة البرجوازية الصينية التى تعيش عبر البحار والتى استطاعت - فى عام ١٩٠٠ تقريبا - أن تستعيد طابعها الصينى، وأن تسترد استقلالها وأصالتها التى تجعلها فى وضع غير متكافئ بالنسبة للمستعمر (بكسر الميم). لكن هذا الاسترداد لطابعها الصينى تم بعد أن كونت ثرواتها على أسس متينة، وقد تم ذلك - فى الغالب - بالتعاون الوثيق مع مالىزيين أو مع غربيين، وبعد خضوعها واستيعابها للقوانين التى تمت صياغتها فى مكان آخر. وقد واصلت هذه البرجوازية، بعد ذلك، التأكيد على وضعها كحلقة من حلقات الرأسمالية العالمية، تبنى - فى نفس الوقت - هويتها المحلية (من الصعب الحديث هنا عن هوية "قومية" لأن هذه البرجوازية "الصينية لا تعيش فى الصين"، بل وأكثر من ذلك، لا يمكننا أن نتحدث هنا عن برجوازية "اكتسبت الهوية المالىزية").

ويمكننا إبراز هذه الهوية المزدوجة بطرق عديدة فهناك أحد أحدث نظم التربية، ويقترب ذلك، فى كثير من الأحيان، بالمحافظة على المثل العليا التقليدية. فنجد مثلا أن "كوه هونج بنج"، وهو ذلك الشخص الذى حصل على دبلوم من أدنبره، يرتدى الزى الصينى عند عودته إلى سنغافورة، ثم يُختار ليشغل منصب أحد كبار الموظفين فى بكين؛ ولشدة محافظته، فقد ظل يدافع عن ربط أرجل النساء، وعن الضفيرة للرجل، وعن تعاطى الحشيش، حتى بعد ثورة ١٩١١؛ هذا فى الوقت الذى كان يدرس فيه

اللغة اللاتينية والأدب الانجليزي في جامعة بكين (٤٨). أما ليم بون كنج، الطبيب الذي سبق لنا الحديث عنه، فهو مسيحي وقاضى صلح، وعضو في المجلس التشريعي في سنغافورة، وحضر الاحتفال بتتويج الملك في ١٩٠٢ في لندن، وقد أنشأ، منذ ١٨٩٧، مجلة باللغة الانجليزية "مجلة صيني المضيئ" Straits Chinese Magazine في الوقت الذي قام بالاشتراك مع شخص مسيحي آخر - اسمه سونج اونج سيانج - حاصل على دبلوم من جامعة كامبردج، وأمين صندوق شركة Peninsular and Oriental، ثم أصبح بعد ذلك محاميا - بتأسيس حركة إحياء كونفوشيوسية. وفي ١٨٩٤، وجه "ليم بون كنج اللوم، خلال أحد المؤتمرات، الى صيني المضيئ، على إفراطهم في تقليد "البيض" وأهمالهم لتقاليدهم، وتماذيه في الفساد، وسلوكهم غير الأخلاقي الى حد كبير؛ وهو أول صيني يحصل على لقب "Sir"، وكان يرتدى الزي الوطني علنا، وشغل منصب نائب رئيس الغرفة التجارية في سنغافورة، ثم أصبح في الفترة التي تمتد بين عامي ١٩٢١ و ١٩٣٧، بناء على دعوة من "تان كاه كي"، رئيسا لجامعة "اموي". وظل طوال حياته يشجع دراسة المفكرين الكلاسيكيين الكونفوشيوسيين، وينشر نصوص صينية قديمة، وكان في نفس الوقت يدير، ابتداء من عام ١٩٣٠، الجريدة الأسبوعية الناطقة باللغة الانجليزية في شنغهاي : "الأمة الصينية" Chinese Nation (٤٩). إن أول مدرسة صينية حديثة في ماليزيا، التي قام بانشائها أكبر رجال الأعمال (ومن بينهم "فوشوشون" و "ثيو ثيا و سات" وغيرهما)، كانت تدرس العلوم والتجارة، وتفتح أبوابها أمام خريجي المدارس الناطقة بالانجليزية، ولكن اتضح أن هدفها كان توفير موظفين أكفاء لبيروقراطية آل كنج؛ فالازدواجية الثقافية التي نصادفها كثيرا عند الشخصيات القوية، ظاهرة أكثر شيوعا داخل العائلات التي كثيرا ما يرسل أحد أبنائها للدراسة في الخارج، بينما تتم تربية الإبن الآخر وفقا "لقيم التقليدية" (٥٠).

إن تثقيف جزء من النخبة الصينية، يصل إلى درجة من العمق، تجعلنا نميل إلى الحديث عن "برجوازية أنجلو - صينية". ولكننا، في الواقع، لا نجد أي أثر لفئتين متميزتين داخل طبقة صيني عبر البحار الحاكمة، إذا أن الحداثة والتقاليد يلتقيان باستمرار، بل، ربما، يندمجان سويا. فنحن نجد نفس الأسماء في مجالس إدارة المدارس الصينية الناطقة بالانجليزية وفي تلك الناطقة باللغة الصينية. وسنجد ابنة مليونير جاوا، "وي تيونج"، تتزوج من المعتمد القنصلي الأمريكي في "سمارانج". أما فوشوشون فقد تزوج من ابنة أخ الكابيتان "شونج كنج كوي"، وهو من كبار قادة إحدى الجمعيات

السرية، وعندما عاد إلى الصين في ١٩٠٦، ليساهم في آخر محاولة للتحديث تقوم بها الامبراطورية، عين موظفا في أحد المناصب العليا وقام بتنظيم الغرفة التجارية في سنغافورة، وأنشأ مدارس صينية، هذا الجنتلمان الانجلو - صيني الكامل" (كما وصفته جريدة "ستريتس تايمز" Straits Times) الذي أخذ الجنسية البريطانية، هو كذلك عضو في جمعية الفنون بالانجلترا (٥١). وحتى الجمعيات السرية، لم تفلت من هذا الالتباس، إذ نرى أن "شونج كنج كوى" وقائد آخر من قادة الجمعية السرية، يدخلان مجلس الدولة الاستشاري، التابع للممثل الدبلوماسي في براك في ١٨٧٧، بينما يزور قائد آخر (من قادة الجمعية) انجلترا في ١٨٩٩ (٥٢).

إن الطابع الصيني لبرجوازي عبر البحار، هو طابع عميق، حتى لو كان الأمر يتعلق بطابع صيني مفتوح (وقد يكون هذا على عكس ما نراه - في كثير من الأحيان - سائدا في الصين). ويبدو أن ذلك الطابع الصيني، في أوائل القرن العشرين، عند برجوازي عبر البحار كان قائما على ثلاثة دعائم :

١- الجمعيات السرية، وهي أقدم هذه الدعائم. ويرجع ذلك، بكل تأكيد، إلى الفترة التي أنشئت فيها بصفة رسمية وظيفة وسيط في ١٨٧٧، والتي تولاهـا "حامى الصينيين"، الذي كان يقوم بالوساطة بين الصينيين والحكومة؛ ويرجع، بوجه خاص، إلى ١٨٨٩، عندما حظرت هذه الجمعيات رسميا، فتدهور حالها، وأصبحت تميل إلى التحول إلى عمليات سطو صرفة. لكن اندماج الجمعيات، حتى في المجتمع الصيني الراقى ما يزال عميقا، وسبق أن قدمنا أمثلة على ذلك، وما زالت تمثل عنصرا هاما في البناء الاجتماعي والثقافي.

٢- مع ذلك، كانت المسألة الهامة في تلك الفترة، هي المدارس. وقد بذلت الطوائف مجهودا جبارا من أجل تربية تستقي مبادئها من الكونفوشوسية الإصلاحية الجديدة، التي كانت منتشرة في نهاية عهد آل كنج، واستقت مبادئها بعد ذلك من حداثة "صن يات صن" ذات الاتجاهات الاشتراكية، وبالصباغة الأولى للكومنتانج، وحركة ٤ مايو ١٩١٩. وكان المجهود الذي تبذله القاعدة يساوي مجهود القمة، ففي مدينة كوشنج (في سراواك بجزيرة بورنيو) كانت الغرفة التجارية الصينية تستقطع ضريبة للمدارس الصينية، من جميع السلع الصادرة والواردة؛ وفي ليمبانج (سراواك) كان كل صيني يساهم طواعية بمبلغ عشرة دولار سنويا، بينما كان الماليزيون يساهمون بمبلغ ٣.٠٠ سنت؛ (٥٣) بينما نجد "لوك يوو" يقدم مبلغ ٥٠ ألف دولار لمدرسة رافلز Raffles

College الناطقة باللغة الانجليزية، ونفس المبلغ (بالإضافة إلى قرض بدون فوائد قدره ٥٠ ألف دولار) لجامعة هونغ كونج، التي تضم تمثالا له (وقدم "ثيو" كذلك مبلغ ٥٠ ألف دولار إلى جامعة هونغ كونج) ويادر بإنشاء صندوق من أجل ضمان تربية صغار الصينيين الفقراء في اتحاد دولة ماليزيا (٥٤). ونجد - حتى في خمسينات القرن العشرين - كل سكان سنغافورة الصينيين يساهمون في إنشاء جامعة الصينيين عبر البحار Nanyang University (وقد ساهم في ذلك الجميع، من سائقي مراكب الجر المتواضعين الذين دفعوا يوما من أجورهم، حتى الرأسماليين الأثرياء، وعلى رأسهم "تان لارك سي") . وكان التعليم من أيسر الموضوعات تحريكا للجماهير، فهو أداة لتوصيل القيم، وتاريخ الصين وآدابها، لأن الكتب المدرسية والبرامج كانت تأتي - حتى عام ١٩٦٠ - من الوطن - الأم.

٣- وأخيرا كانت البرجوازية الصينية عبر البحار تُظهر تميزها عن طريق مساهمتها - في كثير من الأحيان - في الحياة السياسية الصينية، ابتداء من العقد الأخير من القرن التاسع عشر. وكان التيار السائد في البداية هو تيار "اصلاحي ١٨٩٨" وكان يمثل القنصل الأول العام في سنغافورة، "هنج تسون سين"، الذي وصل في ١٨٩١. فجدد وطور الجمعيات الثقافية والأدبية، وقام بحملات متواصلة من أجل مساعدة الصين، وجند الكابيتانات وأعيان آخرين لجمع المال من أجل بيع الألقاب الصينية، كما سبق أن ذكرنا؛ فاتهمه تقرير سري بريطاني بإضعاف ولاء الصينيين وحسن طوبتهم، تلك الصفات التي كانوا يتميزون بها. وقد أحرز هذا الرجل - على أية حال - انتصارا هائلا، فتوصل، في ١٨٩٣، إلى إقناع "ثيوثياوسات" بقبول منصب قنصل الصين في بنانج (٥٥). وكان صدى أحداث الصين في تزايد، فقدم أحد رؤساء الجمعيات السرية "شنج كنج كيو" في عام ١٩٠٠، مبلغا قدره ١٥ ألف دولار من أجل مكافحة المجاعة في الصين، وفي عام ١٩٠٦ حاول "فوشوشون" "ملك القصدير" أن يجمع مبلغا لتغطية الديون الصينية، وكان الشيك الذي قدمه من ماله الخاص، يبلغ قدره عشرة آلاف دولار (٥٦). وفي عام ١٩٠٧، أُنجزت خطوة جديدة عندما تأسس فرع لـ "تونج منج هوى"، وهي منظمة "صن يات صن" الثورية، فانضم إليها "لين بون كنج" وعدد كبير من الأشخاص. فأدى ذلك، بالإضافة إلى نمو الأنشطة الشيوعية ابتداء من عشرينات هذا القرن، إلى قلق متزايد من طرف المستعمر (بكسر الميم) الذي قرر - فيما بعد - حظر الكومنتانج وقمع أي نشاط سياسي بصورة شديدة القسوة. هذا لا يمنع أن التسييس - الذي ظل فترة طويلة يقتدى بالصين - ظل مكثفا.

الخاتمة : بعيدا عن الكمبرادورية

"نحن صينيون أصلاء، رغم أننا ولدنا في مستعمرات المضيق. وتواجدنا هنا هو لمجرد كسب قوتنا، ومع ذلك نعيش مثل الشخص الصينى الصرف، لدينا نفس عاداته وتقاليده؛ لنؤيد إجراء إصلاحات) بحيث تجد حكومتنا نفسها على قدم المساواة مع النظام الحديث السائد فى الأمم الأجنبية الأخرى" (٥٧).

تلك هى التيارات التى استخدمها الأثرياء الصينيون عبر البحار - المنضمين إلى Straits china British Association - أثناء حديثهم إلى الأمير "شون" عند مروره بماليزيا. وهم يعضدون - بهذه الطريقة - الشكوك التى تساور السلطات الاستعمارية فيما يخص "ولاؤهم المزدوج"، وقد سبق طرح هذا الموضوع أثناء رفع الستار عن تمثال الملكة فيكتوريا، فى عام ١٨٩٩، هذا التمثال الذى قدمته الجالية الصينية فى سنغافورة، ونرى فى الصورة التذكارية التى أخذت بهذه المناسبة، إلى جانب الحاكم، خمسة عشر من أعيان الصينيين (من مجموع ٣٤ شخصا) يرتدون أزياء صينية تتناسب مع ألقابهم (٥٨). ومع ذلك فإن رأس المال الصينى فى ماليزيا سوف يظل دائما مرتبطا ببريطانيا للعظمى، فنجد مثلا أنه تم جمع للأموال، خلال الحربين العالميتين، من أجل المساهمة فى مجهود إنجلترا الحربى؛ ولجند كذلك إرسال أكثر العناصر اللامعة إلى جامعتى كامبريدج و أوكسفورد، هذا بالإضافة إلى أن المعايير القانونية والدستورية التى تمت صياغتها بعيدا، أى فى إنجلترا، مازالت حتى الآن موضع احترام. فمن المؤكد أن هناك هوية مزدوجة للبرجوازية الصينية المقيمة عبر البحار، وتشير هذه الهوية بعض المشكلات أحيانا، ولكنها لا تتسم بتناقض جوهري. وهى، مثل أية برجوازية أخرى، فى وضع وسط، إلى حد ما، بين العالمى والمحلى (ويظهر ذلك بصورة أكثر وضوحا فى حالة هذه البرجوازية الصينية نظرا لخصوصية ظروفها) مع فارق بسيط يرجع إلى أن المحلى هنا مزدوج : فهو ماليزى، وصينى بنسبة أكبر.

بناء على ذلك، فإن الحديث عن برجوازية كمبرادورية ليس خطأ، ولكنه من قبيل العبث. نحن لا ننفى أن صينى عبر البحار كانوا فى كثير من الأحيان يتسمون إلى حد كبير بالطابع الكمبرادورى، فقد كانوا وسطاء، ووكلاء لجمع المال (أو لاعادة توزيعه) فى خدمة المصالح الاستعمارية، ومديرين وشركاء ذوى النصيب الأصغر. لكنهم لم ينحسروا فى ذلك، فقد كانت لديهم القدرة، فى كثير من الأحيان، على مقاومة المنافسة القريبة، أو حتى على مهاجمتها على أرضيتها، وعرفوا كيف يبنوا لأنفسهم

"مساحة استعمارية" خاصة بهم، ولم تكن حدود هذه المساحة، و مراكز قوتها تتطابق مع مثيلاتها الخاصة بالمستعمرين "الرسميين". وكانوا، بوجه خاص، روادا ضروريين لتغلغل سريع ومكثف للرأسمالية في مناطق عديدة بعيدة، مثل شبه جزيرة ماليزيا، رغم عدم وجود أرضية مهيأة لذلك. في حالة عدم مساهمة الصينيين، هل كان ممكنا أن يصبح جنوب شرق آسيا، وماليزيا بوجه خاص، في مستوى من التنمية الاقتصادية أعلي مما نجده في أفريقيا السوداء أو في "باپوا"؟ من الواضح - إلا إذا كنا نعتبر أن الرأسمالية في جوهرها غربية، ولا يمكنها أن تتمشى سوى مع مصالح الغرب وحده - أن الصينيين انتزعوا مكانتهم في إطار الرأسمالية العالمية، وأنهم في نفس الوقت، ساهموا في إعطاء الطابع الآسيوي لأسلوب الإنتاج الذي ولد في أوروبا (وهو لم يولد إلا في أوروبا ..) إن البرجوازيين "الكمبرادوريين" كانوا في نفس الوقت برجوازيين "وطنيين"، سواء على المستوى الاقتصادي أو المستوى الثقافي. ومن الواضح أن هذين الوجهين لنشاطهم ولشخصيتهم، في حالة توافق تام، وسبق أن عرضنا عدة أمثلة تدل على ذلك، إذ كان من الممكن استثمار الثروة التي حصل عليها شخص بصفته وكيلًا لأحدى الشركات البريطانية، في مزرعة منافسة للبريطانيين، وكانت هناك إمكانية لاستخدام القانون التجاري واللغة الإنجليزية، في نشر الكوفوشيوسية، أو في إعادة بناء القوة الصينية. ولم تكن المسألة أكثر من مسألة وقت أو انتهاز للفرصة. وإذا نظرنا إلى الأمور على الصعيد التاريخي، فليس من المؤكد أن استفادة بورجوازي عبر البحار من تغلغل الرأسمالية في ماليزيا كانت أقل من استفادة البريطانيين. من الذي كان، في الواقع، وسيطا للآخر؟

وهناك دليل أخير يعضد مقولتنا، ألا وهو استخدام الصين - في مواقف عديدة - للرأس مال الصيني في ماليزيا في رد التهديد الخارجي، سواء عن طريق التحديث الاقتصادي، أو عن طريق الأسلحة فنجد أن خططا قد صيغت في بكين - ابتداء من سبعينات القرن التاسع عشر - من أجل استخدام معرفة صيني عبر البحار وأموالهم، لتنمية التكنولوجيا الصناعية والعسكرية والبحرية في الصين؛ وكانت مهمة "هوامبوا" - الذي عين "قنصلا عاما في بلاد عبر البحار" في عام ١٨٧٧ - هي القيام بدور الوسيط.^(٥٩) ومع ذلك فإن مواهب كبار رأسماليي عبر البحار لم تتجه نحو الصين إلا على مشارف القرن العشرين؛ وكانت - في ذلك الوقت - نماذج مثل "فو" و "تيو"، تتفوق بشكل واضح على "رأسماليي" الوطن الأم، الذين يتحسسون طريقهم. وكان

"ثيوثياوسات"، خلال الفترة التي تمتد بين ١٨٩٥ و ١٩١٠، أغنى رجل في ماليزيا، فاستخدم مزارعه، ومناجمه، وعزبه، وبنوكه، وشركات الملاحة الخاصة به، في جنوب شرق آسيا، لكي ينشئ في الصين، مصانع نسيج آلي، وفابريكات للزجاج والزجاجات، ومصانع الطوب، ومناجم، وتجارة الملح و الماشية، ولكي يشارك في إدارة السكك الحديدية، ويمول "امبريال بنك اوف شينا". وكان مُبدعا، فادخل إلى الصين شتلات قطن أمريكية، بل أنه أدخل كذلك شتلات كرم فرنسي (٦٠) وبعد ذلك، ساهمت أموال صيني عبر البحار في تمويل الدفاع عن الصين ضد العدوان الياباني. واليوم، نرى الصين، في عهد "دنغ هسيار بنج"، مزدوجة الحداثة، تفازل مستثمرى عبر البحار وفنييها. وكان نائب رئيس الوزراء السابق في سنغافورة يسعى لإقامة منطقة حرة في الصين. هل هذا من قبيل التطبيق الملموس للمبادئ التي أعلنها اتحاد المضيق الصينى البريطانى" في عام ١٩٠١؟

هوامش الفصل الثالث

(١) أنظر بخصوص هذا الموضوع :

Pierre Etienne Will : "Appareil d'Etat et infrastructure économique dans la Chine prémoderne", in . Bureaucraties chinoises L'Harmattan, 1986, P. 11-41.

(2) Khoo Kay Kim, The Western Malay States 1850-1873 The effects of Commerce on Malay politics. Oxford University press, 1972, P 51-62.

(3) Victor Purcell, The Chinese in Southeast Asia, 2e Edition, oxford univesity press, 1965, P 364.

(4) Khoo, Op. Cit, P 68.

(٥) استشهاد ورد في

N. Tarling : "Entrepot at labuan and the chinese", in : en'ea et tarling (eds.) : studies in the social History of China and Southeast Asia, Cambridge, 1970, P 368

(6) Philip loh Fook seng, The Malay states 1877-1895-Political Change and Social policy, Oxford University Press, 1969, P. 96

(7) Tarling, art, cité, P 361.

(8) Michaél R.Godley : The mandarin Capitalists from Nanyang, Brown University, 1973, P 34-35.

(9) Loh, Op. cit, P. 58.

(10) Khoo, Op. cit. P. 102.

(11) Loh, Op. Cit, P 62.

(١١) استشهاد ورد في :

Tarling, art. Cité, P 368

(١٢) استشهاد ورد في :

John Bastin et Robert W. Winks, Malaysia, Selected Historical Readings, Nendeln (lichters tein), 1979, P. 257.

(١٤) استشهاد ورد في :

Purcell, Op. Cit, P 432.

Khoo, Op. cit, P 76-77.

(16) C.M. Turnbull : A history of Singapore 1819-1975, Oxford University. Press, 1977, P. 44.

(17) Lim Teck Ghee : Origins of a Colonial Economy : Land and Agriculture in Perak 1874-1897, Penang, P 113.

(18) Loh, Op. Cit, P 123

(19) A Reid : "Early Chinese Migration into North Sumatra" in : Ch'en et Tarling. Op Cit, P 289-320.

(20) Godley, Op. Cit., P 60-61.

(٢١) نفسه، ص ٦٠-٦١.

(٢٢) نفسه، ص ٢٤.

(23) Purcell, Op. Cit, P 375.

(٢٤) 'نظر - بخصوص هذا الموضوع - تلك الصفحات الخالدة التي حوزها جورج أورويل في :

George Orwell · Burmese Days, New-york, 1934.

(25) Purcell, Op, Cit., P 385.

(26) Chiang Hai Ding . "Sino-British mercantile Relation in Singapore's Entrepot Trade 1870-1915" in Ch'en et tarling. Op. Cit, P 264.

(27) Loh, Op. Cit, P 118.

(28) Victor Purcell, The Chinese in Malaya, Oxford University Press, 1967, P 241.

(٢٩) نفسه، ص ٢٢٧-٢٢٩

(30) Godley : Op. Cit., P 44.

(31) Purcell, Op. Cit, P 241-242.

(32) C.A. Fisher : Southeast Asia : a Social Economic and Political Geography, London, 1964, P 191.

(33) Godley, Op. Cit., P 44.

(٣٤) نفسه، ص ٥٤-٥٦.

(٣٥) نفسه، ص ١١١.

(36) Chiang, art. Cité, P. 250.

(٣٧) نفسه، ص ٢٥٢-٢٥٥.

(38) Godley, Op, Cit, P 90-92.

(39) Article "Chen Chia Keng" in : Howard L. Boorman (ed.), Biographical Dictionary of Republican China, Columbia University Press, New York, 1967.

(40) Loh, Op. Cit, P 138.

(41) Article "Lin Wen Ch'ing" in : Biographical Dictionary, Op. Cit.

(42) Godley, Op. Cit, P. 74.

(٤٢) نفسه، ص ٣٤-٣٧.

(٤٤) نفسه، ص ٣٩.

(٤٥) نفسه، ص ٤٦-٤٩.

(46) Fernand Braudel : Givilisation matérielle, Economie et Capitalisme (3 vol), A. Colin, Paris, 1979.

(٤٧) انظر على سبيل المثال :

Jacques Marseille : Empire Colonial et Capitalisme français, Albin Michel, 19894.

(48) Godley : Op. Cit, P 90-91

(٤٩) نفسه، ص ٧٨-٨١ والمقالة التالية :

"Lim Wen Ch'ing" in : Bibliographical Dictionary, Op. Cit.

(50) Godley, Op Cit, P 88-89.

(٥١) نفسه، ص ١٠٢-١٠٤.

(٥٢) نفسه، ص ٧٠-٧١.

(53) Purcell; The Chinese in Southeast Asia, P 273.

(54) Godley : Op. Cit, P. 35-36.

(٥٥) نفسه، ص ١٣٠-١٤٢.

(٥٦) نفسه، ص ٨٦.

(57) Godley : Op, Cit, P 95.

(٥٨) نفسه، ص ٩٤.

(٥٩) نفسه، ص ١١٥-١١٧.

(٦٠) نفسه، ص ٢٨-٢٩.

الفصل الرابع

نشأة الدول (- القوميات ؟) في أمريكا اللاتينية ^(١) (١٧٧٠ - ١٨٥٠)

جان بييل

جامعة باريس السابعة

(١) أجرينا هذه الدراسة بناء على طلب المجموعة التربوية الخاصة بديبلوم الدراسات المتعمقة D.E.A. في العالم الثالث. بقسم التاريخ بجامعة باريس السابعة، وهي محاولة أولية لتناول الموضوع المطروح، ونظرة إجمالية إليه، ولا تتجاوز حدود المساهمة في مناقشة ترمى إلى المقارنة بين القارات. وذلك لا ينبغي - على أية حال - اعتبارها بمثابة الشكل النهائي لفكر الكاتب/المجموعة.

تدفعنا حالة بوليفيا - وهي تمثل أكثر الحالات تطرفا وإن كانت تعتبر، بطريقة ما، نموذجية - التي شهدت حوالى مائة وثمانين انقلابا خلال ١٦٠ عاما من الاستقلال، إلى التساؤل عن واقع الدولة فى أمريكا اللاتينية، إذا كان مصطلح "الدولة" يشير، بالنسبة لنا، إلى نفس الفكرة التى يغطيها هذا المصطلح، بوجه عام، فى أوروبا، أى إذا كنا نشير بكلمة "الدولة" إلى جهاز تحكم يقوم بمهمة تنظيم سير المجتمع المدنى على المدى الطويل، وإعادة إنتاجه. وإذا ما اكتفينا مسبقا بمفهوم تعريفى لدولة يركز على المفهوم الأوروبى لها، فمن الواضح أن مثل هذا المفهوم لا ينطبق - أو ينطبق بطريقة سيئة للغاية - على أمريكا اللاتينية المعاصرة. إن محاولة خلق دول - قومية، منذ ما يقرب من ١٦٠ عاما، وفقا للنماذج الأوروبية ونماذج أمريكا الشمالية، فى هذه القارة غير المستقرة سياسيا، التى يبدو فيها قانون اللعبة غامضا، والتى توالت عليها ثورات لم تكن دائما هزلية، تبدو بالنسبة لكثيرين، كما لو كانت كاريكاتيرا غير موفق للتاريخ "الغربى".

ومع ذلك، فلو قارنا تاريخ أمريكا اللاتينية بباقى ما يطلق عليه "العالم الثالث"، بدلا من مقارنته بأوروبا، سوف نلاحظ، بالعكس، "التقدم" التاريخى الهائل الذى أحرزته أمريكا الجنوبية. فهي بالفعل تعيش تجربة نموذج الدولة - القومية :

١- مجرد أربعين عاما من التأخر بالنسبة للولايات المتحدة.

٢- قرن من السبق بالنسبة لدول وسط أوروبا الشرقى (التي قامت بعد معاهدة فرساي فى عام ١٩٢٠).

٣- قرن ونصف من السبق بالنسبة للدول - القوميات التى نشأت بعد الحركة الكبيرة، التى أعقبت مؤتمر باندونج (فى عام ١٩٦٠)، لإزالة الاستعمار فى أفريقيا وآسيا.

علينا إذن طرح التساؤل التالى : أليست الدولة - القومية فى أمريكا اللاتينية بعيدة عن أن تكون كاريكاتيرا تاريخيا لنظيرها فى شمال الأطلنطى، بل هى بالعكس (رغم المصاعب المشهورة التى واجهتها منذ ١٦٠ عاما) تعبير عن الطابع الغربى المبكر الذى تتميز به أمريكا اللاتينية عى باقى "العالم الثالث"؟ ومن المرجح أن دراسة أكثر الفترات حسما - أى الفترة التى نشأت فيها هذه الدول خلال فترة استقلالها المناهض للاستعمار - سوف تلقى الضوء على هذه المشكلة.

نبذة عن الظروف التاريخية

سوف نميز، خلال تحليلنا لتسلسل الأحداث، بين مستويين متميزين :

- مشهد طويل يمتد بين عامى ١٧٧٠ و ١٨٥٠ تقريبا.
- مشهد قصير ينحصر فيما بين عامى ١٨٠٦ و ١٨٢٥.

المشهد الطويل (١٧٧٠ - ١٨٥٠)

إن هذه الفترة هامة للغاية، فهي فترة إصلاحات سياسية وطفرة تجارية غيرت من مكانة أمريكا اللاتينية ووظيفتها فى النظام - العالم، الذى كانت تنظمه أوروبا وتسيطر عليه منذ القرنين السادس عشر والسابع عشر.

غداة معاهدة باريس (عام ١٧٦٣)، التى كرست تراجع القوة الاستعمارية الفرنسية أمام القوة البحرية البريطانية، كانت الايبيرية فى قمة ازدهارها الاستعماري، وفى ذروة تأثيرها الجيوبوليتيكي على العالم الجديد. كانت المناجم فى قمة ازدهارها (مثل دويلة ميناس جيراييس فى البرازيل ومدينة زاكاتيكاس فى المكسيك) وكانت عواصم الممالك التابعة هى الأكثر ثراء وازدهارا بالسكان فى أمريكا (١٥٠ ألف نسمة فى مكسيكو و ٧٠ ألف نسمة فى ليما)، فقد كانت مملكة المكسيك التابعة، تمتد من فلوريدا إلى كاليفورنيا، أى انها كانت تغطى ثلث المساحة الحالية للولايات المتحدة.

من الذى كان يستفيد من ذلك؟ كانت الدولتان الاستعماريتان (البرتغال وأسبانيا) فى الصف الأول من المستفيدين، وكان ذلك يتحقق عن طريق آليات الحكم المباشر والتجارة القائمة على الاحتكار. وكان المستفيدون من الباطن - منذ إبرام معاهدات (اوترشت) - هم الانجليز (عن طريق تجارة مشبوهة) والفرنسيون (الذين يتاجرون فى أمريكا تحت العلم الأسباني بفضل أسر بوريون - بوريون فرساي وبوريون مدريد - المالكة).

أصبح هذا التوازن مهددا بعد سبعينات القرن الثامن عشر، وكان ذلك راجعا إلى ما جلبته أوروبا من إصلاحات إدارية و أوجه تنافس على السلطة. وبما أن مملكتى مدريد ولشبونة كانتا ترغبان فى تمويل التحديث المتسلط فى أوروبا، فقد شجعتا - باسم الاستبداد المستنير - إصلاحات عميقة فى المجالات العسكرية والإدارية والضريبية. وأدى ذلك فى أمريكا الأسبانية، إلى أزمة اجتماعية - ضريبية عميقة بين الهنود التابعين للتاج الأسباني والخاضعين للجزية والضريبة الملح، وتدهور الحال فى الأنديز حيث تمكنت حركات تمرد رهيبة من زعزعة النظام الاستعماري فى الفترة التى امتدت بين عامى ١٧٨٠ و ١٧٨٣، فى مملكة بيرو التابعة وفى "لابلاتا" وغرناطة الجديدة (*).

* هو الاسم القديم لكولومبيا حتى عام ١٨٨٦. (الترجمة)

كانت الأوضاع فى أمريكا الشمالية مزعزعة فى نفس هذه الفترة (فى عام ١٧٧٦) نظرا لعصيان مسلح مناهض للاستعمار، قام به أتباع التاج البريطانى، وكانت القوة الفرنسية العسكرية البحرية - التى كانت آخذة فى إعادة تكوين نفسها - تؤيد ذلك، بينما كان أسبانيو المكسيك والروس المقيمون فى الاسكا، فى شمال كاليفورنيا الحالية، ينظرون إلى ذلك باستحسان. إن استقلال شمال أمريكا هو الفصل الأول من إزالة الاستعمار الأوروبى من أمريكا. كانت أمريكا اللاتينية، إذن، ابتداء من سبعينات القرن الثامن عشر، متورطة فى أزمة هيمنة النظام الاستعمارى الأوروبى الذى تزامن مع فترة ما قبل الثورة الفرنسية، وظهرت هذه الأزمة، مرة ثانية، بعد ذلك فى الانتيل، عندما صدرت الثورة الفرنسية إليها، صراعاتها الأيديولوجية والاجتماعية والعسكرية (المناهضة لبريطانيا) بعد عام ١٧٨٩.

ومع ذلك، لم تكن الأحداث العسكرية والبحرية والدبلوماسية هى أهم ما شهدته أمريكا، وإنما نظام التجارة الحرة الذى أصبح دوليا على حساب الأنظمة القديمة القائمة على حقوق تستأثر بها الدولة الاستعمارية. لقد فتحت المعاهدات التجارية الجديدة - بعد عام ١٧٧٨ - حوالى ثلاثين ميناء أسبانيا - أمريكا (بوجه خاص هافانا، وكراكاس، وبونيس ايرس)، وجميع الموانئ البرتغالية - البرازيلية (ومن بينها ميناء مانوس) أمام التجارة الدولية الحرة الكبرى (وخاصة التجارة البريطانية وتجارة شمال أمريكا). فقد أرسى الاستقلال السياسى للولايات المتحدة، ولجمهريات أمريكا اللاتينية بعد ذلك، قواعد الحرية الكاملة فى التجارة التى كانت تمر بالموانئ وبالأنتهار فى أمريكا بعد فترة ١٨٢٠ - ١٨٢٥.

ولكن، للأسف، كانت بداية القرن التاسع عشر تتزامن مع المرحلة "ب" فى دورات كوندراتيف Kondratiev، ولذلك فقد وصلت أمريكا اللاتينية إلى الاستقلال السياسى وإلى التجارة الحرة، فى أسوأ ظروف تاريخية، أى ظروف انكماش اقتصادى عالمى امتد حتى عام ١٨٥٠ تقريبا. وقد يفسر ذلك ما شهدته أمريكا اللاتينية من جمود أو حتى تدهور، خلال العقود الأولى من استقلالها، بعد ما عرفت من ازدهار تجارى وإصلاحى خلال نهاية القرن الثامن عشر. فقد تغيرت جميع المعطيات فيما بعد عام ١٨٥٠.... لكن ذلك ليس موضع حديثنا هنا.

فى هذا السياق العام، تسارع إيقاع الأحداث العسكرية والدبلوماسية، عندما وجدت الدول الإيبيرية الاستعمارية نفسها تغوص - سواء أرادت أم لا - الحرب التى لا نهاية لها، التى كانت فرنسا تواجه فيها أكثر أعدائها تعنتاً منذ نهاية القرن السابع عشر، أى بريطانيا العظمى. وسُحق أسطول التحالف الفرنسى الأسباني - الذى كان محاصراً فى كاديكس - فى "الطرف الأغر"، أثناء محاولة مستعجلة للفرار. فسيطرت إنجلترا، ابتداءً من ذلك الوقت، على البحار دون منازع... واستفادت من ذلك فى محاولة النزول فى بيونس آيرس فى عام ١٨٠٦، وفى مونتيفيديو فى عام ١٨٠٧. وكان على المستعمرات الإيبيرية، التى قُطعت صلتها مع الدول التى تستعمرها - وقام نابليون بعد ذلك بمدة قصيرة بغزوها - التمسرس، طوعاً أو كرهاً، على حكومة ذاتية حقيقية، مستعينة فى ذلك بمواردها المادية والإنسانية المحلية وحدها. وبما أن بعض أقليات النخب الإيبيرية انولودة فى أمريكا، كانت تتنازعها التناقضات والأيدولوجيات المختلفة، فقد أدى ذلك إلى تصور الاستقلال ثم المطالبة به فى أماكن مختلفة من أمريكا اللاتينية فى عام ١٨١٠ (كراكاس، كيتو، شوكيزاكا، بيونس آيرس... الخ). وأستتب الأمن أخيراً، رغم المشاكل التى تواجهها الدول المستعمرة (بكسر الميم)، وخاصة عندما انهارت الهيمنة النابليونية على أسبانيا والبرتغال فى عام ١٨١٤، فسمح ذلك لهاتين الدولتين الاستعماريتين بتعزيز موقفهما فى مستعمراتهما بمساعدة التحالف المقدس وإنجلترا. وكان الوحيد الذين استطاعوا الاحتفاظ باستقلالهم فى مواجهة أوروبا المحافظة الجديدة هم الولايات المتحدة (وكانت قد خرجت لتوها من الحرب الثانية الأنجلو الأمريكية)، وهابيتى (التي لجأ إليها بوليفار، تحت حماية "بيتيون")، وبيونس آيرس وضواحيها القريبة (التي كان يناضل بها سان مارتان). فلم يصل الاستقلال، باعتباره مثلاً أعلى، إلى مستوى أدنى من ذلك الذى وصل إليه فى أمريكا اللاتينية فى هذه الفترة، ومن البدهى إن مسألة الدولة - القومية قد تأجلت. وانتقلت الأوضاع قلماً عندما توصلت النخب الكريولية (*) الإيبيرية - أمريكية من ناحية، والسفارات الأنجلوساكسونية من ناحية أخرى، إلى استخلاص النتائج من الموقف الذى نجم، فى أوروبا وفى أمريكا، عن الانتصار الرجعى الذى أحرزه الحلف المقدس غداة مؤتمر فينا (فى عام ١٨١٥). إذ كان فرديناند السابع، ملك أسبانيا الجديد، -

* هم البيض ممن رافقوا فى مستعمرات ما بين الحارين (الانتيل). المترجمة.

الذى عاد من المنفى، تجرّحه الأفكار الليبرالية المؤذية - يريد إعادة الأمور فى أمريكا الإسبانية إلى ما كانت عليه قبل عام ١٨١٠، أو حتى إلى ما قبل عام ١٧٧٠. وبالتالي، انقلب موقف الكريوليين، فأصبح حتى المخلصين للعهد القائم والمعتدلين من بينهم، من أنصار الاستقلال.

أما الأنجلوساكسونيون، فقد توزعت بينهم الأدوار، عندما تنازلت إنجلترا فى عهد المستشار كانينج Canning، عن أى فكرة لغزو، أو إعادة غزو أمريكا، وقرروا :
- الكف عن الاهتمام بالقارة الأوروبية التى كان التحالف المقدس يسيطر عليها، وهو تحالف لا يؤيد كثيرا الليبرالية الاقتصادية، ويناهض تماما الليبرالية الاقتصادية.

- تحويل عدوانهم على الولايات المتحدة إلى حماية مالية وبحرية.
- تأييد سياسة اليانكى التى كانت ترمى - ابتداء من عهد جيفرسون حتى عهد مونرو - إلى تفادى عودة الاستعمار الأوروبى، وإلى أن يصبح نصف الكرة الغربى، مكانا مفضلا لنحر الليبرالية السياسية والتجارية.

كانت الظروف مواتية، منذ ذلك الوقت، لتتحرر المقاطعات الإيبيرية - الأمريكية، الواحدة بعد الأخرى، أو بالأحرى لكى تحررها جيوش تقوم إنجلترا بإعدادها، ويتمويلها فى آخر الأمر. وهكذا حرر كل من بوليفار وسان مارتان - خلال الفترة التى تمتد بين عامى ١٨١٧ و ١٨٢١ - كولومبيا الكبرى (فنزويلا - كولومبيا، اكوادور) وشيلي، وبيرو الساحلية. وأصبحت كل من المكسيك والبرازيل مستقلة بصفة كاملة ونهائية فى عام ١٨٢٣. وسُحقت آخر قوات أسبانية - خلال الفترة التى تمتد بين عامى ١٨٢٤ و ١٨٢٦ - فى بيرو العليا (بيرو وبوليفيا)، أو اضطرت إلى الإبحار ثانية بعد استسلام مشرف (كالاو، وفيراكروز).

لم يعد أمام المحررين - إذن - سوى تكوين جمعيات تأسيسية تُكلف بإعلان قيام مجتمعات مدنية تكون نفسها فى شكل "امبراطوريات" (وهو الحل الذى لجأت إليه كل من المكسيك والبرازيل) أو فى شكل "جمهوريات" (كونفدرالية، فدرالية، أو بالعكس، فى شكل جمهوريات تميل إلى الغيرة الإقليمية أو إلى البلقنة).

المخزون السياسى - الأيديولوجى القابل للتعبئة فى خدمة مشروع الدولة - القومية (١٨١٠ - ١٨٣٠ تقريرا)

لم يكن استقلال جمهوريات أمريكا اللاتينية نتيجة لثورة مسلحة قامت بها قوميات متبلورة، ويرجع ذلك إلى أسباب بديهية ناجمة عن التقسيم الجغرافى والعرقى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى. فقد كانت مجتمعات أمريكا اللاتينية فى عهد

الاستقلال عبارة عن خليط من الأجناس (السود، الهنود، البيض، الخلاسيون) ومن الأوضاع القضائية - الاجتماعية الشخصية، فهي لم تكن مكونة من شعوب، بل من سكان. وكانت الطبقة الحاكمة، المكونة من نخب الكريوليين، هي الوحيدة التي لديها ثقافة التعليم الثانوى أو العالى، والتي كانت متأقلمة مع قانون التبادل التجارى ومظهره العالمى الملموس، فكان كل ذلك يسمح لها بتصور وقيادة العملية القومية فى علاقاتها مع النظام العالمى من ناحية، ومع هذه الأراضى التى أصبح لها كيان اجتماعى مستقل من ناحية أخرى. وكان يقتضى أثر هذه النخب، عددا محدودا من عملائهم من بين الرجال الأحرار (البيض البسطاء والخلاسيون)، أو عملائهم من بين الملونين غير الأحرار (المغاوير والجنود السود والهنود)، وكانت تلك النخب - بعد انتصارها - تعتقهم، كضمن لولائهم لها أثناء الكفاح.

وكان الأوروبيون الذين يعيشون فى أمريكا، وصغار المنتجين المستقلين، والرجال الملونون الذين أعتقوا، يشكلون مجتمعا مدنيا محدودا تقل نسبته عن ٢٠٪ من مجسوع السكان، خلال الفترة التى تمتد بين عامى ١٨١٠ و ١٨٣٠ تقريبا. ما هو المخزون الأيديولوجى ومخزون المفاهيم المتاح لهذه الأقلية "القابلة لتكوين قومية"، الذى يتيح لها تصور علاقتها مع هذه المقولات القانونية الجديدة : الدولة و القومية ؟

الموروثات الإيبيرية الأمريكية المتراكمة منذ القرن السادس عشر
كانت الأيديولوجية السياسية المهيمنة فى أمريكا اللاتينية - حتى بداية القرن التاسع عشر - موروثا عن النزعة الإنسانية الإيبيرية الكاثوليكية المتجمدة، التى سادت خلال القرن السادس عشر. فالبيض والسود هم أتباع يكتسبون صفتهم الشخصية تبعاً لـ "جنس" ملوكهم فى الشرائع السماوية، وهم خاضعون للسلطة الأمرة التى يُعتبر نظامها وهيراركيتهما الداخلية أمرا ثابتا أراداه الله.

من البديهي أن نجد، فى نظام التبعية الهيراركية الأفقية، أن "جمهورية الأسبان والبرتغاليين" (سواء كانوا يعيشون فى الدولة المستعمرة أو وكدوا فى أمريكا) تتمتع بقدر من الحقوق - القائمة على "امتيازات" - أكبر مما تتمتع به "جمهورية الهنود" أو الملونين. غير أن هذه الامتيازات القائمة على التقاليد، ليست "حقوقا" بمعنى الكلمة، ولكنها "نعمة" منحها فى الأصل ملك الدولة المستعمرة بصفته وكيلًا لله على الأرض وفى امبراطوريته. هذا هو، على الأقل، ما كان يثبته رجال الدين والرهبان، حتى عشية

الحصول على الاستقلال، حيث كانوا لا يزالو يحتفظون بشبه احتكار للتعليم الثانوى والعالى الذى كان يتلقاه الشباب الأوروبيون المقيسون فى أمريكا ... وباحتكار كامل للتعليم المسيحى الموجه إلى سكان أمريكا الملونين، الذين اعتنقوا الكاثوليكية منذ القرن السادس عشر، إذ أنه ليس هناك مجال لتصور الحرية الدينية أو حرية الرأى بالنسبة لهؤلاء السكان.

وبصورة إجمالية، فإن الإجماع السياسى الأساسى فى أمريكا اللاتينية، والذى تقوده الكنيسة المسيطرة - التى تقع من التاحية الروحية تحت إشراف البابا والتى يهيمن عليها الملك (وله الحق فى الإشراف على رجال الدين) - يقوم على فكرة الخضوع لنظام قائم، حيث تكون العلاقات بين الأطراف المختلفة غير المتساوية، ثابتة إلى الأبد، مثل العلاقات العضوية التى تقودها "الرأس"، هذه "الرأس" هى عبارة عن وكيل الله فى امبراطوريته فى الجزر وفى دول الهند الشرقية والغربية (*). إن مثل هذا النظام الأيديولوجى يحول دون تصور إصلاح لأسس النظام الامبريالى، ويحول، بوجه خاص، دون قيام المجتمعات المدنية الأمريكية بأية قطيعة مع الملك الموجود عبر البحار.

إن الاستقلال يمثل - بالنسبة لهذا المستوى - بالفعل، "ثورة ثقافية" وإذا أردنا البحث عن جذورها، فعلينا البحث عنها خارج سياق الأيديولوجيا المهيمنة. وكانت النخبة الأوروبية المقيمة فى أمريكا هى الوحيدة - إلا إذا سمحت لنا دراسات تاريخية أكثر تعمقا باثبات هكس ذلك - التى تتوفر لديها، قبل الاستقلال، إمكانية التوصل إلى مصادر أيديولوجية أخرى تتسم بطابع أقل تقليدية (هذا هو الذى دعم دورها القيادى - أو على الأقل، دور الأقلية "المستنيرة" - إبان انشاء الجمهوريات الجديدة ذات السيادة).

المراجعات الأيديولوجية، فى نهاية القرن الثامن عشر، ايبيرية الأصل لم تفلت البرتغال أو أسبانيا من حركات النقد الفكرى الكبرى التى كانت تضع - باستمرار - استقامة السياسة السائدة فى أوروبا الكاثوليكية و الرومانية، فى موضع التساؤل. ومن المؤكد أن شبه الجزيرة الإيبيرية أفلتت - خلال القرن السادس عشر - من النتائج المباشرة للإصلاح البروتستانتى. ولكنها لم تفلت من مناقشة الأفكار اللاهوتية

* أطلق كريستوف كولومبس اسم للهند الغربية *Inde Occidentales* على جزر أمريكا لأنه كان يعتقد أنها الامتداد الغربى للهند (الترجمة).

- السياسية التي كانت دائرة في عهد الاصلاح الكاثوليكي المضاد، وكانت هذه المناقشات ترمى إلى مزيد من التحديد - بمصطلحات "القانون الطبيعي" - لعلاقات الشعوب مع ملوكها، التي تمتع بحق إلهي. وقد وصل الأمر عند بعض الآباء اليسوعيين الأسبان في سياق تعميق أفكارهم في هذا المضمار (مثل سوباريز، وماريانا، ... الخ) إلى تحليل قتل الملك - في بعض الأحيان - عندما يبتعد عن "القانون الطبيعي" (الذي أراده الله، والذي يعتبر أن الشعب المسيحي أميناً عليه) ويصبح مستبدًا.

كانت الهيراركية الكاثوليكية الايبيرية تحد دائماً - بالطبع - من التأثير العظمى لهذا الفكر النثري، ولكن لم يكن ممكناً أبداً فرض حظر كامل عليه، حتى عندما كان يعبر عن آراء الأقلية ويتم حصره في الحدود التي يحتملها الفكر التقليدي. ومن المرجح أنه لم يكن من قبيل الصدفة أن يشكل بعض الآباء اليسوعيين في أمريكا اللاتينية مصدراً للإزعاج بالنسبة للسلطات القائمة، وأن يصل ذلك - في ١٧٦٧ - إلى حد طردهم من الامبراطورية (في براجواي وفي بيرو العليا). بل وصل الأمر، عند استرجاع الأمور وفحصها، إلى تصور "مؤامرة دبرها الآباء اليسوعيون"، عندما اكتشف البعض أن بعض كبار زعماء الثورة الهندية المسلحة المناهضة للاستعمار (مثل خوان سانتوس / أتاهو ألبا Atahualpa في الفترة التي تمتد بين عامي ١٧٤٠ و ١٧٨٠، وجوزية جابريل توباك أمارو Jose Gabriel Tupac Amaru في الفترة التي تمتد بين ١٧٨٠ و ١٧٨٣) تلقوا تعليمهم في كوزكو، في مدرسة الآباء اليسوعيين التي تقتصر على أبناء قدماء القادة المحليين في وسط أمريكا. ومن المؤكد أنه لم يكن من قبيل الصدفة أن بعض المفكرين الرواد، الذين كانوا ينادون باستقلال أمريكا اللاتينية، كانوا - خلال العقد السابع من القرن الثامن عشر - بالفعل آباء يسوعيين كريوليين تم نفيهم إلى دول أوروبا غير الايبيرية منذ عام ١٧٦٧.

علينا أن نذكر كذلك - بالإضافة إلى هذه المصادر التي انشقت على رجال الدين - العمل الضخم الذي أنجز بطريقة رسمية جداً، والذي قام به المستشارون الإصلاحيون - الذين قاموا بدور المراجعين العلمانيين خلال القرن الثامن عشر - تجاه المستبدين الإيبيريين المستنيرين. وكان هؤلاء المحررون "afrancesados" متأثرين - إلى حد كبير - بفلاسفة عصر التنوير، ويحبذون الإصلاحات الإدارية والذهنية، لأنها، وحدها، الكفيلة بتحديث بلادهم، وذلك دون إنكار للتقاليد السلطوية والكاثوليكية التي كانت

سائدة فى شبه جزيرتهم. وكان هؤلاء المستشارون يقومون، بتغطية انتشار الأفكار الجديدة التى تتلاءم مع هذه المشروعات فى مستعمراتهم. فظهرت فى الأمريكتين - نظرا لقبولهم، أو حتى تشجيعهم لها - المطابع والمجلات ومذكرات الجامعات العلمية، التى ساهمت، إلى حد كبير، فى علمنة فكر وسلوكيات الأقليات الأوروبية المقيمة فى أمريكا تجاه السلطة حتى عام ١٨١٠.

لقد ساهمت جميعات أصدقاء الدولة Sociétés des amis du pays - التى كانت مهتمة بالتطور المحلى للقوى المنتجة، وبحرية التجارة وحرية انتقال الأفكار - إلى حد كبير فى تشكيل هوية خاصة بشخصية المناطق الكريولية الأمريكية، وباهتماماتها، بعد عام ١٧٩٠.

- مراجعات ذات أصل فرنسى وأنجلو ساكسونى

بينما كان بمقدور أكثر أجزاء أوروبا تطورا (فرنسا وإنجلترا) أن تنشرا افكارهما الجديدة مباشرة فى أمريكا الإيبيرية - بفضل حرية التجارة وتوزيع السلع - فإن هاتان الدولتان كانتا تواجهان النتائج المترتبة على تلك الأفكار فى مستعمراتهما الأمريكية (فى الولايات المتحدة بعد عام ١٧٧٦، وفى جزر الأنتيل الفرنسية بعد عام ١٧٨٩). وهكذا، تكالبت الأقليات الإيبيرية - الأمريكية المثقفة على أدب "الفلاسفة" الأوروبيين، رغم أشكال الحظر الرسمية التى ازداد سوء تطبيقها، وتكالبت بعد ذلك بفترة قصيرة، على الأدبيات التى تتسم بطابع سياسى أوضح، أى أدب الثوار البانكى والفرنسيين. فكانت مكاتب محررو المستقبل، أو معلميه، تحتوى على "إعلان استقلال" الولايات المتحدة و "إعلان حقوق الانسان" (الذى صدر فى ١٧٨٩ والذى تُرجم فى بوجوتا منذ عام ١٧٩٤) إلى جانب أعمال لوك، ومنتسكيو، وفولتير، و روسو.

ظهر إذن، عن طريق قراءة أعمال هؤلاء الكتاب، فكر كريولى عبر القارة الأمريكية، لا يتجه نحو المصادر غير الإيبيرية للقانون الطبيعى فحسب، بل إلى ما هو أبعد من ذلك، أى إلى طبيعة العقد الاجتماعى، والسيادة، وبالتالى تطرق هذا الفكر إلى طبيعة المجتمع المدنى وإلى طبيعة الدولة. ونكرر مرة أخرى، ان هذا الفكر المتأثر - بطريقة مباشرة - بالفرنسيين وبالانجليز، وبشمال أمريكا (وبالهلنديين)، كان منحصرا فى أقلية كريولية، ولكن فاعلية هذه الأقلية كانت حاسمة، لأنها كانت تقود الكفاح

للاستقلالى فيما بعد ١٨١٠، وقادت الجمعيات التأسيسية الأولى فيما بعد ١٨٢٠. وعندما ننظر الآن إلى القيمة النظرية لحجج هؤلاء المحررين وهؤلاء الآباء المؤسسين، فسنجد إنها تدل على تحقيقهم مستوى عال من الثقافة السياسية خلال الفترة التى سبقت الاستقلال. وما لا شك فيه، أن أصل الدولة - القومية الأمريكية - اللاتينية يرجع إلى ذلك، بقدر ما يرجع إلى الظروف التاريخية الملموسة للكفاح العسكرى والسياسى من أجل الحصول على الاستقلال، فالدولة - القومية فى أمريكا اللاتينية تمثل - كما نرى - قطعة كاملة مع الفكر الأيبيرى المتعلق بالسيادة، لأنه ظل - حتى بعد تجديده فى نهاية القرن الثامن عشر - يشق طريقه فى السياق الامبريالى للدولة الإيبيرية.

- مراجعات تعود جذورها إلى هنود أمريكا ؟

علينا ألا ننسى هذا السؤال الجدير بالطرح، رغم شبه غياب الأعمال الجادة المتعلقة به : هل ظهرت - رغم ما مارسته الكنيسة والنظام الملكى الأسبانى والبرتغالى من إبادة الثقافة السياسية المحلية، دامت لثلاثة قرون ونصف - مرة ثانية بعض التقاليد السياسية الاستقلالية لهنود أمريكا، عشية الاستقلال فى أمريكا اللاتينية، تسمح بتفسير بعض السمات الخاصة التى تميز الدولة - القومية فى أمريكا الإيبيرية ؟ إن هذا السؤال مطروح بالنسبة لأمريكا الأسبانية أكثر مما هو مطروح بالنسبة للبرازيل، حيث لم تنظم المجتمعات القبلية الهندية نفسها أبدا، فى شكل دولة. ويرجع ذلك إلى ثلاثة أسباب :

أولا : وجود تقاليد متطورة للغاية فيما يخص الدولة فى هذه المنطقة قبل وصول الأسبان (مثلا ما حدث فى عهد الإنكا، والأزتيك، ... الخ)

ثانيا : قيام حركات هندية متمردة مناهضة للاستعمار خلال القرن الثامن عشر، وكانت هذه الحركات تستند على حجج مسيحية وملكية محلية جديدة.

ثالثا : استمرار وجود - تحت وصاية النظام الملكى - أجزاء من المجتمعات الهندية تمتلك هيراركية وطريقة تنظيم (جماعات ريفية ونظام الرؤساء المحليين) كفيولين بتكوين قاعدة لهرم اجتماعى محلى ومستقل، تجاء كل من أسبانيا والأوربيين المولودين بأمريكا.

لم يتردد جون رو John Rowe، المؤرخ الأمريكى الشمالى - فى سياق وصفه

الحركات "الاتكا الجديدة" التى ظهرت خلال القرن الثامن عشر فى مملكة بيرو التابعة - فى الحديث عن "قومية" كيتشوا "quechua" حقيقية. كانت هذه الحركات موجودة - سواء كان يحركها الكريوليون، أو الأجناس المخلطة، أو الهيراركية الكنسية - وكانت تعبى أحيانا عشرات الآلاف من الهنود فى الأرجنتين، و بوليفيا، وبيرو، واكوادور، وغرناطة الجديدة، وجواتيمالا، والمكسيك ... ولكننا لم نتوصل حتى الآن إلى إجابة قاطعة بخصوص التساؤل التالى : هل كانت هذه الحركات مجرد "انفعالات" سكان الريف، المناهضة للضرائب و للإقطاع، أم أنها حركة ثقافية سياسية تقودها النخب العرقية انطلاقا من مشروع تاريخى لبعث نوع من الدولة - القومية الملكية الهندية الأمريكية الجديدة ؟

دول أمريكا اللاتينية الشابة ومهامها القومية

فى بداية القرن التاسع عشر

أعلنت القارة الجنوبية الأمريكية اللاتينية عن تنظيم نفسها فى شكل دول - قومية - عن طريق المؤتمرات التأسيسية التى صدقت، بهذه الطريقة، على التطور العسكرى والسياسى الذى تم خلال الخمسة عشر عام السابقة - بعد آخر معركة على الجبهة فى "اياكوشو" Ayacucho وهى التى حددت مصير الاستعمار الأسبانى، وذلك باستثناء بعض نقاط الارتكاز الاستعمارية التى تم الاحتفاظ بها فى منطقة الكاريبى (جزر الأنتيل، جوايان، كوبا، بورتوريكو...). وبما أن النخب الكريولية كانت منتصرة وأمسكت بزمام السلطة، فقد حاولت، بالتالى، تحديد مهمتها التاريخية الرئيسية، ألا وهى بناء القوميات انطلاقا من الدولة، وكان هذا هو أسلوب عملها الأساسى فى مواجهة القيود الداخلية والخارجية.

القيود الداخلية

سرعان ما تباينت آراء قادة أمريكا اللاتينية الجدد - بعد تحديد مبادئ القانون (الليبرالى)، والنظام السياسى (الدستورى) ومساحة السيادة (الحدود بين الدول) - فيما يخص تنظيم المجتمع المدنى وأسلوب تسييره سياسيا واجتماعيا واقتصاديا. إذ سرعان ما نشأت مواجهة بين موقفين أساسيين، يمكننا تجريدتهما على الوجه التالى :

- كان البعض ينادى بالليبرالية السياسية، ويرى أن مهمة الدولة هى عولة هذا

المبدأ، وأن ذلك يتم عن طريق تعميم حق المواطنة على جميع سكانها، وكانوا يريدون، على المدى الطويل، تشجيع وجود جمهوريات من المواطنين النشطين اقتصاديا وسياسيا، أى جمهورية تتكون من صغار المنتجين المستقلين الذين يساهمون - بطريقة حرة - فى الأمة، وفى السوق الداخلى الذى يسير فى طريق النمو بصورة متواصلة. وغالبا ما كان أنصار هذا الاتجاه، من الشعبويين وقوميين، ومن أنصار سياسة حماية الاقتصاد.

- أما الآخرون فكانوا ينادون بأولوية الليبرالية الاقتصادية، ويدافعون، قبل كل شيء، عن حق الملكية المكتسبة، أى عن الملاك الذين كونوا أنفسهم، حتى إذا كان ذلك على حساب أغلبية السكان، غير المالكين، أو على حساب السكان الذين يملكهم هؤلاء الملاك، مثل العبيد السود، والرقيق الهنود، والعمال الزراعيين المخلطين المديونين. وغالبا ما يكون ينادون بهذا الاتجاه ارستقراطيين جدد، مواطنين عالميين و من أنصار حرية التجارة.

وتتسم المجموعة الأولى بدقة المبادئ، المستوردة من أكثر القطاعات راديكالية، من بين أنصار الديمقراطية فى أكثر المجتمعات تقدما من الناحية التقنية والاجتماعية، ولكن قاعدة هذه المجموعة محدودة للغاية، لأنها تنحصر فى طبقة صغار المنتجين المستقلين (الفلاحين الأحرار، الحرفيين، صغار التجار). أما المجموعة الثانية، فهى تتكون من ملاك وسائل الانتاج الأساسية فى مجالى المناجم والزراعة، وهم لا يحتكرون - بطريقة شبه كاملة - التصدير إلى السوق العالمى القائم على التجارة الحرة فحسب، بل يحتكرون كذلك التحكم الاجتماعى الخاص فى الأغلبية غير الحرة من السكان، وتتوفر لديهم، من ثم، قدرة شبه كاملة على فرض تحكم سياسى على السلطات الريفية وعلى سلطات المقاطعات البعيدة عن العاصمة وعلى جهاز الدولة المركزى. وتراهن المجموعة الأولى على تنمية الإنتاج الصغير والمتوسط القائم على التجارة الحرة، والكفيل بضمان إعادة إنتاج موسع لمجتمع مدنى حقيقى ذى طابع عالمى، فمن مصلحتهم إعطاء المجتمع طابعا قوميا يستند إلى الدولة. أما المجموعة الثانية فهى تراهن فى استمراريتها على توسيع نطاق ملكية الأرض الكبيرة التى تندمج مباشرة فى السوق العالمى، وهم يرمون من وراء ذلك إلى ضمان إعادة إنتاج ما يتوفر لديهم من احتياطي اجتماعى خاص مع الاعتماد بأقل قدر ممكن على الدولة والمجتمع المدنى الضرورى، باعتباره الوعاء الاجتماعى والضربى لهذه الدولة.

تغلبت المجموعة الثانية بوجه عام - خلال الجيل الأول الذى وضع أسس التقاليد

السياسية الجديدة فى دول أمريكا اللاتينية - على المجموعة الأولى فى المجال السياسى، وكان ذلك عائدا إلى ميزان القوى الأولى، وإلى الركود الاقتصادى المعم الذى عرقل تطور العلاقات الاجتماعية للانتاج حتى فيما بعد عام ١٨٥٠. وتم - خلال هذه الفترة - فى معظم الأحيان الاحتفاظ بنظام استعباد الهنود والأفارقة، والعمال الزراعيين المديونين، وفرض الجزية على السكان الأصليين، بل وتدعيمه. إن الانتصار السياسى للإقطاعيين الجدد، أنصار التجارة الحرة، يحد بقدر كبير من نطاق صفة المواطننة الحقيقية، فتصل نسبتها بهذه الطريقة إلى أقل من ٢٠ أو ١٠٪ من السكان أما باقى السكان، فهم، فى الواقع، مستبعدين من المجتمع المدنى، ولا يندمجون فى القومية، ولكن ينحصر نطاقهم فى إطار العملاء الخصوصيين واتباع الإقطاعيين. وبالتالي تظل الدولة - التى أصبحت، هكذا قاعدتها الاجتماعية والضريبية المباشرة، محدودة - ضعيفة للغاية أمام السلطات الخاصة للمحليات فى الداخل، والضغط التجارى والدبلوماسى التى تمارس من الخارج.

القيود الخارجية

إن دول أمريكا اللاتينية كانت - من حيث المبدأ - دولا ذات سيادة، ولكنها عاشت فى الواقع، لمدة قرن، فى ظل نظام دولى للحماية المزدوجة. فكانت تقع - بشكل صريح - تحت حماية، قليلة الفاعلية، من طرف الولايات المتحدة، انطلاقا من مذهب مونرو الذى صدر فى عام ١٨٢٣. وكانت تقع كذلك تحت حماية - غير سافرة ولكنها طاغية - من طرف أوروبا الصناعية - التجارية - المالية، وبوجه خاص من طرف بريطانيا العظمى التى كانت "تغطى" ماليا وبحريا - حتى عام ١٩١٤ - ليس أمريكا اللاتينية وحدها، بل والولايات المتحدة نفسها. كيف وصلت الأمور إلى هذا الموقف ؟ لقد تم ذلك بطريقة بسيطة للغاية، ترجع إلى ظروف الاستقلال نفسها.

استغرق الكفاح من أجل الاستقلال فى أمريكا اللاتينية، عشرين عاما تقريبا (ابتداء من عام ١٨٠٦، حيث تمت محاولات الإزالة البريطانية الأولى فى أمريكا الجنوبية، إلى عام ١٨٢٦ حيث تم رحيل آخر القوات الأسبانية). ومعنى ذلك أن كل من الدول الاستعمارية القديمة والدول المستقلة الجديدة استدانّت بمبالغ هائلة، وبوجه خاص من بريطانيا العظمى. فكانت ولادة المجال المالى فى هذه الدول الشابة، مرهونا منذ البداية لصالح الدولة المستعمرة (بكسر الميم) من ناحية، ولصالح الدول الجديدة صاحبة

النفوذ المالى، وكذلك الدائنين القوميين الذين اكتبوا فى سندات القروض الداخلية - انطلاقا من شعورهم الوطنى و/أو لمصلحتهم الشخصية - التى تم تدعيمها فيما بعد بسندات للدين الخارجى (وغالبا ما كان يتم التفاوض بخصوص هذه السندات فى لندن).

كانت بريطانيا العظمى - وقد حذت حذوها دول شمال الأطلسى التجارية - المالية - تتمتع بموقع نادر، يسمح لها بفرض ضمانات هائلة، على دول أمريكا اللاتينية، نظير حماية تجارتها واعتماداتها وحمايتها بحريا ودبلوماسيا. وحولت هذه الدول، الدولة فى أمريكا اللاتينية، إلى ضامن مضطر للدين الخارجى وللتجارة التى تمارس تحت بند الدولة الأولى بالرعاية . . . وحول هذه الدولة وعملياتها التجارية، أعطيت الامتيازات للأقليات الكريولية المصدرة (الوكلاء التجاريون والإقطاعيون) على حساب مصالح بقية السكان التجارية، وبوجه خاص على حساب قطاعات الصناعات التحويلية الموروثة من الحقبة الاستعمارية (الحرف، والمصنوعات، والصناعات الصغيرة الثانوية). وبهذه الطريقة، انتصر الإغراق البريطانى والأوروبى على "صناعات" أمريكا اللاتينية، فدعم ذلك إعادة تريفيف المجتمع، كما كان الحال فى الهند، فى نفس الفترة، ولكن ذلك تم هنا دون الحاجة إلى تنظيم استعمارى مباشر.

دخلت دول أمريكا اللاتينية، إذن، دورة الاستدانة التراكمية الجهنمية حتى ما بعد عام ١٨٥٠، وكانت بعيدة كل البعد - رغم صادراتها - عن التحرر من ديونها الخارجية الأولية، وكان ذلك يمثل مصدرا يهدد سيادتها الدولية فى المقام الأول. فهذه الدول التى كانت عاجزة - فى مثل هذه الظروف - عن التصرف بطريقة صحية فيما يخص ضرائبها، والتى كانت بالتالى عاجزة عن تمويل - بطريقة منتظمة - جهاز دولة فعال، كانت تفتقد إلى الوسائل التى توفر لها السيادة الداخلية (الحروب المدنية) والسيادة الخارجية (ما زالت مشاكل الحدود تعود للظهور حتى اليوم). ومن المؤكد إن بعض البلدان توصلت - فى فترة ما - إلى الإقلاص من هذه اللعنة، مثل باراجواى التى تمتعت بقدر هائل من الانعزالية خلال الفترة التى امتدت بين عامى ١٨٣٠ و ١٨٦٥، وبيرو التى تمتعت بعائد تصديرها للنترات وفضلات الطيور، خلال الفترة التى امتدت بين عامى ١٨٤٥ و ١٨٦٥. لكن، تأمر المصالح المالية الدولية جعل هذه الدول تدفع ثمنا باهظا، وتم ذلك عن طريق خلق استعمار أمريكى لاتينى تابع (فقدت باراجواى ثلثى أراضيها وسكانها الذكور خلال حرب التحالف الثلاثى فى عام ١٨٧٠، وقامت شيلي

باجتياح بيرو ودفعها إلى الإقلاس خلال حرب الباسيفيكي، في الفترة ما بين عامي ١٨٧٩ و ١٨٨٣).

التناقض الأصلي بين الدولة القانونية (الرسمية) والسلطات الخاصة (غير الرسمية)

إن من كان يصل إلى شواطئ أمريكا اللاتينية - في الفترة التي تقع بين عامي ١٨٢٥ و ١٨٥٠ - ويجد نفسه مضطرا إلى مواجهة أشكال الإزعاج - التي تتسم أحيانا بالخطوة والتشدد - من طرف الجمرك و البوليس والجيش والقضاء المحلي، كان يدرك بوضوح وجود دول غيورة على امتيازاتها، معتزة بالدفاع عن تطور شعوبها المعنوي والمادي، في مواجهة النوايا الفاسدة للأجانب العابرين المتهمين بالحضور إلى هذه البلاد من أجل التجسس عليها أو من أجل ممارسة تجارة تفتقد - إلى حد كبير - الطابع الشرعي. وفي مثل هذه الظروف، يصبح من المحبذ، إذن، نسج شبكة محلية محترمة من المراسلين القوميين القادرين على إنقاذ الشخص من احتمالات الانزلاق المستمرة. إن السلطة الرسمية في دول أمريكا اللاتينية تتمتع بتواجد ملموس إلى حد كبير، بل هي حتى سلطة استعراضية، إذ كان - ولا يزال - هناك شغف الاستعراضات العسكرية والاحتفالات التذكارية الرسمية، التي تقام حول النصب التي تم تشييدها تكريما للأبطال الأسطوريين، مؤسسى المدينة.

ولكن سرعان ما يصبح بديها بالنسبة لمن يعرف - بطريقة أفضل - قانون اللعبة وتتوفر لديه وسائل فعالة للضغط والتفاوض، إن هذا المظهر الرسمي للدولة القانونية، الذي يصل لحد الإفراط في الاستعراض للإعلان عنه، إلى حد يمس بمصداقيته (إن رقصة الدساتير المتتالية التي تحملها رقصة الانقلابات، تفسح المجال للشك في دستورية المجتمع المدني الحقيقية)، يخفى هامشا ضخما من السلطة غير الرسمية، غير التابعة للدولة، سلطة يمسك بزمامها شبكات من العملاء الخصوصيين، بحيث لا يوجد مجال للفاعلية - خارج إطارها - سواء كان الأمر متعلقا بوكيل تجارى أو دبلوماسى أجنبى، أو حتى بالنسبة لممثلى الدولة المركزية نفسها. وهذه حقائق لا يحب القوميون - بالطبع - الاعتراف بها أو حتى الاعتراف لأنفسهم بها، لأن ذلك يتعارض تماما مع مشروع المحررين الذين كانوا يحلمون "بجمهوريات موحدة، وغير منقسمة". ولكن ليس هناك أى مجال للشك بخصوص هذه الحقائق سواء في تقارير القنصليات أو في تقارير مديري

الشرطة والأساقفة.

لقد نشأت الدول - القوميات في أمريكا اللاتينية، منذ البداية، غير كاملة، وذلك لعدم توصل القانون الرسمي الذي تحمله الدولة، إلى فرض نفسه على السلطات الخاصة غير الرسمية، سواء كانت هذه السلطات خارجية (مثل المصالح الدبلوماسية - التجارية الأجنبية)، أو داخلية (مثل العملاء الخصوصيون الذين تحتكر توجيههم شريحة صغيرة من نخبة الملاك، الذين يقومون بمهمة الاحتياطي بالنسبة للدولة القومية، داخل "منطقة نفوذها").

وبناء على ذلك تتسم الأمور في أمريكا اللاتينية باستمرارية الأوضاع السياسية، إذ أن هناك، فيما وراء مظهر المجتمع المدني الخارجى الذى يحكمه الوضع القانونى، حالة إعادة تفاوض مستمرة بين سلطة الدولة الرسمية والسلطات الخاصة، وحتى إذا كانت هذه الأخيرة خفية، فهى - فى النهاية - تسيطر من الخارج، بكل تأكيد، ولكنها تسيطر من الداخل بنفس القدر، ولذلك سوف تظل القومية قومية ناقصة لحقبة طويلة من الزمن.

الباب الثالث

حدود النموذج التنموى

الفصل الأول

أزمة اقتصاد التنمية^(١)

ناصر باكدمان

جامعة باريس السابعة

لا زال اقتصاد التنمية موضع تساؤل، ليس فيما يخص أصله وموارده ونظوره فحسب، وإنما فيما يخص، كذلك، فائدة هذا الفرع الجديد للعلوم الاقتصادية. وفرص بقائه، بل وتاريخ ومكان إختفائه. ولقد أبدى عدد كبير من الاقتصاديين - وليس من بين أقلهم شأنًا - رأيهم فيما يتعلق بأسباب التدهور "السابق لأوانه" لهذا العلم، ونتائج هذا التدهور. وهكذا نشأ حوار متعدد الأصوات، وإن كان لا يمثل سوى شكل من أشكال المجهودات العديدة التى بُذلت من أجل فهم اقتصاد التنمية، والتفكير والتساؤل حوله. إن هذا المجهود - الذى تأثر بمرحلة الأزمة هذه، إن لم تكن هذه الأخيرة قد أثارت - علامة دالة على أزمة فى معرفة العالم الثالث. ومثلما يحدث فى فترات الأزمات، فإنه يُعاد النظر فى كل شىء، ويجرى حصر ما تم إنجازه فى هذا الصدد، ويُطرح التساؤل حول فائدة هذه المبادرة أو تلك، ومدى ملائمة توقيتها، وكذلك الاتجاهات والطرق الجديدة.

وسنحاول، فيما يلى، دراسة أبعاد هذا الحوار السجالى فى الأوساط الأنجلو ساكسونية، ^(٢) حتى يتسنى لنا التساؤل عما يمكن أن يكون عليه الوضع العلمى لاقتصاد التنمية.

وفى كتاب صدر حديثًا، بمبادرة من البنك الدولى، عبّر "رواد" اقتصاد التنمية عن تجربتهم، مع القيام بنقد ذاتى لافتراضاتهم، ومفاهيمهم وأدوات تحليلهم، وتوصياتهم وارشاداتهم السياسية. ^(٣) ويفضل هذه المبادرة تتوفر لدينا اليوم مجموعة مقالات كتبها كل من "بى. ت. باور" و "كولن كلارك"، و "البير. و. هيرشمان"، و "وارثر لويس"، و "جونار ميردال"، و "راؤل برسبين"، و "بول. ن. روزنشتين - رودان"، و "الت وتمان روستو"، "هانز. و. سنجر"، "جان تنبرجن"، هذا بالإضافة إلى أن كل واحدة من هذه المقالات يتلوها تعليق لواحد أو أكثر من الاقتصاديين. وهكذا استطاع ١٥ من الاقتصاديين تقديم تقييم نقدى لإنجازات "الرواد". والكتاب، بصورته هذه، يطمح فى أن يقدم لنا "فرصة نادرة لنظرة ارتدادية حول ما حدث فى اقتصاد التنمية".

إن مثل هذه الكتب تثير الملاحظات التقليدية الخاصة باختيار أولئك الذين اشتركوا فى إعدادها، وما يمثلونه، وتثير، بوجه خاص، التساؤلات الخاصة بغياب الآخرين. ودون محاولة للخوض فى مثل هذه الطرق، نكتفى بالتعبير عن اندهاشنا لغياب بعض الشخصيات المشهورة، مثل بعض الفرنسيين الذين ساهموا فى هذا المجال : أ. سوفى A. Sauvy، ف. برّو F. Perroux، ر. دومون R. Dumont، وش. بيتلهام Ch. Bettelheim،

والحال كذلك بالنسبة للأفريقيين والأسويين. ونلاحظ أخيراً، غياب شهادة الذين اشتركوا في وضع الخطط لتلك التجارب.

ويترتب على غياب مثل هؤلاء الأشخاص أن بانوراما عهد رواد التنمية جاءت غير كاملة. وبصفة عامة، لا تزال نسبة تواجد "السكان الأصليين" في مثل هذه الأعمال الجماعية، ضعيفة. أليس هؤلاء الأشخاص معنيون بالتنمية الخاصة بهم، أم أننا - مرة أخرى - أمام رواسب العرقية؟ أم يتعين علينا تأييد رأى هذا الاقتصادى من العالم الثالث، الذى يؤكد أن التفكير فى التنمية فى إطار العلوم الاجتماعية، هو "نتاج الغرب"، "نظرة يلقبها رجل من الخارج على تميّتنا، نظرة يلقبها، بوجه خاص، رجال ينتمون أصلاً إلى الدول التى استعمرتنا"؟^(٤)

من أين يأتى اقتصاد التنمية ؟

إن اقتصاد التنمية "علم حديث نسبياً، نشأ منذ ما يزيد قليلاً على جيل واحد"^(٥)، و "عندما تكون هذا العلم، لم يتم ذلك باعتباره علماً نظرياً، ولكن باعتباره موضوعاً عملياً، جاء استجابة للحاجة إلى صياغة سياسات لتقديم النصائح للحكومات حول ما ينبغي القيام به وما يمكن عمله لكى تتحرر بلادهم من الفقر المزمن"^(٦). وهكذا، فرضت مشاكل التنمية نفسها على الاقتصاديين، نظراً لتفكك الامبراطوريات الاستعمارية أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية. هذا هو، كذلك، الانطباع الذى نخرج به بعد قراءة شهادات رواد، أتوا من آفاق مختلفة، وجذبتهم، في نفس الفترة وبطرق مختلفة، مشاكل تخلف العالم الثالث.

لقد واصلت التقاليد الاقتصادية تجاهلها - فى هذه الفترة - لمشكلات المدى الطويل، ومشكلات النمو، الأمر الذى سمح لـ "و.أ. لويس" W.A. Lewis أن يقول فى عام ١٩٥٥ "أن آخر عمل كبير شامل فى مجال واسع مثل [نظرية النمو]، هو عمل ج. ستيوارت ميل : "مبادئ الاقتصاد السياسى" الذى صدر فى عام ١٨٤٨"، ويضيف بعد ذلك : "لقد أصبح الاقتصاديون أكثر تعقلاً، لدرجة لا يمكنهم معها معالجة مسألة بهذا الحجم فى مجلد واحد، بل أنهم تخلوا تماماً عن بعض أجزاء [من هذا المجال]، اعتبروها خارجة عن تخصصهم".^(٧)

يفرط البعض فى الميل إلى الاعتقاد بأن علم الاقتصاد هو علم أسسه الكلاسيكيون وأكملوه الكلاسيكيون الجدد، وبالتالي فإن مساهمة الاقتصاديين الآخرين فى صياغة هذا

العلم، تُعتبر أمرا هامشيا، وثانويا، بل هو أمر مُهمَل. لكن الاستقامة الاقتصادية أوجبت الاعتراف - بعد نجاح التحليلات الكينزية - بالتيار الفكرى الذى يستند إلى فكر الكاتب الذى قدم "النظرية العامة"، والذى يطرح "اقتصادا جديدا". وابتداءً من ذلك الوقت أصبح علم الاقتصاد، فى صيغته الرسمية، علما مزدوجا، يتكون من تقاليد تقتزن، بالضرورة، بما يُعتبر بدعة بالنسبة لها، إذ كان المفترض أن أى شىء فى هذا المجال ينتمى إما للمدرسة الكلاسيكية الجديدة أو إلى مدرسة كينز.

وكان زعيما هذين الاتجاهين - مثلما يحدث فى كل رؤية ثنائية للأمور - أصحاب المصلحة المشتركة الأول فى الدفاع عن صحة هذه الثنائية وفى نفى أهمية أى تيار يخالفها، بل ونفى وجوده. لكن الواقع دائما ما يكون أكثر تركيبا ولا يخضع لرؤية "مانوية"^(*)، وإذا حاولنا ذكر مجال تطور فيه علم الاقتصاد، مع الاحتفاظ بقدر كبير من الاستقلال تجاه "التيارين الرسميين"، فإن هذا المجال هو، بالفعل، اقتصاد التنمية. إذ لا يمكن، معالجة مشاكل التنمية إلا فى إطار تحليل طويل المدى، أى تحليل يبدأ من الفترة التى بدأت فيها - كما يقول الفريد مارشال - "الحياة الحقيقية"^(٩)، وحتى الفترة التى "سوف نكون فيها جميعا موتى" كما يقول كينز مازحا.

حقا، إن "فقد الاعتبار، الذى لم سبق له مثيل، الذى أصاب الاقتصاد التقليدى بعد الأزمة الكبرى" و "انتصار الثورة الكينزية"، كل ذلك "يسر بدايات اقتصاد التنمية"^(١١) ومع ذلك، لا يمكننا اعتبار تكوين هذا العلم الجديد من ضمن إنجازات "الاقتصاد الجديد". إن مشاكل التنمية هى مشاكل التغيير، أى أنها مشاكل لا تأتى إلا على المدى الطويل، ناهيك عن أن تحليل هذه المشاكل يستدعى الاستعانة بعلموم مختلفة ومثل هذا التناول للأمور لم يكن متوافرا لأدوات المفاهيم التقليدية التى تقدمها الكلاسيكية الجديدة. ويكفى - لكى نقتنع بهذا الرأى - أن نقرأ النصوص التى كتبها "الرواد"^(١٢)، إننا نجد أن تعليم استاذ كامبردج والجو العلمى الذى خلقه، كان شيئا مألوفاً بالنسبة لعدد كبير من هؤلاء الرواد، لكن أحدا منهم لا يقدم نفسه باعتباره تلميذا له.^(١٣) أما بالنسبة لـ "اللاكينزيين"، فيشرح لنا و.و. روستو أن دراسة التاريخ الاقتصادى أدت إلى اعترافه بضيق إطار التحليل الكلاسيكى الجديد وإلى خوضه فى صياغة "مرحلة طويلة، على طريقة مارشال" آخذا فى الاعتبار أهمية العوامل الاجتماعية والسياسية والتكنولوجية... الخ، فى تطور الحياة الحقيقية^(١٤).

* نسبة إلى "مانى" الفارسى، صاحب عقيدة الصراع بين النور والظلام (الترجمة).

لقد اضطر ن. روزنشتاين رودان N. Rosenstein-Rodan، المتمرس بالتحليلات التهميشية Marginalisantes، إلى توديع النظرية المارشالية الخاصة بالتوازن الستاتيكي، وإلى التحول إلى مميزات التدخل الاقتصادي، حتى يتمكن من صياغة استراتيجية كفاح ضد الفقر في الدول المتخلفة في جنوب أوروبا وجنوبها الشرقي. ويحدد بنفسه نقطة انطلاق فكره الخاص بالتنمية بالشعار التالي: "إن الطبيعة يوجد بها قفزات" (١٥) في مجال الاقتصاد، على عكس شعار مارشال الذي كان يعتقد أن "الطبيعة لا يوجد بها قفزات". وهكذا ظهرت صياغة النظرية الشهيرة الخاصة بالدفعة الكبيرة big push، والتي تحبذ - بالنسبة لتنمية الاقتصاديات "المتخلفة" - استراتيجية قائمة على دفعة قوية في البداية، حتى تنطلق "عملية النمو في إطاراً عدم التوازن".

إذا أردنا تحديد أصول اقتصاد التنمية بطريقة جيدة، فعلى أن نوجه أنظارنا، بالأحرى، إلى الاقتصاديين الموجودين خارج دائرة الاقتصاد التقليدي. لقد ظلت مشكلات التنمية تمثل، بالفعل، أحد محاور اهتمام عدد معين من التيارات في الفكر الاقتصادي. ومن وجهة النظر هذه، فإن مساهمة المدرسة التاريخية الألمانية كانت حاسمة، والحال كذلك بالنسبة للفكر الماركسي. إن دراسة التجربة الملموسة للتطور الاقتصادي، من أجل استخلاص آلياتها وقوانينها وأشكالها، وتحديد مراحلها المختلفة، كانت بالفعل أهم المحاور التي شغلت بال المؤرخين الألمان، وقد أضافوا إلى تحليلاتهم - بهذه الطريقة - فكرة نسبية قوانين التطور، مع طرح تناول الأمور من زاوية علوم متعددة (١٦).

أما فيما يتعلق بمساهمة ماركس في هذا المجال، فيمكننا تعضيد رأي ج. شومبتر J. Shumpeter، الذي يرى أن "التنمية" تمثل المحور المركزي في "التركيب العام لفكره". ونجد أن ماركس نفسه يستشهد في مقدمة الطبعة الألمانية الثانية لرأس المال (عام ١٨٧٣)، بأقوال أحد نقاده، المؤيدة له، فيقول أن هذا الناقد بعد تعريفه "بقدر كبير من الصحة" للمنهج الذي يستند إليه الكاتب في "تحقيقاته"، وصف "بقدر كبير من الفرق" "التطبيق" الذي قام به ماركس: "هناك شيء واحد كان يشغل بال ماركس، وهو التوصل إلى قانون الظواهر التي يدرسها، فلم يكن يهمه، فحسب، القانون الذي يحكمها في شكلها الثابت والارتباط القائم بينها، والذي يمكننا ملاحظته خلال فترة معينة من الزمن، بل أن أكثر ما كان يهمه هو قانون تغييرها ونموها، أي قانون المرور من شكل لآخر، من غلط علاقة لآخر. وعندما كان يكتشف هذا القانون، فقد كان يدرس، بطريقة

مفصلة، نواحى ظهور آثار هذا القانون فى الحياة الاجتماعية" (١٨). ليس من الغريب؛ إذن، أن نجد فى نصوص ماركس أحد الاستخدامات الأولى لمصطلح "التنمية"، وكان ذلك فى نص يوحى بمفهوم خاص للتطور التاريخى؛ كان ماركس يحاول فى هذا النص الرد، مسبقا، على نقد قرائه الألمان الذين قد يتساءلون بخصوص السبب الذى جعله "يستعير الوقائع والأمثلة الرئيسية من إنجلترا" لكى يوضح بها نظرياته الخاصة بأسلوب الانتاج الرأسمالى، فحدد أن الأمر لا يتعلق هنا "بتنمية كاملة، إلى حد ما، للتناقضات الاجتماعية النابعة من القوانين الطبيعية للإنتاج الرأسمالى، ولكن [بتنمية] هذه القوانين بعينها، والاتجاهات التى تظهر وتتحقق تلبية لضرورة ملحة. وأكثر الدول غموا فى المجال الصناعى، لا تكف عن الإشارة، لمن يتبعونها على الصعيد الصناعى، إلى صورة مستقبلهم الشخصى" (١٩).

لكننا نجد أن مصطلح "التنمية" كان له، فى هذه التحليلات القديمة، معنى سلبيا (٢٠)، حسب تعبير هـ.و. ارندت، وينبغى - لكى يمكننا استخدامه بالمعنى الحالى - أن يتشبع هذا المصطلح بمعنى إيجابى وفعال، يقترن بوصفات وإرشادات تهدف إلى التغيير الاجتماعى. وهكذا لم تعد محاولتنا قاصرة على معرفة كيف ينمو اقتصاد فحسب، بل محاولة، كذلك، معرفة كيف تطوره. وبعد أن كان هذا المصطلح سلبيا، أصبح إيجابيا، فنجد من بين أول المهتمين بمشاكل التنمية، السلطات الاستعمارية، وسكان البلدان المستعمرة (بفتح الميم).

ويتعلق الأمر، بالنسبة للفتة الأولى، "بتنمية استعمارية"، وهى موضوع علم جديد، ألا وهو الاقتصاد الاستعمارى، الذى يهتم قبل كل شىء بالحفاظ على الوضع الراهن، فى "عالم استاتيكى أساسا" (٢١) وفى مشاكل التجارة الخارجية الخاصة به ومناقضها. ويمكننا استيعاب عقلية الاقتصاد الاستعمارى واهتماماته، من خلال التشريع البريطانى وقوانينه الخاصة "بالتنمية الاستعمارية" (عام ١٩٢٨) و "بالتنمية الاستعمارية والرفاهية" (عام ١٩٣٨) و "كيف نضمن تنميتنا الاقتصادية؟" و "ماذا نفعل من أجل تعويض التأخر؟"، فقد كانت هذه التساؤلات هى أهم ما يشغل بال العالم المستعمر (٢٢) (بفتح الميم). وفى جميع الإجابات على هذه الاسئلة، نجد أنه كان يتم تقديم الصناعة باعتبارها المفتاح الأساسى لأية استراتيجية تنمية، حيث أنها عندما جلبت الثورة فى الغرب، نجحت فى ضمان تنميته الاقتصادية. ولكى نقتنع بذلك، يكفى أن نقرأ المناقشات الحامية التى أثارها هذا المشروع أو ذاك لإتشاء بنك، أو بناء سكة

حديد، أو استغلال الموارد المعدنية، ... الخ، فى دول مثل إيران ومصر الامبراطورية العثمانية. لم يكن من قبيل الصدفة، إذن، أن يصدر صن بات صن كتابا فى عام ١٩٢٢ عن "التنمية الدولية للصين"، ويعرض فى هذا الكتاب برنامجا هائلا لتنمية البلد اقتصاديا. (٢٣). إنه لأمر يسير أن نعثر على أمثلة أخرى فى أجزاء أخرى من العالم المستعمر (بفتح الميم)، تعكس نفس الاهتمامات للكفاح ضد الفقر، ومن أجل التقدم.

لقد أصبح الاعتراف بتفوق الصناعة على الزراعة - خلال فترة ما بين الحربين العالميتين - موضوعا عاما، فلم يكن ممكنا القيام "بثورة صناعية" دون أن يسبق التصنيع ذلك. ولم يكن هذا الولع بالتصنيع، الذى فسره البعض كأحد نتائج تأثير النظريات الماركسيات الجديدة والسان سيمونية الجديدة (٢٤)، غائبا عن المؤتمرات، ابتداء من باكو (عام ١٩٢٠) وحتى باندونج (عام ١٩٥٦) - التى كانت تجمع بين ممثلى هذا العالم الثالث، الذى كان ثائرا على الأوضاع الاستعمارية القائمة. ولنذكر على سبيل المثال قرارات مؤتمر العلاقات الآسيوية فى نيودلهى (٢٣ مارس - ٢ أبريل ١٩٤٧)، الذى شارك فيه مندوبو ثلاثين دولة تقريبا، وكانت كل من النقطة الرابعة والخامسة تتناول الانتقال من اقتصاد استعماري الى اقتصاد قومى، والمشاكل التى تطرحها "تنمية الاقتصاد القومى و"الإصلاح الزراعى والتنمية الصناعية". ونجد فى النقطة الخامسة: "أن معيار الاستقلال الحقيقى بالنسبة لآسيا سوف يقدر [...] على أساس قدرتها على التوصل إلى حالة تصنيع جوهرية" (٢٥). لقد نشأ اقتصاد التنمية، هذا العلم الجديد - كما نرى - فى ملتقى تيارات مختلفة.. تأثير الذين كانوا يريدون استخلاص قوانين التطور الاقتصادى، وتأثير الذين كانوا يريدون تغيير العالم من أجل بناء مجتمع أفضل، وأخيرا تأثير كل من أولئك الذين كانوا يريدون الحفاظ على النظام الاستعماري، و المستعمرين (بفتح الميم) الذين كانوا يريدون رفض هذا النظام. إن هذا العلم الجديد لم ينشأ، خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، من فراغ ولكنه تأثر إلى حد كبير بجو سنوات الحرب الباردة وإزالة الاستعمار، وبالعرقية الغربية، وبنشأة دول جديدة ذات سيادة فى العالم الثالث تبحث عن "إرشادات جيدة".

اقتصاد التنمية .. إلى أين؟

يعترف ج.م. مبير فى نهاية مقدمة الكتاب الذى أصدره البنك الدولى، عن رواد التنمية، أن القارىء قد يتساءل، بعد قراءة مثل هذه الشهادات، عما إذا كانت مجهودات "الرواد" قد توصلت إلى إنشاء فرع جديد فى العلوم الاقتصادية، وفى حالة

الإيجاب، فما هي نواحي مساهمتهم التي مازالت صائبة وذات قيمة حتى الآن، وما هي الأسئلة التي ظلت بدون إجابة حتى الآن، وأخيرا، فى أى اتجاه سوف يتطور موضوع اقتصاد التنمية ؟

وهناك عدد كبير من اقتصاديي التنمية يعانون الكثير من أجل العثور على أجابات لمثل هذه الأسئلة.

هيرشمان Hirschman والتدهور

تناول هيرشمان "بصفته مراقبا، بالإضافة إلى صفته كمشارك منذ فترة طويلة" (٢٦) فى اقتصاد التنمية، أسباب "عظمة" و "تدهور" هذا الاقتصاد. وطرح هذا الكاتب - فى نص اعتبره البعض من قبيل "رثاء لاقتصاد التنمية" - تصنيفا لنظريات التنمية يقوم على نوعين من المعايير : الاقتصاد الأحادى Mono-économisme (وهو الاعتقاد بوجود علم اقتصادى واحد له قيمة باستمرار فى كل شىء) و تبادل المزايا (وهو الاعتقاد فى وجود مزايا متبادلة فى أى علاقة ثنائية).

وبناء على هذين المعيارين، يميز الكاتب بين أربعة نماذج من نظريات التنمية : النموذج الذى يؤمن بعالمية العلم الاقتصادى وتبادل المزايا (الكلاسيكية الجديدة التقليدية)؛ والنموذج الذى يرفض هاتين المسلمتين (النظريات الماركسية الجديدة ومدرسة التبعية)، والنموذج الذى استند على "أفكار متناثرة من فكر ماركس، فيما يخص تنمية المناطق "المتخلفة" والأراضى المستعمرة"، ويعترف بالاقتصاد الأحادى مع رفض تبادل المزايا، وأخيرا النموذج الذى يرفض المسلمة الأولى مع قبوله بالثانية.

ويرى هيرشمان أنه "من الواضح أن [...] علمنا قد نشأ فى مكان معين وتاريخ بعينه - فى الدول الصناعية المتقدمة فى الغرب، [...]، فى نهاية الحرب العالمية الثانية - وكان ذلك فى صالح التقاء المقولتين التاليتين فقط :

أ- إن بنية الدول المتخلفة تتميز ببعض الملامح التى تجعل جزءا كبيرا من التحليل الاقتصادى التقليدى خداع وغير فعال فيها.

ب- هناك إمكانية لتنظيم العلاقات بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة بحيث تتبادل الامتيازات و بحيث تساهم الأولى فى تنمية الثانية".

ويرى هيرشمان أن الأطروحة الأولى كانت تمثل شرطا مسبقا لإرساء بناء نظرى متميز، ودون الأطروحة الثانية، لم يكن من الممكن أن نتوقع أن يتناول الاقتصاديون

الغريون هذا الموضوع بجديّة" (٢٩). ولكن هذا العلم الجديد، "الذى مازال حديثا إلى حد كبير" (٣٠)، يواجه أزمة عنيفة نظرا لتلاقى نوعين من العوامل، فنجد من ناحية "هجوم مزدوج من طرف اليسار واليمين"، (٣١) ومن ناحية أخرى نجد "توالى الكوارث السياسية التى حدثت فى عدد من دول العالم الثالث". كان هجوم اليمين، هجوم الكلاسيكية الجديدة، ينتقد سياسة تنمية تنفى "القيمة العالمية للقوانين الاقتصادية"، ومن هنا أصبحت سياسة التنمية المسئول الرئيسى عن سوء توزيع الموارد فى الدول المتخلفة" (٣٢). هذا فى الوقت الذى كان النقد الذى يوجهه اليسار (الماركسيون الجدد ومفكرو مدرسة التبعية) يتمثل فى التصريح بأن هذه "الممارسة للتنمية لا يمكنها إلا أن تؤدى إلى أشكال جديدة من الاستغلال والتبعية"، (٣٣) وفيما يتعلق "بالكوارث السياسية" كان "من البديهي" أن يتم "ربطها، بطريقة أو بأخرى، بالتوترات الناجمة عن التنمية و "التحديث"، وفى هذا الصدد لم يغب عنهم شيئا، "ابتداء من الحرب الأهلية حتى أشكال القمع الدائمة التى تشنها الأنظمة المتسلطة" (٣٤).

بدأ اقتصاد التنمية مرحلة احتضاره فى الجو الذى خلّقه هذه الانتقادات، وفى مناخ مواجهة "الكوارث السياسية" التى لحقت بالعالم الثالث. وهكذا، بعد مرحلة التفاؤل القائم على القول بالمآثر: "جميع الخيرات تسير معا" - وكان هذا التفاؤل يبرر أولية النشاط الاقتصادى - حلت مرحلة التشاؤم النابع من الحكمة التى ترى "أن المصائب لا تأتى فرادى أبدا"، وقد أثار هذا التشاؤم "الكوارث السياسية" التى أدت إلى الشك فى مكتسبات تجربة التنمية فى المجال الاقتصادى.

نحن بصدد "نقل عاطفى"، أى إسقاط بالمعنى الفرويدى، بمعنى أن بعض المتخصصين فى نظرية التنمية وممارستها، يهاجمون نقاط الضعف فى كشف الحساب الاقتصادى، ويفعلون ذلك لتعويض قلقهم أمام المأساة السياسية. (٣٥) إن كشف الحساب سواء كان فى المجال الاقتصادى أو السياسى، مثير للأسف ولحيرة الأمل! وينطلق هيرشمان من ذلك ليقول: "كان ينظر إلى اقتصاد التنمية، فى البداية، على أنه رأس الحرية فى الهجوم العام على "التخلف" بجميع أشكاله. وإذا أردنا نجاح هذا المجهود من أجل الاستقلال، فلا يمكننا التغاضى عن المشكلة التى يطرحها تطور سياسى كارثى، لأن ذلك يمثل تحديا ينبغى مواجهته. وأصبح واضحا تماما أن علم الاقتصاد لا يستطيع التوصل إلى ذلك وحده. هذا هو السبب الذى يجعل من تدهور اقتصاد ما أمرا لا رجعة فيه. فالمكانة التى توصل إليها علمنا قامت على الاعتقاد الضمنى بأن هذا العلم بمقدوره - وحده

تقريباً - القضاء على شيطان "التخلف"، أو أنه يساهم - على الأقل - فى هذا الكفاح بطريقة حاسمة. والآن، فإننا نعلم أنه ليس هناك شئ من هذا القبيل" (٣٦).

سيرز Seers والوفاء

يذهب "دولى سيرز" Dudley Seers إلى أبعد من ذلك، فى مقال بعنوان : "نشأة اقتصاد التنمية، حياته، ووفاته" (٣٧). وهو يرى كذلك أن اقتصاد التنمية نشأ خلال الخمسينات من هذا القرن، وأنه جاء نتيجة لعلاقة عائلية مع "الاقتصاد الاستعماري". إن الطرف الآخر فى هذه العلاقة، التى نجم عنها هذا الفرع الجديد من العلوم الاقتصادية، لم يكن شئ آخر سوى الظروف المواتية سياسياً لبذل مجهود من أجل تنمية الدول "المتخلفة". وكانت هذه الظروف مواتية فى رأى كلا الطرفين : حكومات هذه الدول، والدول الرأسمالية الكبرى، التى كانت ترى فى ذلك وسيلة لكفاح فعال ضد الخطر الشيوعى.

كانت التنمية - من منطق تبسيطى - "تتماثل أكثر فأكثر مع النمو، وكان هذا الأخير يقاس بالدخل القومى^١ الذى يتم تعريفه وفقاً للتقاليد التى وضعها كينز"، فيما أن الدول "المتقدمة" كانت تعتبر نماذج اجتماعية وسياسية، وأن دخل الفرد بها كان مرتفعاً، أصبح ارتفاع دخل الفرد شرطاً ضرورياً وكافياً لبناء ديمقراطية سياسية حقيقية، مقترنة بدولة الرفاهة التى تتمتع بنسبة عمالة مرتفعة (٣٨). وكان رأس المال ضرورياً لرفع الدخل. وكان هناك إجماع عام، يشمل حتى الماركسيين، على أن تحقيق دخول أكثر ارتفاعاً هو الهدف، وأن استثمار رأس المال هو الوسيلة !

كان يدعم هذه الرؤية للتنمية، مجموعة من الابتكارات الإحصائية والاقتصادية (المحاسبة القومية، أنماط النمو، خطط التنمية ... الخ)، تمثل صياغتها واستخدامها شرطاً مسبقاً لأى نجاح فى ممارسة التنمية.

وسرعان ما أدت الظروف وتركيب الواقع إلى العلامات الأولى لخيبة الأمل، فبدأ التعبير عن شك عميق - منذ عام ١٩٦٤، خلال مؤتمر نظمته جامعة مانشستر حول "تدريس اقتصاد التنمية : موقعه فى إطار الوضع الحالى للعلوم" - ليس فقط فى فاعلية ممارسات التنمية القائمة على مفاهيم مثل النمو الاقتصادى، وإنما فى فائدة الاقتصاد الكلاسيكى الجديد وإمكانية تطبيقه على الاقتصاديات المتخلفة كذلك.

ويذكرنا سيرز بتزايد التعبير بوضوح عن هذه الشكوك، التى أصبحت، مع مرور

الزمن، تأخذ شكل فقدان الثقة في هذا العلم برمته : "اتضح أن اقتصاد التنمية، بالمعنى التقليدي لهذا المصطلح، أقل فائدة بكثير عما كان منتظرا منه خلال مرحلة التفاؤل الشديد، الذى عرفه فى مرحلة شبابه. لقد زاد اقتصاد التنمية من خطورة المشاكل الاجتماعية - فى بعض الظروف - ولو لأنه جعلنا، على الأقل، نغض النظر عن أسبابها الحقيقية، إن لم يكن عن المشاكل نفسها". (٣٩)

إن هذا الحكم القاسى الذى عبر عنه سيزر تجاه اقتصاد التنمية، يقترب بموقف لا يشوبه لبس فيما يخص فرص بقاء هذا العلم. فهذه الفرص ضعيفة للغاية، ويرجع ذلك لسببين، فهو يرى، من ناحية، أنه أصبح من غير الممكن، بديهيا، دراسة المظاهر الاقتصادية للمشاكل وحدها دون مراعاة للعوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية. هل يستطيع تحليل اقتصاد شامل macro-économique أن يدعى بأنه تحليل كامل، فى وقت لم يقترب فيه بدراسة المؤثرات الثقافية الأجنبية أو دراسة آليات انتقال هذه المؤثرات؟ ومن ناحية أخرى، فإن مشاكل التنمية لم تعد حكرًا على الدول المتخلفة، على عكس ما كان يوحى به - خلال خمسينات وستينات هذا القرن - عنوان مثل "اقتصاد التنمية". ويرى سيزر، أن التطور الذى تم خلال الفترة الأخيرة فى العالم "المتقدم" وخصوصا منذ أزمة البترول خلال بداية السبعينات، دليل على أنه لم يعد هناك حدود واضحة بين الشمال والجنوب. من هنا، فإن علينا "التخلص من اقتصاد التنمية"، لتزيد من التأكيد على أوجه التشابه بين الظروف بدلا من إبراز أوجه اختلافها. (٤٠)

ولنسجل أن الوفاة قد لحقت باقتصاد التنمية وهو فى ريعان شبابه، بعد فترة طويلة من الاحتضار! "إن تاريخ الفكر الاقتصادى يشير إلى أنه تم أخيرا رفض الأطر المرجعية النظرية الغير قابلة للتطبيق". وأصبح "المستقبل المنطقى هو دراسة التنمية وتعليمها، بمعناها الاجتماعى والسياسى والاقتصادى، على أن يكون هناك تغطية جغرافية أوسع واهتمام خاص باحتياجات التنمية الأوروبية". (٤١)

ستريتن Streeten: تجاوز الثنائيات

تعددت ردود الفعل المناهضة لمثل هذه المواقف. ويرى پول ستريتن أن نظريات التنمية لا تتخللها ثنائية واحدة، بل عدة ثنائيات، وإذا أخذنا ذلك فى الاعتبار، أمكننا طرح أطر أخرى للتصنيف أكثر اقترابا من الواقع. وفى نص بعنوان : "ثنائيات التنمية"، صدر كخاتمة للكتاب الذى سبق لنا ذكره (٤٢)، ناقش "ستريتن" التصنيف الذى طرحه

"هيرشمان"، ولاحظ أن نظريات التنمية صيغت في البداية انطلاقاً من التعميمات الواسعة، والتجريدات، وأن هذه النظريات تتطور - مع اقترابها من الواقع الملموس - نحو مزيد من الدقة والخصوصية. حقا، إننا نواجه تنوعاً في نظريات التنمية، ولكن هذا التنوع يبدو لنا - مع مرور الزمن - نسبياً وأكثر تعقيداً كذلك، ألسنا نشاهد اليوم أن ٣٠ الشمال يشاطر الجنوب كثيراً من مشاكله، وأن عدداً ضئيلاً من المشكلات لا يزال مشتركاً بين جميع دول الجنوب" (٤٣) ؟.

إن هذا التنوع ليس، بالضرورة تعبيراً عن ثنائية مزدوجة تخترق - كما يرجع البعض - علماً برمته لتقسّمه إلى أرضيتين متعارضتين، بل هي بالأحرى نتيجة لوجود عدة أجوبة ممكنة لكل مشكلة. إن مثل هذا التعدد لا يجب تفسيره باعتباره السبب الأصلي "للثنائيات"، ولكن يجب اعتباره دليلاً على وجود حلول "بديلة" لكل مشكلة ملموسة في التنمية. وإذا نظرنا للأمور من هذه الزاوية، فإن "الثنائيات" التي نتحدث عنها، ليست كما يعتقد هيرشمان، سبب تدهور لا علاج له في اقتصاد التنمية، لكن "الثنائيات"، على عكس ذلك، علامة على أن اقتصاد التنمية في حالة من الثراء المفرط، والحيوية الفكرية.

علينا كذلك الإشارة إلى أن نظريات التنمية المختلفة هذه، ليست دائماً منفصلة الواحدة عن الأخرى، تفصل بينها حواجز لا يمكن تجاوزها، وأن هذا التنوع يخفى - في حالات عديدة - بداية السير نحو الوحدة، بالقدر الذي يتضح فيه أن الأدوات التي صنعها اقتصاديو التنمية، فعالة بالنسبة لتحليل الاقتصاديات المتقدمة، كما هو الحال، على سبيل المثال، بالنسبة لتطبيق النظريات البنائية على دراسة ظاهرة التضخم في الدول المتقدمة.

وهكذا، فإننا لا نشهد احتضار اقتصاد التنمية أو وفاته، بل "انتقاله من مرحلة الخصوصية، أي اقتصاد العالم الثالث، إلى اقتصاد جديد شامل للمشاكل المشتركة، اقتصاد جديد لديه قدر أكبر من [طرق] العلاج والتحليل المختلفة" (٤٤).

وبفضل مناهج التحليل هذه، يتعين على اقتصاديي التنمية تعميق - بوجه خاص - ثلاثة أبعاد مختلفة في أبحاثهم، إذ أن هذه الأبعاد أهملت إلى حد كبير :

١- البعد التاريخي، لكي نفهم كيف تطورت الأمور إلى أن "أصبحت على ما هي عليه الآن".

٢- البعد الشامل، عن طريق دراسة العلاقات الدولية مع تجاوز الحدود القومية،

ودراسة التفاعلات بين السياسات القومية والنظام الدولي، وأخيرا دراسة "تحالف المصالح من خلال الحدود القومية".

٣- بعد ما أطلق عليه "نظرية الشامل - الجزئي" macro-micro وهي تغطي ليس ما يحدث داخل المجتمع فحسب، بل كذلك ما يحدث داخل الشركة، والعائلة، و "ربما حتى ما يختلج داخل كل فرد من رغبات متصارعة". وإذا نظرنا إلى "المؤسسات الثلاث : القطاع العام، السوق، والعائلة، فإن هذه الأخيرة هي أكثر ما أهمله الاقتصاديون". (٤٥) من المرجح أن يتمكن اقتصاد التنمية - انطلاقا من هذه الابحاث، وبالإضافة إلى نظرة قادرة على رؤية الأمر من مختلف جوانبه - من طرح مفيد "لرؤى تصورية - مع حسن التفكير فيها - لإمكانيات اجتماعية بديلة". (٤٦)

انطلاقا من التساؤلات التي طرحها هيرشمان، ظهر كذلك خطابان، ينصب موضوعهما الرئيسى على التفكير فى هذه التساؤلات، وقد ألقى الخطاب الأول "أمريتا سن" Amartya Sen، يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٨٢، أمام جمعية دراسات التنمية فى دبلن، أما الخطاب الثانى فقد ألقاه و.أ.لويس أمام المؤتمر الثالث والتسعون للجمعية الأمريكية الاقتصادية فى سان فرانسيسكو، يوم ٢٩ ديسمبر ١٩٨٣.

"سن" واقتصاد "المقدرة"

يحاول "سن" فى الخطاب الذى نُشر تحت عنوان : "التنمية : فى أى اتجاه تسير، من الآن فصاعدا؟" (٤٧)، الرد على انتقادات هيرشمان، مع محاولة تقديم كشف حساب لاقتصاد التنمية. فهو يرى أن الحصيلة بعيدة كل البعد عن أن تكون سلبية. والحقيقة أن اقتصاد التنمية التقليدى - كما يقول - "لم يفشل تماما فى محاولته لتحديد العوامل التى تؤدى إلى النمو الاقتصادى فى الدول النامية". (٤٨) فقد كان اقتصاديو التنمية يحزنون، من أجل تحقيق هذا النمو، سياسة قائمة على "بعض الموضوعات الاستراتيجية الأساسية"، هى التصنيع، والتراكم السريع لرأس المال، والتعبئة القصوى للأيدى العاملة، والتخطيط، وحكومة نشطة اقتصاديا.

وبعد إلقاء نظرة سريعة على نتائج تجربة التنمية فى الدول المتخلفة خلال الفترة التى تقع بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٨٠، توصل "سن" إلى الاستنتاج التالى : "كانت الموضوعات السياسية الكبيرة التى أكد عليها اقتصاد التنمية التقليدى، ملائمة إلى حد كبير. وينبغى إعادة تكيف الاستراتيجيات مع الظروف الخاصة ومع الظروف القومية

والدولية^(٤٩)، ولكن هذا لا يعنى "رفض"^(٥٠) هذه الموضوعات، ولم يحن الوقت بعد لدفن اقتصاد التنمية التقليدى^(٥١).

لم يمنع هذا الموقف "سن" من الاعتراف "بالحدود الحقيقية" لهذا العلم الجديد : لقد "فشل - بالفعل - بصفة خاصة، فى محاولة تعريف التنمية الاقتصادية ووصفها"^(٥٢) وهنا تظهر حدود اقتصاد التنمية بمزيد من الوضوح؛ لم تكن هذه الحدود ترجع إلى "اختيار الوسائل للتوصل إلى نمو اقتصادى وإنما إلى عدم الاعتراف، بالقدر الكافى، بأز هذا النمو نفسه لم يكن سوى وسيلة للوصول إلى عدد معين من الأهداف الأخرى"^(٥٣) ويطرح "سن" تعريفاً جديداً لعلاج هذه الثغرات : "قد يكون العيب الأكبر"، فيما يتعلق بالموضوعات التى تناولها اقتصاد التنمية التقليدى، "هو تركيزها على الناتج القومى، والإيراد العام، والعرض الكامل للأموال الخاصة بدلاً من التركيز على "مقدرة" الأشخاص وعلى "الكفاءات" التى تخلقها هذه المقدرة. وفى النهاية، فإن عملية التنمية الاقتصادية عليها أن تهتم بما يستطيع الأشخاص القيام به أو ما لا يستطيعون عمله، أى، مثلاً، معرفة ما إذا كانوا يستطيعون الحياة مدة أطول، وتفادى الإصابة بالأمراض المنتشرة فى منطقة ما، وتناول الغذاء بطريقة حسنة، وإذا ما كانت لديهم القدرة على القراءة والكتابة والاتصال، والمساهمة فى الأبحاث العلمية والأدبية ... الخ. إن هذه العملية تعنى، إذا أردنا استخدام مفردات ماركس، أن يحل محل "سيطرة الظروف والصدف على الأفراد، سيطرة الأفراد على الظروف والصدف"^(٥٤).

إن "تحقيق المقدرة" يشير، بالنسبة لسن، إلى "دورة كميات السلع التى يستطيع الشخص الحصول عليها فى المجتمع باستخدام كل ما يتمتع به من حقوق وإمكانيات. إن تعريف الكفاءات أمر سهل نسبياً فى اقتصاد صرف للسوق. فلنقل، أنه إذا استطاع شخص كسب مائتى دولار ببيع قوة عمله و الأشياء الأخرى القابلة للبيع التى يمتلكها، فإن حقوقه تشير إلى مجموع كميات السلع التى لا تكلف أكثر من مائتى دولار. فهذا الشخص يستطيع شراء أى كم من السلع له هذه القيمة وليس أكثر من ذلك [...]. وانطلاقاً من هذه المقدرة، يستطيع الشخص الحصول على بعض الإمكانيات، أى على إمكانية عمل هذا أو ذاك (على سبيل المثال، إمكانية التغذية بطريقة حسنة) والفشل فى الحصول على قدر معين منها. ويمكننا اعتبار عملية التنمية الاقتصادية عملية لتوسيع نطاق قدرات الأشخاص. وحيث أن هناك علاقة وظيفية بين حقوق الأشخاص فى السلع، وقدراتهم، [فيمكننا] صياغة تعريف مفيد [...] للتنمية الاقتصادية بالمصطلح

[التالى]: توسيع [نطاق] المقدرة" (٥٥).

وتراعى هذه الدراسة "للمقدرة" - التى لا يجب أن تنحصر فى العوامل الاقتصادية
الصرفة - الظروف السياسية وإمكانياتها "التى تؤثر على قدرة الأشخاص الحقيقية فى
الحصول على السلع بما فى ذلك الغذاء" (٥٦).
وهكذا، يتجه التفكير فى اقتصاد التنمية - مرة أخرى - نحو ضرورة إعادة
التعريف، مع التأكيد على المظهر اللا اقتصادى - والسياسى بوجه خاص - لظواهر
التنمية. (٥٧)

"لويس" : إنه علم بصحة جيدة

إن تعريف موضوع اقتصاد التنمية وتحديد مضمونه يشكلان، كذلك محورا أساسيا
فى اهتمامات و.أ.لويس، الذى تناول فى خطابه "حالة نظرية التنمية" (٥٨).
ويرى هذا المفكر أن اقتصاد التنمية يتناول "هيكل وسلوك الاقتصاديات التى يقل
فيها ناتج الفرد عن ألفى دولار أمريكى بسعر عام ١٩٨٠" (٥٩) وما يبرر استقلال هذا
العلم هو ضرورة وجود مفاهيم وأدوات تحليل مناسبة للمشاكل الخاصة بهذه
الاقتصاديات.

وتنقسم هذه الأخيرة إلى فئتين كبيرتين : مشاكل تخصيص الموارد على المدى القصير
ومشاكل النمو على المدى الطويل. وفيما يخص مشاكل الفئة الأولى، فإن الفرق بين
الاقتصاديات المتقدمة و الاقتصاديات المتخلفة هو اختلاف فى الدرجة وليس فى
الطبيعة، لأننا نجد نفس الظواهر فى جميع الأماكن التى لا يصل فيها السوق - نظرا
لعوامل مختلفة - إلى حالة التوازن الشهيرة. وهكذا، لم يعد لدينا نظام للأسعار يعكس
بالضبط اتجاهات العرض والطلب، الأمر الذى يؤدي إلى استحالة تخصيص جيد للموارد
الاقتصادية.

يدخل ضمن حالات سوء سير السوق تلك، الحالات التى "لا تتناسب فيها الأسعار مع
التكلفة الاجتماعية الحقيقية" (٦٠) والتى "يعرقل" فيها "سوق منظم القدرات الانتاجية
ويخفضها"، (٦١) وأخيرا، الحالات التى تؤدي فيها "المرونة الضعيفة للعرض والطلب،
المقترنة بمستوى ضعيف من كميات [السلع]" (٦٢)، إلى سير بطيء للغاية نحو حالة
التوازن.

يجب أن نضيف كذلك إلى حالات الاختلال فى التوازن هذه، تلك الحالة التى نجد

فيها أن الانتاج والتبادل لم يعد يحكمهما رغبة إعطاء الحد الأقصى للأرباح نظرا "لاعتبارات لا اقتصادية". وفي تحليل مثل هذه المشاكل فإن اللجوء إلى الاتروبولوجيا الاقتصادية - وهي الوحيدة التي درست هذه المشاكل - مازال أمرا حاسما.

هناك، أخيرا، عامل لا اقتصادي، علينا أن نأخذه في الاعتبار، عند تخصيص الموارد في الاقتصاديات النامية، وهو سلوك الحكومة. وتكون هذه الأخيرة، في الدول الفقيرة، أكثر نشاطا - بطريقة ملموسة - في القطاع الحديث. هذا إلى جانب أنه يقع على عاتق الحكومة، أمام أوجه قصور السوق في القيام بوظائفه، تصحيح الأخطاء التي تشوب نظام الأسعار وعيوبه. وعلينا كذلك ألا ننسى أن افتراض "تمثيل الحكومة للشعب" ليس دائما صحيحا في هذه البلدان، وأتينا كثيرا ما نجد فيها أنظمة "عسكرية" يقودها جنرالات، وعسكرية برئيس مستبد، وتكنوقراطية، وارشتراطية، و [أنظمة] جبهة شعبية، و [أنظمة] ريفية، ونظم قائمة على النهب ... الخ^(٦٣)، ويكون رد فعل هذه النظم مختلفا في مواجهة المشكلة الواحدة. وهنا تظهر ضرورة اللجوء إلى تحليلات كل من المتخصصين في علم الاجتماع وفي السياسة.

ويطرح تحليل النمو على المدى الطويل، مشكلتين منفصلتين إلى حد كبير، تخصان الدول النامية، هما البحث عن محرك التنمية، و هياكل أو نماذج التنمية.

"ربما يحلم الاقتصاديون بأن يكون لديهم نظرية نمو واحدة كفيلة بتولى اقتصاد في أدنى حد له، أي مائة دولار للفرد على سبيل المثال، وبالوصول إلى الحد الفاصل^(٦٤) أي حدا الألفي دولار، للوصول إلى مستوى أوروبا الغربية، وتجاوزه". لكن مثل هذه النظرية، لا وجود لها. لا توجد لدينا نماذج للمرحلة النهائية للنضوج الاقتصادي، و [لا توجد] كذلك نماذج تفسر لنا حالات اللا نمو في الدول التي تقع في أدنى المستويات^(٦٥) وفيما يخص الدول التي تقع في نصف الطريق بين هذين المستويين، فإن معلوماتنا غير كاملة و تتسم دائما بطابع جزئي، وبالتالي فلا يمكننا الإجابة على هذا السؤال الجوهرى : "كيف يتأثر الناتج بالسياسات التي تمنح نسبة إضافية لقيمتها" ٥٪ من الإيراد القومي، إلى ٨٠٪ من السكان الذين يعيشون في أدنى المستويات، ويتم ذلك بفضل عملية انتقال سلمى خلال فترة عشر سنوات؟ هل سوف يزداد ناتج الفرد بطريقة أسرع، أم بطريقة أبطأ، أم بنفس المعدل؟ علينا كذلك أن نتساءل عما إذا كان لذلك أهمية ما، أو إن كان هذا التعبير مرغوبا فيه في جميع الأحوال^(٦٥) فمازلنا لا نعرف بطريقة جيدة، هياكل هذه التغيرات وحجمها، وما زالت معلوماتنا بدائية فيما

يخص "محرك" النمو.

ما هو هذا المحرك؟ إن الاستثمار (سواء كان فى شكل رأس مال مادي أو فى شكل رأس مال إنسانى) ليس هو العامل الوحيد فى النمو، وله، مع ذلك، علاقة وثيقة بالنمو، ولذلك قد يمكننا اعتباره بمثابة "مقوض من قبل القوى التى تدفع الاقتصاد إلى الأمام".^(٦٦) كيف تتم عملية الاستثمار وماهى دوافعها؟ إن هذه الدوافع اقتصادية (مؤسسات الاقتراض، نظام الضرائب، .. الخ) بل أنها كذلك، وبصفة خاصة، لا اقتصادية. وتحليل علاقاتها بالمؤسسات الاجتماعية كان يمثل دائما أحد موضوعات اقتصاد التنمية. "نظرا لأهمية الدوافع والمؤسسات، هل هناك ظروف خاصة ملائمة للنمو؟"^(٦٧) لقد حددت كل مدرسة من مدارس الاقتصاديين، محرك النمو، فكان هذا المحرك هو الزراعة بالنسبة للفريزوقراطيين، وفائض التجارة الخارجية بالنسبة للمركانتيلين، والسوق الحر بالنسبة للكلاسيكيين، ورأس المال بالنسبة للماركسيين، والعقلية المغامرة بالنسبة للكلاسيكيين الجدد، .. الخ. ويرى "لويس" أنه ليس هناك محركا للنمو .. "النمو يتم عندما يكون هناك تفاوت بين القدرات والظروف".^(٦٨)

وتشمل القدرات: الكفاءات، والحكومة، والادخار، والتكنولوجيا، أما الظروف فمن الممكن أن تكون من جميع الأنواع، بما فى ذلك الأمطار، والأسواق والبناء التحتى. "قد نجد المحرك فى الداخل أو فى الخارج، وقد يكون ابتكارا، أو موقع لمركز نقل ... الخ".^(٦٩) ولذلك تكون مشكلة النمو مشكلة مركبة، لا تهتم بها نظرية واحدة معترف بها عالميا فحسب، بل تهتم بها كذلك مجموعة من النظريات المتكاملة. ولكن حتى عناصر هذه المجموعة ليست موضع اتفاق عام

ويرى "لويس" أنه ينبغى أن تكون فى قلب كل هذه المجموعة "نظرية التوزيع، لأنها هى التى تعطى الحوافز والادخار".^(٧٠) وعلينا أن نذكر ضمن العناصر الأخرى "نظرية خاصة بالحكومة" و "نظرية خاصة بتكوين الطبقات والصراع بينها" مقترنة "بنظرية خاصة بالمقاول وروح المغامرة" و "هكذا، فإن نظرية نمو الاقتصاد تجمع بين ما نعرفه من عناصرها، على اعتبار أن النمو شىء كلى".^(٧١) ولا يكفينا شرح النمو وحده، أو أن يكون لدينا نموذجا لما ينتجه النمو. إن "دولا عديدة تعيش تجارب نمو [معدلها] ٥٪ أو ما يزيد عن ذلك، خلال عدة سنوات، وبعد ذلك، ينخفض معدل هذا النمو، بل حتى ينحدر. ينبغى كذلك أن يكون بمقدورنا تفسير ما يجعل بعض الدول تترك الطريق الصحيح بينما تواصل دولا أخرى تقدمها".^(٧٢)

علينا أيضا أن نتناول تحليل المشاكل التي يطرحها نمو ذو "إنفاق ذاتي". وينبغي أن يتناول مثل هذا التحليل مستويين : مستوى الموارد ومستوى قيادة الشؤون العامة والخاصة وتسييرها.

بالنسبة للمستوى الأول، فإنه يمكننا اعتبار أن الدولة تتمتع "بنمو ذو إنفاق ذاتي" عندما يحقق نموها "اكتفاء ذاتيا"، إلى حد ما، على صعيد الادخار، والمديرين، والكوادر، والعاملين الأكفاء، والبنى التحتية الأخرى. بل يمكننا تحديد - بطريقة تعسفية - الجزء المادي من هذا النمو، على الوجه التالي : إجمالي المساهمة الخارجية يقل عن ٢٪ من الإيراد القومي، و الاستهلاك الخاص أقل من ٦٠٪ من إجمالي الناتج الداخلي، وخريجو المدارس الثانوية لا يقل عددهم سنويا عن ٥٪ من الجماعة، و عدد المديرين والموظفين المغتربين أقل من ١٪ من قوة العمل... الخ. كيف تصل الدول إلى مثل هذه الطفرات؟ هذا هو موضوع اقتصاد التنمية^(٧٣) وفيما يخص المستوى الثاني، نجد المشاكل التي تطرحها القيادة، ولا يمكننا التنبؤ بكيفيتها أو تحديدها. كل ما يمكننا ملاحظته هو أن الدول النامية لا تتوفر لديها، حتى الآن، قادة على مستوى مهام اقتصاد ذو إنفاق ذاتي.^(٧٤)

يلاحظ "لويس"، بعد هذا الاستعراض السريع لجميع زوايا المسألة، أن هذا العلم مازال يتمتع بنفس قدر الحيوية المتوفرة في أي فرع آخر من فروع الاقتصاد : "إذا كانت المعارضة والجدل من علامات النشاط الفكري، فيبدو لنا أن موضوعنا يحتوي على قدر كاف من النزاعات. إن اقتصاد التنمية لا يمر بأكثر مراحل إثارة للانتباه، ولكنه يتمتع بالحيوية، وصحته جيدة"^(٧٥)

ماذا يمكننا استنتاجه من هذا النقاش الطويل؟ فلنعترف أولا - مع "لويس" - بأن حياة علمنا هذا ليست في خطر. لا يستطيع أحد إنكار فشل تجربة التنمية هذه أو تلك، والمرارة التي يثيرها ذلك الفشل عند الشركاء المختلفين.^(٧٦) ولكن حياة أو بقاء علم ما لا يتوقف فقط على نجاح السياسات التي يوصى بها أو التي يقدمها متخصصوه، أو حتى على النجاح الذي يحرز به باستمرار هؤلاء المتخصصون في تحليلهم للمشاكل. إن الفشل - في مجال العلوم الاجتماعية - مصدر للحياة لأنه يشير إلى أن المشكلة مازالت مطروحة وأنه ينبغي مواصلة مجهود التحليل والبحث.

مازالت التنمية أحد الموضوعات الأساسية في علم الاقتصاد، فكل اقتصاد يثير، في طريقه، بعض التفسيرات، ويتأثر ببعض الآخر منها. والهدف الرئيسي لعلمنا هو

استخلاص قوانين هذه التغييرات، وأسبابها وأشكالها وطريقة عملها.

هناك هدف آخر لاقتصاد التنمية، وهو التساؤل بخصوص معنى هذه التغييرات، ومضمونها : هل نحن بصدد "مجرى طبيعى لتطورات الرخاء" (أ. سميث)، أم أننا بصدد تراجع للفقر (أ.و. لويس) أم بصدد زيادة الكفاءات (أ.سن)؟ ماذا يتحتم علينا القيام به لبدء هذه المسيرة، لتعجيلها، أو للتحكم فيها؟

إن أى نظام اقتصادى يواجه هذه المشكلات، لكن اقتصاد التنمية اهتم، بصفة خاصة، بدراستها فى إطار اقتصاديات العالم الثالث. لكننا ندرك الآن، بمزيد من الواقعية، التنوع الذى يسود هذه "الكتلة" المكونة من مناطق، وأقاليم، ودول، تختلف ثقافتها، وتعيش كل منها "التغيير" الخاص بها، الذى أثارته التنمية فى ظروف بعينها، وبإيقاعات مختلفة. إن ادراك هذا التنوع هو مصدر من مصادر القلق الذى يساور حاليا اقتصاديو التنمية، فقد اتضح أن الوصفات العالمية خاطئة وغير فعالة. من هنا، علينا العودة إلى البحث، آخذين فى الاعتبار تنوع الحالات وتعدد مظاهر التغيير، إذ أن هذا الأخير قد يكون اقتصاديا أو ثقافيا أو اجتماعيا أو سياسيا. ومن هنا تأتى ضرورة اللجوء باستمرار إلى مناهج التحليل والعلاج النابعة من علوم متعددة.

إن الأهمية الحاسمة التى تنطوى عليها الاقتصاديات العالمية، والدولية - إن لم نقل الامبراطورية - فى عملية التنمية، والتى يرجع الفضل فى إبرازها، بصفة خاصة، إلى أعمال مدرسة التبعية، مازالت أحد المكتسبات الأخرى التى يؤدى تجاهلها إلى اوجه نقص فى تحليل الظواهر وفهمها.

وأخيرا، علينا، كذلك، إبراز أهمية الهدف السياسى. إذ أن كل تجربة من تجارب التنمية ليست - فى الواقع الملموس - سوى تجسيد لاستراتيجية تنمية، صاغتها وطبقته سلطة سياسية. فلا يمكننا إذن تحليلها دون الإشارة إلى ظروف إنجازها السياسية. إن اقتصادى التنمية الذين يحاولون أن يكونوا استراتيجيو التنمية، ويصبحون بذلك "مستشارى الأمير"، إن هؤلاء الرجال ذوى "الأيدي الملوثة" المتهمون بالمساهمة فى ولادة الأنظمة "الدموية" فى العالم الثالث، عليهم الا يندھشوا عند رؤية أسمائهم ضمن قائمة المسؤولين عن "كارثة" التنمية هذه أو تلك. ما هو العمل للبقاء سياسيا دون خدمة المستبدين "غير المستنيرين" فى عالم التنمية؟ يجد اقتصادى التنمية نفسه، هكذا، أمام معضلة العالم والسياسى. أن على تحليله أن يظل نقديا قبل كل شئ، حتى لا يقع تحت وطأة أشكال "خيبة الأمل" التى يتسم بها المستقبل المظلم،

والتي تذكرنا "بنواح الرجل الأبيض" الشهير، التي يوحى بها الاتجاه المناهض للعالم الثالث، والذي راج خلال الفترة الأخيرة.

وبهذه الطريقة، يصبح اقتصاد التنمية معرفة في خدمة سيطرة الأفراد على الظروف والصدف بدلا من أن يكون علما يعمل على تكريس "الأوضاع القائمة" في العالم الثالث. (٧٧)

هوامش الفصل الأول

(١) سبق نشر هذا النص في :

Cahiers du GERTTDH (Série du développement) 2 janvier 1986.

(٢) يدور الحوار الخاص باقتصاد التنمية في أوساط أخرى كذلك، وبوجه خاص في فرنسا وبين

الاقتصاديين الناطقين باللغة الفرنسية. فيما يتعلق بهذا الموضوع، انظر، بوجه خاص :

Le développement : Idéologie et pratiques, Actes du Séminaire interdisciplinaire de L'O.R.S.T.O.M. (1978-1981), Paris, O.R.S.T.O.M., 1983.; 246P.; "Crise des théories et des pratiques du développement (approches par disciplines)", Cahiers du GEMDEV, n° 1, avril 1984; "Crises des théories et des pratiques du développement (approches par crise, géo-politiques) Ibid, n° 2, mai 1984, 95P. : Habib El Malki (sous la direction de), Le Tiers - monde dans la crise, Quelles issues ? Rabat, Ed. Maghrebines, 1983, 422 P.

خلال السنوات الأخيرة، حاول عدد كبير من الكتاب تقديم نظرة شاملة عن نظريات التنمية. انظر من بين هذه الأدبيات :

Ian Roxborough : Theories of Underdevelopment, London, MacMillan 1979, 779 P.; Magnus Blomstrom et Bjorn Hettne, Development Theory in Transition. The Dependency Debate and Beyond ; Third world Responses, London, Zed Books, 1984, 215 P.; P.V. Preston, Theories of development, London, 1982, 296 P; Deepak. Lal, The Poverty of "Development Economics" London, Institute of Economic Affairs, 1983, 130 P; Duddley seers (ed.), Dependency Theory : A critical Reassessment, London, Frances Printers, 1981, 208 P.

(انظر - بوجه خاص - الصيغة الجديدة لمقالة جبريل پالما Gabriel Palma الشهيرة، حول نشأة نظرية التبعية وتطورها :

Dependency and Development : A critical Overview." PP 20-78); Bjorn Hettne, Development theory and the third world, Stockholm, Swedish Agency for research cooperation with Developing Countries, 1982, 168P.

(3) Gerald M. Meier et Dudley Seers (eds) : Pioneers in Development, Oxford University Press, 1984, X +372 P.

(4) S. Goonatilake : A brief Survey of Development Thought, Sri

Lanka People Bank, 1976, cité d'après B. Hettne, op. cit., P.5.

- (5) Albert O. Hirschman : "Grandeur et décadence de L' économie du développement" in : A.O. Hirschman : L' économie comme science morale et politique, Paris, Gallimard/Le Seuil, 1984, P. 43.
- (6) Gerald Meier, "Formatrice Period", in : G.M. Meier et D. Seers, op. cit., P.4.
- (7) W.A. Lewis, La Théorie de la Croissance économique, Paris, Payot, 1963, P. 11.

(٨) نذكر هنا اعترافاً أدلى به اقتصادي معاصر شهير، كدليل إضافي على ما تتسم به هذه الرؤية الثانية من تبسيط ظاهري : "أعتقد أنني اقتصادي كلاسيكي جديد، أو على الأقل لا يكف أولئك الذين لا يحبونني عن ترديد ذلك. ولكن من الواضح كذلك أنني اقتصادي كينزي. عندما يكون هناك مناظرة بين الكينزيين والكلاسيكيين الجدد أجد نفسي، في الغالبية العظمى من الأحوال، في صف الكينزيين. ولكنني لا أشعر بتاتا بصراع مع ذاتي الكلاسيكية الجديدة. هناك مشاكل يبدو أن الجهاز الكلاسيكي يلانمها بطريقة أفضل، وهناك مشاكل أخرى يبدو أن الجهاز الكينزي يناسبها بطريقة أفضل. أعتقد أنه ليس هناك صعوبة حقيقية لتمييز الحالة التي نحن بصدددها. والواقع، أنني مقتنع كذلك بأن المؤسسات والمواقف والدوافع الاجتماعية والاقتصادية، والمعايير المتفق عليها إلى حد كبير، فيما يخص العدل، وكل هذه الأشياء، تخص إلى حد كبير السلوك الذي نلاحظه في الاقتصاديات المتقدمة، حتى في إطار الاقتصاد الموسع على المدى القصير. هل معنى ذلك أنني أحبذ المؤسسات ؟ اعترف أنني أشعر، خلال الخلافات اللاهوتية بين أنصار الكلاسيكية الجديدة وبين أنصار المؤسسات، أنني كلاسيكي جديد بون أن يمكنني التخلي عن ذرة واحدة من اعتقادي بأن المؤسسات لها دور هام"

(R. Solow : "Discussion" in : World Development, vol. 11, 1983, P. 892).

(٩) استشهاد ورد في :

W. Rostow : "Development : The political Economy of the Marshallian long Period" in : G.M. Meier et D. Seer, op. cit., P. 231 S.

(١٠) استشهاد ورد في :

H. Singer : "The terms of Trade Controversy and the Evolutions of Soft Financing : Early Sears in the U.N", in G.M. Meier et D. Seers, op. cit., P. 277.

(11) A.O. Hirschman : loc. cit., P 48.

(12) (G. M. Meier et D. Seers : op. cit.

(١٣) حاول عدد كبير من الكتاب الاستناد على التحليل الكينزي، في دراستهم لمشاكل التنمية. ومن أوائل هذه الدراسات، وأشهر هذه المحاولات، الدراسة التي قام بها كورت مند لباوم :

Kurt Mandelbaum : The industrialization of Bakward Areas, Oxford, Bazil Blackwell, 1945, 112 P (Oxford Institute of Statistic, Monograph, n 2).

منذ السنوات الأولى بعد الحرب العالمية الثانية، بدأ التشكيك في المفاهيم الكينزية ومدى ملاءمتها بالنسبة للاقتصاديات المتخلفة. وبخصوص هذا الموضوع، انظر، إلى جانب مقالة فرانسوا پيرو :

François Perroux : "Généralisation de la General Theory", Revue de la Faculté des Sciences économiques, Univesité d'Istambul, 1948,

والى جانب كتابه الحديث :

"Pour une philosophie du nouveau développement", Paris, Aubrier, 1981, no 90-94.

مقال عثمان أوكيان الذي يحتوى على نقد لكتاب ك. مندلباوم، ويتساعل عن فائدة مساهمة كينز بالنسبة للدول المتقدمة (انظر خصوصاً ص ١٠٢ والصفحات التالية) :

Osman Okyan : La théorie Keynésienne et l' économie sous-développés". in : Economie Appliquée, t.4, 1951, P 85-110.

(14) W.W. Rostow : loc. cit, P. 229-231.

(15) Paul N. Rosenstein - Rodan : "Natura Facit Saltum : Analysis of the disequilibrium Growth Process." in : G.M.Meier et D. Seers, op. cit., P. 207-209.

(١٦) بخصوص هذه النقطة، انظر :

B.F. Hoselitz : "Théories des stades de la croissance économique" in B.F. Hoselitz (sous la direction de) : Théories de la croissance économique, Paris, Dunod, 1977, P 297-353.

(17) J. Schumpeter : Histoire de l'analyse économique. (t.2. l' âge classique), Paris, Gallimard, 1983, P. 267.

(18) K. Marx : Le Capital, livre premier, 1867, in : K. Marx : Oeuvres, Economie I, Paris, N.R.F, pléiade, 1965, P556.

(١٩) نفسه، ص ٥٤٨-٥٤٩

بخصوص دراسة تطور الفكر الماركسي المتعلق بمشاكل التنمية أنظر :

G. Palma : Loc. Cit, P. 23 et S.S.

وبخصوص تحليل المساهمة الماركسية في اقتصاد التنمية، أنظر :

Pranab Bardhan : "Marxist Ideas in Development Economics, A Brief Evaluation" Economic and Political Weekly, Bombay, vol 20, n°13, 30-3-1985, P550-556.

(20) H.W. Arndt : "Economic Development : a Semantic History.", Economic Development and Cultural Change, vol. 29, n°3, avril 1981, P462.

(21) G.M. Meier : "The Formative Period" in : G.M. Meier et D. Seers : op. cit. P.6.

(٢٢) ليس من قبيل الصدفة، إذن، أن نجد أول استخدام لعبارة "اقتصاد التنمية" في مقالة كتبت في استراليا في عام ١٨٦١، حول "أكثر المصانع ذات الضرورة المباشرة في التنمية الاقتصادية لموارد المستعمرة (انظر : (H.W. Arndt, loc. cit., P461) أصبح استخدام هذه العبارة مألوفاً خلال فترة ما بين الحربين، وتظهر، في فرنسا، في عناوين الرسائل (لنذكر على سبيل المثال :

Ali Asghar Pour Homayoun : La Banque Nationale de L'Iran et son rôle dans le développement économique du Pays, paris, Domat-Mont-Chrestien, 1937, 220P.)

(٢٣) انظر :

H.W. Arndt, loc. cit., P464.

(٢٤) انظر :

Gaston Leduc : "La sous-développement et ses problèmes." Revue d'économie politique t. 62, 1952, P.135.

(٢٥) بخصوص هذا المؤتمر، انظر :

Pierre Queuilles, Histoire de L'afro-asiatisme jusqu' à Bandoung, La naissance du Tiers-monde, Paris, Payot, 1965, P. 86-88 et 306-307.

(26) A.O. Hirschman, loc. cit., P.43.

(٢٧) نفسه

(28) Amartya Sen : "Development : which Way now ?", Economic Journal, Vol. 93, 1983, P. 745.

(29) A. O. Hirschman, loc. cit, P47.

(٣٠) نفسه، ص ٦١.

(٣١) نفسه.

(٣٢) نفسه، ص ٦٠.

(٣٣) نفسه، ص ٥٦.

(٣٤) نفسه، ص ٦٢.

(٣٥) نفسه، ص ٦٣.

(٣٦) نفسه، ص ٦٥.

(37) Dudley Seers : "The Birth, life and Death of Development Economics (Revisiting a Manchester Conference)", Development and Change, vol. 10, 1979, P. 707-719.

(٣٨) نفسه، ص ٧٠٩.

(٣٩) نفسه، ص ٧١٢.

(٤٠) نفسه، ص ٧١٧.

(٤١) نفسه.

(42) Paul P. Streeten : "Development Dichotomies" in : G.M. Meier et D. Seers, op. Cit, P. 337-361.

صدرت صيغة أخرى من هذه المقالة في :

World development, vol 11, 1983, P 875-889.

تتناول هذه "الثنائيات" المقابلة مثلاً بين الدول "المتقدمة" والدول "المتخلفة"، وبين اتجاهات عديدة في سياسات التنمية (مثل أولوية سلع الإنتاج الثقيلة، أو تفضيل الحجم الصغير) وبين نماذج خطية وغير خطية Paradigmes linéaires et non-linéaires، ... الخ.

(٤٢) نفسه، ص ٢٤١.

(٤٤) نفسه، ص ٣٦٠.

(٤٥) نفسه، ص ٣٦١.

(46) P.P. Streeten, loc. cit, World Development, P.875.

(47) Amartya Sen, loc.cit, P 745-762.

(٤٨) نفسه، ص ٧٦٠.

(٤٩) نفسه، ص ٧٥٣.

(٥٠) نفسه، ص ٧٤٨.

(٥١) نفسه، ص ٧٥٢.

(٥٢) نفسه، ص ٧٦٠.

(٥٣) نفسه، ص ٧٥٢.

(٥٤) نفسه، ص ٧٥٤.

(٥٥) نفسه، ص ٧٥٤-٧٥٥.

(٥٦) نفسه، ص ٧٦٠.

(٥٧) بخصوص هذا النقاش الخاص باقتصاد التنمية، انظر كذلك :

J. livingstone : "The Development of Development Economics", Overseas Development Review, 2, 1981, P 1-19; et N. Bhagwati: "Une réflexion sur Quarante ans d'économie du développement", Problèmes économiques, n° 1900, 28 novembre 1984, P 3-11.

(58) W. Arthur Lewis : "The State of Development Theory" American Economic Journal, vol. 74, 1984, P. 1-10.

(٥٩) نفسه، ص ١.

(٦٠) نفسه، ص ٢.

(٦١) نفسه، ص ٣.

(٦٢) نفسه.

(٦٣) نفسه، ص ٤.

(٦٤) نفسه.

(٦٥) نفسه، ص ٦.

(٦٦) نفسه، ص ٧.

(٦٧) نفسه.

(٦٨) نفسه، ص ٨.

(٦٩) نفسه.

(٧٠) نفسه.

(٧١) نفسه.

(٧٢) نفسه، ص ٩.

(٧٣) نفسه.

(٧٤) نفسه.

(٧٥) نفسه، ص ١٠.

(٧٦) فيما يخص محاولة تفسير أزمة اقتصاد التنمية بأزمة الحل الديمقراطي لوفشله (كندی وآخرون)

أنظر :

Thomas E. Weisskopf : "Economic Development and the Development of Economics : Some Observations from the left" World Development, vol 11, 1983, P. 895-899.

(٧٧) أنظر بوجه خاص :

Jeffrey Harrod : "Development Studies : from change to stabilisation" in : Institute of Social Studies, Rethinking Development, 1982, P. 1-19.

الفصل الثاني

**الخطاب القانوني للتنمية
ووظيفته الأيديولوجية**

**مونيك شميلييه جاندر
جامعة باريس السابعة**

يتسم الخطاب الدولي الذي يتناول التنمية، بالخصائص التالية : أنه خطاب حديث نسبيا، وضخم^(١)، وهو خطاب أسطوري بقدر ما يُحدث الشعوب عن تاريخ لا يعيشونه (على الأقل، لا يعيشونه جميعا)، وهو يعكس جوانب خطيرة من سوء سير الآليات القانونية القائمة بين الدول، يحاول معظم رجال القانون حجبها أو التقليل من شأنها (ولذلك يمكننا الحديث عن الوظيفة الايديولوجية للقانون).

وترمى هذه المقالة إلى محاولة حصر الخطاب القانوني الخاص بالتنمية. ونحن نتعمد عدم استخدام مصطلح "قانون التنمية"، رغم انتشار استخدام هذا التعبير، لأننا نرى بأنه لا يحوى مضمونا علميا.

وستركز دراستنا على المراحل الثلاث التالية :

- محاولة حصر مكان التنمية فى القانون الدولي، أي محاولة حصره، أولا، فى مجموعة المعايير (حيث أن القانون هو - بحكم تعريفه - خطاب آخر)، ثم مكانها فى العلم القانوني، أي هل هناك نظرية لقانون التنمية تتسم بتحديد دقيق لموضوعها؟
- مواجهة خطاب القانون هذا مع الواقع، بمعنى أنه إذا كان "قانون التنمية" يُقدم لنا على اعتبار أن خصوصيته هي أنه يرمى إلى هدف (أي أنه يرمى إلى تنظيم العلاقات الاجتماعية مع رغبة فى الوصول إلى تعديلات هيكلية)، وإذا كان هذا الهدف لم يتحقق بعد مرور عقدين على تطبيقه، بل تحقق عكسه، فإنه من البديهي إن هذا القانون قد فشل. علينا، إذن، طرح هذا السؤال : لماذا يستمر هذا الخطاب؟
- طرح تفسير لفشل هذا القانون والتوصل إلى استنتاجات فيما يتعلق بالوظيفة الايديولوجية لهذا القانون.

مكانة فكرة التنمية فى القانون الدولي المعاصر

على الرغم من أن التنمية لم يقدم لها تعريف حتى الآن، إلا أن الفكرة تحتل مكانة مركزية.

وعلىنا أن نميز بين القانون الوضعي، أي مضمون مواد القانون، وبين النظرية القانونية التى تمت صياغتها فى هذا الصدد.

القانون الوضعي

استخدام كلمة التنمية فى القانون الوضعي، استخدام حديث. فقد كانت مفردات

عصر التنوير تتحدث عن "المصلحة المشتركة للشعوب". وكان القانون الدولي - الذي كان لا يزال في مرحلته الجنينية خلال القرن التاسع عشر - قائما فقط على العُرف أو على المعاهدات (نظراً لغياب المنظمات في هذا الوقت) وكان يستخدم كلمة التقدم أكثر مما يستخدم كلمة التنمية.

وسوف نتناول، على التوالي، المعايير والمؤسسات القانونية.

- المعايير

كان علينا أن ننتظر حلول القرن العشرين لكي يتشكل قانون دولي كامل، وحتى تظهر كلمة التنمية هذه. إن مصطلح "التنمية" أو "نما" يرد مرارا في النقاط الأربع عشر الشهيرة التي أعلنها الرئيس ويلسن يوم ٨ يناير ١٩١٨.

فالنقطة السادسة تقترح توفير فرصة مناسبة لروسيا لكي تحدد - دون عراقيل أو حرج - في استقلال تام، تنميتها السياسية والقومية (لم يكن المقصود هنا، هو المفهوم الاقتصادي للتنمية). أما النقطة العاشرة فتتحدث عن ضرورة إعطاء النمسا - المجر، في أقرب وقت ممكن، فرصة تنمية مستقلة. وترجو النقطة الثانية عشر أن تتمكن القوميات اللا تركية في الامبراطورية العثمانية، من النمو دون عراقيل. إن مصطلح التنمية، في أي عبارة من هذه العبارات، لا يحتوى على دلالة اقتصادية محددة.

وفي نص ظهر في نفس الفترة - تقريبا - التي صدر فيها ميثاق عصبة الأمم، نجد المصطلح يتضمن دلالة اقتصادية محدودة. ففي الجزء الأول من معاهدة فرساي، التي أبرمت في ٢٨ يونيو ١٩١٩ يرد مصطلح التنمية خمس مرات، لكن هذه الاستخدامات الخمسة لم ترد إلا في المادة الثانية والعشرين. وهي تتناول المستعمرات أو الأراضي التي لم تعد - بعد الحرب - تحت سيادة الدول التي كانت تحكمها قبل ذلك. إنها مرحلة قيام نظام الانتداب : "إن رفاهية وتنمية هذه الشعوب تمثل رسالة حضارية مقدسة". ومن هنا تكلف الأمم "المتقدمة" بالوصاية على هذه الشعوب، ويشار، بعد ذلك، ثلاث مرات، إلى درجة نمو بعض الجماعات أو بعض الشعوب.

لن يطرأ تغيير في المفردات القانونية والاقتصادية، ابتداء من عصبة الأمم حتى منظمة الأمم المتحدة.

وبعد الحرب العالمية الثانية، بدأ خطاب التنمية بغزو القانون الدولي، شيئا فشيئا.

فتنص مقدمة ميثاق الأمم المتحدة على أن الدول الأعضاء تتعهد باللجوء إلى المؤسسات الدولية من أجل تشجيع التقدم الاقتصادى والاجتماعى لجميع الشعوب. وتتحدث المادة الأولى عن تحقيق التعاون الدولى، عن طريق حل المشاكل الدولية على المستوى الاقتصادى والاجتماعى... الخ. وتتسم المادة ٥٥ بمزيد من الدقة، لأنها تنص على أن الأمم المتحدة سوف تشجع على رفع مستوى المعيشة، والاستفادة القصوى من الأيدى العاملة، وتوفير الظروف للتقدم والتنمية على المستوى الاقتصادى والاجتماعى.

هكذا أصبحت التنمية (التي لم تُعرف بعد) أحد أهداف الأمم المتحدة. أما الفصل الحادى عشر من هذا الميثاق، فعنوانه "إعلان خاص بالأراضى غير المستقلة"، وهو تعبير مبهم عن مواقف هذه الفترة تجاه الاستعمار. ويمكننا الحديث هنا عن استعمار مستنير. فهذا الفصل يشير إلى ضرورة تشجيع - بقدر الإمكان - رفاهية سكان هذه الأراضى غير المستقلة، وتقديمها اقتصادى والاجتماعى، وتنمية التعليم فيها.

واستخدمت نفس التعبيرات بالنسبة للأراضى تحت الوصاية. وسرعان ما غزا مصطلح "التنمية" الخطاب القانونى الذى ورد بعد الميثاق، وصار يتكرر فيه (سواء كان ذلك فى النصوص التى أعلنت عن إنشاء المؤسسات الجديدة، أو فى بعض الاتفاقيات الدولية التى لم يكن عددها كبيرا، أو، بوجه خاص، فى القرارات التى لا يحصى عددها، التى صدرت عن الجمعية العامة أو عن المجلس الاقتصادى والاجتماعى).

كانت القوة القانونية لهذه النصوص متناسبة عكسيا مع دقة الإجراءات التى توصى بها للتنمية.

وجاءت نقطة الانطلاق فى هذا الصدد عبر نصٍ وُلد ميتا. وهذا النص هو ميثاق هافانا الذى صدر فى يوم ٢٤ مارس ١٩٤٨. كان نصا دقيقا للغاية، فى خمسين صفحة، وينص على أن التنمية هى أحد أهدافه، ويعنى التنمية على المستوى الاقتصادى والاجتماعى^(٢). وكان من المفروض أن ينبثق عن هذا الميثاق، منظمة للتجارة الدولية، لكن هذا الميثاق لم يدخل أبدا حيز التنفيذ، نظرا لرفض مجلس الشيوخ الأمريكى التصديق عليه.

ومع ذلك، سوف نشهد، اعتبارا من ١٩٤٨، بداية دخول قوى للتنمية فى النصوص

العامّة للقانون الدولي، باعتبارها هدفاً. إذ نرى، ابتداءً من ٤ ديسمبر ١٩٤٨، صدور قرار عن الجمعية العامة، يتعلق بالتنمية الاقتصادية في البلدان التي لم تنمو بالقدر الكافي.

ونجد، ابتداءً من خمسينات قرننا هذا، إدراك لعدم المساواة في التنمية، ترتب عليه إدانة من طرف الرأي العام العالمي، وإلى تعبير معياري أو شبه معياري، في الأمم المتحدة، عن مشكلات حقوق الدول والتزاماتها في المجال الاقتصادي، ومشاكل استمرار سيادتها، والموارد الطبيعية، وحقوقها في التأميم، و نظام الأفضلية في التجارة الدولية،... الخ.

ويعتبر التعبير معيارياً إذا تعلق الأمر بنصوص لا يوجد نزاع بخصوص وضعها القانوني (مثل الاتفاقيات الهامة التي تتعهد الدول بتنفيذها). ويعتبر التعبير شبه معياري بالنسبة للقرارات التي ترى بعض الدول (بصورة قابلة للاعتراض) أنها غير ملزمة لجميع الدول.

كان ظهور الدول التي نجحت عن تصفية الاستعمار، يمثل جواً مناسباً للخطاب القانوني المتعلق بالتنمية. ومن البديهي أن عدم المساواة في التنمية لم تكن ظاهرة جديدة. فقد كانت هذه الظاهرة موجودة بصفة مستمرة، سواء كان ذلك داخل الدول أو بين الدول بعضها البعض. ولكن مسألة التنمية لم تأخذ حجم مشكلة دولية كبرى إلا بعد ١٩٦٠، ويرجع ذلك إلى أن الشعوب التي كان يضمها القانون الدولي - حتى ذلك الحين - إلى الدول المكونة من عناصر مختلفة (الامبراطورية الفرنسية أو الاتحاد الفرنسي، الامبراطورية البريطانية التي أصبحت فيما بعد الكومنولث، البرتغال وأقاليمها فيما وراء البحار... الخ)، أصبحت هي نفسها دولاً. فأصبح لديها حرية الكلمة. وما نسمعه حالياً في القانون الدولي المتعلق بالتنمية، ليس سوى هذه الكلمة. فعندما أصبحت هذه الدول ذات سيادة، عبرت عن بؤسها، لأنه من الصحيح، كما سبق أن قال توكفي Tocqueville، أن نكون بؤساء وأصحاب سيادة في نفس الوقت.

إننا لو نظرنا إلى مجموع النصوص التي تم التصويت عليها سواء ابتداءً من عام ١٩٤٨، أو من ١٩٦٠ بوجه خاص، في منظمات الأمم المتحدة (الجمعية العامة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)، فسوف نلاحظ : - أن نصوص القانون الدولي ليست كلها ملزمة بنفس الدرجة. فطابعها المعياري قابل للزيادة أو النقصان. وإذا نظرنا إلى مجموع هذه النصوص، سنجد أن طابعها

المعياري كان إما مشهورا بضعفه (القرارات)، أو أنه أكبر شأنًا (الاتفاقيات)، ولكنها لم تطبق أبدا.

- يقول البعض أن الأمر يتعلق بقانون هادف. أنها ظاهرة فريدة في نوعها في مجموع مصادر القانون. فالقاعدة القانونية، في الظروف العادية، تحكم العلاقة الاجتماعية كما هي موجودة، وتأطرها : قانون الزواج، قانون التأمينات، قانون الأسواق العامة... الخ. وإذا كان صحيحا أن القانون له دائما معنى، وهدف على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وإذا كان القانون غير محايد، فمن الممكن تقييم دوره عن طريق نتائجه. وعلى سبيل المثال، يمكننا ملاحظة أن قانون الوراثة الفرنسي كما أرساه قانون نابليون، يؤدي إلى تفتيت الممتلكات العائلية، لكن مشروع تحطيم الممتلكات الكبرى لم يتم التعبير عنه صراحة. إن ماورد صراحة في هذه النصوص، كان تعبيرا عن فكرة قانونية للغاية، ألا وهي المساواة بين الورثة كأساس لقانون الوراثة.

إذا نص فرع من فروع القانون، مسبقا، على أهدافه الاقتصادية التدخلية (والأمر يتعلق فعلا بذلك فيما يُزعم أنه قانون التنمية)، فإننا نتجه، بهذه الطريقة، نحو اتجاه معاكس لبعض المبادئ الأساسية : حرية التبادلات، مساواة الأطراف، سيادة الدول. فلا يمكننا، إذن، خلق التزامات بالنتائج، مقترنة بالرقابة والعقاب، وينجم عن ذلك ما يطلق عليه رجل القانون "القانون الطرى"، وأنا أفضل استخدام عبارة "قانون رنان" في هذا الصدد.

- المؤسسات

اقترن تضخم الخطاب القانوني الخاص بالتنمية (وضعه) بزيادة هائلة للمؤسسات المكلفة بالتنمية.

إن القانون يعبر، فعلا، عن ذاته، ويلعب دوره في ضبط المجتمع، عن طريق أحكام معيارية ومؤسسات، تنتج الأحكام المعيارية وتنفذها.

إن إنشاء أول مؤسسات اقتصادية - في إطار نظام الأمم المتحدة - لم يتم، في البداية، من أجل تحقيق التنمية، ولكن من أجل إعادة بناء الدول التي مستها الحرب، وأوروبا بوجه خاص.

لم تُقر الدول الغنية - في ذلك الحين - بنصيبها في المسؤولية عن ظواهر التخلف. وكانت دول الكتلة الشرقية تلقى هذه المسؤولية على عاتق الاستعمار الغربي.

وعندما تحققت تصفية الاستعمار، سواء فى أشكالها العنيفة أو السلمية، لم تكن الدول الاستعمارية القديمة على استعداد للاعتراف بالتزامات جديدة محددة تجاه الأراضى التى كانت تابعة لها.

وكانت أول أداة خاصة بالأمم المتحدة، لمكافحة التخلف. هى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، وتم ذلك فى فبراير ١٩٤٨.

لقد أجاز اثنان من قرارات الجمعية العامة - يوم ٤ ديسمبر ١٩٤٨ - للسكربتير العام للأمم المتحدة القيام بعمليات مساعدة فنية. وشغل برنامج المساعدة الفنية (P.A.T) ، ابتداء من عام ١٩٤٩، حيزا دائما فى ميزانية المنظمة.

لم يتوقف إيقاع تضاعف الأجهزة والمؤسسات، فنجد برنامج موسع للمساعدة الفنية فى عام ١٩٤٩، وفى نهاية نفس هذا العام، نلاحظ بداية ظهور ثلاثة عناصر جديدة :

- التعاون بين المؤسسات، أى بين الأمم المتحدة والمؤسسات المتخصصة.

- نظام دائم للمساهمات الطوعية من أجل تمويل التنمية.

- وضع خبراء الدول الأكثر تقدما تحت تصرف العالم الثالث.

وأنشئ مكتب للمساعدة الفنية، وفى عام ١٩٥٢ تم تعيين رئيس - مدير له، مستقل عن الحكومات؛ بينما أُنصبت لجنة للمساعدة الفنية فى إطار المجلس الاقتصادى والاجتماعى.

ونص القرار رقم ١٢٤٠، الذى أصدرته الجمعية العامة فى عام ١٩٥٨، على إنشاء صندوق خاص يهدف إلى تمويل ما قبل الاستثمار؛ وفى عام ١٩٦٦، تم إنشاء الجمعية الدولية للتنمية، وهى فرع من فروع البنك الدولى، ولها الحق فى الموافقة على قروض ذات شروط ملائمة إلى حد كبير.

ونص القرار رقم ١٥١٥، لعام ١٩٦٠، على أن أحد واجبات الأمم المتحدة الأولى، هى تعجيل وتيرة التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى الدول ضعيفة النمو، وحدد القرار رقم ١٥٢٢، مستوى المساعدة بحوالى ١٪ من مجموع الإيرادات القومية فى الدول المتقدمة اقتصاديا.

ونظرا لارتباط التنمية بالتجارة العالمية، صوتت الجمعية العامة على القرار رقم ١٧٠٧، يوم ١٩ ديسمبر ١٩٦١، وكان عنوان هذا القرار : "التجارة الدولية أداة رئيسية للتنمية الاقتصادية".

وينص القرار على عقد مؤتمر يجمع بين الحكومات بخصوص هذا الموضوع. وعقد هذا

المؤتمر بالفعل فى جنيف فى الفترة ما بين ٢٤ مارس و ١٦ يونيو ١٩٦٤ .
علينا تسجيل هذا التاريخ، لأنه تم خلال هذا المؤتمر وضع نظرية قانونية تتمشى مع
مستحدثات القانون الوضعى.

وكان لهذا المؤتمر نتيجتين هامتين على مستوى المؤسسات، وهما : تبنى الجزء الرابع
من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، وهو الجزء المتعلق بالتجارة
والتنمية، حيث تم وضع بعض لوائح التجارة فى صالح الدول النامية؛ وإنشاء جهاز
جديد داخل إطار الأمم المتحدة، وهو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ وهذا المؤتمر
منظمة إضافية حقيقية، ينعقد مؤتمرها مرة كل أربع سنوات، ولها مجلس وسكرتارية
دائمة.

وتمشيا مع كل ذلك، تم كذلك إنشاء لجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولى فى
عام ١٩٦٦ .

وسنجد، اعتبارا من عام ١٩٦٦، مجموعتان : مجموعة البرنامج الموسع للمساعدة
الفنية (P.E.A.T.)، ومجموعة الصندوق الخاص، داخل إطار برنامج الأمم المتحدة،
للتنمية (P.N.U.D.).

أما مشكلة التصنيع، وهى مشكلة أكثر تحديدا، فكانت موضع مبادرات خاصة.
فقد أنشأ المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى عام ١٩٦١، لجنة تنمية صناعية، ومركز
تنمية صناعية، وسرعان ما اتضح أنهما غير كافيين. فأوصت الجمعية العامة فى قرارها
الصادر يوم ١١ ديسمبر ١٩٦٣، بإقامة منظمة للتنمية الصناعية.

وتم ذلك بالفعل بناء على قرار صدر يوم ٢٠ ديسمبر ١٩٦٣، ودخل حيز التنفيذ
بإنشاء منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (O.N.U.D.I) فى عام ١٩٦٦، وتمثل
هذه المنظمة، فى نفس الوقت، مركزا لتطوير الصناعة، وأداة للتنسيق بين أنشطة
التنمية الصناعية الدولية.

ينبغى كذلك، أن نشير إلى إنشاء صندوق الأمم المتحدة لمرحلة ما قبل الاستثمار
الصناعى. (٣)

- مشكلة التنسيق

سرعان ما طرحت مشكلة التنسيق نفسها، وذلك لكثرة المؤسسات وتكرار خطابها.
هذه هى الظاهرة المعروفة، ظاهرة اللجان التى تنشأ لتسوية مشاكل، وبعد ذلك اللجان

التي تنشأ من أجل تسوية المشاكل التي طرحها إنشاء هذه اللجان. تصورت النصوص التجميعية، في بداية الأمر، ترتيب الأمور على الوجه التالي : العقد الأول للتنمية (١٩ ديسمبر ١٩٦١)، ثم استراتيجية دولية للتنمية لعقد التنمية الثانى فى الأمم المتحدة (٢٤ أكتوبر ١٩٧٠). وفى ١٧ ديسمبر ١٩٧٣ تمت أول عملية بينالية (أى كل عامين) لدراسة التقدم الذى تحقق، وتقييمه بصفة شاملة، وتمت فى عام ١٩٧٥، دراسة جديدة فى منتصف الفترة. وتم - يوم ٥ ديسمبر ١٩٨٠ - تحديد الاستراتيجية الدولية للتنمية بالنسبة لعقد التنمية الثالث فى الأمم المتحدة. إن مجموع هذه النصوص عبارة عن رؤية مستقبلية.

وهناك أجهزة قامت، كذلك، بعملية التنسيق، ومن بينها لجنة البرنامج والتنسيق التي أنشئت فى بداية الأمر بصفة مؤقتة، ثم أصبحت دائمة. وأتت بعد ذلك اللجنة الاستشارية للشئون الادارية وشئون الميزانية، ثم الهيئة المشتركة للتفتيش.

هل هناك نظرية قانونية ؟

هل هناك نظرية قانونية خاصة للتنمية ؟

أمام هذه القرارات التي تحبذ التنمية، والتي تتبناها هذه المؤسسات التي تستهدف التنمية، هل هناك، اليوم، قانون للتنمية ؟ هل تستطيع النظرية القانونية - من الآن فصاعدا - العثور على فرع بالذات من فروع القانون، يكون هدفه التنمية. قد يبدو غريبا طرح مثل هذا السؤال، فى وقت تصل فيه ثقة الآخرين فى الاجابة إلى حد جعلهم ينشرون كتباً عنوانها "الحق فى التنمية" (الآن بيللى Alain Pelle، فلورى M. Flory، فويه G. Feuer، بنوانه M. Benouna). بينما نشر بن شيخ M. Ben-Chikh كتاباً عنوانه "قانون التخلف".

لقد ظهرت بالفعل، فى فترة معينة (فى الفترة ما بين ١٩٦٤ و ١٩٦٥) فكرة، فى إطار القانون الدولى، ترى أنه من الممكن بناء فرع من فروع القانون على موضوع التنمية.

واستخدم أندريه فيليب لأول مرة، خلال هذه الفترة، أثناء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الأول للتجارة والتنمية، عبارة "قانون التنمية" والفكرة التي كان يتضمنها هذا المصطلح، حينذاك، هى بذل مجهود من أجل تكييف التقنيات القانونية مع مقتضيات التنمية ومحاولة إجراء تحليل شامل لها. وكان مؤسسو "قانون التنمية" يرون أن الأمر يتعلق

بإيجاد تعبير يعكس فى الواقع - مع الاستعانة بتقنيات، قانونية ملائمة - التعبير الاقتصادى (فئورى، فيرالى). وتنصب هذه الفكرة على أن علم الاقتصاد لنجح حاليا فى تحديد نظرية النمو وفى تحليل أوجه عدم المساواة فى هذا النمو. وإذا كان علم الاقتصاد يستطيع تشجيع النمو، فإن دور القانون الدولى هو، إذن، وضع القواعد التى تسمح بضمان هذا النمو.

إن عشرين عاما، وتكرار فترات الأزمات - التى تزيد أو تقل خطورتها - التى تمس حتى أكثر الدول تقدما، تسمح لنا بأن ندرك أنه كان هناك خلط بين نمو تم فى ظروف معينة وبين السيطرة العلمية على الاقتصاد. لقد تحقق النمو ولكن السيطرة العلمية لم تتحقق بالضرورة.

كان مؤسسو قانون التنمية يعتقدون مع ذلك - وكانوا يعبرون عن ذلك بقدر ما من الاغتياب - فى فجر ظهور هذا القانون، أن القانون الدولى سوف يضطر للانفتاح على العلاقات الاقتصادية، وأن الأمر سوف يتعلق بالتالى، بفرع من فروع القانون التدخلى الذى ينظم العلاقات الاقتصادية بين الدول من أجل التنمية. ونجد التعبير فى هذا الصدد، يزداد حذرا بعد ذلك بعشر سنوات : "إن قانون التنمية لم يصبح بناء منطقيا ومتجانسا بعد"^(٤). مازال الشك قائما. وهناك اعتراف بأن قانون التنمية سوف يكون، فى هذا المجال، قانونا يقوم بالتنسيق، وأنه يجمع بين عدة صفات تجعله غير مرض لرجل القانون، فهو قانون لا يوجد به صفة الإجبار، وليس هناك قضاة، وبما أنه فرع من فروع القانون الاقتصادى، فعليه مراعاة فكرة الظروف الاقتصادية والرؤية المستقبلية للأمور، وكلها أمور تخضع للصدفة.

هذا هو البناء المطروح. ولا نجد فى محاولات التنظيم القانونى هذه - مثلما هو الحال فى القانون الوضعى - تعريفا واضحا للتنمية. ولا زالت مسألة تقييم النتائج مستمرة.

ماهى التنمية ؟ هل يساهم قانون التنمية فى تحقيقها ؟

إن الإشكالية التى نواجهها هنا هى إشكالية كشف الحساب، وهذا أمر لا يمكن تجاهليه فى إطار منهج يريد أن يكون علميا. فليس من الممكن وضع قانون التنمية دون التمسك أولا بتحديد موضوعه، ثم تحديد منهجه، إذ ينبغى أن تكون الأداة جيدة. وإذا كان رجال القانون قد تساءلوا بخصوص التنمية، فإنهم لم يتوقفوا بطريقة منهجية أمام

مسألة التعريف.

هل التنمية هي زيادة الدخل القومى العام ؟ هل تعنى أحوال أفضل بوجه عام ؟ أم تحسين لمستوى معيشة الجميع ؟ هل هي تتطابق تماما مع النمو الاقتصادى ؟
إن الإجابة على هذه الأسئلة ليست بسيطة. ولا يمكن طرح المسألة إلا من زاوية أوجه عدم المساواة فى التنمية، وكشف الحساب فى هذا الصدد سيئ للغاية^(٥).
ويزداد تحققنا كل يوم - على الصعيد العالمى - من صحة القول المأثور "حبة الفقير، تغذى بقرة الغنى".

وهناك عدد معين من الملاحظات تثير القلق وخيبة الأمل، بعد عشرين عاما من الآمال الهائلة التى نجمت عن الحركات الاستقلالية :

- الإفقار المطلق لنسبة متزايدة من بلدان وشعوب العالم الثالث.

- ازدياد أوجه عدم المساواة بين الأمم، وبين الطبقات المختلفة داخل الدول المختلفة، ولكن هذه الظاهرة الأخيرة تتسم بها، بصفة خاصة، أكثر الدول فقرا (حيث نجد نواحي حققت فيها التنمية تقدما فى هذا البلد من بلدان العالم الثالث أو ذاك، ولكن علينا التمييز بين التنمية الاجتماعية الحقيقية وبين جزر تتسم بالتنمية الظاهرية فى وسط محيط من البؤس، كما هو الحال فى بعض عواصم العالم الثالث).

- النتائج الضعيفة التى توصلت إليها الاستراتيجية التجارية للتنمية، حيث إن نصيب الدول النامية، فى التجارة العالمية، ضعيف، وهو لا يزيد بل ينخفض بصفة عامة.

ونلاحظ، بصفة عامة، فشل عمليات التنمية، بل وحتى العمليات التى حاول تأطيرها قانون التنمية المفترض. ويمكننا الحديث عن فشل عام، لأن الأمر يتعلق بالشك فى الاتجاه العام للنظام العالمى. ولا يغير من الأمر شيئا أن يكون هناك (الحسن الحظ) عمليات محدودة أحرزت نجاحا على صعيد قرية، أو على صعيد قطاع من قطاعات الإنتاج، أو حتى على صعيد دولة، فى بعض الأحيان. هل يستطيع الاقتصاديون توضيح هذا النقاش ؟

ويرى الاقتصاديون أن التنمية عبارة عن "عملية تغيير للعلاقات الاجتماعية، تتمشى مع استخلاص الفائض الاقتصادى، وتعبئته، واستخدامه فى تحقيق تراكم إنتاجى، والسيطرة اجتماعيا على هذا الفائض لتحقيق نمو إنتاجية العمل الاجتماعى فى مكان محدد"^(٧). ومن المرجح أن هذه الإشارة إلى مكان محدد، تمثل مظهرا حاسما فى هذا

التعريف، وقد نجد فى ذلك مفتاح استحالة تنمية معممة.

إن العلاقات الاقتصادية الدولية قائمة على أشكال عنيفة من المنافسة لتملك السلع والخدمات، وهذه المنافسات ليست بين الدول فحسب، بل كذلك، وبنفس القدر، داخل الدول. فمصالح الأفراد والمجموعات الاجتماعية متعارضة جذريا، ولذلك فإن تنمية بعضها، بالمفهوم الحديث للكلمة، يتم على حساب البعض الآخر.

إن التسابق نحو التنمية الغربية يستلزم، لكى يؤتى ثماره، فرض - على العالم الثالث - تنمية قائمة على المحاكاة (على سبيل المثال نجد أن استهلاك الخبز فى أفريقيا، أدى إلى تعديل السلوك الاستهلاكى، وجلب الخراب على الفلاحين المنتجين للذرة البيضاء، الأمر الذى أسفر عن تبعية جديدة للخارج).

يتعلق الأمر، إذن، بتنمية مزعومة متجهة نحو التجارة الخارجية، يوجه إنتاجها نحو التصدير الذى لا يعوض الواردات، التى أصبحت ضرورية.

إن التنمية الحديثة، على الطريقة الغربية، قائمة على التراكم الذى لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق الاستقطاع من بعض القطاعات. وهذا ما يقدمه التبادل غير المتكافئ، وتدهور شروط التبادل (كان الزوج من الأحذية يساوى مائة كجم من الفول السودانى، منذ عشرين عاما، بينما أصبح حاليا يساوى مائتى كجم). وينبغى أن تساهم الدولة - القومية، وهى الإطار المفضل لتنظيم اجتماعى - سياسى للجماعات الإنسانية، فى التبادل الدولى للسلع والخدمات، بطريقة تسمح لها باستخلاص الحد الأقصى من الفائض لصالحها.

وهنا يأخذ عنصر "فى مكان محدد"، الذى طرحه أوجون Ph. Hugon، معناه بالكامل، وي طرح تساؤلا جوهريا. فمن الممكن أن تتحقق التنمية فى مكان محدد، وهناك أمثلة عديدة لذلك. لكن هل من الممكن تحقيق التنمية (وتعنى دائما التنمية بالمفهوم الغربى للحدثة) فى جميع الأماكن فى نفس الوقت ؟ أم أن التنمية التى تتحقق هنا تولد تخلفا فى مكان آخر ؟

عندما يتحدث أوجون عن التخلف، فإنه يطلق عليه اسم "التطويق"، ويعرفه على الوجه التالى: "عملية تغيير للعلاقات الاجتماعية، تتمشى مع تدهور القوى المنتجة فى مكان محدد".

هل هناك مكان للتنمية فى العالم الثالث (تنمية شاملة، وليست عمليات تنمية محدودة) فى الوقت الذى تستهلك فيه دولة، مثل الولايات المتحدة، التى تضم 5٪

من سكان العالم، ٣٥٪ من الإنتاج الغذائي العالمي، و ٦٠٪ من إنتاج الطاقة العالمية، بينما يتوقع المتخصصون في الديموجرافيا أن يكون عدد سكان العالم، في نهاية هذا القرن، حوالى ٧ أو ٨ مليار، ومن البديهي أن الجزء الأكبر من هذا العدد سوف يكون فى الجنوب؟

لا يهم رجل القانون الخلاف القائم بين الاقتصاديين الماركسيين أو اللا ماركسيين، فيما يتعلق بفائض القيمة أو بقانون ميل نسبة الفائدة للاتخفاض. ويكفي ما نستخلصه من التجربة، وخاصة فى حالة عدم تكذيب كاف لها على مدى طويل.

إننا نلاحظ فى مجتمعات العالم الثالث ككل ما يلى : قصر مدة إراحة الأرض، عدم تجديد الأراضى الزراعية، استنزاف المصادر الطبيعية، تقليل حجم العمالة، وأخيرا إنهاك الشعوب، و - فى أخطر الحالات - القضاء عليها تماما.

هناك، إذن، عملية مزدوجة لتغيير العلاقات الاجتماعية : فوإنتاجية العمل الاجتماعى فى بعض الأماكن، وتدهور القوى الانتاجية فى أماكن أخرى.

إن الأمر يتعلق هنا بميزان قوى، ويتناقض، بإمكان القانون التعبير عنه، والتصرف معه، ولكنه لا يستطيع تغييره وحده، بواسطة منهج إرادى محض.

نحن بصدد سياق نحو الحداثة، بل قُلْ حرب، فيها غالب ومغلوب.

إن ما يمثل صعوبة خاصة بالنسبة للقانون الدولى، هو أن هذه الحرب ليست بالضرورة بين الدول، أو هى بينها فقط، لكنها بين قطاعات اجتماعية من المرجح تماما وجودها على أراضى نفس الدولة. هذا هو ما نكتشفه حاليا بفضل تصاعد الفقر فى الدول التى يُقال عنها متقدمة. إن جزر الثراء تحيطها هوامش من البؤس، والمجاعة، والبطالة والاستغلال.

إن الانعكاسات الفاسدة للتنمية، أصبحت مُكتسحة، وتزداد صعوبة تصدير تلك الانعكاسات بصورة كاملة. إن إنجازات التنمية، على الطريقة الغربية، فى العالم الثالث، مقطوعة الصلة عن بيئتها، تلك البيئة التى مازالت قائمة على البؤس، ومنفصلة، كذلك، عن الأنشطة التى يُطلق عليها اسم القطاع غير الرسمى، والتى يستعصى تحليلها اقتصاديا.^(٩) هذا لا يمنع أن ضواحي مدن الشمال الكبرى، هى كذلك من جزر العالم الثالث.

إن العلاقة بين الدول، والتى ينظمها القانون الدولى، ليست دائما فى حالة جيدة، تسمح بتوجيه الاهتمام لإصلاح أوجه عدم التكافؤ فى التنمية، وعملية تغيير العلاقات الاجتماعية التى تزيد من حدة عدم التكافؤ هذا.

الوظيفة الأيديولوجية للخطاب القانوني للتنمية

أثبت قانون التنمية فشله، حالياً. وهو قانون هادف قائم بين الدول، يتضخم خطابه؛ وتتعدد مؤسساته، وتراجع الأفكار العالمية المبهمة بشأنها، لأننا نكتب كثيراً عن التنمية، التي لا تأتي، أو التي يتحقق شيئاً منها في مكان، وتراجع في أماكن. ولرجال القانون مواقف مختلفة في هذا الصدد. فالأجاء المثالي، يعتمد اللجوء إلى خطاب متفائل. ويعترف أنصاره بأن قانون التنمية مازال ضعيفاً وغير كامل إلى حد كبير. وإنه "عندما نحل مشكلة التخلف، فسوف ينضم [قانون التنمية] إلى باقي القانون الدولي الاقتصادي" (فلوري)، "وإلى أن يتحقق ذلك، يتعين عليه أن يزداد تحديداً، وأن يقدم تقنيات مبتكرة لصياغة القانون الذي يحتاج إليه. سوف يمكنه، انطلاقاً من ذلك، استخلاص - شيئاً فشيئاً - المبادئ الضابطة التي تحدد أوجه تدخله، والتي سوف تضع أسساً لعدالة اجتماعية دولية جديدة في عالم لا زالت تسوده التنمية غير المتكافئة".

ويرى رجال القانون هؤلاء أن المسؤولية تقع على عاتق أسلوب اتخاذ القرارات، الذي يساهم في عدم فاعلية مشروعات التنمية. ومن وجهة نظرنا، فإننا يمكننا طرح تحليل واقعي (دون الوقوع في تشاؤم كارثي) انطلاقاً من ثلاث ملحوظات :

- إن التنمية لا يمكنها أن تكون هدفاً للقانون. فقانون التنمية ينظم وهما. ومن هنا، فهو يعتبر أيديولوجية.

- إن قانون التنمية المزعوم لا يستند إلا إلى قرارات من المرجح أن معياريتها ضعيفة، أو منعدمة. ولكن هناك خطراً أن يظل هذا القانون رناناً في جميع الأماكن التي يتم فيها التعبير عنه. لكن ذلك لا يحرمه، بصفة نهائية، من الفاعلية، لكنها فاعلية مرجأة.

- المشكلة الحالية، هي مشكلة الحق في التنمية، لكن ينبغي تحديد مضمونه، وبصفة خاصة تحديد من هم أصحاب هذا الحق، وهو أمر صعب، وقد يتناقض مع معايير أخرى في القانون الدولي.

لا يمكن أن تكون التنمية موضوعاً للقانون

لا يمكن أن تكون التنمية موضوعاً للقانون، فقانون التنمية ليس سوى أيديولوجية. إنه الرداء الأيديولوجي الحالي للقانون الدولي الاقتصادي.

ينبغي أن يكون موضوع أى فرع من فروع القانون، هو قطاع معين من قطاعات الحياة الاجتماعية، يقوم بتنظيمه قانونيا (قانون العائلة، قانون العمل، قانون التأمينات). وفى كل حالة من هذه الحالات، هناك هدف للقانون، وهو نمط معين من العلاقات الاجتماعية بين رعايا القانون. وهذه العلاقات تقع تحت طائلة هذه المعايير التى صاغها هذا الفرع من القانون. ويكون الهدف العلمى للمذهب هو هذه المعايير وتنفيذها. وحيث أن هناك علاقات دولية اقتصادية، فمن الممكن، بالتالى، أن يكون هناك قانون دولى اقتصادى.

لكن التنمية ليست علاقة (من الممكن أن يتم نموا بمفرده : النمو الجسمانى للفرد). فالتنمية، بالمعنى الذى نعطيه لهذه الكلمة اليوم، ليس سوى نتيجة لعلاقة اقتصادية معينة فى مجتمعات التقدم التقنى، هذا التقدم، الذى كان مقترنا فى النظام الدولى، خلال مدة طويلة، بالنهب. والدليل على ذلك، أن مصطلح التنمية، لم يظهر إلا بعد إدراك التخلف الاقتصادى. وصاحب هذا الإدراك، حرجا كبيرا فى تسمية هذا الواقع، وظهر هذا الحرج عند الاقتصاديين، ثم عند رجال القانون. إن الاتزلاق الدلالى التدريجى والبطىء من عبارة "التخلف" إلى عبارة "البلاد النامية" أتى فى أوانه، بالنسبة لرجال القانون الذين كانوا فى حيرة لايجاد مخرج للتصنيفات : مثل قانون عبر البحار، ثم قانون التعاون.

إن كلمة التنمية لا معنى لها إذا لم يتم تحديد ما نقوم بتنميته. فنحن نستطيع الحديث عن تنمية السلع المادية، أو عن تنمية العلاقات الاجتماعية، أو تنمية ... الفقر.

وفى مواجهة واقع معين، وقع الاختيار، فى نهاية المطاف، على مصطلح متفائل وتكاملى (التنمية للجميع، بالطبع!) يسعى إلى تجميع التناقضات القائمة بين المشروعات الاجتماعية المختلفة. لكن إذا نظرنا للتنمية باعتبارها موضوعا للقانون، فإن المسألة تدخل فى تحريف لغة القانون لأنه ليس هناك موضوعا، فنحن لا نعرف من الذى ينبغي تنميته، وما الذى يجب تنميته، وإلى أى مدى أوفى أى اتجاه ينبغي تحقيق هذه التنمية. بل أن رجال القانون يعترفون، حاليا، بأن قانون التنمية، هو القانون الدولى برمته، موجهها بطريقة مختلفة.

ليس هناك موضوع جزئى محدد يمكننا فصله عن قانون التنمية.

وعندما نقول بأن قانون التنمية هو عبارة عن أيديولوجيا، فإننا نقصد بذلك تشويه الخيال لصورة الواقع.

إن النظام الاقتصادي الدولي - الذى يتسم بقدر كبير من العنف، ويقدر مساو له من الظلم - يعانى من احتياج شديد إلى هذه الأيديولوجية، إلى هذه الأسطورة، أى إلى ذلك التاريخ الذى نحكيه للشعوب أو الذى نحكيه الشعوب لنفسها. هذا هو الشكل المعاصر للأيديولوجية القديمة، ذات البناء الجيد، أى الأيديولوجية الليبرالية. فمذاهب الليبرالية الاقتصادية تُسلم، كما نعلم، بالانسجام العالمى، وبالنمو اللامحدود، وبالإثراء (الذى يطلق عليه اسم التنمية) للجميع. وهى، بالتالى، لا تجد صعوبة فى إطلاق اسم قانون التنمية على التأطير القانونى لهذه الظواهر التى يزعمون أنها منسجمة ومضمونة.

من المؤكد، أن الأمر يتعلق هنا برواسب راسخة للأيديولوجية الليبرالية، بمعتقداتها السحرية التى تسلم، تماما، بالتقدم عن طريق تراكم الثروات. لكن تطبيقات هذه الليبرالية نفسها هى التى تخلق أشكال عدم التكافؤ فى التنمية. هذا هو بالضبط ما تحاول الليبرالية التموهيه عليه، عن طريق بذل مجهودات مزيفة من أجل تحقيق تنمية للجميع.

آليات القانون فى هذا المجال، ووظيفتها

إذا كان من الممكن القول بأن الأمر يتعلق بأيديولوجية أكثر مما يتعلق بالقانون، فإن ذلك يرجع إلى أن كل هذا الكم من النصوص المتعلقة بالتنمية (وسبق لنا إظهار ضخامة عددها) لا يقوم بوظيفة القانون.

إن وظيفة القانون ترمى إلى تثبيت - ولو لفترة معينة - العلاقات الاجتماعية القائمة على أساس معروف، ومن ثم إلى تأطير واقع اجتماعى محدد. ويتعين على القانون تحديد السلوكيات. فهو يحتل مكانا محددا للغاية بين أنواع البيان اللغوى، لأنه يصدر من طرف أشخاص خولت لهم بعض السلطات، ويعملون وفقا لبعض الاجراءات، وبالتالى سوف يُلزم الأفراد والمجموعات باحترام الحقوق والقيام بالالتزامات. لكننا نجد أن بعض الجمل المعيارية - التى تكُون القانون - تحقق هدفها، بينما يفشل البعض الآخر.

إن أنصار المذهب الشكلى يرفضون هذا التحليل، ويعتقدون فى وجود فئات أضعف

من غيرها فى القانون، وأن هذه الأخيرة وحدها هى التى لا يتم تنفيذها. لكن الواقع مختلف. فالقانون ينفذ، فقط عندما يسمح ميزان القوى بذلك. ويولد قواعد يطلق عليها قواعد تنفيذية. ومن الممكن وجود نفس القدر منها فى قرارات الأمم المتحدة وفى المعاهدات. وفى هذه الحالة، يتم تجاوز التناقض الاجتماعى، ويتم تسوية العلاقة فى إطار توازن تقبله الأطراف وتعترف به.

فى بعض الأحيان، نجد معياراً تمت صياغته، لكن ميزان القوى لا يسمح بتنفيذه. وهذه هى، بالضبط، حالة عدد كبير من مواد قانون التنمية. إنها شكلية من الوجهة القانونية الصرفة، أى من حيث أولوية المظاهر على الواقع. وعند مواجهة تناقض فى غاية الصعوبة، أى تناقض الشعوب الغنية والشعوب البائسة، يفشل المعيار فى تجاوز هذا التناقض لصالح الأمم البائسة. وهناك معايير أخرى تتسم بالفاعلية على هذه الأرضية، وتتوصل فى معظم الأحيان إلى تجاوز هذا التناقض، وهى معايير القانون الدولى الكلاسيكى التى تتسم بالدوام، وكذلك معايير التعاقدات الدولية.

هذا لا يعنى أن قانون التنمية ليس له وظيفة. وحتى إذا كان غير مطبق، فعلينا، مع ذلك، مواصلة التعبير عنه، والمطالبة بتطبيقه، لأن الشعور بالذنب لعدم تطبيق القانون، يصبح عنصراً من عناصر ميزان قوى المستقبل (نذكر على سبيل المثال قاعدة تخصيص نسبة ١٪ من إجمالى الناتج القومى فى الدول المتقدمة، لدعم التنمية).

هذه هى، على وجه التحديد، فائدة المعيار. إن ما أطلقنا عليه فى هذه المقالة، اسم "ميزان القوى" لا يتكون من قوى مادية، أى القوى الاقتصادية والنقدية والاستراتيجية فحسب، وإنما يتكون كذلك من القوى الروحية والأيدولوجية. وتتدخل هذه القوى الأخيرة فى الموقف برمته، وهكذا يمكن أن يكون للقانون - الذى تتم صياغته فى وقت ما بطريقة تبدو طوباوية فى ظاهرها - فاعلية مؤجلة.

الحق فى التنمية

إن أكثر الطرق فاعلية (وهناك تيار بأكمله بين رجال القانون تعترف بذلك حالياً) هى العمل على تعريف عناصر التنمية بدلاً من بناء نظرية مزعومة لقانون التنمية. إننا نرى أن عبارة "تعريف عناصر التنمية" ليست موفقة تماماً، لأن المسألة تتعلق بظروف المعيشة أو بالبقاء، أكثر مما تتعلق بالتنمية. بل يمثل تعريف عناصر الحق فى التنمية، مصاعب كبيرة، لأنه يتعين علينا، إلى جانب التغلب على مقاومة ميزان القوى :

- تحديد مضمون هذا الحق وأصحابه.

- تحديد من الذى يضمنه وكيف يضمنه.

- تسوية التناقض القائم بين حق التنمية هذا ومواد أخرى فى القانون الدولى.

تنمية ماذا؟ هل سيتناول حق التنمية هذا، الموارد الغذائية، الصحة، السكن، الثقافة أم أنه سيتناول (كما يشير إلى ذلك اسمه) الزيادة المستمرة لكل ذلك؟ تنمية من؟ من هم أصحاب هذا الحق؟ ربما كان هذا هو أهم الأسئلة. قد يكون الفرد هو الهدف الحقيقى لأنشطة التنمية، ولكنه لا يستطيع استقبالها إلا من خلال مجموعات. ومجموعة "الدولة" شديدة الاتساع، وغير متجانسة للغاية، ولذلك فهى لا تمثل إجابة حسنة بالنسبة لهذه المسألة. هذا، إلى جانب أن هذه المسألة تتجاوز مجال القانون الدولى، أى القانون القائم بين الدول، وذلك لأن كل دولة تتضمن داخلها قدرا هائلا من حالات عدم التكافؤ فى التنمية. إننا نرجح، بالتالى، إدراج حق التنمية ضمن حقوق الإنسان، ينبغى إدماجه، إذن، ضمن حماية هذه الحقوق.

أما ضمانات هذه الحقوق، فهذا هو جوهر مشكلة مراقبة تنفيذ القانون الدولى، التى تراهن عليها هذه المسألة. ومن الصعب حل هذه المسألة، خصوصا لأنه لا يمكننا التوصل إلى تعبير قانونى صحيح عن ضمانات حقيقية لحق التنمية، إلا إذا تم فى نفس الوقت، الحد من، أو إلغاء بعض العناصر المعيارية الأخرى فى القانون الدولى، وهى عناصر فعالة، حاليا، فى القانون الوضعى.

فى ختام هذه المقالة، سوف نذكر - على سبيل المثال - اثنين من هذه العناصر الجديدة : المساواة بين الدول، ومبدأ عدم التدخل.

كانت المساواة القانونية بين الدول تتكيف دائما مع أشكال واضحة من عدم التكافؤ الاقتصادى. وترمى التنمية إلى البحث عن مساواة اقتصادية لا يمكن إعادة بنائها إلا عن طريق أشكال من عدم التكافؤ التعويضية.

وأخيرا، فإن التنمية للجميع تفترض وجود قانون دولى قائم على التدخل، أى على إقامة بعض أشكال التدخل، فلكى تسهم لائحة تخصيص نسبة ١٪ من إجمالى الناتج القومى فى دفع التعاون، فإن ذلك يفترض أن ينص القانون الدولى على وسائل للتدخل فى حالة الدول المناهضة لذلك.

هذه هى بعض المصاعب التى يتعين على حق التنمية، تجاوزها، حتى يكتسب وجوده.

هوامش الفصل الثاني

(١) من الصعب، بداهة، ذكر جميع المراجع الخاصة بهذا المجال. وسنشير هنا، بوجه خاص، إلى قائمة المراجع التي وردت في :

Guy Feuer : "Droit international du développement"., Dalloz, 1985, P. 39 et seq.

ومن المفيد كذلك الرجوع إلى العمل الجماعي الذي قام بنشره مركز الأبحاث والدراسات الخاصة بمجتمعات البحر المتوسط، في إيكس أون بروفانس :

"La formation des normes en droit international du développement", centre de recherches et d'études sur les sociétés méditerranéennes d'Aix en Provence, 1984.

(٢) عنوان الفصل الثالث من هذا الميثاق، هو : "التنمية الاقتصادية وإعادة البناء".

وقد ورد في المادة الثامنة ما يلي : "تقر الدول الاعضاء بأن يكون الاستخدام الانتاجي للموارد الإنسانية والمادية [الموجودة] في العالم، لصالح جميع الدول، ولفائدة الجميع. وتسلم بأن التنمية الصناعية والتنمية الاقتصادية العامة لجميع الدول، وخصوصا للدول التي مازالت مواردها ضعيفة النمو نسبيا حتى الآن، [...] تساهم في التوازن الاقتصادي".

(٣) يُعتبر كتاب بـسترن، أفضل تجميع للنصوص المفيدة بخصوص هذه المسائل :

B. Stern : "Un nouvel ordre économique international, Ed. Economica, 1983.

(4) Pays en voie de développement et transformations du droit international Colloque de la Société française de Droit international. Pédone, 1974.

(٥) انظر على سبيل المثال :

Susan Georges : Comment meurt l'autre moitié du monde, R. Laffont, 1978; et M. Bedjaoui : Pour un nouvel ordre économique international, U.N.E.S.C.O., 1979.

(٦) انظر :

B. Stern : op. cit, P. 704 : "Estimation de l'indigence dans le

monde du développement".

- (7) Philippe Hugon : "Réflexions sur le concept du sous - développement économique", Annuaire du Tiers-Monde, 1979, P. 525.

(٨) انظر :

Frédéric F. Clairmonte et J. Cavanagh : "Comment le Tiers-monde finance les pays riches", le Monde Diplomatique, septembre 1986.

- (9) Jean Chesneaux : "De la modernité" Ed. la Découverte, 1983.

الفصل الثالث

مفهوم التنمية، كمقولة فى إطار نظام دلالى*

جان فرانسوا بار

هيئة البحث العلمى والتقنى عبر البحار

باريس

(ORSTOM)

* هذا الفصل جزء من مقال سبق نشره بعنوان :

"Pour une anthropologie du développement économique", Etudes rurales, no 105- 106, E.H.E. S.S. - CNRS - Collège de France, Paris.

مقولة التنمية في مجال الاقتصاد السياسى

قد يبدو اعتبار كلمة "التنمية" مقولة دلالية - فى جانب منه - تحصيل حاصل. وبما أن هذه المقولة تتصل بمنظومة ذى نزعة علمية، فربما يمكننا إبداء نفس هذه الملاحظة بالنسبة لعدد كبير من نظيراتها، فى العلوم الاجتماعية بوجه خاص، مثال ذلك، المناقشات الأنتربولوجية المتعلقة بمفهوم "البنية"، التى يرى البعض أنها كانت مرتبطة، إلى حد ما، بالهالة الدلالية التى تحيط بهذا المفهوم والتى يتعذر تبسيطها؛ كذلك يرى Boyer أن صعوبة نظرية "الضبط" الاقتصادية، تعود جزئيا إلى إلتباس هذه الكلمة (١٩٨٦، ص ٥٨).

إن الاهتمام بمصطلح "التنمية"، من هذه الزاوية، لا يعنى، من ثم، إلا لقاء به فى غياهب الغموض، وإنما هو من قبيل التذكير بأن فاعليته مرتبطة بإمكانياته الدالة، إذ أن ما هو تافه - رغم أنه مجهول بصفة عامة - ليس غير مفيد بالضرورة. وإذا كان لهذا المصطلح بعض الخصائص الدالة الملزمة له (إذا كان الأمر يتعلق، بصفة إجمالية، بمقولة "محلية")، وإذا كان الأمر يتعلق كذلك - كما هو الحال هنا - بمقولة شاملة للغاية، فإن تأثر كل ما ينبثق عنها بها - الرؤية التاريخية للتنمية، "نظريات" التنمية، مؤسسات التنمية وسياساتها - يبدو أمرا منطقيا. يضاف إلى ذلك أن كلمة "التنمية" هى أحد المفردات الجارية. فلا يمكن لهذه الكلمة أن تفقد خصائصها الدالة - عن طريق هذه القطيعة المكانية - الزمانية التى تتميز بها الأساطير - بحجة أنه تم طبعها فى دار كوچاس Cujas للنشر أو فى معهد ماساشوستس للتكنولوجيا (M.I.T.)، بدلا من أن يتفوه بها طبيب الحى، هذا الطبيب الذى يعتقد أن ابن مريضته قد "نما"، برغم استيلاء الاقتصاد السياسى على هذه الكلمة.

سوف نتغاضى عن الآفاق المفيدة لتاريخ اللغة، لأنه لا يمكننا تناولها فى هذا السياق. وسوف نكتفى بإشارة سريعة لما نقصده "بمقولة دلالية".

وعلىنا أن نوجه اهتماما خاصا - لأسباب سوف نعرضها فيما بعد - لمفهوم أصغر مقولة دلالية، أى الوحدات المعجمية Lexèmes أو الوحدات الأولى للأنتولوجيا، فالأمر يتعلق بمصطلحات تستعصى ترجمتها (والحال كذلك بالنسبة لعدد كبير من الوحدات اللغوية الصغرى Monèmes) فكلمة ميتسو Maitso المدغشقرية أو كلمة نينامو ninamu التاهيتية، تشيران فى وقت واحد إلى ما نطلق عليه "الأزرق" وإلى مانشير إليه بكلمة

"أخضر" (مع افتراض مجانس تام لكفاءتنا اللغوية، بالمعنى الذى يعطيه شومسكى للكفاءة)، ولكن معناه لا يشير إلى "الأزرق" أو "الأخضر"، أو إلى "كلاهما" معا. وتتمتع كلمة التنمية، باعتبارها أدنى من المقولة الدلالية، بالخصوصية التالية : عدم ظهور معناها إلا فى سياق دلالى - منطقي خاص ("نظام" مرتبط بقواعد التطابق، أو بالتركيبات).

وهكذا، لا يمكننا القول، بلغة مدغشقر، أن (البفتيك) ميتسو ولكن يمكننا القول، بالفرنسية، إن البفتيك "أزرق" (*); ولا يمكننا الحديث عن "تنمية زرقاء" بل يمكننا الحديث عن "تنمية ريفية" (حول هذا الموضوع، انظر، على سبيل المثال : Goodenough, ed, 1964 Tyler, ed, 1969)

إذا كان لكلمة التنمية معنى خاص فى الاقتصاد السياسى، فإنه يبدو لنا إستحالة وضع حدود دلالية صارمة بينها وبين المفاهيم الأخرى التى انبثقت عنها، كما يشير إلى ذلك تاريخ الأفكار الاقتصادية، لأنها حالة نموذج مثالى، فى النظام الدلالى. فمفهوم النمو الاقتصادى يتصدر تلك الأفكار التى تشكل نظاما.

الثنائية الدلالية : تنمية / نمو (Développement / Croissance)

عندما تعرف كتب الاقتصاد كلمة "التنمية" فإن ذلك يتم عادة بالتمييز بينها وبين كلمة النمو، ويشير ذلك إلى الارتباط الوثيق بين هاتين الفكرتين فى ذهن الاقتصاديين، مثلما هو الحال فى تعاقب الفكر الاقتصادى (انظر فيما يتعلق بتنوع التعريفات، التاريخى والمتزامن : هاجن 1982 Hagen؛ جيومون Guillaumont وهو يستشهد بهجنز Higgins، بروتون Bruton، كندلبرجر Kindelberger، برؤ Perroux، آرون Aron، أوسترى Austry، لوبريه Lebre... الخ).

لقد شهد مفهوم التنمية، فى واقع الأمر، انتشارا كبيرا خلال الستينات من هذا القرن، عندما اتضح أن النمو الاقتصادى ليس له بالضرورة انعكاسات على ما يعتبرونه "تخلفا"، والحال كذلك، على سبيل المثال، فيما يخص إشباع "الاحتياجات الأساسية". فقد انبثقت "التنمية" من "النمو"، سواء كان ذلك فى تعاقب الفكر الاقتصادى أو فى التاريخ "الحقيقى".

* Un steak "bleu" وتعنى اللحم الذى نضج بالكاد (الترجمة).

إن تعريفات كلمة "التنمية" تمثل حقا سجلا عشوائيا قائما على تداعى الأفكار. وإذا اكتفينا باستخدام أكثر تجانسا لهذه الكلمة، في إطار النمو الاقتصادي، فإن معايير التمييز التي ترد بوجه عام هي : إشباع "الاحتياجات الأساسية"، المقابلة بين المظاهر "الكيفية" للتنمية باعتبارها "أقصى حد" للنمو الاقتصادي والمظاهر "الكمية" للنمو؛ والطابع البنائي في التنمية؛ وطابع عملية الاتفاق الذاتي؛ والقدرة على التعبير صراحة عما هو موجود بصفة ضمنية (مثلا هو الحال في "نمو" شكل هندسي، صورة، أو استدلال).

ولا يمكننا القول بأن أيا من هذه العناصر يفتقد إلى المعنى، ولكنها، جميعا، تطرح بعض المصاعب.

هذا هو الحال بالنسبة للمفهوم الخاص بالمرور من الضمني إلى الصريح، الذي ضخمه، على سبيل المثال، هيرشمان (١٩٦٤) (وهو أكثر المفاهيم اقترابا من المفهوم الاشتقاقي الذي نجده في فعل "بسط" "déplier"؛ انظر أعمال ب. كوتى) ويفترض ذلك أن المجموعات الاقتصادية تحتوى بداخلها على إمكانيات كامنة يتعين توليدها. وكما يشير كاستورياديس (Castoriadis, 1977, P 138)، فنحن بصدد العلم الأرسطى للطبيعة الذي يرى أن تعريف الطبيعة يتم عن طريق غاياتها، ومن ثم فإن هناك معيارا للصيرورة، وهذا هو الحال فيما يخص استخدام كلمة "المتقدمة" في عبارة "الدول المتقدمة". مع أن التنمية، بمعنى النمو الاقتصادي "الكيفي"، هي بحكم تعريفها، عملية وليست حالة : إذا كان هناك تنمية، فإن التنمية ليس لها غاية (بالمعنيين، أي نهاية وهدف). كذلك، لا يمكننا التفكير في نمو أى شيء دون التفكير في المجرى الزمني الذي يتضمنه هذا المصطلح، دون التفكير، بالتالي، في الإنجازات الكامنة في الحالة الأولية.

ولنأخذ، على سبيل المثال، الإشارة إلى التغيرات "البنائية" التي ترد في بعض التعريفات. إن المشكلة تكمن في استحالة التفكير في النمو الاقتصادي، وفقا لأكثر الآراء كلاسيكية، في وحدة اقتصادية منعزلة، إذ ينبغي أن تكون هناك بنية، أي أوجه لتعاون أو تمييز بين القطاعات المختلفة، أو بين الفروع المختلفة للنشاط (كوزنتز، ١٩٧٢ Kuznets، برو ١٩٦٩ Perroux، لوكايون ١٩٧٢ Icaillon).

إن تمييز "التنمية" من زاوية اهتمامها "بالاحتياجات الأساسية" (البعد المسمى بالكيفي)، يطرح كذلك مشاكل كبرى من ناحية الاقتصاد السياسي، وذلك رغم ما

ينطوى عليه هذا التمييز من جاذبية، ورغم ما يبرزه من تأكيد، ضرورى إلى حد كبير، على المظهر الأخلاقى.

إننا لا نرى، بالفعل، كيف يمكن مجرد التفكير فى تلبية الاحتياجات الأساسية، دون زيادة السلع والخدمات المتاحة من أجل الوفاء بهذه الاحتياجات. فلنستبعد، من أجل تبسيط استدلالنا، مسألة أوجه عدم التكافؤ "البنائية"، بقدر وجودها بصورة مشتركة فى عمليات النمو والتنمية (برو ١٩٦٩، جيسوا ١٩٨٢ Jessua).

ولنأخذ الصحة، على سبيل المثال. كيف يمكننا التفكير فى "الصحة" دون الطب، وكيف يمكننا التفكير فى الطب دون عدد معين من الأطباء؟ كيف يمكننا إذن التفكير فى المرور من الحاجة إلى غطاء طبي، إلى تلبية تلك الحاجة، دون التفكير فى زيادة عدد الأطباء؟ إن هذه العملية مقومة للنمو الاقتصادى؛ وليست شيئا "أضافيا" أو مجرد "تكملة". فنحن لا يمكننا إنشاء مؤسسات للتأهيل دون أن تكون هناك استثمارات عامة أو خاصة، مرتبطة بالتعريف نفسه للنمو. هذا إلى جانب، أنه بقدر ما تمثل "الدول المتقدمة" النموذج الأعلى لتعريف التنمية، فإن علينا ملاحظة أن تغطية الاحتياجات الأساسية تمت، فى هذه الدول، فى إطار أشكال اندماج، يتم فهمها، دائما، بطريقة سيئة إلى حد كبير (سوف نتناول ذلك فيما بعد)، ولكن، من المؤكد، أن ذلك لا يتم وفقا لعملية تعمدية صرفة، فقد عرفت الدول المتقدمة - من الناحية التاريخية - التنمية، دون أن يكون لها دراية بذلك.

إن التمييز "الكيفى" بين التنمية والنمو تضع الدارس للأمر أمام أشكال أخرى من الحيرة، عندما نلاحظ أن النمو هو نفسه لا يمكن التفكير فيه دون أن يتضمن ذلك بُعدا كينيا. وهكذا يستدعى النمو، كما قلنا، وجود علاقة بين قطاعات وفروع الأنشطة، ويستدعى بالتالى أوجه إعداد بنائية على المستوى الكيفى؛ كذلك، فإن الإبداع التقنى - وهو ضرورى، إلى حد كبير، لمزيد من الإنتاجية، وبالتالى فهو ضرورى للنمو - لا ينحصر فى العملية على مستواها الكمي.

إننا سرعان ما نقع فى فخ العبارات السحرية ("السعادة") أو الإطناب (مثل ما يرد فى جمل مثل : المرور "من مرحلة أقل إنسانية إلى مرحلة أكثر إنسانية"، وهو استشهاد أورده جيومون ١٩٨٥، فى الصفحة ٤٥، نقلا عن الأب الفاضل لوپريه R.P.Lebret من كتابه: الألية الملموسة للتنمية Dynamique concrète du développement، ماهى المرحلة "الإنسانية" أو حتى "الإنسانية" فى المسائل الخاصة بالمجتمعات

الإتسانية؟)، عندما نتناول كلمة "الكيفى" ولو بقدر ضئيل من الحذر. كذلك، فإن التعريف عن طريق "إعطاء الحد الأقصى" للنمو الاقتصادى بطرح مشكلة كلاسيكية فى الاقتصاد، ألا وهى مشكلة تعريف الحد الأقصى (جودلييه ١٩٦٦ Godelier). فبعد مناقشة دقيقة لإمكانات التوصل إلى "مقياس تركيبى" للتنمية، يستنتج جيومون أن هذا المؤشر مازال "عصى المنال". (١٩٨٥. ص ١٥٢)، وفى نفس الوقت، مازال هناك معنى "للتخلف" و "للتنمية". وقد يوصلنا كل ذلك إلى خصوصيات العمليات الاقتصادية الشاملة، وهى مسألة يتعين علينا - للأسف - تركها جانبا. إننا مضطرون للاعتراف بأن جزءا كبيرا من هذه المصاعب يرجع إلى التداعيات الدلالية التى تتضمنها الكلمة نفسها. ونلاحظ نفس "العدوى" الدلالية - التى تجذب معنى التنمية نحو معنى النمو - فى عدد كبير من التعليقات المعاصرة المتعلقة بالمجالين "الاقتصادى" و "الاجتماعى" : - "إننا نستثمر قدرا كبيرا فى أبحاث تنمية المنتجات التى تستمر مدة قصيرة للغاية" هذا هو ما أعلنه منتج لحفاضات الأطفال، وهو يرمى بهذا القول إلى التعبير عن أن شركته تحاول بيع المزيد من تلك الحفاضات فى فترة معينة (مقالة وردت فى مجلة "حدث الخميس L'évènement du Jeudi، بقلم نيكولا ملفسيس، ٣٠ يوليو - ٥ أغسطس ١٩٨٧).

- "ماهى فاعلية القمع فى مواجهة هذه التنمية؟"، هذا هو ما ورد فى مقال بجريدة لوموند، حول زيادة عدد الورش المخالفة للقانون فى فرنسا (مقالة بعنوان "القيّمون على الاقتصاد" بقلم جى هزليش، لوموند، ٦ أغسطس ١٩٨٧).

إن أى قاموس "وسيط" للمفاهيم التى أشرنا إليها، يكشف عن وجود وحدة دلالية لا يمكن فصلها فى كلمتى : "التنمية" و "النمو". وهذا هو (ملخص) مانجده فى قاموس "لاروس" فى ثلاثة أجزاء، الصادر فى ١٩٧٠، (وهو مثال جيد لتعريف وسيط) :

- بالنسبة للتنمية : "فعل التنمية : بسط قطعة من القماش"؛ "لصق مساحة قابلة للنمو أو جسم متعدد الصفحات على مسطح"؛ "[...] تجميع صورة فوتوغرافية"؛ مجازيا : "انتشار تدريجى [...] لمرض"؛ مرادف لها "[...] تطور، انتشار، تفسير، توسع، عملية، تقدم، تزايد، تفشى؛ التنمية الاقتصادية: أنظر النمو (التشديد من المؤلف).

- بالنسبة للنمو : "زيادة البعد الأساسى [...] (الطول)؛ زيادة الحجم [...]؛ زيادة الأبعاد الأساسية لمجموعة اقتصادية واجتماعية، مقترنة أو غير مقترنة بتعديلات فى

من الملاحظ أن الاستخدام العام يركز، في الحالتين، على الفرق في الحالة على المستوى الكمي، في محاولة للتمييز بعد ذلك. وينتقل نفس هذا الالتباس إلى المجال الاقتصادي.

يبدو، إذن، أن من الصعب للغاية التفكير في "التنمية" دون "النمو"، أي أنه من الصعب التمييز بينهما تماما، ويصل ذلك إلى حد أنه يمكننا التساؤل عما إذا كان التمييز الذي يقابل بينهما لا ينحصر في شيء ثالث أكثر عمومية، ينبثق عنه المفهومين : بنية ثقافية، مولدة لتصنيف شبيه بالاحصاء الشهير للحيوانات الصينية، الذي أشار إليه ميشيل فوكو Michel Foucault . والواقع، أن تيارات التحليل التي نلاحظها بين خبراء التنمية تبدو، أحيانا، كما لو كانت تمثل نفس القدر من الاستبدالات البنائية المتعلقة بما يُفترض وجوده بين "التنمية" و "النمو" أو يقابل بينهما؛ وهكذا نجد تناظرا بين "النمو دون تنمية"، الذي أدانه چاك اوستري خلال ستينات هذا القرن، و "التنمية دون نمو" التي تحدث عنها أ. سيد أحمد خلال ثمانيات هذا القرن.

على هذا المستوى، فإن المقابلة بين النمو والتنمية، أو بالأحرى بنية النمو والتنمية، قد تكون تابعة لهذه المقابلة بين العلة العملية والعلة الثقافية، ويرى م. سهلنز M. Sahlins في هذه المقابلة الأخيرة بنية مؤسسة للثقافة الغربية الحديثة، حيث تحتوي، من ناحية، الأشياء المفيدة، التي يمكن قياسها، وهي أشياء نعرفها معرفة جيدة (الأشياء والخدمات) ومن ناحية أخرى نجد "الاتجاه إلى الكيف" بصياغاته الغربية والمتغيرة، ولا يدرى خطاب التنمية ما يفعله بهذه الصياغات، حتى عندما لا يكف، في الآونة الأخيرة، عن الحديث عنها (الراحة المنزلية، الهيراركية في جزر ساموا (SAMOA)، الأدب الفارسي، الموسيقى، الحج إلى بينارس Bénarés، النهى عن أكل السلحفاة أو حداثة خفاضات الأطفال). فمن المؤكد، إننا في حاجة إلى قليل من المال، على الأقل، لنعيش في بينارس أو في أي مكان آخر، والبيان هو كذلك سلعة، ومدرس الأدب مُدرج ضمن "المصروفات الإدارية"؛ ولكن تكمن المشكلة في معرفة منذ متى هناك راحة منزلية، لماذا بينارس بالتحديد وليس دلهي، لماذا البيانو وليس الأكورديون، وحتى "لماذا الأدب"؟ ومن هذه الزاوية، يمكننا فهم كيف تبدو التنمية، في النهاية، كشيء أقرب إلي "هدية بونكس" (Bonux)^(*) التي نجدها بالصدفة، إلى

* كان يضع المنتج في طبة معجون الأسنان فرشاة مجانية، لو يضع في طبة مسحوق الفسيل بعض قطع الصابون، كوسيلة للتدريج (الترجمة).

حد ما، فى مُغلف النمو، أى أن التمييز "الكيفى" (العلة الثقافية) لا يتبلور إلا عن طريق رفض ما قد يكون من قبيل الفائدة العقلانية (العلة العملية) فى الوقت الذى تُخبر فيه كل منهما عن الأخرى. ولنلاحظ أننا مازلنا هنا بصدد هذا التناوب : المعنى/ الوظيفة (المقابلة بين ماله معنى، وما يستخدم فى شيء)، الذى أشار إليه أوجيه Augé فى مجال الأنثروبولوجيا (١٩٧٩). علينا كذلك ملاحظة أن هذا التناوب قد يعين بصمة الثقافة الغربية على الاقتصاد - باعتباره علم وبعُد من أبعاد الواقع - الذى انبثق عنها.

قد تكون إحدى خصائص بعض "مواطن عدم تبصر" نظريات التنمية، والحال كذلك بالنسبة للتدخل الاقتصادى، هو وجود بنية دلالية ترفض كل من العلة الثقافية، والعلة العملية، وتجمع بينهما فى نفس الوقت.

إن أوجه فشل التنبؤ والشرح - المعترف بها عالميا - التى نجدها فى نظرية التنمية، أو بصفة أعم فى النظرية الاقتصادية (بوايه، ١٩٨٦، ملف : "علم؟"، قام بجمعه "بو" فى جريدة لوموند ١٧ مارس ١٩٨٦) (Boyer, 1986; dossier "Une science?" réuni per M. Beaud dans le monde 17 mars 1986) تبدو كما لو كانت ناجمة، فيما وراء المدارس والظروف، عن اتجاه يهدف إلى "تقسيم الصعوبة إلى نفس القدر الضرورى من الأجزاء لكى لا يتم حلها (سهلينز)؛ ومع ذلك فإننا عندما نؤكد "أن كل شيء فى كل شيء" فإن ذلك لا يجعل المسألة تتقدم.

على أية حال، يبدو الأمر كما لو أنه كان محكوما على أكثر المداخل جدة، بإعادة تكوين شموليات مَزَقها بشراسة شيء أفلت من إدراك المحللين، ولكنه أخبرهم رغم أنفهم.

هكذا تؤكد "نظرية الضبط" الحديثة - على الطريقة الفرنسية - على نوعية الأشكال المؤسسية التى تتوسط العلاقة بين الاختيارات الاقتصادية الفردية والتوازنات العامة؛ ولكن ما هى هذه النوعية إن لم تكن شيئا من قبيل الأنثروبولوجيا، بالمعنى الذى عرفناه من قبل؟ تشير مدرسة الضبط إلى أنه لا يمكن أن يكون هناك تمييز "ثنائى بين الاقتصاد الصرف من ناحية، وبين ما هو اجتماعى من ناحية أخرى" (بوايه ١٩٨٦، ص ٥٤)؛ ولكن كم مرة أشار الاقتصاديون إلى ذلك؟ هذا دليل، على عكس ذلك، على مدى دسوخ هذه الثنائية. هناك، فى هذا الصدد؛ بعض المصاعب فيما يخص الجوهر، أى أنه إذا كان هناك مجال اقتصادى، فإنه ... يعالج الاقتصاد، أى القيمة،

ولا يعالج المجتمع؛ إن الاقتصاد، بحكم تعريفه، أعمى تجاه الأشكال الاجتماعية، حتى إذا كان يعلم أنه يتعامل مع أشخاص منظمين بطريقة خاصة وأنهم ينتجون القيمة ويحطمونها (انظر بخصوص هذا الموضوع، الملاحظات التي أبداهـا فيـن ١٩٧١ Veyne ص ١٦٧) (١).

لقد اضطر س.سى. كولم S.C.Colm كذلك إلى اللجوء إلى تلاقى الأخلاقيات البوذية ونموذج الإنسان الاقتصادي، لشرح أسباب الإنجازات المذهلة التي تتميز بها شعوب آسيوية عديدة، والتي لم تخضع للتنبؤ، وليس هناك عامل من عوامل الاقتصادى المتري، القائمة على العلة العملية، كفيل بتفسيرها (فلا يفسرها أي من المساعدة الأمريكية، أو حجم السكان، أو أسعار الإغراق، أو مستوى المرتبات)، والحال كذلك بالنسبة لأي عامل "متيق" أو "ثقافي" (المجتمعات "المتسلطة"، و "القدرة على المحاكاة"، ... الخ).

خلاصة القول، إننا نجد نفس الخصائص في تدخل التنمية، حيث يلي التحقق من "المسلمات الاجتماعية - الثقافية"، التي كانت سائدة في الستينات من هذا القرن، مجموعة غير متجانسة من المداخل ترمى إلى التكيف مع "الثقافات المحلية"، لكن هذه المداخل كانت لا تتناول، إلا في حالات نادرة للغاية، تدخل التنمية باعتباره واقع "ثقافي" و "محلي" - والأمر كذلك بالفعل - تاركة هذا التدخل، إجمالاً، "للعلة العملية".

يمكننا، إذن، من الآن فصاعداً، ملاحظة أنه ليس هناك ما يمنعنا من علاج "التنمية" بطريقة انتروبولوجية، بل يبدو لنا أن من الصعب التصرف بطريقة أخرى. (٢)
فلنفترض، على أية حال، أن "التنمية" عبارة عن نمو اقتصادي وشيء نوعي إضافي (من قبيل هدية بونكس)، ولنفترض أنها نمو "جيد".

ولا تكمن المشكلة الأولى، في هذه الحالة، في معرفة ماهو النمو "الجيد" أو "السيء"، ولكن في عدم التوصل إلى تفسير للنمو الاقتصادي في أماكن وفي أزمنة معينة، ولذلك فنحن لا نعرف ماهو النمو الاقتصادي. ويشير كولم Kolm، في هذا الصدد، إلى حيرة أشهر مداخل الاقتصاد المتري والاقتصاد، مثل مداخل دنيسون Denison ١٩٦٧، أو كاريه Caré، دويوا Dubois أو مالينفو Malinvaud ١٩٧٢، فيما يخص فرنسا. إننا لا نعرف إذا كان هناك نمو واحداً أو أشكال عديدة من النمو، وراء القدرة الوصفية العامة لفكرة النمو الاقتصادي. فمراحل النمو في فرنسا تقترب،

بوجه عام، يعجز في التجارة الخارجية، وبفائض في ألمانيا، وهذه العوامل تلعب دورا هاما في طبيعة النمو نفسها. ويُقال، أن ذلك يرجع إلى أن ألمانيا لديها مصانع معدات لا تتوفر لفرنسا، ولذلك تضطر فرنسا إلى استيراد مزيد من المعدات من أجل تلبية الطلب الداخلي؛ ولكن لماذا الأمور كذلك؟ لا علم لنا (استعمرنا هذا المثل من جسوا ١٩٨٢ ص ٣٢٦).

عندما نتحدث عن التنمية، فإننا نتحدث، إذن، عن شيء لا يمكننا التحقق منه إلا بمقابلته مع شيء آخر لا نعرفه تماما.

إن إدانة الاقتصاد أمر بعيد كل البعد عن أن يكون لائقا وعن أن يكون هدفنا في هذا النص، إذ يتولى بعض الاقتصاديين بأنفسهم، التعبير عن هذه الإدانة بشراسة^(٣). ويتعين علينا الاعتراف بأننا نجد أنفسنا، فيما يخص التعريفات نفسها للمصطلح المؤسس، في موقف يتطابق تماما مع الموقف الميداني في الانتروبولوجيا، حيث يقر "المخبر"، دون تردد، التصنيفات المنطقية الخاصة بثقافته. فإذا كان الباذنجان الأسود أسودا، فإنه ليس أحمرأ، أو أبيضأ.

التنمية : تنمية ماذا ؟

تمثل "التنمية" مقولة دلالية خاصة، ولا يرجع ذلك إلى مكانها في المجال الدلالي العام فحسب، بل كذلك إلى العلاقات الدلالية الضمنية التي تربطها، بصورة لا فكاك منها، "بمجموعات" الاقتصاد الشامل والمحاسبة القومية. إن شيئا من قبيل "تنمية أسرة" أمر لا يُعقل، وإذا أمكننا الحديث عن "تنمية إقليمية" فليس هناك تنمية، بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة، إلا تنمية قومية؛ وتقوم "مقاييس التنمية" على أساس قومي فإذا كانت كل من الألزاس واللورين، ألمانيتين، لكان "ميزان المدفوعات" الفرنسي مختلفا؛ إننا نجد هنا إشارة إلى ما يربط الأنتروبولوجيا كذلك - ونقصد في هذا الصدد الأنتروبولوجيا التاريخية - "بالتنمية"، وهو، هنا، الاهتمام الذي يوجهه هذا العلم إلى عملية إنتاج هذا الشيء الغريب، أي "الأمة". ولكن يمكننا كذلك أن نعكس قولنا على الوجه التالي : "التنمية" - بصفاتها مجموعة من الأشكال التاريخية والثقافية الخاصة التي تجذب، قهرا، المحاسبة القومية - تولد الأمة (مع إعطاء هذه الكلمة الأخيرة معنى اندماج أشكال اقتصادية خاصة، في السراء والضراء).

هكذا يمكننا أن ندرك، بطريقة أفضل، كيف أن مجموعات المحاسبة القومية ليست

اختراعات تقنية فعالة وشاقة فحسب، بل هي كذلك أدوات ثقافية، ولا تقلل فعالية هذه الأخيرة من صفتها العرضية. فإذا تحدثنا عن التنمية في تاهيتي، يتعين علينا معرفة ماهي تاهيتي بالضبط، وهذا ليس بالأمر اليسير (هل بها وسائل نقل عامة أم لا؟ هل لديها خطوط جوية أم لا؟ ... الخ) وعلينا، حتما، الحديث عن إجمالي المنتج الداخلي، وعن صافي المنتج الداخلي، وعن المصاريف الإدارية، وعن التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت، ولماذا لا نتناول كذلك رصيد الصناعة؟ (هناك فرق كبير، بكل تأكيد، على المستوى السليبي، بين ما قد تبنيه الصناعة التاهيتية إلى "الخارج" وما قد تشتريه من المصانع الخارجية) نتحدث التنمية، إذن، عن هذا الشيء الغريب، أي عن "الصناعة التاهيتية" حتى لو كان ذلك للبكاء على غياب تلك الصناعة.

يقول ثين بخصوص الاقتصاد الشامل، أن "المهارة" ليست "معرفة" (١٩٧١، ص ١٧٢). وإذا كان الأمر كذلك، فهذا يرجع إلى أن جوهر الاقتصاد الشامل يكمن في "الدال" (في الأدوات المفاهيمية التي تعرفه). فمجموعات المحاسبة القومية تطرح، بالفعل، مشكلات شبيهة بتلك المرتبطة بـ "تصنيفات السكان الأصليين" في الأنثروبولوجيا.

الأمر كذلك بالنسبة للمشكلة التقليدية المتعلقة بتعريف ماهو "داخلي"؛ بالمقابلة مع ماهو "قومي". فيشير جيومون بصفة إجمالية إلى أن "كل مصطلح من هذه المصطلحات، [يتسم] في حد ذاته بالالتباس (١٩٨٥، ص ٩٦). ويلاحظ جيسوا Jessua "إن ما تنتجه الأمة يطلق عليه الناتج القومي، وما ينتج داخل الأمة يطلق عليه الناتج الداخلي [...]. إن الداخلي [...] يتحدد وفقا لمبدأ الإقليمية، وفي المقابل [...] فإن القومي، [...] [يتحدد] وفقا لمبدأ الجنسية أو لمبدأ الإقامة" (١٩٨٢، ص ٨٧)؛ ولكن يمكننا اقتراح تعريفات، لا نهاية لها، لصفة "القومية" بالنسبة لأنشطة شخص فرنسي يقطن الولايات المتحدة ويتولى إعادة تصدير فاكهة الكيوي الآتية من نيوزيلاندا إلى البحرين، وما يمكننا تعريفه على أنه "داخلي"، بالنسبة لسائح ينتمي إلى جزر فيجي يقوم ببيع القوس الذي كان يمتلكه جده، إلى نحاس مغربي مقيم في جارج لي جونيس Garges-les-Gonesses؛ إن التجارة "الخارجية" كذلك، ليست خارجية إلا بمقابلتها مع كل ذلك. قد يقول البعض، إن ما يهم هو اتساق المقولات؛ ولكن ذلك يعني بالتحديد إن هذه المقولات تكشف عن وجود قسط من الأمور العرضية، لا يمكن اختزاله.

الحال كذلك بالنسبة للمقولات الفرعية التي تصف فروع الأنشطة. وهكذا واجهت صعوبة كبيرة، مؤخرا، لفهم ما تعنيه الاحصائيات التونسية بـ "خشب ومصنوعات مختلفة"، وذلك لأن "عرف" علماء النحو والصرف وحده الذي يستطيع تعيين حدود ذلك. وتستخدم أنسقة أخرى من الاحصائيات مقولات أخرى، وبصفة عامة، فإن عالمية الاقتصاد الشامل أمر مفضل، وهناك قابلية لتنوع بنى هذا الاقتصاد، ويتعين على الأنتروبولوجيا الاهتمام بها.

على مستوى فكرى يختلف عن ذلك قليلا، نشير إلى أن "ميزان المدفوعات" الفرنسى (الميزان التجارى، رصيد تدفق الخدمات وأوجه من "اللامرئى" مع "الخارج") يطلق عليه فى اللغة الألمانية "كشف حساب المجهودات" (Leistungsbilanz) (ذكر كريسون E. Cresson ، هذه الملاحظة فى جريدة لوموند، ١٨ اغسطس ١٩٨٧).

تُستقط "التنمية"، إذن، على مساحة كوكبنا نموذج معيارى للقراءة (وهى فى مجملها عبارة عن الاقتصاد الشامل والمحاسبة القومية)، وهى أداة تكونت عبر التاريخ والثقافة. ^(٤) فمن الناحية التاريخية، نجد فى حالة فرنسا، أن المنظور "القومى" بلى المنظور "الداخلى"، ليتجاور معه فى نظام المحاسبة القومية" (چسوا، ١٩٨٢، ص ٨٨). وقد تكونت هذا الأداة ثقافيا، لأن معايير التحليل تختلف وفقا للأدوات، فنرى أن جيومون يستخدم إجمالى الناتج القومى عندما يتعلق الأمر بإبراز مستويات المعيشة، وبالتالي، بإبراز "عدم التكافؤ"، ويستخدم إجمالى الناتج الداخلى لتحليل نشاط دولة، وبالتالي تحليل "ثروتها" (١٩٨٥، ص ٩٧).

إن هذا الإطار المرجعى التاريخى الضمنى هو، فى الواقع، مقومٌ للتنمية فى جميع مظاهرها. ويكمن فى ذلك موضوع آخر جدير باهتمام الأنتروبولوجيا.

التنمية باعتبارها أسطورة الأصل

تشير التنمية حتما، سواء كانت مفهوما أو مقولة، إلى تاريخ الدول "المتقدمة"، وهى فى هذه الحالة تشير إلى ظاهرة تاريخية تمتد لتشمل ما ترى اللغة العامة أنه "الثورة الصناعية" (نذكر على سبيل المثال : هوبسباوم Hobsbawm ١٩٦٢ و ١٩٨٦، بروديل ١٩٧٩، الجزء الثالث). ويمكننا الإشارة، إلى ما لا نهاية، إلى رفاهية الممالك الاشانتية، وإلى سعادة الماورين ^(*) Maoris خلال القرن الثامن عشر، وإلى مفارقات

* يوردها المؤلف Ma'ohi والصحيح ما أوردها، وهم من الشعوب التى تعيش بنيوزلاند (الترجمة).

الوفرة التي عرفها الصيادون القاطنون (سهلترز)، لكن ذلك لا يطلق عليه "اسم" التنمية. فعندما يتحدث أى شخص عن التنمية، فهو يتحدث، واقعيا، عن مستوى أو آخر، من هذه المرحلة التي بدأت، كما يبدو، في إنجلترا منذ خمسينات القرن الثامن عشر، وبعد ذلك بقليل في باقى دول أوروبا وفي الولايات المتحدة؛ وكل ما هو مقوم للتنمية (حتى في "أحدث" مظاهرها مثلما هو الحال في الاقتصاد الشامل، باعتباره علما وبعدا للواقع في نفس الوقت) ليس له معنى إلا في سياق هذه "الفترة الطويلة". إن المشكلة تكمن في أن التنمية، بهذا المعنى، ليست هي التصنيع، أو زيادة الإنتاجية الزراعية، أو تكثيف النقل، أو إقامة جهاز دولة أكثر فاعلية، أو القدرة على التمكن من الأسواق الخارجية؛ فالمفهوم التاريخي لمصطلح التنمية، هو أن يتم كل ذلك في نفس الوقت، وأن يكون "له صدى"؛ أما فيما يتعلق بقياس "المكاسب" و "التكاليف" الاجتماعية لهذا المجرى، حيث "تنجح" أحيانا "العملية، بينما يموت المريض"، فهذا شيء ما زال من قبيل مالا يمكننا اتخاذ قرار فيه؛ وإذا أمكننا تقدير أن كل فرد يفضل أن يعيش مدة أطول في حالة من الأمان النسبي، وخصوصا على المستوى الغذائي، فإن أحدا لم يسأل الأطفال المهجورين، في مانشستر في عام ١٩٤٥، عن رأيهم في ذلك، وكذلك المزارعين الذين كانوا يعانون الفاقة في منطقة لا بوس La Beauce في عام ١٨٨٠.

ما زالت الظروف العامة والخاصة لما حدث، غامضة إلى حد ما، رغم حجم التحليلات التي تم تخيلها. ونحن مضطرون، في هذا الصدد، إلى الإشارة إلى التوليفات الواسعة التي تحظى بنفوذ في هذا المجال.

وفيا يخص "إقلاع" إنجلترا، و بالتالى، ما يتعلق بتآزر العناصر التي تؤدي إلى هذا الإقلاع، يضطر ف. بروديل، عندما يعيد النظر في خط سيره الشخصي، إلى الحديث عن ذلك قائلا بأنه "عمل باهر" (١٩٨٥). أما هو بسباوم، فقد اضطر إلى إستعارة "شرارة" التجارة الخارجية التي أشعلت "وقود" السوق الداخلى (١٩٨٦ [١٩٦٨] : ص ٤٨). ويشير إلى أن الأسئلة الأساسية المتعلقة بـ "كيف" و "أين" ما زالت، إلى حد كبير، دون إجابة (نفسه، ص ٤٠). على هذا المستوى من العموميات، هناك لغز كبير، وهو حالة فرنسا في نفس هذه الفترة (التي يطلق عليها هو بسباوم "المفارقة الضخمة")، فقد كان لديها مؤسسات مثالية، فيما يخص المجال الاقتصادي، ولديها أكثر المقاولين إبداعا في أوروبا، واحتياطي هائل من رأس المال، ومركز مالى دولى،

لكنها كانت تسجل تأخرا كبيرا، بالنسبة لإنجلترا، على المستوى الاقتصادى (هوسباوم، ١٩٦٢، وخصوصا ص ٢١٢-٢١٣)، ويتفق مع ذلك ملحوظات بروديل التى تعبر عن حيرته بخصوص هذا، وعلى سبيل المثال تدنى الاستخدام النسبى لواجهة البحرية الفرنسية (١٩٨٦).

الأمر كذلك بالنسبة لمظاهر خاصة بما يحدث، رغم أنها تعتبر بديهيات من الدرجة الأولى.

هذا هو الحال بالنسبة للعلاقات المتبادلة بين الفائدة والابتكار، فالفائدة لا تتركس بالضرورة للابتكار، والابتكار التقنى، بطبيعته، لا يستهدف عملية الإنتاج. إذ يمكننا تحقيق فائدة بالاكْتفاء ببيع ملابس من الطراز الراقى، إلى الأغنياء دون الاعتماد على فرص بيع جوارب من الحرير إلى الفلاحات (هوسباوم، ١٩٨٦ [١٩٦٨] ص ٤٠). وتتفق مع ذلك، فى مجموعته، ملاحظات بروديل الخاصة بالصفة العرضية للعلاقات بين المعرفة الفنية وعملية الإنتاج، مثلما هو الحال فى استخدام امبراطورية الصين لبارود المدافع ولكن كصواريخ للاحتفالات، واستخدام الإنكا للعجلات، فى مجال لعب الأطفال، واستخدام أباطرة مصر لطواحين الهواء للترفيه عن الحاشية (١٩٨٥).

كذلك الحال بالنسبة للتجارة الخارجية، فقد يكون "إقلاع" إنجلترا، واجعا إلى تواجدها فى أجزاء مختلفة من العالم. ولكن، كما يقول هوسباوم : "إن فتح الأسواق عن طريق الحرب والاستعمار، لا يفترض وجود اقتصاد قادر على استغلال هذه الأسواق فحسب، بل يفترض كذلك حكومة لديها رغبة فى شن حرب و فى الاستعمار، لصالح المقاولين" (١٩٨٦ [١٩٦٨]، ص ٤٩). ويواصل بروديل الحديث، فى هذا الصدد، بهذه الجملة اللفظة : "لا يسيطر على العالم من يريد" (١٩٨٥). ويمكننا إيراد عدد متضاعف من الأمثلة الخاصة بأمور تتزايد خصوصيتها، هذا هو الحال بالنسبة "للحلقة الفاضلة" الخاصة بالآلة البخارية و بالفحم (ريش ١٩٧٧ ص ٤ Rich).

ومن البدهى أن كل ذلك قد يكون له أهمية كبيرة بالنسبة للأنثروبولوجيا التاريخية. فخصوصية تنمية أوروبا - خصوصية "التنمية" بشكل عام - ليست فى هذا المظهر أو ذاك، ولكن فى اندماج تلك المظاهر، وملحوظات كلود ليثى شتراوس Cl.Lévi Strauss الخاصة بـ "الجمع" بين الصدفة ومجموعات من الاحتمالات فى التاريخ (فى هذا النص الجميل الذى يحمل، لسوء الحظ، عنوان "الجنس والتاريخ") أو عن العلاقات المعروفة، التى أشار إليها كذلك بول ثين، بين نظرية الألعاب والاقتصاد

الشامل، من المؤكد أن كل ذلك كفيـل بأن يكون له امتدادات مثرية. كذلك، فقد كان من المفروض أن تقنعنا أهمية البعد العرضي، أي البعد الخاضع للصدفة في الثورة الصناعية - إذا كنا في حاجة إلى ذلك، وخصوصا إذا كان لذلك معنى - بأن "الأوروبيين" ليسوا أكثر ذكاء، بطبيعتهم من غيرهم (أو حتى أقل ذكاء من غيرهم). لكننا نشير، هنا، إلى شيء قاطع، وهو أنه بقدر ما أن "التنمية" ظاهرة تاريخية شديدة الخصوصية، فإننا لا نعرف بالضبط عما نتحدث عندما نتحدث عنها، ولذلك لا يمكننا الحديث عنها إلا من زاوية هذا "التهديد برودة لانهائية"، التي تحدث عنها كلود ليفي شتراوس فيما يتعلق بإدراك الزمن التاريخي (١٩٦٣) وبهذا المعنى، تمثل كلمة التنمية وحدها أسطورة الأصل، بمعنى التسلسل المنطقي للمشاكل المرتبطة بإدراك الزمن التاريخي. وهكذا فإن الحديث عن "التنمية" في الأوضاع الراهنة لا يعنى أكثر مما يقوله الماوريون عن مؤسس الكون : "كان كبيرالتاأروا Ta'aroa ، وهو الأصل، موجودا منذ قديم الأزل، [...] لقد انتج تاأروا نفسه في الوحدة، وكان أهلا لنفسه، فلم يكن له أب أو أم".

نظريات التنمية كبنى سردية لواحدة من أساطير الأصل

استنادا إلى هذا المعنى كذلك، فإن كل نظرية من نظريات التنمية و - من بعض الجوانب - كل ممارسة للتنمية تمثل بنية سردية - طريقة لها خصوصيتها في سرد حكاية - مرتبطة بتاريخ أوروبا الاقتصادية والاجتماعي، الذي يمثل، حتما، إطارا مرجعيا لها، إن لم يكن يقدم لها "الحبكة"، بالمعنى الذي استخدمه فين؛ وإرتباطها بهذا التاريخ، إن لم يكن عن طريق قراءة التطورات التاريخية، فهو يتم عن طريق أدوات الاقتصاد الشامل، التي تستخدمها بالضرورة والتي تتجم عن هذه التطورات التاريخية. ونقد نظريات التنمية، بصفتها متمركزة على أصول السلالات البشرية، يعتبر من قبيل الإسهاب.

وبخصوص هذه النقطة، هناك مشكلات أخرى أولية، ولا ترتبط هذه المشاكل "بالاتحياز" بقدر ما ترتبط بالتحقق من مجموعات نصية قابلة للاستقلال، فعلا، الواحدة عن الأخرى؛ إذ أن من الصعب معرفة أين يجب إجراء "القطع"، بل لا يمكننا أخذ قرار في هذا الصدد. وهناك، مع ذلك، مجموعات نصية متميزة يعين نوعها الرأي العام للاقتصاديين، سواء كان ذلك على المستوى الأعم (النظرية "الكلاسيكية"،

الكلاسيكية الجديدة"، "الماركسية"؛ انظر على سبيل المثال : هاجن، ١٩٨٢، ص ٨٣ وما بعدها (Hagen)، أو في صورة ملحقات منطقية تابعة من الأولى، لكنها مع ذلك لا تمتزج بها، ويمكننا إطلاق اسم "مدارس" التنمية عليها (الصناعة المصنعة، التنمية الريفية، التنمية المتمركزة على الذات، التنمية من أسفل... إلخ). تلك هي المجموعات النصية التي يشار إليها بمصطلحات السرد (برونر وترنر، ١٩٨٦، Brunner et Turner : واعمال ب. ريكور P. Ricoeur).

إن ضرورة "الشمولية" أو ضرورة التزامن التي تستدعيها التنمية، باعتبارها ظاهرة تاريخية، مهددة، بالفعل، بصفة نهائية، إذ أن الزمنية الملازمة للنظرية ولتدخل الاقتصاد الشامل، تعترف بها بالكاد. ففي حالة ما، نجد أن النظرية، نظراً لاتباعها عن التاريخ - ويبدو لي إن هذا الطابع أكثر وضوحاً في نظريات التنمية عن أي علم آخر - لا يمكنها القيام إلا على أساس الملاحظة اللاحقة؛ وهي بالتالي محكوم عليها بإعادة إنتاج، بشكل أو بآخر، تركيب من التركيبات التي سبق حدوثها (وسوف نتناول هذا الموضوع فيما بعد)؛ وفي حالة أخرى، فإنه يتعين على التدخل أو "المساعدة العامة"، البدء بشيء ما.

هناك دائماً، إذن، في "التنمية"، باعتبارها نشاطاً، "في بداية الأمر" و "بعد ذلك"، بينما كان من المفروض عدم وجود مثل هذا التعاقب. ولنتنظر مثلاً إلى حالة الصناعة، سنجد التساؤلات التالية : بأيها نبدأ، بالصناعة الصغيرة أم الكبيرة؟ في أي منطقة نبدأ : الغنية (وهذا أمر أسهل)، أم الفقيرة (لأنه أمر أكثر ضرورة)؟ وما هو الوضع، إذن، بالنسبة للإنتاج الغذائي؟ وإذا نظرنا إلى المجال الزراعي، فنجد التساؤل التالي : أي المعدات الزراعية المصنعة نستخدم؟ وإذا نظرنا للمجالين معاً : الصناعة والزراعة، فإننا لا نعلم ما هو الحد الأقصى، نحن لا نعلم، بالأحرى، إذا كان قد تحقق، في يوم ما، في أوروبا، حد أو حدود قصوى (سبق لنا تناول هذا الموضوع). وهناك أمر مشجع ولا يمكننا نفيه، وهو أن أجهزة المساعدة العامة للتنمية، هي أجهزة متخصصة في جميع قطاعات الأنشطة "الاقتصادية والاجتماعية"، لكن ذلك لا يعني أنها تعرف ما هو أقصى حد لاتدماج هذه القطاعات، وهو لا يعني كذلك أنها تعرف كيف تقوم بأحداث مثل هذا الاندماج، بل، أقل من ذلك كله، أنها لا تعرف إن كان من المرجح إنجاز كل ذلك في آن واحد، إذ أن هذه الأجهزة، سواء كانت مندمجة أم لا، يتعين عليها "سرد تاريخ معين"، وهذا هو معنى تقسيم مؤسسات التنمية إلى "خدمات" أو إلى

"انجهاات"، منها ما يؤيد المولّد بالماء، ومنها ما يؤيد السّماء، ومنها ما يؤيد المنشآت الصغيرة، ومنها ما يؤيد الكبارى والطرق،... الخ، وهذه التقسيمات، وفقا لتعريفها، ليس لها هدف خاص فى نشاط تقوم به بطريقة لازمنية ومندمجة.

فى حالة عدم إشارتنا إلى الصعوبة الكبيرة التى تتضمنها هذه المهمة، كان من الممكن ان تؤخذ ملحوظاتنا على أنها هجوم شديد؛ وخاصة فى حالة عدم توفر أمثلة، معترف بها، تتسم إلى حد كبير، بطابع "تبسيطى" فى نظريات التنمية وممارساتها، ولا يمكننا شرحها دون الرجوع إلى "الدالة" التعااقبى أو التاريخى (إذا أردنا) الذى يكوّنها. وهناك نقطة أولى، ضمن نقاط أخرى، تعضد ملحوظاتنا، وهى مجهولة بصفة عامة، وربما يرجع ذلك إلى تفاهتها، وتتعلق هذه النقطة بتعدد النظريات المتعلقة بشيء مفرد، بكافة معانى هذه الكلمة الأخيرة، أى تعدد النظريات المتعلقة بـ "ال" تنمية. وعلى سبيل المثال، فليس من المؤكد، وليس قابل للإثبات، أن الانتقادات العديدة والمتبادلة التى توجهها كل من النظرية الليبرالية والنظرية الماركسية، الواحدة إلى الأخرى، لم تتوصل أبدا إلى شيء من قبيل صيغة ثالثة، يمكننا عن طريقها إثبات أنهما تتحدثان، ولو بعبارات مختلفة، عن نفس الشيء، أى ماذا يستطيع أن يقوله الإنسان الاقتصادى Homo Oeconomicus ذو عقلية الماؤول، وهو فتى سعيد يتأرجح بين عدد لا نهاية له من الاختيارات الحرة، إلى الإنسان الماركسى، Homo Marxistus المستلب جوهريا؟ هناك شيء آخر، إذن، يتحدث عبر هذه النظريات، وهو من قبيل الشعب الثقافية والتاريخية. مالى الذى كان يمكن أن يحدث فى فكر ماركس، لو كان هيجل أسبانيا؟ وبنفس هذا القياس، فإن بول فين يرى أن "النظرية الكلاسيكية الجديدة تمثل أكثر الثقافات ملائمة لاحتياجات المؤرخ" (١٩٧١، ص ١٧٤). وبصفة أعم، فإن هذه النظريات تستمد معناها، بنفس القدر، من تتابعها، ومن العلاقات التى قد تربطها مع واقع اقتصادى مستقل، وفى حالة غياب ريكاردو Ricardo كان يمكن أن تختلف أعمال ماركس.

ولكن هناك كذلك وقائع معروفة جيدا فى النظرية الاقتصادية. فـ "و.أ. لويس"، يتحدث فى مقال شهير له، نشر فى عام ١٩٥٤، عن التنمية الاقتصادية من منظور "العرض اللا محدود للأيدى العاملة" (وكان المقصود بذلك أن يكون العرض لا محدودا بالنسبة للطلب، ولم يكن المقصود بكلمة "لا محدود" اللامحدودية فى حد ذاتها). كان هذا العرض، فى ذهن لويس، مكونا من المزارعين ومنبثقا عن الهجرة الريفية،

ولدينا أسباب وجيهة تجعلنا نعتقد أن هذا المفهوم كان يردد، ولو بطريقة غير واعية، ظواهر مماثلة تماما للظواهر التي مرت بها أوروبا في فترة ما قبل الحرب، أو حتى التي مرت بها إنجلترا في طريقها إلى التصنيع، مع هذا الفارق الوحيد الهام، أي الفارق الخاص بطبيعة زيادة الانتاجية الزراعية، التي تمثل، في هذا الصدد، المشكلة برمتها. ورغم تفاؤل بعض المحللين بخصوص هذه المسائل - مع أنهم معتدلين مثل هاجن (١٩٨٢) - فإن النمو الحضري في أفريقيا أو أمريكا اللاتينية، لم يكن متعاديا، وفقا لمعلوماتنا، وشاملا لنمو الزراعة (بخصوص نقد مفهوم لويس، انظر شارم ١٩٨٠ Charms). وإذا استبعدنا النظريات، نظرا لبعدها عن واقع النشاط الاقتصادي، فإن "مدارس" التنمية لا تكف عن تكرار هذه الظواهر المتعاقبة. فيشير جيرى Giri إلى أنه عندما تبدأ التنمية في أفريقيا، تُعطى الأولوية للمشاريع الصناعية الكبرى، نظرا لاعتقادهم (على عكس الأفكار الموروثة في هذا الشأن) أن الزراعة كانت موضع اهتمام قاصر عليها بطريقة مُفرطة، وأن الدول الأفريقية التي استقلت حديثا "جديرة" بالصناعة. ويمكننا مواصلة تكهناتنا إلى مالاتهاية، حول أوجه نجاح أو فشل هذه المرحلة، لكن التنمية "الريفية" لم تستمد معناها إلا من تعاقبها مع هذه "الأفيلة البيضاء" التي تعبر عنها هذه اللغة غير المفهومة، وفي التعاقبية، توالى أو تجاوزت التبادلات والتبادلات الفرعية. وهكذا نجد أن التدخل الذي كان يفتخر بأنه خفيفا، يتلو التدخل الذي كان لا يجرؤ دائما إعلان صفته "الثقيلة"، وفي إطار النمط الأول من التدخل تجاوز الكنديون والفرنسيون، وسبقهم في ذلك، أو أتى بعدهم، الأمريكيون، والهولنديون، والبلجيكيون؛ ولكن ظلت "الصناعة المصنعة" في الجزائر، مخصصة للعبادة السوقية للصلب. وعندما حاصر الفكر الاجتماعي، نظرية التنمية، ظهرت جميع أشكال عدم التكافؤ. وتجاوزت نظرية "التنمية من أسفل"، التي تنادى بها بعض الأوساط التقدمية الأنجلو ساكسونية، مع نظريات التقطير لأسفل Trickle down، التي كان يحبها البنك الدولي إلى حد كبير في فترة معينة (رشح ثروات الطبقات العليا نحو الطبقات السفلى)؛ وعندما تم اختراق هذا الشكل، ظهرت هذه اللعبة البهلوانية على المستوى الفكري، وهي مصطلح التنمية "المتركزة على الذات"، وهي تمثل في مجملها شيئا مُحَرَّمًا ويستحيل التفكير فيه، وخلال هذه الفترة ظهرت نقائص التاريخ الاقتصادي: "الصدمات" و "الصدمات المضادة" البترولية، و "إقلاع" آسيا... الخ. وكانت كل هذه العبارات بمثابة "أدوات الوصل" في النظرية الاقتصادية. والآن، في الوقت الذي نتحدث فيه، فليس من

المستبعد أن يتم الرجوع إلى "مراحل النمو" القديمة التي كان ينادى بها روستو Rostow، والتي انتقدت في ذلك الزمن - نظرا لمظهرها التطوري والمتمركز على أصول السلالات البشرية - بينما يرى ب. كوتى Couty أنها مراحل "تنتشر أمامنا بجلال" (١٩٨٤).

يبدو أن النظريات والمدارس، مضطرة إلى تكرار مظاهر مختلفة من التصور الذي تصنعه بشكل تاريخي تعيشه؛ لكننا لا يمكن أن نكرر "تماما" النمو الاقتصادي كما انجزته أوروبا أو الولايات المتحدة، ولذلك السبب تنظم البنى الثقافية، هذه المجموعات النصية. وهذا ما يجعلها تابعة، بالتحديد، للفكر الأسطوري، بالمفهوم الذي أعطاه كلود ليفي شتراوس لهذا الفكر، فقد كان يشير، منذ أكثر من عشرين عاما (في عام ١٩٦٣)، إلى أن السياسة هي أقرب شيء إلى الفكر الأسطوري: "إن الفكر الأسطوري، بما أنه لا يبالى [نقطة] البداية أو الوصول صراحة، فهو لا ينجز أبدا مسارا كاملا، ولا يزال هناك دائما شيئا يتعين عليه إنجازه. إن الأساطير لا نهاية لها، مثلما هو الحال بالنسبة للطقوس" (١٩٦٤، ص ١٤).

نحن نتناول هنا، بالطبع، مسألة التكرار في الاقتصاد وفي النشاط الاقتصادي. وهذه ليست مسألة جديدة، خصوصا خلال هذه السنوات التي يعود فيها بقوة ما يطابق "الليبرالية"، والتي "يعاد اكتشاف" آدم سميث فيها. وقد التفت الاقتصاديون أنفسهم إلى هذه المسألة. فيرى هيرشمان في أحد نصوص كينز أنه قائم على "نفس الحجة التي لجأ إليها د. جونسون في القرن الثامن عشر [...] - (وهي في هذا الصدد، غريزة الإثراء، التي تجمع وتوجه "بعض الميول الخطيرة في الطبيعة الإنسانية") (١٩٨٠، ص ١٢٠)؛ ويرى هاجن في إعطاء الأولوية للزراعة، منظورا "فيزيوقراطيا" (١٩٨٢، ص ١٤٢).

ومع ذلك، فإن ملاحظة تكرار الخطاب الاقتصادي ليست دائما حاضرة في وعي الفاعلين، هذا من ناحية، ولذلك، فمن المفيد التعبير عن هذه الظاهرة؛ ولكن الاعتراف بالتكرار لا يمثل شرحا له، بينما هناك أهمية قصوى لهذا الشرح، إذ أنه إذا كان هناك تكرار فمعنى ذلك أننا بصدد شكل متناه. وبناء على ذلك، يمكننا طرح التساؤل التالي: هل هناك حقا نظريات جديدة للتنمية؛ والحقيقة أننا إذا أمعنا النظر في هذا الصدد، سوف نجد، بصفة شبه دائمة، أن هناك "نسخة" سابقة لنظرية أو لمدرسة تقدم إلينا باعتبارها شيئا جديدا. وكان ج. شوفو، يذكرني، مؤخرا، بأن الناس تنظر إلى "التنمية الجماعية" باعتبارها آخر صيحة في النظريات الجديدة، بينما كانت منتشرة، منذ

أربعينات هذا القرن، في آسيا الأنجلو ساكسونية المستعمرة (١٩٨٧).

كلمة الختام

في نهاية هذا المقال، نؤكد على معنى هذه الملحوظات. فهي تتمسك بالخصوصيات الدلالية لفكرة التنمية، وهي بالتالي خصوصيات ثقافية وتاريخية؛ وهي تشير إلى أنه يبدو أن هذه الخصوصيات لا يمكن اختزالها، وأنها قد تبدو بوضوح أكبر إذا أخذنا في الاعتبار هذا "الكولاج" الهائل الذي تمثله المؤسسات العامة، والقومية أو الدولية التي تكلف بالتنمية. وعندما نشير إلى كل ذلك، فإننا لا نرمى بتاتا إلى التعبير، بشكل عام، عن عدم أهلية التدخل الاقتصادي من أجل التنمية. بل يمكننا أن نقول عكس ذلك، طالما أن المؤسسات تأخذ على محمل الجد الطابع الفريد الذي تتسم به هذه المرحلة التاريخية، التي توجه خلالها أجهزة اقتصادية خاصة نحو حل مشاكل "خارجة" عنها جزئيا. إن كورنر وآخرين (١٩٨٦) (Koerner et al) كانوا على حق، عندما لاحظوا أن إقلاع أوروبا الاقتصادية تم في إطار تبادلات اقتصادية - مالية دولية؛ وأن هذه التبادلات لم تكن، مع ذلك، "مساعدة للتنمية"، لأن ذلك لم يكن له أي معنى في مقولات القرن التاسع عشر السياسية والاقتصادية.

إن هذا النشاط (أي مساعدة التنمية) والإطار المرجعي الذي تشير إليه (الاقتصاد الذي يطلق عليه اقتصاد التنمية) لهما، إذن، خصوصيتهما، ويتم الإخبار عنهما ثقافيا. وهما، إذن، من قبيل "التجميع العشوائي" Bricolage بالمعنى الذي أعطاه كلود ليثي شتراوس لهذه الكلمة، وعلينا بالتالي التعامل معهما على هذا الأساس، رغم كل التخيلات العلمية الجارية، وأيا كان حجم المشترك بين الفكر المتوحش والفكر العلمي. إن معنى هذه الملحوظات هو : الاعتراف، بقدر من الصرامة، بأن "التنمية" لها طابع تجريبي. وقد تؤدي مثل هذه الملحوظة إلى التخفيف من وطأة الموضوع.

- ANSON-MEYER M.: "Le mythe de la comptabilité nationale en Afrique", *Revue d'Economie Politique*, n° 1, janv.- Eev. 1983, P. 86-111, (cité par P. Couty, 1984).
- ARON R. : Dix-huit leçons sur la société industrielle, (Collection "Idées") Gallimard, Paris, 1984.
- AUGE M. : Symbole, fonction, histoire. Les interrogations de L'anthropologie, Hachette, Paris, 1979.
- BARE J.-F. : "Pour une approche anthropologique des politiques de développement", in : *Economies en transition : secteur informel, développement rural et macro-économie, anthropologie du développement*, Bulletin du département H, ORSTOM Paris, 1987, P. 155-180. "La Tunisie, la petite entreprise et la grande banque", 26 P. multigr. (à paraître).
- BLANC M. : "Note à propos de M. Anson Meyer, 1983", Bulletin bibliographique du service de coopération de L'I.N.S.E.E., n° 2, 1983, Paris (cité par P. Couty, 1984).
- BOYER R. : La théorie de la régulation : une analyse critique, Agalma/La Découverte, Paris, 1986.
- BRAUDEL F. : Civilisation matérielle et capitalisme, Armand Colin, Paris, (3 vol), 1979. La dynamique du capitalisme, Arthaud, Paris, 1985. L'identité de la France, vol. 1. Arthaud/Flammarion, 1986.
- BRUNNER E.M. et TURNER V.W. (ed) : The Anthropology of Experience. With an Epilogue by Clifford Geertz. The University of Illinois Press, Urbana and Chicago, 1986.
- CARRE, DUBOIS, MALINVAUD : Le croissance française, Editions du Seuil, Paris, 1972.
- CASTORIADIS C. : L' Institution imaginaire de la société, P.U.F., Paris, 1971. "Réflexions sur "le" développement et "la" rationalité", in : Domaines de l'homme. Les carrefours du labyrinthe II, Le Seuil, 1977, P. 131-174.
- CHARMES J. : La problématique de la transition, Paris (note de travail multigraphiée du groupe I.N.S.E.E.-A.M.I.R.A.), 1980. "Place et rôle du secteur non structuré dans la planification du développement et les politiques d'emploi en Tunisie", in : Tunisia : Industrial Employment, World Bank, Washington, annexe, 73 P., 1986.
- CHAUVEAU J.-P. : "Le développement approprié. Mise en valeur coloniale et autonomie locale : perspective historique sur deux exemples ouest-africains", in : Histoire, histoires, (équipe Autonomie et Dépendance) Département H, ORSTOM, Paris, multigr., P. 23-43, 1986. Communication orale, 1987.

- COUTY P. : "Les dominations en science économique", Pratiques et politiques scientifiques (Actes du Forum "Pratiques et politiques de science"), Editions de l'ORSTOM, Paris, 1984. "Figures du développeur : l'artilleur et le tisserand", communication au colloque Terrains et perspectives, ORSTOM, Paris, 1986.
- DENISON E. : Why Growth Rates Differ, The Brooking Institution, Washington.
- DOUGLAS M. : Implicit Meanings, Routledge and Kegan Paul, London, 1975.
- DOZON. J.-P. : "Quand les pastoriens traquaient la maladie du sommeil", Sciences sociales et santé, vol. 3, n° 3-4, 1985, Paris, P. 27-57.
- DUMONT L. : Homo aequalis, (Bibliothèque des Sciences Humaines), Gallimard, Paris, 1977.
- Essais sur L'individualisme. Une perspective anthropologique sur l'idéologie moderne, Esprit/Seuil, Paris, 1983.
- FAVRET J. : Les mots, la mort, les sorts. La sorcellerie dans le Bocage, Gallimard (Bibliothèque des Sciences Humaines), Paris, 1977.
- FUA C. : "Les voies diverses du développement en Europe", Annales E.S.C., mai-juin 1985, Armand Colin, Paris, P. 579-604.
- GIRI J. : L'Afrique en panne. Vingt-cinq ans de "développement", Karthala, Paris, 1986.
- GODELIER M. : Rationalité et irrationalité en économie. ("Economie et socialisme") F. Maspero, Paris, 1966.
- GOODENOUGH W.H. : (ed). : Explorations in Cultural Anthropology. Essays in Honor of G. P. Murdock, McGraw Hill, New York, 1964.
- GUILLAUMONT P. : Economie du développement, (coll. "Thémis") P.U.F., Paris (3 vol.).
- HAGEN E.E. : Economie du développement, Economica, Paris, 1982.
- HIRSCHMAN A. D. : Stratégie du développement économique, (trad. française) Editions Ouvrières (coll. Economie et Humanisme), Paris, 1964. Face au déclin des entreprises et des institutions, (trad. française) Editions Ouvrières, Paris, 1972. Les passions et les intérêts, (trad. française) P.U.F., Paris, 1980 (1977).
- HOBBSBAWM E.J. : The Age of Revolution. 1889-1948, The American Library, New York, 1962. Industry and Empire, Weidenfeld and Nicholson, London, 1968 (1986).
- JESSUA C. : Eléments d'analyse macro-économique, ("Précis Domat") Montchrestien, Paris, 1982.
- KOLM S. C. : L'homme pluridimensionnel, Albin Michel, Paris, 1987.
- KORNER P., MASS G., SIEBOLD T., TETZLAFF R. : The I.M.F. and the Debt Crisis, Junius Verlag, Hamburg, 1986.
- KUZNETS S. : Croissance et structure économique, (trad. française) ("Economie contemporaine") Calmann-Levy, 1972.
- LACOUTURE J. : Pierre Mendès-France, Le Seuil, Paris, 1981.

- LECAILLON J. : La croissance économique, P.U.F., Paris, 1972.
- LENCLUD G. : "Note critique. L'eau dans la cité. Techniques et milieux symboliques", Etudes Rurales, n° 93-94, 1984, P. 151-161.
- LEVI-STRAUSS C. : La pensée sauvage, Plön, Paris, 1963. Mythologiques. Le cru et le cuit, Plon, Paris, 1964. Anthropologie structurale 2, Plon, Paris, 1973.
- LEWIS A.R. : "Economic development with Unlimited Supplies of Labor", Manchester School, n° 22 (may 1954), P. 131-191.
- PARKIN D. : Semantic Anthropology, Academic Press (A.S.A. Monographs n° 22), Londres/New York, 1982.
- PERROUX F. : L' économie du xx siècle, P.U.F., Paris, 1969.
- RICH N. : The Age of Nationalism and Reform, W.W. Norton, New York, 1977 (1970).
- SAHLINS M. : Au coeur des sociétés. Raison utilitaire et raison culturelle, (Bibliothèque des Sciences Humaines), Gallimard, Paris, 1980 (trad. française de Culture and Practical Reason, Chicago, (1976).
- SCHWARTZ M. J., TURNER V.W., TUDEN A. (eds) : Political Anthropology, Aldine Publishing Company, Chicago, 1966.
- SORMAN G. : La nouvelle richesse des nations, Fayard, Paris, 1987.
- TOURAINE A. : La société postindustrielle, Denoel (coll. "Médiations"), Paris, 1969.
- TYLER (ed.) : Cognitive Anthropology, Holt, Rinehart and Winston, New York, 1969.
- VEYNE P. : Comment on écrit L'histoire, Le Seuil (coll. "Points"). Paris, 1971.

هوامش الفصل الثالث

(١) يبدو أن الانتروبولوجيا الاقتصادية - التي قد تطرأ على ذهننا - تجد نفسها في مأزق، وهي تعترف بذلك.

(انظر :

Godelier ed : Un domaine contesté : l'anthropologie économique, Paris / la Haye, Mouton, 1974)

ربما يرجع ذلك إلى الاعتقاد بأن الانتروبولوجيا الاقتصادية يمكنها أن تكون شيئاً آخر غير دراسة انتروبولوجية تتناول الاقتصاد، أو، على الأقل، ما ترى أنه اقتصاد، في الواقع. ويمكننا، بالفعل، التساؤل عما إذا كان الاقتصاد - باعتباره مجموعة نصية تاريخية وثقافية (بومون، ١٩٧٧ Dumont) - يمكن أن يكون شيئاً آخر سوى نفسه، حتى إذا تعلق الأمر بدولة فانواتو Vanuatu.

إذا كان يمكننا تمييز تنوع شبه مطلق في الأجهزة الاقتصادية - وتحاول جميع اتجاهات الاقتصاد الشامل ضغط حجم هذا التنوع - فلا يبدو لنا أن ذلك كفيلاً بأن يكون انتروبولوجيا اقتصادية على وجه الخصوص، إذ أن المشكلة، في هذا الصدد، ليست مرتبطة بأن هذه الأجهزة الاقتصادية، ولكنها متعلقة بالتنوع. فالفرنك، سواء استخدمته أسرة فرنسية في شراء شركة استثمار ذات رأس مال متغير SICAV، أو استخدمته عائلة تنتمي إلى شعوب 'سونينكي' Soninke من أجل بناء مسجد، فإن ذلك لا يغير من كون الفرنك فرنكا في كلتا الحالتين. ومع ذلك، يبدو أن الانتروبولوجيا الاقتصادية لا تهتم بالمسألة التالية : ماهو هذا الفرنك؟ وربما يرجع ذلك إلى اعتقادها بأننا، في هذا الصدد، في مملكة الاقتصاد المالي أو مملكة الاقتصاد الدولي، واننا - في هذه الحالة - خارج المجال الثقافي، بل أكاد أقول، خارج الوضع البشري. فالمسجد والفرنك موجودان، ولكن المسجد ليس له علاقة بالفرنك. ومن المؤكد أن المسجد له أهمية كبيرة، ولكن البرنامج الذي تقدمه هنا يوجه اهتمامه إلى الفرنك وإلى كل ما يترتب عليه.

(٢) يبدو لي أن خط سير كولم (١٩٨٧) S.C.Kolm، في هذا الصدد، مثالي تماماً. إن الانتروبولوجيا تهمل ملحوظات عديدة عبر عنها المؤرخون - ونذكر من بينهم، في المقام الأول، فيبرويل - رغم أن هذه الملحوظات أصبحت شائعة إلى حد كبير، وتفتح - في رأيي - آفاقاً واسعة، وربما يرجع ذلك إلى انشغال الانتروبولوجيا بمهام أخرى؛ وتعلق ملحوظات المؤرخين بخصوصيات الوقائع الاقتصادية نفسها، ومن ثم، بخصوصيات وقائع الاقتصاد الشامل. فهي تتعلق، هكذا، بانتشار القرميد "المكور" Tuile "canal" وانتشار القرميد "الروماني" Tuile romaine في فرنسا (١٩٨٦) وبالتقدم التقني في مجال سفن العتاد الهولندية

(١٩٧٩)، وبالأهمية النسبية التي كان يتمتع بها الجيش الفرنسي خلال القرن الثامن عشر (١٩٨٦) ويستمرار نماذج قانونية متميزة (انظر في هذا الصدد Le Roy - Ladurie; travaux en cours de P. Lamaison sur le notariat français).

(٣) هناك، في الاقتصاد، مسافة بين النظرية و المعطيات، لا يمكن مقارنتها بتاتا بما أعرفه في العلوم الطبيعية والاجتماعية [...] أعتقد أن الكتب فضيحة [...]".

"The Failure of Armchair Economics" interview de Herbert A.Simon, Prix Nobel d'Economie, à La revue Challenge, New York, nov-déc. 1986, citée par Michel Beaud, Le Monde, 17 mars 1987.

للتعرف على أمثلة أخرى، انظر النص الممتاز :

Philippe Couty : "Les dominations en science économique", in : Pratique et politiques de science, Département H, ORSTOM, Paris, 1985.

(٤) أكرر، مرة أخرى، أن هذه الملاحظات لا ترمى إلى مهاجمة استخدام الاقتصاد الشامل، حتى إذا كانت لدينا أسباب وجيهة لشن مثل هذا الهجوم الثانوي. ونتموذج للمناقشات الخاصة بتطبيق المحاسبة القومية على الدول "المتخلفة"، أنظر المجادلات التي دارت بين انسون ميير (١٩٨٣) M. Anson Meyer وبلان (١٩٨٣) M. Blanc ، والتي وردت في بـ كوتي (١٩٨٤) P.Couty.

الفصل الرابع

**بعض الملاحظات حول التنمية في العالم الثالث :
الوجه الآخر لأيديولوجية التنمية**

- رونيه جاليسو

(جامعة باريس الثامنة)

- سعيد قامبا

(جامعة كورت)

فى عام ١٨٢٥، خصصت جريدة "المنتج" Le Producteur السان سيمونية، مقالا عن مصر، يعبر عن الرغبة الشديدة فى "ربط البحرين عن طريق قناة بين القاهرة والسويس". وسوف يؤدى هذا المشروع الجماعى إلى تبلور المجموعة التى ترى فى الاتحاد بين الشرق والغرب، رمزا لتجمع عالمى.

ويمكننا، بكل تأكيد، تفضيل البعد "الطوباوى" لهذا الهدف، واعتبار المشروع بمثابة "نهر كبير للشعوب"؛ وإذا كان البعض لم يدرك بوضوح إن هذا المشروع يمثل محاولة إدماج، فقد استخلص محمد على، مع ذلك، بُعدَه السياسى، وكان يرى أنه يمثل "تهديدا بتدخل أوروبى".

وتعتبر ردود فعل الأطراف المختلفة فى هذا الشأن نموذجية، بقدر ما تضع مذهباً تنموياً، وجها لوجه، أمام معارضة الطبقات القيادية له.

العلاقات الرأس مالية المتبادلة وظهور الأيديولوجية التنموية

مازال تفسير مشروعات الدولة التى قام بها محمد على، موضوعا يثير الجدل. إذ أنه من الصعب، بالفعل، إضفاء صفة "القومية" المصرية عليها. وحيث أن هذا الرجل ينتمى - وكذلك الحال بالنسبة لقطاع كبير من المحيطين به - إلى الانتلجنسيا العسكرية، ذات الأصل البلقانى، والتركية المهنة، فقد بادر بمحاولة استقلال سياسية، مستغلا أوجه المنافسة الاستعمارية بين كل من فرنسا والمجلى. ألم يكن له دور فى الإيحاء بغزو الجزائر؟ لم تكن التحالفات وحدها أوروبية، بل كان الأمر كذلك بالنسبة للمستشارين ورجال المال. وكانت التبعية هى الأقوى، منذ فترة ما قبل الخضوع للتجارة الحرة البريطانية، الأعوام ١٨٣٨-١٨٤٠. ومن هنا، فإننا نشك فى فرص عملية "التحديث" هذه؛ فالمظهر التقنى - إذا ما استخدمنا المصطلحات الحديثة - وكذلك مظهر "التعاون الاستعمارى الجديد" السابق لأوانه، يطغيان على واقع التنمية المتمركزة على الذات.

من المرجح أن مقارنة تجربة محمد على بـ "الاستبداد المستنير"، تحوى قدرا من الافتعال؛ فلا يمكننا القول بأنها سارت فى طريق شبيه بذلك الذى سلكته بروسيا، أو ثورة الميجى، ويرجع ذلك، تحديدا، إلى غياب الاندماج القومى. ومن المؤكد، أن رفاعة الطهطاوى - وهو أناضولى الأصل، وكان يشغل وظيفة تركية - قد أسهم بصورة فعلية فى التمصير، لكنه تمصير أدبى لأفكار غربية، عن طريق الترجمة بوجه خاص.

لقد كان واضحاً، منذ ذلك الحين، أن المسألة التنموية لا يمكن فصلها عن علاقاتها "بالتنمية" الرأسمالية، التي كانت في هذه الفترة متمحورة على أوروبا الأطلنطي. لكن من المؤكد أن المشكلة التاريخية "للتنمية" أمر مختلف، فإذا كان التوسع الأوروبي، ثم التوسع الأمريكي، قد أدبا إلى الحد، تدريجياً، من إمكانيات الاستقلال الاقتصادي، فإن هذا لا يتنافى مع وجود استعداد "للتنمية" الرأسمالية في مجتمعات ودول أخرى خارج أوروبا الغربية؛ وربما نجد في تجربة مصر، خلال القرن الثامن عشر، علامات تعطى طابعاً نسبياً للنهضة التي أثارها بونابرت، وتظهر مثل هذه العلامات الدالة على الاستعداد للتنمية، بطريقة أوضح، في الشرق الأقصى الصيني، ويسرى ذلك، بالطبع، على اليابان، إذ تبدو هذه الأخيرة كما لو كانت آخر إنجازات هذا النمط من التنمية، وقد تحقق ذلك، لا على أساس داخلي فحسب، بل، كذلك، على أساس توسع استعماري خاص بها (كوريا، منشوريا، وحتى الفشل في الصين).

ويمكننا طرح مسألة "تنمية" السكان الأصليين، اللا أوروبيين، في ارتباطها بهذا التاريخ للتنمية الرأسمالية. فقد كانت أيديولوجية التنمية في القرن التاسع عشر، تخص المجال المشترك العالمى للرأسمالية، ولم يكن ذلك راجعاً إلى ترديدها بصفة آليه - رغم وجود التأثيرات والميل إلى المحاكاة - بل إلى تجدد التنمية، كما لو أعيد اختراعها في شكل التنمية القومية، أو التنمية التي تستهدف وحدة جميع القوميات (آسيا الصغرى، الجنس الأصفر، الوحدة بين جميع الشعوب التركية، الأفريقية... الخ)، وكان ذلك يصاحب - بالذات - الحركات القومية التي تتبنى "تضامن العالم الثالث" في مجال التنمية الذاتية. بل أن تأكيد الطابع القومي، باضفائه الاستمرارية على التاريخ القومي، إنما يشكل موقفاً عكسياً لذلك المجال، كما كان الحال، على سبيل المثال، في هاتين الأمتين العريقتين، أي مصر والصين^(١). أليس جوهر التنمية المتمركزة على الذات، قومياً؟

خلاصة القول، أن الأيديولوجية التنموية، هي حصيلة لتفاعل - وهذا التفاعل ينجم عن العلاقة الاقتصادية والثقافية المتبادلة - حتى إذا كنا لا نعرف، في معظم الأحيان، سوى وجهها الأوروبي. أما الوجه الآخر، أو الصيغة الأخرى، التي تتبناها الانتلجنسيا في المجتمعات المسيطر عليها، حتى وإن بدت تكراراً للوجه الأوروبي، فهي تتميز بتعدد مرتكزاتها، بل وقوة الانفعال، والقدرة على حشد الجماهير في القرن العشرين .. على الأقل حتى استنفاد قوة الدفع.

"التنمية" فى ظل التبعية

كانت الدولة التقليدية، أى الدولة التى سبقت الدولة القومية، تواجه - فى هذا الصدد - حركة مهيمنة تتوافق مع الاتجاه نحو الثورة الصناعية. وترتب على هذا الاتجاه مجموعة من القيود، من بينها : الانفتاح على التجارة الأوروبية، إدخال "تشريع موضوعى"، إصلاح الجيش والبوليس. وقد أثار موقف التبعية هذا، فكرا متعدد الأشكال : نقد الماضى، ضرورة تدعيم الأمة (الصين، مصر)، مكرمة الثقافة (تركيا)، إعادة تفسير التراث (الشرق الأوسط، الصين).

خلاصة القول أن هذه "القومية الثقافية"، لم ترفض تبنى التقنيات الأوروبية، بل استخلصت من ذلك ذخيرة من المفاهيم، تلك التى أصبحت، فيما بعد، أساسا أيديولوجيا لخدمة الدولة. وكان "الإصلاح" الإسلامى - الذى نادى به الأفغانى، فى أول الأمر - يطالب بالعودة إلى الإسلام ويدعو، فى الوقت نفسه، إلى تبنى، بل واستيعاب أدوات تقنيات التنمية الغربية. إذ كان أساس التنمية، هذه المرة كذلك، موضوعا فى "التقنية" أو لما هو "اقتصادى".

إن التأميمات التى شهدتها أمريكا اللاتينية، خلال العقود الأولى من القرن العشرين - والتى تمت باعتبارها "فعل تنموى"^(٢) - تعتبر أكثر دلالة مما سبق، وأكثر اتساقا مع ردود الفعل الاقتصادية للنخب خارج أوروبا. وفى الوقت نفسه، نرى، فى الهند، تفسيراً صحيحاً لعلامات التنمية، يحشد التراث باعتبارها منهجا للكفاح الاقتصادى.

لقد خضعت هذه الفترة، مع ذلك، لاختيارات التخصيص التى تفرضها السلطات الأوروبية، وكذلك لمتناقضات التى أثارها استراتيجية التخليص التى لجأوا إليها. وقد طرحت منذ وقت مبكر، التساؤلات حول السبب الذى جعل عدد قليل من الطغاة يحتكرون الاستغلال ومسؤوليته، أى عن دور النخب الجنينية التى تتكون وتنمو بطريقة مهزوزة.

وقد أدت ثنائية الاستقطاب هذه لظاهرة مشوشة ومظلمة، إلى قيام الأطراف المختلفة باستخلاص إشكاليات متجددة ومتناقضة. فأصبحت دراسة التغلغل الاستعماري، ونتائجه، تسترعى الانتباه، وتشغل، منذ مدة طويلة، فصلا أساسيا فى سياق المناقشة الخاصة بالتنمية^(٣).

"تنمية" الدول الجديدة

واصل الشمال، دون انقطاع، العمل على ضمان هيمنته الأزلية، ومع مرور الزمن، أخذت الدول الاستعمارية السابقة تركيز اهتمامها، في نفس الوقت، للإجابة على السؤال الشهير : "لماذا لم يقلد العالم الثالث، أوروبا القرن التاسع عشر؟". ويمكننا التعبير عن ذلك بطريقة أخرى : لماذا لم يؤد التراكم الأولى لرأس المال - المالى إلى تصنيع سريع؟

إننا نجد هذا التساؤل في قمارين الإصلاح التى تقدمها النظريات القائمة على فكرة تطوير الماركسية عن طريق نموذج الانتاج الآسيوى أو نماذج الإنتاج الخاصة، ونجده كذلك فى النداءات الموجهة سواء إلى العقلية المغامرة الكامنة داخل قلوب البورجوازيات الطهورية و القومية، أو الساعية إلى التعبئة الشعبية، التى تشير إلى الأصالة الديمقراطية التى كانت سائدة فى عهد ما قبل الرأسمالية. وهناك صيغة للتنمية بواسطة النخب أو النخبة، وهناك الصيغة الشعبوية.

على أية حال، كان من المحتم إعطاء الأولوية لإقامة مشروعات تاريخية تقدم بديلا، له مصداقية، فى مواجهة الهيمنة الأجنبية. وخلال تتابع عمليات الاستقلال^(٤)، أعيدت قراءة المسلمات وتفسيرها : نهب العالم الثالث يتم عن طريق نظام العلاقات الاقتصادية الدولية.

وبما أن إدارة الواقع اليومى كانت تفرض نفسها بطريقة ملموسة على الدول النامية، فقد استدعى الأمر القيام بالتصنيع، ورفع الأجور، والتعليم. وكانت جميع هذه المقتضيات مستمدة من مفاهيم اقتصاد التنمية التى قام "بتصحيحها" واقع التقسيم الدولى للعمل.

فى سياق التفكير فى الأطر الاجتماعية للفكر الاقتصادى والبحث عن توازن جديد بين الأنظمة والثروات - فى ظل سلطات قائمة على تفضيل الصفوة - ظهرت اقتراحات بعقد اجتماعى جديد.

وتواجه آثار "الاستغلال الكلاسيكى" - هنا وهناك - ما يبدو "تدعيما لأدوات السلطة العامة". إذ تقوم المجموعات المحلية بإعادة تنظيم المؤسسات السياسية، بما يؤدى إلى تدعيم قاعدتها الاجتماعية، وتحاول، فى نفس الوقت، إعادة توجيه العلاقات مع السوق العالمى. وحيث أن التنمية تفترض وجود موارد طبيعية، وأيدى عاملة، ورؤوس أموال، فإن النشاط القائم على الإرادية، يجتهد لاستخلاص فائض من

أجل التراكم الإنتاجى. وينبغى الإشارة كذلك إلى التراث، وذلك لإيجاد تفسير للهاكل غير المتوازنة، أى تفسير هذا الموقف برده إلى غياب الإنتاج الصناعى، والزراعة "الحديثة" المتجهة بصفة كاملة نحو الخارج، وعدم ملائمة النظام الاجتماعى^(٥).

ولنذكر بأنه تم اللجوء إلى مساهمة الزراعة - كما هو الحال فى تجربة التنمية الستالينية فى الاتحاد السوفيتى، والتي اعتبرت نموذجاً مثالياً - كما لو أن على الزراعة أن تقوم، مرة أخرى، بتوفير التراكم الأولى، ولو لتعويض الفرق بين الأسعار والأجور، وتوفير السلع للسوق الغذائى. لكن اختفاء طبقات الفلاحين، يسير حالياً بخطى أسرع من سياسات التصنيع، حتى لو كانت من النوع المصنّع؛ وتزداد سرعة الهجرة الريفية بسبب الإصلاحات الزراعية. وتبدو الشعبوية التى تستند إلى الفلاحين، سواء كانت شعبية الثورة الصينية أو الشعبوية التى تستند إلى الفلاح Fellah كما لو كانت ايدولوجية تعويضية لاتجاه تنموى يحبذ الجانب التقنى. ومن البديهي، أن يصرر على تأكيد مبدأ تقرير المصير، بمراحل مواجهة وبمراحل انفصال.

لقد فضلت نخب الدول النامية، خلال المراحل الأولى من كفاحها من أجل الاستقلال، أشكالاً من التعاون قائمة على أوجه تشابه ثقافى. فقامت بتكوين هياكل تضامنية، وعندما انفرج الجو، صعدت هذه التيارات مطالبها الخاصة بتقسيم جديد للعمل، وبإنشاء مؤسسات متخصصة فى التنمية الصناعية، وسياسات نزع السلاح. وتستند الدول النامية إلى قضايا إجماعية وتطرح برامج اندماجية^(٦).

ونظراً لندرة مراحل "الاتصال"، فقد سادها تأكيد على إقرار شرعية السلطة القومية، وانتشار النظم التى توجهها الدولة، إدارياً أو حتى بوليسياً، أو - فى أفضل الأحوال - على مستوى إدارة المجتمع (المعونة الاجتماعية)^(٧). ويجرى تدعيم الأمة باعتبارها منطقة لها الأولوية فى الهياكل الاقتصادية وفى ميزان السلطات. وينجم عن ذلك التباس مزدوج فى المفاهيم المتعلقة بالأيدولوجيا (المحظورات المنهجية)، والبنى التحتية (الخطة، البيئة، العقلية).

هكذا تصبح، الرغبات عابرة القوميات transnationales - والتي تعمل لصالحها، بوجه خاص، السياسات الاقتصادية للتنمية وللاستقرار (وتفتقد الأمة إلى هذين العنصرين) - من قبيل التطلعات. وتحقق البرامج القومية القائمة على منطق اجتماعى - سياسى، وعلى أهداف اقتصادية مؤكدة، نتائج غير متكافئة فى المجالات الخاصة بمحاولات إصلاح الزراعة، وبالتحول التكنولوجى؛ أو بمحاولة تطويع قوانين الأجور

الفردية للمؤسسات، فتصبح هذه الأجور اشتراكية، عن طريق تعميم حالة الأجراء، ويتحقق ذلك فى قطاع الخدمات أكثر مما يتحقق فى القطاع الإنتاجى.

إن إقامة برامج تنمية فى مواجهة مواقع الشمال المهيمنة فى كل مكان - عن طريق دوله وشركاته الصناعية الدولية التى يمكنها القيام "بالتحكيم، فى أى وقت، بين عدد كبير من الدول" - تواجه المصاعب فى كل مكان. وباختصار، فإن مرونة الرأسمالية المتقدمة تنتج خطابا مناهضا للاستعمار يدين الاستراتيجيات الاقتصادية - العسكرية القائمة على أنشطة تخل بالاستقرار ("صراعات واهنة")، وتسرع هذه الأنشطة الأخيرة من إيقاع تكييف الأنشطة الاقتصادية مع الأوضاع الجديدة.

وتقوم عملية التكييف هذه، أساسا، على برنامج يعيد تنظيم الزراعة، ويدعم التعليم المدرسى، وعلى وضع سياسة خاصة بالمعدات الكبيرة، وبإعادة توزيع الثروات. ويترتب كذلك، على مثل هذا الموقف، دراسة "الفاعلية" على مستوى تخطيط مستوحى من الرأسمالية، وعلى مستوى اللجوء إلى "قوانين السوق"، استنادا إلى نظرية "الانعكاسات"، التى ترى أن أى زيادة فى الدخل القومى تنعكس، فى النهاية، على أصغر الدخل. لكن هذا المدخل، أو ذاك، يعكس بطريقة واضحة، إدراك حساسية موقف الدول النامية.

إن تجارب التنمية تتحول إلى مواجهات أيديولوجية. فالتعليمات المالية الدولية إلى "النخب" التى تتولى زمام "السلطة"، تفرض إجراءات إصلاحية، وتشمل هذه الإجراءات، على سبيل المثال، ضغط مصروفات الدولة، وإجراءات فى صالح الاستثمار الأجنبى وتصفية النموذج القائم على إيجاد "بديل للواردات".

ونلاحظ، فى بعض الملحوظات، بعض العلامات التى تدل، رغم كل شىء، على تعمق فكرى، أى أن العلاقة بين كل من الديموجرافيا والإنتاج والاستهلاك والعمل، أصبحت أكثر وضوحا. فنحن، فى جميع الحالات، نجد بصفة عامة، نفس الإدانة المتكررة للمهيمنة (الشرق الأوسط، دول شمال أفريقيا، آسيا، أمريكا اللاتينية)؛ لكن هناك شيئا آخر مثيرا للانتباه، وهو أن هذه الإدانات الموجهة إلى "الخارج" ينجم عنها تدعيم للدولة أمام الطبقات التى تم استبعادها من القرار الاقتصادى (فى المجتمعات التى تقدم إليها المساعدات).



وفى نهاية عملية الكشف هذه، عن علامات بعض المراحل التنموية، أو بعض الأمثلة الموضحة لها، بالصيغة التى أنجزت بها فى العالم الثالث، هذا الكشف الذى يدين كل النظريات القائمة على فكرة التطور، سواء كان ذلك فيما يخص التقدم التقنى، أو فى مجال الاتجاهات الشعبوية الخاصة بالبناء القومى، أو فيما يخص اشتراكية دولة واحدة، هل نملك سوى ترديد تلك العبارة الرائجة : "أزمة التنمية"، التى تستغل ضد العالم الثالث، دون الكف عن تمجيد فضائل "التحديث" فيما يخص الغرب؟

ربما كان من الأفضل أن نميز بين ما يرجع إلى أيديولوجية التنمية، التى أصبحت عالمية خلال القرن التاسع عشر والتى مازالت مهيمنة بصفة عامة، وبين التناقضات الناجمة عن تحولات نظام عالمى قائم على علاقات غير متكافئة. إن ما يتم الآن، على عكس ما كان سائدا خلال القرن التاسع عشر، هو ممارسة علاقات غير متكافئة، على صعيد العالم كله، من جانب الدول الخاضعة لنموذج الدولة - القومية.

لقد أصبحت الدولة، على المستوى الكونى، دولة وسيطة للعزم المتخفى للقوميات، خاضعة للقوى الاقتصادية، بغض النظر عن الحدود بين الدول، ولنشاط استهلاكى عالمى يدافع عن حقوق المستهلكين، وللأولويات المهيمنة. ولا يعنى ذلك أن الدولة بدأت بذلك طور التقهقر، بل العكس صحيح. لكن العلاقة التى تربط بين التنمية والقومية هى التى ارتخت. فقد انتهى عهد التشكيلات القومية، ألم تكن الحركة القومية وسيلة لنقل أيد يولوجية التنمية، وكان ذلك يصل إلى حد إعطاء هذه الأيديولوجية قدرا اكبر من الطاقة فى الدول المسيطر عليها، وفى أسوأ ظروف الفاقة ؟ إن الشراء هو كذلك فلسفة للبؤس، وأيديولوجية التنمية هى عقيدة ثراء الأمم. وتؤيد هذه الأيديولوجية أولوية تقنية اقتصادية، بينما يكون التعارض على مستوى الجماهير، فى العمل و على مستوى حركة المجتمعات.

هوامش الفصل الرابع

(١) انظر في هذا الصدد أعمال سمير أمين.

(٢) في عام ١٩٢٩، أعيد تنظيم الإنتاج والأسواق، وفي بعض المناطق كان هناك اعتقاد بأن السلطات العامة قد تدعت.

(٣) إذا كانت الانتروبولوجيا الاقتصادية تسمح بلجوء فعال إلى النموذج، فإن حدا أدنى من العلامات التاريخية يؤدي إلى استكشاف أفضل وضروري للظاهرة، بمعنى أنه يسمح بمزيد من فهم الظروف التي حاول المجتمع في إطارها "استرداد قواه الخاصة". إن هذا المدخل المزيج يسمح بتناول الاستعمار، وتعجيل الاستقلال، إنه، باختصار، يسمح بتناول الظروف التي تمت فيها طفرة التنمية، ومعرفة ما إذا كانت تتسم بالتناثر أو بالتعاون.

(٤) ينبغي أن يتوفر، في عملية تصنيف التنمية، حد أدنى من المعايير، وإن كانت هناك علاقة مركبة بين هذه المعايير (المكان، التسلسل الزمني، الخطاب).

(٥) سوف يتم - بطرق مختلفة - طرح، مشكلة "الفائض"، باعتباره محركا للنمو الاقتصادي، وفي الواقع، لعملية التراكم، والخلق، والتملك، "وتوزيع الفائض"، أيا كانت النقطة التي تنطلق منها لتناول مسألة التنمية، سواء تعلق الأمر بأفكار الكلاسيكيين الانجليز (سميث، ريكاردو)، أو برؤية ابن خلدون، أو بالمدخل الكينزي، أو بنموذج روستو الخاص بالتنمية المتواصلة.

(٦) أصبحت الأمم المتحدة، نظرا للمقرطة الجزئية لنظامها - إثر حصول عشرات الدول على سيادتها - ساحة تقوم من خلالها الدول النامية، الراغبة في ذلك، بتقديم المعلومات عن الأوضاع غير المتكافئة أمام التنمية التي تفرض عليها.

(٧) انظر :

René Galissot : "L'Etat-relais à partir de l'exemple algérien. La transnationalisation à l'oeuvre sous le modèle de l'Etat national".

Peuples méditerranéens, no 35-36, 1986, "La fin du national, P 247-257.

- (8) Dans la numéro déjà cité, de peuples méditerranéens, René Galissot, "Transnationalisations et renforcement de l'ordre étatique", P 49-57.

المحتويات

رقم الصفحة	
٥	المقدمة : دول - مجتمعات - تنمية
	الباب الأول : حول تاريخ مفهوم التنمية
٣٩	الفصل الاول : مساهمة في تاريخ مفهوم التنمية
	الفصل الثاني : رؤيه لتنمية المجتمعات غير الصناعية : إشكاليات ونماذج منذ رأس المال وحتى الحرب العالمي الثاني ..
٥٩	الباب الثاني : مجتمعات لا غربية تبحث عن التطور
١١٣	الفصل الاول : التنمية والمجتمعات الافريقية : المعوقات
١٣١	الفصل الثاني : مصر في عهد محمد علي : مرحلة انتقالية وتنمية
	الفصل الثالث : ظهور برجوازية اسيوية غير تابعة للدولة : صينيون عبر البحار في شبه الجزيرة الماليزية في القرن ١٩
١٦١	وبداية القرن العشرين
	الفصل الرابع : نشاء الدولة (- القوميات ؟) في امريكا اللاتينية (١٧٧٠-١٨٥٠)
٢٠١	الباب الثالث : حدود النموذج التنموي
٢٢١	الفصل الاول : أزمة اقتصاد التنمية
٢٤٩	الفصل الثاني : الخطاب القانوني للتنمية ووظيفته الايدلوجيه
٢٦٩	الفصل الثالث : مفهوم التنمية كمقولة في اطار نظام دلالي
	الفصل الرابع : بعض الملاحظات حول التنمية في العالم الثالث :
٢٩٥	الوجه الاخر لايدلوجيه التنمية

اصدارت
دار العالم الثالث

- ❖ **معنة الديون وسياسات التحرير فى العالم الثالث**
د. رمزى زكى (١٩٩١)
- ❖ **حوار مع ياسر عرفات**
محمود أمين العالم - بهيج نصار (١٩٩١)
- ❖ **البلدان النامية وتجهيد الفكر الاشتراكى**
بهيج نصار (١٩٩١)
- ❖ **العالم الثالث و قضايا وآفاق » [كتاب غير دورى]**
اشراف محمد الجندى (١٩٩١)
- ❖ **سياسة ملء البطون - سوسولوجيا الدولة فى أفريقيا**
جان فرانسوا بايار/ ترجمة حليم طوسون (١٩٩٢)
- ❖ **الاسلام السياسى - صوت الجنوب**
فرانسوا بورجا / ترجمة دكتورة لورين زكرى (١٩٩٢)
- ❖ **سلطان غاليف - أبو الثورة فى العالم الثالث**
الكسندر بينيجسن - شانتال ليمرسبييه/ ترجمة سوزان خليل (١٩٩٢)
- ❖ **تفريب العالم**
سيرج لاتوش / ترجمة خليل كلفت (١٩٩٢)
- ❖ **النظرية والتطبيق فى ممارسة الاعداد الهرشعى**
د. محمد صديق (١٩٩٣)
- ❖ **قصة الفلسفة**
د. مراد وهبة (١٩٩٣)
- ❖ **التضخم الحضرى فى البلاد النامية**
د. محمود جاد (١٩٩٣)
- ❖ **الاتجاهات النظرية لعلم الاجتماع**
د. محمود جاد (١٩٩٣)

دار الثقافة الجديدة

❖ حقوق الإنسان في القانون والشرعية الإسلامية

د. يوسف محمود صبح (١٩٩٢)

❖ الثورة والديمقراطية والوحدة اليمنية

د. محمد علي الشهاري (١٩٩٢)

❖ قضايا الديمقراطية في السودان

محمد إبراهيم نقد (١٩٩٢)

❖ النظرية الملحمية في مسرح برشت

د. محمد صديق (١٩٩٢)

❖ وطني بلون الشفق (شعر)

مروان برزق (١٩٩٢)

❖ أغنية تقاوم أثني عشر غرابا (مسرحية)

سليمان الأحمد (١٩٩٢)

❖ قطف القمر (شعر)

محمد أحمد حمد (١٩٩٢)

❖ قلب الإنسان

ايريك فروم / ترجمة خالد الشلقاني (١٩٩٢)

❖ مسيرة النظام الدولي الجديد

أحمد شرف (١٩٩٢)

❖ رائحة اللحظات

بهيجة حسين (١٩٩٢)

❖ من يحكم مصر المحروسة

عطية الصيرفي (١٩٩٢)

❖ موجز تاريخ المادة والوعي

سامح سعيد عبود (١٩٩٢)

❖ القطيعة (رواية)

د. خليل النعيمي (١٩٩٢)

❖ الشبكة (رواية)

د. شريف حتاتة (١٩٩٣)

❖ علاقات الأرض في السودان

محمد إبراهيم نقد (١٩٩٣)

رقم الايداع بدا الكتب

٩٣/٨١٣.

الرقم الدولي I.S.B.N

977-5222-11-7

طبع بمطبعة خطاب ٤٧ ش قصر النيل

ت : ٣٩١٦٨٦٦

هذا الكتاب

Catherine COQUERY-VIDROVITCH
Daniel HEMERY, Jean PIEL (eds.)

POUR UNE HISTOIRE DU DÉVELOPPEMENT

États, sociétés, développement

L'HARMATTAN

ماهي التنمية ؟

من أين جاءت هذه الفكرة ؟

أليس النقاش والجدل حول التنمية تاريخ طويل منسى ؟

كيف تستطيع المجتمعات الأخرى أن تتقبل هذه الفكرة « الغربية » ، وماذا تفعل هذه المجتمعات عندما تفرض عليها « روثية » ملزمة للحاق بالغرب ؟ ألا يوجد فى المجتمعات غير الغربية مفهوم يقترب من فكرة « التقدم » والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقه ؟

تلك هي المسائل التي تثيرها المعلومات التي يضمها هذا المؤلف ، والتي تحاول تقديم عناصر للإجابة مؤسسة على العمليات التاريخية « للتنمية » . ويبدو أن المأساة بالنسبة للمجتمعات « الأخرى » ، أنه إذا كان بعضها قد بدأ مبكرا فى مجهود رائع متكامل « للتحديث » مثل ما جرى فى مصر أو فى بعض بلدان أمريكا اللاتينية ، فقد حطم الغرب هذا الجهد ليضمن سيطرته على العالم . واليوم ، ألا تخفى الأفكار الكثيرة حول التنمية واقتصاد التنمية والحق فى التنمية .. الخ ، رفض الفنيين « القائمين على التنمية » أو عجزهم عن أن يضعوا فى اعتبارهم مالا يدخل فى الأطر والديناميكية المقررة والمعترف بها فى الغرب

تصميم الغلاف : محيى

Bibliotheca Alexandrina



0423720



دار العالم الثالث

٢٢ (أ) شارع حسين حجازي ، القاهرة

تليفون ٣٥٥٥٥٠٢ / ٣٩٢٢٨٨٠ فاكس ٣٥٥٠٨٧١